

الدولة محمدية الامارات

# تاريخ المفاوضة المصرية البريطانية

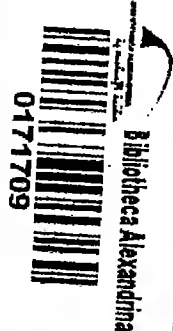
الجزء الأول

بحث في العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال الى عقد معاهدة الخائف

١٨٨٢ - ١٩٣٦

تأليف  
محمد شفيق غريبال

ملتزمة الطبع والنشر  
مكتبة التخصصات المصرية  
لأصحابها حسن يوسف محمد وأخواتها  
٩ شارع مدني باشا بالقاهرة  
١٩٥٢











# ناتج المفاوضات المصرية المصرية البريطانية

---

## الجزء الأول

بحث في العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال إلى عقد معاهدة ١٩٣٦

١٨٨٢ - ١٩٣٦

---

تأليف  
محمد شفيق غريبال

ملتزمة الطبع والنشر  
مكتبة النهضة المصرية  
لأصحابها، حسن يوسف محمد وأخواتها  
٩ شارع عدلى باشا القاهرة  
١٩٥٢



## مقدمة

في هذه الفصول محاولة لتركيب صورة واضحة من الحوادث والوقائع ، والسياسات والخطط ، والبواث والأغراض ، والأمانى والأحلام والشهوات التي توالى على مصر والتي يتكون منها تاريخ العلاقات بين مصر وانجلترا الى هذه الأيام . وقد تتابعت هذه الأشياء المختلفة علينا نحن المصريين ، منفصلة أو متصلة ، وحكمنا عليها بما شئنا أو بما أريد لنا . واليوم وقد بلغنا نقطة تحول فاصلة ، ووصلنا الى مرحلة حاسمة في المصير ، وجدت من الخير أن نقف عند هذه المرحلة موقف التفكير المنظم .

وهذا التفكير المنظم لا بد أن يقوم على أساس . وهذا الأساس هو ما سميت به الصورة المركبة من المتفرقات التي أشرنا اليها . ولهذا العمل خطورته ومسئوليته وصعوباته .. وله أيضا متعته . ولكنه جد لازم . وهو واجب وطنى ينبغى على كل مواطن أن يحاول أدائه لنفسه بالقدر الذى يستطيع .

ولقد وجدت أن البحث يستقيم ويزداد وضوحا لو قسمته الى قسمين منفصلين ، ندرس فى القسم الأول نشأة التحالف بين مصر وانجلترا وندرس فى القسم الثانى انهيار ذلك التحالف .

فالقسم الأول يبدأ بالاحتلال وينتهى بعقد معاهدة التحالف فى ١٩٣٦ ، وهو عهد كانت المعاهدة خاتمة المنطقية ، لأن كل المسالك كانت تؤدي اليها . أما القسم الثانى فهو عهد آخر ، خاتمة المنطقية أيضا انهيار بناء التحالف ويجب فى نظرى فصل العهدين ، وتقديم للقراء اليوم القسم الأول من القسمين ولما كانت دراسة العلاقات بين مصر وانجلترا تتصل بدراسة تطورات السياسة الداخلية فى مصر اتصالا وثيقا ، فقد اقتضى منى هذا أن أعالجها بالقدر الذى يلزم لفهم أدوار المفاوضات ونتائجها وتطوراتها . وهذه

المعالجة اقتضت منى بدورها أن أحاول الحكم على مواقف الرجال والهيئات، ولا بد للمواطن من أن يفعل هذا، والا فكيف له أن يشارك في بناء الرأي العام لبلاده أو أن يباشر أداء واجباته السياسية؟

وأنبه القارئ من جديد إلى أنني كتبت هذه الفصول، في الأصل لنفسى، وأنى كتبتها محاولة منى لتنظيم تفكيرى، وبناء أحكامى على الفهم الصحيح. ولم أكتبها للعمل السياسى بالمعنى الشائع، فهذا ما لا أشارك فيه. فكتابتى كتابة مواطن مصرى يريد أن يكون مواطنا خيرا مما هو، وأقدر على الحكم والتمييز. وحينما أتيت لى فرصة نشر هذه الفصول رحبت بذلك أملا منى في أن يجد فيها غيرى من المصريين ما وجدت من تنظيم المعلومات، وتهذيب الفكر، وجعل المتفرقات كلا متصل العناصر.

وقد عاوننى بعض أصدقائى في اعداد هذه الفصول خير معاونة فتفضل بمراجعتها الأستاذ أنور أحمد والأستاذ أحمد حلمى على وأبدىا لى ملاحظات قيمة. وتفضل بتحقيق احدى المسائل الأستاذ لدلى المنفاوى وتفضل الأساتذة أحمد سعيد وديمتري كهورى ومحمد حسن باعداد الكتاب للنشر.

ولكن وفاء هؤلاء الأفاضل حقهم من الشكر ينبغى أن يقترن بأبرائهم براءة تامة من أية مسئولية عما ورد في هذا الكتاب من آراء وتعبيرات. فعلى وحذى تقع هذه المسئولية.

وأسأل الله أن يحقق بهذا القسم المنشور ما قصدته من الخير وأن يوفقنى الى اتمام القسم الثانى - انهيار التحالف - انه خير مسئول.

محمد شفيق غربال

مايو ١٩٥٢

## فهرس

صفحة

المفاوضات المصرية البريطانية في تاريخ مصر الحديث . . . . . ١	الفصل الأول
العلاقات المصرية الانجليزية فيما بين الاحتلال ومقدمات الحرب العالمية الأولى . . . . . ١٧	الفصل الثاني
العلاقات المصرية الانجليزية في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى . . . . . ٣١	الفصل الثالث
العلاقات المصرية الانجليزية في أثناء الحرب العالمية الأولى — الحماية . . . . . ٣٧	الفصل الرابع
الثورة وتأليف الوفد المصرى . . . . . ٤٩	الفصل الخامس
المحادثات بين الوفد المصرى ولجنة ملنر . . . . . ٦١	الفصل السادس
المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والانجليزية سنة ١٩٢١ . . . . . ٨١	الفصل السابع
تصريح ٢٨ فبراير . . . . . ١٠٣	الفصل الثامن
العلاقات المصرية البريطانية من تصريح ٢٨ فبراير الى تأليف وزارة الشعب ( فبراير ١٩٢٢ — يناير ١٩٢٤ ) . . . . . ١١٥	الفصل التاسع
وزارة الشعب ( يناير ١٩٢٤ — نوفمبر ١٩٢٤ ) . . . . . ١٢٥	الفصل العاشر
العلاقات المصرية البريطانية في عهد الحكومة البرلمانية ( نوفمبر ١٩٢٤ — يونيه ١٩٢٦ ) . . . . . ١٦١	الفصل الحادى عشر
المحادثات بين ثروت باشا والسير أوستن تشامبرلين ( يونيه ١٩٢٧ — مارس ١٩٢٨ ) . . . . . ١٦٩	الفصل الثانى عشر

( ج )

صفحة

الفصل الثالث عشر : مقترحات أغسطس سنة ١٩٢٩ لاتفاق انجليزى	
مصرى . . . . .	١٩٣
الفصل الرابع عشر : المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية	
والبريطانية ( مفاوضات النحاس — هندرسون )	٢٢٣
الفصل الخامس عشر : السياسة البريطانية فى مصر من ١٩٣٠ الى ١٩٣٦	٢٤٥
الفصل السادس عشر : معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاق مترو سنة ١٩٣٧	٢٦٩



## الفصل الأول

### المفاوضات المصرية البريطانية في تاريخ مصر الحديث

« المفاوضات » كانت الأداة التي اتخذها قادة الرأي في مصر لوضع العلاقات المصرية البريطانية على أساس يحقق لمصر أمانها القومية . والمفاوضة أخذ وعطاء ، فكان هم المفاوض المصري ألا يعطى إنجلترا ما يتنافى مع جوهر الاستقلال .

واختارت الحكومة الانجليزية هي أيضا المفاوضة أداة لوضع علاقاتها بمصر على أساس يقبله المصريون راضين تماما أو راضين بعض الرضا ويحقق لانجلترا الأغراض التي من أجلها سيطرت على مصر . والمفاوضة أخذ وعطاء ، فكان هم المفاوض الانجليزي أن يسخو في الصيغ العامة وأن يدقق كل التدقيق فيما يمس المصالح التي ادعتها بلاده لنفسها .

فالمفاوضة ، اذن ، وسيلة لتنظيم العلاقة بين مصر وإنجلترا على وجه مقبول أو مسلم به نوعا ما .

وترجع هذه العلاقة الى سنة ١٨٨٢ ، وهي السنة التي احتلت فيها إنجلترا مصر عسكريا وقبض فيها ممثل الحكومة الانجليزية بمصر على فروع الادارة المصرية ، وكان نهجه أن يستأثر بالسلطان الفعلي دون أن يمس الأوضاع الشرعية أو التاريخية مثل السيادة العثمانية أو الامتيازات الأجنبية . على أنه استطاع أن يمحو الكثير من أدوات الرقابة الدولية على الادارة المصرية ، وأن يكتسب تسليما فعليا من جانب الدول الكبرى بمركز خاص لبلاده في مصر . وقد ترك للزمن تسوية مابقي من قيود تعطل ذلك المركز الخاص ، ولكنه لم يخطر على باله مرة أن التسوية الحقيقية بين

انجلترا ومصر ستكون مع الأمة المصرية نفسها • وبعبارة أخرى ، استولت مصر في سنة ١٩١٨ على حقها في تقرير مصيرها ، وبأشرت هذا الحق من سنة ١٩١٨ حتى الآن .

هذه السنة — ١٩١٨ — ختمت الحرب العالمية الأولى ، وخرجت فيها انجلترا منتصرة ، تنال من الأعداء المهزومين التسليم بكل ما تمليه عليهم كما تحصل من شركائهم في النصر على الرضا عن رغائبها نظير رضاها عن رغباتهم • فلا عجب أن اعتقدت انجلترا عند ختام الحرب العظمى أنها قد آن لها أن تطمئن الى الحقوق التي قررت لها لنفسها في سنة ١٩١٤ ، وكانت تلك الحقوق تتلخص فيما كان للخديو — وقد عزلته — وما كان للسلطنة العثمانية — وقد محت سيادتها — وما أطلقت عليه اسم حقوق استعملائها في مدى ثلاثين سنة من احتلال عسكري نعتتها بسنن الاصلاح . وكان آخر ما توهمته أن ينهض الشعب المصري ليقول ان الدار داره وان الميراث ميراثه . بل انها عجبت حينما قال زعماءه لو كيلها في مصر ، نريد أن نتحدث اليكم في أمر الدار وفي أمر الميراث فردت ردا غليظا ، واعتقلت وشردت ، وانهجرت الثورة المصرية ، ونالت مصر حق تقرير المصير .

وكانت المفاوضات وسيلتها لتحقيق أمانها القومية: بدأت المفاوضات — في الواقع — يوم ١٣ نوفمبر بمقابلة سعد زغلول باشا وعلى شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك للسير رچينالد ونجت حينما بدأوا الحديث مع ممثل انجلترا في مستقبل البلاد ، وان كان الاصطلاح قد جرى على جعل الفصل الأول من فصولها محادثات الوفد المصري مع لجنة ملنر في لندرة في سنة ١٩٢٠ . وانتهت فصولها في سنة ١٩٣٦ ، بإبرام معاهدة التحالف المصرية الانجليزية . وتلتها سنوات الحرب العالمية الثانية التي قلبت الأوضاع العالمية رأسا على عقب .

وحاولت مصر بعد انتهاء الحرب أن تقنع الحكومة الانجليزية بأن الزمان قد تغير وأن معاهدة ١٩٣٦ أصبحت لا تصلح أساسا للعلاقة بين الأمتين • وطال الأخذ والرد ، فلم يكن بد من أن تتخذ مصر الاجراء الحاسم الذي



اتخذته في سنة ١٩٥١ ، عندما ألغت المعاهدة والاتفاقية الخاصة بالسودان وسوت أمر العلاقة بين مصر والسودان .

وبعد، أي يمكن القول بأن من يؤرخ للمفاوضات انما يؤرخ لحقبة حافلة من تاريخ مصر؟ ان كل تاريخ جدير بالاسم ينبغي أن يكون له محور، فهل المفاوضات محور يصح اتخاذه ؟ هي كذلك ان اعتبرناها وسيلة لتحقيق غايات ، وأن الغاية هي المتحكمة طول الوقت . ان لم ننس ذلك فلنا أن نستخدم المفاوضات محورا لتاريخ مصر منذ الحرب العالمية الأولى حتى وقتنا الحاضر . وذلك أن الأوضاع والاتجاهات التي اتخذتها الحياة المصرية في عصرنا ، تأثرت كل التأثير بعامل أساسي واحد هو استعمال حقها في تقرير مصيرها . ولما كانت المفاوضات أداته ، فان الحياة السياسية المصرية — على الأقل — تشكلت بموجب المفاوضات في أدوارها المتتالية ، فالتمهيد لها ، فاجراؤها، ففشلها أو نجاحها، كل أولئك خلق الأدوات السياسية على وجه معين ووجه التيارات في اتجاهات معينة . فما هو ذا الوفد المصري يتألف للسعي للاستقلال ما استطاع الى ذلك سبيلا ، وأساس وجوده التوكيل الشعبي المباشر ، وتكون بوجوده فكرة الرعامة الشعبية والمراقبة والهيمنة لحفظ حقوق الشعب ؛ وتآلف حزب الاحرار الدستوريين على أثر اجتياز البلاد مرحلة من مراحل نموها ، وهي المرحلة التي تبدأ بتصريح ٢٨ فبراير وبوضع قواعد النظام النيابي؛ وتآلفت أحزاب أخرى سياسية على أثر أزمت في تاريخ الحياة النيابية أو في تاريخ الأحزاب الأصلية . هذا عن الأدوات ، فاذا انتقلنا الى نطاق التفكير السياسي أدركنا أيضا عظم أثر المفاوضات ، اذ لم يبق لسان في مصر الا ويدور حديثه عما يجري في العالم من أحداث وعما يكون لها أولا يكون من تأثير في مستقبل القضية الوطنية ، وجرى على كل لسان كلام فيما هي الحماية وما هو الاستقلال وما السيادة وما التحفظات . والكفاح بين الرجال والأحزاب — الذي يملأ تاريخ مصر — يتصل كل الاتصال بتاريخ المفاوضات ، وهاهي ذى مذكرات الدكتور هيكل باشا في السياسة المصرية ، أليست في النهاية تفسير السقوط الوزارات وتآليف الوزارات متصلا كل هذا بقصة المفاوضات ؟

وأما وللمفاوضات هذه المكانة في تاريخ مصر ، فما هو الموقف الذي ينبغي للمؤلف أن يتخذه منها ؟ انه حينما يعرض لاحداث تلك الحقبة يعجب لاختلاف المصريين كل هذا الاختلاف ، ويسهل عليه أن يرى — بعد حدوث ما حدث — أن ما اختلفوا عليه كان أقل مما ينبغي أن يؤبه له ، وأن ما بين المشروعات والمقترحات التي أسفرت عنها المفاوضات في أدوارها المختلفة كان لا يستحق بعض ما أثار من غضب . بل ان بعض المشروعات السابقة زما كان يفضل اللاحقة في أشياء واللاحقة تفضله في أشياء . فعلام كان الخلاف ؟ ولِمَ لم ينج زعيم من أقسى الحملات على شرفه السياسى — بل وعلى عرضه — ولِمَ لم تقم حكومة الا وأمعت في اضطهاد خصومها ؟ وعرفت مصر الاغتيال السياسى ، فلم يسلم حتى سعد زغلول من محاولة الاعتداء على حياته ، وذهب ضحية الجريمة السياسية حسن عبدالرازق واسماعيل زهدى وأحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى ، وهم جميعا من أظهر المصريين ذمة وأصدقهم وطنية وإخلاصا . ان كان النظر الصحيح لنصوص المشروعات يقلل من شأن الفروق بينها ، فكيف تفسر ما أثارته بيننا من خصومة ؟ يفسر ذلك أن نظرة المؤرخ غير نظرة الرجل يعيش في غمرة الأحداث وفي حمى الكفاح . وخصومنا الانجليز اشتهروا بالخبث والدهاء ، فلا بد من تحليل الألفاظ لفظا لفظا والحروف حرفا حرفا ، فقد يكون اللفظ دسيسة وقد يكمن في الحرف لغم . هذا الى اقتران أدوار المفاوضات بأزمات في الحياة البرلمانية اختلفت في اثنائها وجهات النظر ، وقد يكون لكل وجهة منها ما يبررها أو ما يفسرها ، ولكنها أدت جميعها الى خلق جو سياسى مضطرب من آثاره المبالغة في سوء الظن .

والرجال في العمل السياسى قد يبدأون من نقطة واحدة ، وقد يحاولون أن يسيروا في خط واحد وبسرعة واحدة ، ولكنهم يجدون أنفسهم بعد قليل على مسافات متفاوتة من نقط البدء وفي اتجاهات منحرفة عن الاتجاه الأصلي ومنها ما قد يكون مضادا له . وكل واحد منهم يعتقد أنه هو المخلص

وحده للفكرة الأصلية ، وأن نظيره هو الذى انحرف أو انفصل أو انشق . ولا يرجع ذلك للوهن أو ضعف العقيدة أو ملل الكفاح أو إيثار السلامة ، بقدر ما يرجع لما بين طبائع الرجال من فروق واختلافات يضعف شأنها فى بعض الأوقات وتعود لها قوتها فى معظم الأوقات . وليس المصريون بدعا فى ذلك ، فقد عرفته كل الأمم ، وليست مهمة التنظيم الحزبى إلا محاولة جمع أكبر عدد ممكن من الرجال على فكرة واحدة لأطول زمن ممكن .

وقصة الرجال فى تاريخ المفاوضات المصرية تكسب الموضوع متعة أى منعة ، فلكل منهم شخصيته وصفاته ، وفى كل واحد منهم عناصر القوة وعناصر الضعف لا يشارك غيره فيها . ويكفى أن نذكر أسماء بعض من أصبحوا منهم فى ذمة التاريخ لنستدل على ما فى هذه الناحية من الموضوع من ثروة للمترجم : الملك فؤاد ، سعد زغلول ، حسين رشدى ، عدلى يكن ، عبد الخالق ثروت ، اسماعيل صدقى ، محمد محمود ، أحمد ماهر ، محمود فهمى النقراشى ، عبد العزيز فهمى ، وغيرهم .

هؤلاء الرجال كانوا من طراز لم تعرفه مصر قبل حقبة المفاوضات ، فإن هذه الحقبة خلقت رجال السياسة وخلقت الأمة المشتغلة بالسياسة ، وقد عرفت مصر السياسة فى كل العصور ولكنها عرفت شعورا ولم تعرفها عملا . وربما كان ذلك الأثر أهم ما خلفته فىنا حقبة المفاوضات . فقد تجمع فى مصر فى ثلاثين عاما من ذخيرة العمل السياسى ما تجمع لدى غيرها من الأمم ما يماثله فى قرن أو قرون من الزمان . ويحمل التجمع الغزير فى الزمان القصير ما يحمل النبات ينمو فى ظروف مصطنعة من العلامات والخصائص . ولم يكن لمصر حيلة فيما حصل ، وهامى ذى قد كسبت الاهتمام بالمسائل العامة فعليها أن تكسب تنظيم الاشتغال بالسياسة والعناية بالتربية الوطنية .

ولهذا لا نجارى من ذهب الى أن عنف الحياة السياسية فى حقبة المفاوضات كان شرا . ألا ترى أن كل خلق — فى عالم الطبيعة وفى عالم

الأفكار — لا بد أن يصحبه ألم واسراف ؟ كما أننا لا نجارى من قسم حقبة المفاوضات الى أدوار، ووسم الأولى منها بسمات الطهارة والتضحية، واللاحقة بسمات المصالح والمنافع . حقا ان الشهور الأولى من الثورة المصرية شهدت مناظر رائعة من التفانى الذى لا تشوبه شائبة ماء، ولكن الساذج من المؤرخين من ينتظر من الأمم أن تعيش أبدا على هذا النحو ، كما أن الساذج منهم من يظن أن عودة الحياة لمجراها فساد وانهايار . فعودة التلميذ لدرسه وامتحانه والموظف لمكتبه والفلاح والصانع والتاجر كل منهم لكسب قوته هو الأمر الطبيعى، واذا ما قاس الفرد من الناس شئون السياسة بمقدار أثرها فى شئونه الخاصة فى سعر قطنه ورواج تجارته فلا لوم ولا تشريب . ان الفساد هو فساد الخلق السياسى ، الاتجار بالمبادئ واستغلال النياية وما الى ذلك ، ولم يختص بذلك دور دون دور من أدوار الكفاح الوطنى .

وعلى أى أساس نرتب هذه الأدوار ؟ نرتبها زمنيا ومن حيث خصائصها على الوجه الآتى : أول الأدوار مفاوضات الوفد المصرى مع لجنة ملنر ، وقد أسفرت عن مشروعات ثلاثة : مشروع مصرى قدمه الوفد ، ومشروع انجليزى قدمته اللجنة ، ومشروع لم يتم عليه التراضى تماما ولكن قبل الوفد المصرى استفتاء الأمة فيه . وهذا الدور أساسى فى تاريخ المفاوضات ، ففى ثنايا المباحثات والمشروعات نرى ما تمسك به أو رفضه المصريون وما تمسك به أو رفضه الانجليز ، كما نرى ما يمكن للفريقين قبوله ولكن تحت ضغط ظروف القاهرة ، وهذا بالضبط يلخص الموضوع كله حتى توقيع المعاهدة فى سنة ١٩٣٦ .

يلى هذا المفاوضات بين الوفد الرسمى المصرى يرأسه عدلى باشا يكن ، وممثلى الحكومة الانجليزية وعلى رأسهم اللورد كرزون وزير الخارجية ، فهى مفاوضات حكومية لأول مرة؛ ولكن بينما كانت الهيئة الانجليزية لا يعترض عليها معترض من قومها كانت الهيئة المصرية يستنكرها الوفد المصرى . وظاهر من المحاضر وما عرضه الانجليز أن اللورد كرزون أحب أن يستغل ما بين سعد وعدلى ، وما قدر أن يكون فى نفس عدلى من أثر الخصومة العنيفة

لحمل عدلى على قبول شروط مجحفة \* ولكن عدلى وقف موقفه المشهور، وقطع المفاوضة وعاد الى مصر وقدم استقالته من رئاسة الوزارة .

وعلى هذا النحو، حدثت مفاوضات غير رسمية ومفاوضات رسمية لم تنته باتفاق ولكنها كشفت عن عناصر العلاقات المصرية البريطانية، ودلت المصريين كما دلت الانجليز على أن الوقت لم يحن بعد لاتفاق \* فمن جهة تقضت الأمة التركية على يد مصطفى كمال معاهدة الصلح التى أملاها الحلفاء على حكومة السلطنة ، أى أن حكومة الثورة التركية لم تعترف بعد بأى تزل عن حقوق السيادة على مصر ؛ ومن جهة أخرى لا بد من انشاء نظام مصرى يقوم على ملكية لا تستمد وجودها مما أنشأه الانجليز فى سنة ١٩١٤ وعلى هيئة نيابية مصرية وفقا لأحكام دستور يوضع . ولا يمكن أن يتم ذلك الا بالغاء الحماية وبإبقاء الحالة الراهنة بالنسبة لشئون معينة لحين الاتفاق عليها بين الحكومتين . وهذه سياسة تصريح ٢٨ فبراير المشهور، وقد سبقتهما محادثات بين عبدالخالق ثروت باشا واللورد اللنبى المندوب السامى، فهذا دور ثروت والنبى . والتصريح عامل أساسى آخر فى تاريخ حقبة المفاوضات .

ويصحب سياسة تصريح ٢٨ فبراير محاولة إبعاد سعد زغلول والفكرة التى يمثلها ( أى الوكالة المطلقة عن الأمة ) عن السياسة المصرية بتهديده أولا ثم بنفيه هو وفريق من كبار معاونيه عن وطنه . وفى هذه الأثناء تم وضع الدستور وتوالت الأحداث والوزارات وانتهى الأمر بالاستعداد للانتخابات ورفع الأحكام العسكرية ، وتم انشاء النظام المصرى فى غيبة سعد . فاذا ما عاد الى الوطن كان شأنه شأن أى زعيم سياسى ، أى العمل طبقا للدستور وبموجب الأدوات الدستورية . فعاد سعد زغلول ونال نصرا مبينا فى معركة الانتخابات ، وألف وزارته الأولى والأخيرة \* وتصادف فى نفس الوقت أن استولى حزب العمال على أزمة الحكم فى انجلترا لأول مرة ، وظن الناس أن الظروف مواتية لتسوية ما بين انجلترا ومصر على خير وجه ، فمبادئ العمال تحمل على الاعتقاد بأن معالجتهم للشئون الدولية أقرب للاعتراف بحقوق الغير من معالجة الأحزاب الأخرى لتلك الشئون ، وبأن

حزبهم يمثل طبقات وطوائف من الشعب الانجليزي لم تتأصل فيها تقاليد العسكرية والامبراطورية . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالحكومة التي يرأسها سعد زغلول حكومة قوية تستند الى تأييد شعبي تام والى ثقة تكاد تكون اجماعية من جانب مجلسى البرلمان ، والحكومة القوية تستطيع أن تسير بالمفاوضات الى مدى لا تستطيعه الحكومة الضعيفة ، هذا الى ما بين الرجلين ، سعد زغلول ورمزى ماكدونالد رئيس الوزارة الانجليزية ، من ود وصداقة .

ولم يحدث شئ مما توقع الناس ، فكانت الفترة القصيرة التى دامتھا الزارتان فترة يغلب عليها الجفاء . ولما اجتمع الرئيسان قرر كل منهما للآخر وجهة نظره فيما يجب أن يكون عليه الأمر بين مصر وانجلترا ، وانقض الاجتماع على ذلك . ويرجع ذلك لظروف خاصة بالوزارتين سنشرحها فى موضعها .

واتهزت الحكومة الانجليزية فرصة قتل حاكم السودان وسردار الجيش المصرى فى القاهرة لاقضاء وزارة الشعب عن الحكم والتمهيد لفصل السودان عن مصر والتحكم فى شئون مصر الداخلية باسم التحفظات الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير ، ثم عادت لمصر حياتھا النيابية الطبيعية وقامت فيها حكومة ائتلافية رأسھا أولا عدلى باشا ثم ثروت باشا وأيدها سعد باشا زغلول وقد انتخب رئيسا لمجلس النواب . وفى هذه الفترة بدأ مفاوضات — لم تكن فى الغالب متوقعة — بين ثروت باشا والسير أوستن تشامبرلين وزير خارجية انجلترا . وتمتاز هذه المفاوضات بتعرضھا للتفصيلات وبمواجهة كل الصعوبات وبدقة المباحث المتصلة بموضوعاتها ، فهى — وان رفضتها الوزارة الائتلافية والوفد المصرى ويرأسه مصطفى النحاس باشا بعد انتقال سعد لجواره به — تكون بمحاضرها ومذكراتها مادة طيبة للمباحثات اللاحقة .

ومن هذه المادة نمت المقترحات التى اتفق عليها محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية والمستر آرثر هندرسون وزير الخارجية فى وزارة

العمال الثانية . ولم تعرض المقترحات على البرلمان المصرى ، وبدأت مفاوضات جديدة بين وفد رسمى مصرى يرأسه مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة وهيئة يرأسها المستر هندرسون لم تنته باتفاق ، ولكنها كانت الأساس الذى طالبت الجبهة الوطنية المصرية فى سنة ١٩٣٦ باتخاذ للمفاوضة ، وتحقق لمفاوضات ذلك العام الوصول الى اتفاق هو المعاهدة الانجليزية المصرية ؛ وقد اجتمع لهذه المفاوضات من الظروف الداخلية والخارجية ما بلغ بها تلك النتيجة .

وقصة المفاوضات لا تنتهى بعقد المعاهدة ، فجوهر الموضوع هو العلاقات بين الدولتين ، والتحالف بينهما على النحو الوارد فى المعاهدة لا يتفق مع ظروف العالم بعد الحرب العالمية الثانية ونصيب مصر فى شئون هذا العالم . وهذا ما ينبغى شرحه فيما بعد .

ولعل القارئ قد لاحظ فى هذا العرض السريع لأدوار المفاوضات اتصالها الوثيق بكل ما مر على البلاد من أحداث فى ثلاثين سنة حافلة، ومن هذه الأحداث ما يزال يكتنفه الغموض ، كما أن منها ما يحتفل اختلاف الحكم أو التقدير أو الرأى . وبعد ، فالمادة التاريخية للمفاوضات — سواء ما تعلق منها بالوقائع والحقائق وما تعلق منها بالتأويل والرأى — متفرقة كل التفرق . متفرقة فى المجموعات الرسمية التى أصدرتها الحكومتان المصرية والانجليزية ، أو مجموعات الكتب الملونة من بيضاء وخضراء وزرقاء ، وتحتوى أحيانا — بالإضافة للوثائق — على محاضر الجلسات ، وفيما أعلم لم تنشر المحاضر المتعلقة بالمفاوضات التى أدت للمعاهدة ؛ متفرقة فى السجلات البرلمانية المصرية والانجليزية ؛ متفرقة فى الصحف والمجلات وفى كتب التراجم والمذكرات ، وفى الدراسات التاريخية .

أما مادة المجموعات الرسمية فأمرها واضح وقيمتها ظاهرة ، ولكنها لا تكفى المؤرخ ، اذ لا بد من أشياء أخرى تكسب المادة الرسمية ان لم يكن الحياة فعلى الأقل التعليل والشرح ، وهنا تستطيع الصحف أن تخدم المؤرخ على شرط الحذر والاحتياط . والصحف قد تكون حزبية وقد

تكون مستقلة . وليس معنى كونها حزبية أن خطتها ومراميها تكون دائما على حال واحد من الوضوح والاتساق . اذ الواقع أن حياة الأحزاب تتعرض لتيارات واتجاهات لا تكون دائما على حال واحدة من الاتفاق . وهذه مذكرات الدكتور هيكل باشا ترفع اللثام برفق عما كان يجرى في حزبه ، وتشير الى ما كان من أثر لذلك في تحرير جريدة السياسة ، صحيفة الحزب ، في عدة مناسبات . وان كان هذا حال الصحف الحزبية فأمر الصحف المستقلة أصعب ، والمفروض أن الصحيفة المستقلة تحاول ألا تنحاز لجانب ، بل تعمل على أن تضع بين يدي القارئ مادة الحكم الصحيح ، فتحرى الدقة في الرواية وتبدي الرأي يمليه عليها تقديرها للمصلحة العامة بصرف النظر عن يغضبه أو يرضيه هذا الرأي . هذا هو المفروض ، ولكننا لا نجد هذا الاستقلال في الواقع كثيرا ، وقد تكون الصحيفة « المستقلة » حقيقة غير خاضعة « لتأثير » الحكومة ( قومية أو أجنبية ) أو حزب من الأحزاب ، أو رجل من رجال الأعمال أو المال ، ولكنها — حتى في هذه الحالة — لا بد لها من مراعاة ما يحب الناس في مجموعهم وما يكرهون ، وقد تكون الصحافة الحزبية في الغالب أنفع للمؤرخ من الصحافة المسماة بالمستقلة ، اذ هو مع الأولى أقدر على ضبط الموقف منه مع الثانية . ونضيف الى هذه الاعتبارات ما تعرضت له الصحف عموما من ضيق وتضييق تحت التشريع المصري المتعلق بالصحافة والنشر — وهو عموما تشريع لا يمتاز بالسماحة — وما كان من خضوعها للرقابة في الفترة الأولى من تاريخ المفاوضات وفي فترات أخرى . وقد ذكر الأستاذ الراقعي بك روايتين لواقعيتين مسختهما الرقابة فأصبحتا لا قيمة لهما الا الاستدلال على تأثير الرقابة في المسخ والتشويه : احدى الروائتين لاجتماع سياسى هام بمنزل حمد الباسل باشا خطب فيه سعد زغلول خطبا سياسيا هاما ، ولم تشر الرواية الا لتلبية الدعوة وتناول الشاى والتفرق بعد شكر الداعى على كرمه ولطفه ، والأخرى رواية ما حدث في اجتماع لجمعية الاقتصاد والتشريع حاضر فيه القاضى والمستشار پرسيقال فى موضوع قانون جديد للعقوبات أعدته اللجنة المعروفة باسم لجنة



برونيات ، وهى اللجنة التى كانت تعمل فى ظل الحماية البريطانية لتنظيم شئون القضاء والتشريع بما يتفق مع الحماية . وفى ذلك الاجتماع دوى صوت سعد زغلول معقبا على المحاضر باللغة العربية معلنا أن مصر تملك شريعة ، وأضاف أن المحاضر أشار للحالة السياسية ، ويرد عليه بأن الحماية باطلة لصدورها من جهة واحدة . مما كان له أثر هائل فى كل الأوساط . فكيف روت الصحف ذلك ؟ قالت انه بعد محاضرة پرسيفال تكلم أحد السامعين . ولم أر أنا اشارة لما حدث فى المجلة الرسمية للجمعية « مجلة مصر المعاصرة » .

ومنذ أن وجدت الحياة البرلمانية فى مصر ومضابط المجلسين مصدر هام من مصادر تاريخ المفاوضات ، ففى برلماننا — كما فى البرلمان الانجليزى — توجه الأسئلة للوزراء ، اما لاستيفاء بيان ، أو بقصد الضغط على الحكومة ، أو لاجراجها ، واما لاعطاء الوزير فرصة للدلاء برأى يقصد به للتأثير . وفى برلماننا — كما فى البرلمان الانجليزى — يحدث الاستجواب أو مايشبهه لأغراض شتى ، أهمها ما تتوخاه المعارضة فى كفاحها مع الحكومة . ومن مواد التاريخ البرلمانى المناقشة العامة حول خطاب العرش أو حول مسألة من المسائل ، وهذه الادة البرلمانية من خير المصادر . ويصح أن أشير هنا لبعض المواقف البرلمانية الهامة ، فمنها — فى البرلمان الانجليزى — المناقشة حول عزل اللورد لويد أو الاستعفاء الذى أرغم على تقديمه ، والمناقشة حول المحادثات أو المفاوضات بين هندرسون ومحمد محمود وبين مصطفى النحاس . وفى البرلمان المصرى ، المناقشة فى مجلس النواب والشيوخ حول معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وعلى ذكر التاريخ البرلمانى ، يجدر بى أن أشير الى المؤلف النافع الذى وضعه الأستاذ الجزيرى كاتم سر سعد باشا زغلول وأطلق عليه اسم « آثار الزعيم سعد زغلول » ، ولم ينشر منه — فيما أعلم — الا الجزء الأول الخاص بعهد وزارة الشعب . وطريقته فى التأليف أن يستخلص من مضابط البرلمان خطب الرئيس وبياناته واجاباته مضييفا اليها — فى ايجاز — الظروف التى قيلت

فيها ، وقد أضاف الى ذلك كله نبذا من أحاديث لسعد مع مراسلى الصحف وفصلا عن أصله ونسبه ونشأته .

فأما المذكرات فلم تتأصل بعد عادة كتابتها بين رجالنا ، وقد سمعنا عن مذكرات لبعض قادة الرأى فى مصر ، ولا ندرى من أمرها شيئا . وقد قرأنا فى الصحف فصولا وصفت للقراء بأنها مذكرات ، منها ما قرأناه لاسماعيل صدقى باشا . والواقع أن ما نشر أقرب للتقارير منه للمذكرات على حسب فهم الغربيين لها . وأهم مانشر حتى الآن تحت هذا الاسم هو بلاشك مذكرات الدكتور هيكى باشا فى السياسة المصرية . وتبدأ المذكرات موجزة ، ثم تنمو تفصيلا مع نمو الطالب الناشئ المحب للمطالعة واستقلال الرأى ، تصحبه فى أثناء دراسته بفرنسا لدرجة الدكتوراه فى القانون، وتعود به لمصر قبيل الحرب العالمية الأولى ، منصرفا شيئا فشيئا للاشتغال بالشئون السياسية العامة ، ثم الانهماك فيها حتى اللحظة الحاضرة . وأسلوب المذكرات أسلوب الأدب الصحفى الممتاز ، وأدبها فى تقرير وجهة نظر الكاتب رفيع ، تتسم عموما بسمات التسامح والمسامحة وان كانت لا تخلو — هنا وهناك — من بعض ذكريات مريرة . ولكن هل هى « مذكرات » ؟ هنا أيضا لا ينطبق عليها الوصف . فشرط المذكرات أن تصور الحادث عند وقوعه أو الرأى عند تكوينه، ولكننى — اذا استعدته أو اذا بعثته بعد وقوعه أو بعد تكوينه — فأنى أفعل ذلك متأثرا بحالتى وقت الكتابة ومتأثرا بكل النتائج التى ترتبت على الحادث أو على الرأى ، وذلك أقرب للتاريخ منه للمذكرات . وعلى هذا فلنا أن ننقل مذكرات الدكتور هيكى باشا من باب المذكرات الى باب التاريخ، أو — ان أردنا الدقة — قلنا انها بين بين . ومهما يكن، فهى مرجع هام من مراجع تاريخ المفاوضات ، وان كان الدكتور هيكى باشا لم يقل لنا كل ما نحب أن نسمع فالتنا عرفنا فى أى ظروف كان يعمل رئيس تحرير السياسة فى تحرير السياسة . ومن المذكرات تنتقل للتراجيم . وهنا أيضا نسجل الأسف لقلتها ، ان لم نقل لعدمها . فلا أعرف ترجمة للملك فؤاد أو لعدلى أو ثروت أو رشدى أو لمن فى طبقتهم من رجال مصر ، ولو كانوا انجليزا أو فرنسيين لكانت بين

أيدينا مذكراتهم أو مختارات من أوراقهم أو تراجم لأحوالهم . ونحن نرحب  
 اذن بالترجمة التي وضعها الأستاذ عباس محمود العقاد لسعد زغلول كل  
 الترحيب . وهي أيضا ترجمة جيدة جدا ، ففيها القدر الكافي من الحقائق  
 لجلاء شخصية المترجم له على الوجه الذي اقتنع به المؤلف وارتضاه ، وفيها  
 ترتيب المواقف التاريخية على الوجه الذي يضع الشخصية في الوضع  
 اللائق بها ، ولا يتهيب الأستاذ العقاد مواضع اختلاف الرأي بل يواجهها  
 ويبدى في شأنها ما يراه . ونظرا لما كان لسعد من الأثر البين في تاريخ مصر  
 فان هذه الترجمة مرجع قيم نفيس لتاريخ المفاوضات \* ولى عليها ملاحظتان :  
 الملاحظة الأولى خاصة بما ذهب اليه الأستاذ العقاد من التمييز بين القادة  
 — وخصوصا بين سعد وعدلى — على أساس الأصل الفلاحى والأصل  
 التركى . وأنا أدرك تماما اختلافا بين طبيعتى الرجلين يبدأ جليا عندما رشح  
 سعد نفسه نائبا عن الشعب فى الجمعية التشريعية وينمو نموا سريعا عند  
 تأليف الوفد المصرى موكلا من الشعب ، ووصل لقمته حينما حقق سعد فكرة  
 الزعامة الشعبية تواجه كل السلطات وتقود حركة الاستقلال . ولكن هل  
 يكفى لتفسيرها أن نرجع كل شئ للأصل الفلاحى والأصل التركى ؟ فالواقع  
 أن سعدا وعدلى ورشدى ينتمون جميعا لنفس الطبقة الاجتماعية التى كانت  
 تتولى وظائف الحكم والادارة من أيام انشاء محمد على للمدارس ، حقيقة  
 كان أغلب رجالها ينتسب لأصول غير مصرية لظرف خاص هو أن هؤلاء  
 الأغراب وأبناءهم كانوا مادة « جاهزة » تحت يد ولى الأمر ، ولكن شيئا  
 فشيئا زاد المصريون من أبناء الريف وأبناء الحضر دخولا فى الطبقة : من  
 أمثال على مبارك ومصطفى رياض وبطرس غالى ومن اليهم . وفى الحركة  
 العرابية لم تشهد انقساما فى الموقف على أساس الأصل ، فبجانب عرابى  
 الفلاح الأصل نجد محمود سامى البارودى غير المصرى الأصل وهكذا .  
 وما قيل عن عسف الحاكم التركى فى الريف المصرى ، لا يرجع بالذات  
 للتركية ، وانما يرجع لطريقة كل من ولى منصبا فى تلك الأيام يشتد على  
 من تحته ، سواء كان تركيا أو سودانيا أو مصريا ، بل قالوا ان أبناء الفلاحين  
 عندما ولوا المناصب الادارية فى أيام الخديو سعيد والخديو اسماعيل كانوا

أشد على أبناء جنسهم من الترك القدماء . فسعد — فيما أرى — من طبقة عدلى الاجتماعية ، تولى القضاء والوزارة وأصهر الى رئيس الوزارة غير المصرى الأصل . ولكن كان لسعد من ذاتيته ومن ظروف خارجية ما جعله يتجه نحو العمل السياسى غير الحكومى ، على خلاف أبناء طبقة الحكام والوزراء التى اتمى اليها . أما الذاتية فعلمها عند الله ، وما يقرره العلم فى شأنها حتى الآن لا يزال فروضا وتخميناً ، وأما الظروف الخارجية فهي — أولاً — أنه من بيت موسر ومن أسرة مستقلة يتكون منها ومن مثيلاتها — ابتداء من أواخر أيام اسماعيل — طبقة اجتماعية جديدة ينتقل اليها — شيئاً فشيئاً ، حتى أيامنا — ما كان للخاصة الأرستقراطية الحاكمة من نفوذ ، وهى ثانياً طلبه العلم بالأزهر ، وثالثاً تأييده للحركة القومية ، ورابعاً اشتغاله بالصحافة والمحاماة ، أى بعمل غير حكومى . فاتجه — بناء على هذه الظروف — نحو العمل السياسى غير الحكومى حينما آثر العضوية فى الجمعية التشريعية منتخبا عن الشعب على أن يبقى « وزيرا سابقا » ينتظر الدعوة لكرسى الوزارة ، كما كان يفعل الوزراء السابقون . أما الملاحظة الثانية ، فهي على بحث الأستاذ العقاد فيما أطلق عليه اسم « الطبيعة المصرية » ، والبحث ممتع ولكنه لا يعين كثيراً على الترجمة لسعد زغلول .

نتنقل أخيراً للدراسة التاريخية . وهذه اشتغل بها منذ زمن طويل الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك ، وكان هدفه منذ أن ابتدأ أن يستوفى درس حلقات التاريخ المصرى منذ الاحتلال الفرنسى الى يومنا الحاضر . وقد وفقه الله لاتمام هذه المهمة القومية ، فنشر أخيراً كتابه « الثورة المصرية » وكتابته « فى أعقاب الثورة المصرية » ، وقد وصل به لالغاء المعاهدة فى نوفمبر الماضى ( ١٩٥١ ) . وطريقة الأستاذ الرافعى بك أن يتبع الحوادث زمنياً ، وأن يثبت الوثائق الهامة ، وأن يعلق على كل شىء بما يراه . وحقق بذلك للمصريين نفعاً جزيلاً وأسدى الى أبناء الوطن يداً تذكر فتشكر . ولا يشك أحد فى تحرى المؤلف الدقة فى رواية الحوادث ، كما أن الباحث يقدر كل التقدير جمعه للوثائق المبعثرة فى المجموعات والصحف واثباتها فى مواضعها . وأظن .

أن الرافعى بك كان أول من اهتم بضبط أسماء الضحايا والشهداء من أبناء الشعب ، ولم يكن ذلك بالأمر اليسير . والأمر الوحيد الذى يحتاج الى نظر هو التعليق . فالرافعى بك لا يرى رأى القائل بالمفاوضة . وقد أعلن عدم رضائه عن كل من قال بها ، ثم قسم هؤلاء درجات : فعامل الوفدين أحيانا بالعتب ، وأحيانا بالانكار ، وأحيانا بالرضا . ولكنه لم يغير رأيه فى الدستورين أبدا ، فكانوا فى نظره دائما وصوليين ونفعيين ورجعيين . والرافعى بك لا يرى أنه لا يجوز لمصرى أن يؤمن مخلصا بالتطور الدستورى التدريجى ، أو أن الدستور المصرى يجب أن يراعى فى وضعه ظروف الزمان والمكان . وأخيرا طريقة الرافعى بك فى الحكم هى تسجيل الحسنات والسيئات للرجل ، أو للوزارد ؛ والطريقة — طريقة الميزان ذى الكفتين — فى ظاهرها تحصل سمات الحساب العادل، ولكن العدالة فى الحكم التاريخى لا تتحقق على هذا الوجه السهل ، ولا تتم الا بالتقدير العام لسياسة أو لموقف .

وما ذكرناه منشور باللغة العربية ، وينبغى ألا نهمل ما نشر بغيرها . أما المادد الانجليزية ، فهى أيضا مجموعات وثائق وسجلات برلمانية وأخبار وتعليقات صحفية ومذكرات ، فلا ترتفع المادة عندهم لما ارتفعت اليه عندنا فى الخطب والمقالات . ثم هى — عند الانجليز — مسألة فى السياسة الخارجية ، فالكلام فيها عندهم ، مهما اختلف ومهما تنوع ، يصدر عن وحى واحد ويضرب على نغمة واحدة . ولكن لا بأس من أن نشير الى ما نشره «الجود» عن «مصر والجيش» وموضوعه الانجليز فى مصر فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، والى التحقيق الصحفى الذى قام به مراسل التيمس « تشيرول » عن أسباب الثورة المصرية ، والى كتاب القاضى الأمريكى « برنتون » عن المحاكم المختلطة ، وبه فصول عن المحاكم فى طورها الأخير ، ولكن الكتاب نشر فى ١٩٣٠ قبل اتفاقية مونتر و إلغاء الامتيازات ، والى كتاب اللورد لويد عن مصر منذ كرومر ووصف فيه تفصيلات أحداث المدة التى كان فيها مندوبا ساميا ، والى مذكرات «سپندر» وكان عضوا بلجنة ملنر ، والى ترجمة اللورد كرزون للورد رونالدسهاى ، وترجمه أوستن تشامبرلين لسير تشارلس پيتري ، وترجمة آرثر هندرسون للسيدة

أجنس هاملتون فايف ، وترجمة اللورد النبى للورد ويثل • وأهم الوثائق الانجليزية اطلاقا تقرير لجنة ملنر .

ولم أر فيما نشر بغير اللغة الانجليزية شيئا قيما ، اللهم الا مذكرات النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة « فان دن بوش » (وهو بلجيكي الجنس) ، وفي مذكراته فصل عن احتكام الملك فؤاد وسعد زغلول باشا اليه فى مسائل تتصل بتطبيق الدستور المصرى . وكان ذلك على اعتبار أن واضعى الدستور المصرى اعتمدوا على نصوص الدستور البلجيكي . وقد اطلعت فى أثناء اعداد هذه الفصول على كتاب «مارسيل كولمب» وعنوانه «تطور مصر» ( ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ) باللغة الفرنسية ، وهو بحث جدى ولكننى لم أستخدمه .

وبهذا نختم هذا الفصل التمهيدى عن المفاوضات المصرية البريطانية فى تاريخ مصر الحديث ، وفى الفصول التالية نتقل للتفصيل .

## الفصل الثاني

### العلاقات المصرية الإنجليزية فيما بين الاحتلال

#### ومقدمات الحرب العالمية الأولى

« الاحتلال » — وفيد احتلالا عسكريا يستند اليه تصرف انجليزى فى ادارة شؤون مصر ، واستخدام انجليزى لمركز مصر لأغراض السياسة الانجليزية — وقد أنشأ فيما بين مصر وانجلترا علاقة خاصة بدأت منذ سنة ١٨٨٢ وتطورت الى ما أصبحت عليه الآن .

بدأ على أثر تدخل دولى ، ثم اتفرد بذاته واستخدم قدرا من القوة العسكرية لمحو المقاومة المصرية ، ولم يحتج بعد ذلك الا للاحتفاظ بها رمزا أو وسيلة يلجأ اليها عند اللزوم، وجعل جل اعتماده للبقاء على الابهام الذى أحاط نفسه به ، هذا الابهام الذى منع أعداء الاحتلال من أن يجمعوا أمرهم ضده . فقم كل عدو منهم على الاحتلال ما فقم ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يتحدوا فى جبهة واحدة مناوئة له . اذ لم يرض واحد منهم بما يحل محل الاحتلال ، أو على الأقل كان يخشى الواحد منهم أن ما يحل محل الاحتلال قد يكون شرا عليه من الاحتلال نفسه .

وان سألت : كيف استطاع الاحتلال ذلك ؟ قلت : ببقائه مبهما . وكيف بقى مبهما ؟ بتجنب الصيغ ، بعدم الاستعجال ، بتغليب الجوهر على العرض ، وأخيرا — وليس آخرا — بأن الرجل الذى فهم الاحتلال على هذا النحو ثم شكله هذا التشكيل ووجهه هذا التوجيه ، بقى الأمر فى يده زهاء خمس وعشرين سنة ؛ أعنى كرومر • ولم يكن انتصار كرومر فى الميدان المصرى فحسب ، بل نجح فى جعل تشكيله للاحتلال على الوجه الذى فعل أمرا

لا يفهم الشعب الانجليزى والوزارات الانجليزية المتعاقبة سواء ، وذلك حتى اللحظة الحاضرة .

بدأ الاحتلال باستغلال ما بين الخديو توفيق والحركة العربية ، فأيد الخديو واتخذ منه ومن حكومته آلة تنفيذ ، وسحق العربيين ولكنه ناب عنهم فـ: تنفيذ بعض ما يريدون . ما هو هذا البعض ؟ كبرياء الحاكم وترفعه عن القانون ، عسفه بالضعفاء ، اختلال الضرائب ، تفضيل الأقارب والأصحاب على غير الأقارب والأصحاب . وهذه كلها أشياء يستطيعها الاحتلال دون اضرار بنفسه ، يرضيه أن يذل الكبار ويربح الضعفاء ، والمصريون لديه سواء ، فلا قريب ولا نسيب ، ولا محسوبية . والضبط يهمه ، اذ انفرد بشئون مصر ووجب عليه أن يفي بحقوق الدائنين ، والاعتراض لعداوتهم ومقاومتهم . وهذا الضبط شامل للمرافق : الضرائب ، المعاملات ، موارد الرى ، الأمن .

وهذا كله بقدر وبمقدار ، بمقدار يمنع ولا يطمع . فاذا أذل الكبار فانه يمنع أذاهم ولكن لا يطمع الشعب فى الحكومة النيابية الحقيقية ، واذا أرضى الضعفاء فعلى شرط أن يقنعوا أو يكتفوا بما آتاهم . واذا أرضى الدول فبشرط أن تقنع بتحقيق مصالحها الأساسية وألا تشارك انجلترا فيما استأثرت به من استخدامها لمصر فى شئونها الامبراطورية والخارجية ، واذا أرضى الدائنين فعلى أن يتخلوا عن الهيئات الادارية الدولية وأن يقبلوا منه تسويات مالية رفضوها من حكومة اسماعيل الوطنية . واذا ما استخلص للمصريين هذا أو أضعف من مساوىء التدخل القنصلى فبشرط أن لا يطمعوا فى تخليص بلادهم من عبء الامتيازات الأجنبية ، واذا ما ضبط الموارد فعلى شرط أن يفهم المصريون ويفهم ذوو المصالح من الأجانب أن التقدم الاقتصادى مقيد بوضع اقتصادى معين لمصر ، أساسه ألا قلب للأوضاع الاجتماعية . فالبلاد بلاد فلاحين تنتج قطنا من نوع يلزم مصانع الغزل والنسيج الانجليزية وتستورد مصنوعات مختلفة ، فلا محل للصناعة تثير مشكلات لا داعى لها وتستدعى تنظيمات قانونية واجتماعية تعقّد مجتمعا



لا بأس به في بساطته ، ويجرى هذا دون تخل عن سياسة الباب المفتوح ،  
 فإذا أراد أصحاب رأس مال من أى أمة أن يستثمروا مالا فلهم هذا ، هم  
 والانجليز سواء بسواء . وإذا ما احتج أجنبى بأن انجلترا تفيد ماليا من  
 مصر أجابه كرومر : أرنى في التعريف الجمركية ما يفيد تفضيلا للتجارة  
 الانجليزية ، وإذا ما طالب أصحاب صناعة وطنية بحماية أو تشجيع نال  
 الاحتلال تأييد ورضا المنافسين الخارجيين في رفضه الحماية والتشجيع .

ودعوات الإصلاح الدينية والاجتماعية يقف فيها نفس الموقف ، يرضيه  
 منها ما يتفق مع روحه ومشربه . فالتى تدعو لاستنكار الخرافة والبدعة  
 والعادة المستهجنة ولا تتعارض مع الأنظمة المالية والاجتماعية السائدة  
 أو تحض على ضبط الأوقاف والقضاء الشرعى تنال استحسانه وتشجيعه مع  
 الاحتياط ، فإذا ما جمحت الدعوة ومست الأصول والقواعد فأثارت الأفكار  
 كف يده عن التشجيع مع الاحتياط أيضا ، اذ هو يرى أن الهيئات والجماعات  
 الوطنية التى يهملها بقاء القديم على قدمه كيلة وحدها بأن تحارب التجديد ،  
 ولا يتدخل هنا الا لوضعها عند حدها اذا ما أمعنت في تعقب أعدائها .

وسياسته في التعليم تجرى على هذا النحو ، فقد رسم للبلاد وظيفة في  
 هذه الدنيا ، وأداؤها هذه الوظيفة يقتضى منها منهجا معيناً في التعليم ،  
 أساسه أوليات القراءة والكتابة للشعب وتعليم متوسط ( وان جرى في  
 المدارس الابتدائية والثانوية والعالية ) لعدد محدد بالضبط من أبنائه .  
 ولا داعى لأكثر من ذلك ، فهناك أولا نفقة التوسع وهناك ثانياً ألا ضرورة ،  
 فانجلترا يسرها أن تقدم لمصر الطبقة العليا من الفنين ، فإذا ما قيل انه لا بد  
 من أن تكتمل الشخصية للمصرى وان التعليم هو الذى يبلغه كماله ، قال :  
 وما الداعى لذلك والانجليز يريحونهم من عناء التفكير وشقاء ذوى العقول ؟  
 وهكذا يجد كل في الاحتلال ما يكرهه فيه . ولكن يجد كل فيه أيضا  
 ما يرضيه بعض الرضا — وهو في نفس الوقت مبهم لا يفصح عن نوايا  
 ولا عن مآله ، فلا تجتمع ضده كلمة .

فهذه الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر ، تكره بدون شك

وجود الانجليز بمصر • ولكن هؤلاء الانجليز لم يقطعوا عن السلطان حقا كان ينعم به ، فهم معترفون بسيادته ، مؤدون لخزينته (أو على الأقل لدائنيه) وقاضى مصر عثمانى مقلد من قبله ، ومندوب السلطان أو قوميسيره موضع التجارة والاکرام ويراه أهل القاهرة بأعينهم وحوله حرسه .

ان الانجليز لم يقطعوا ما بين مصر وتركيا ، كما فعلت فرنسا حينما استولت على الجزائر أو حينما بسطت حمايتها على تونس ، فماذا يفعل السلطان ؟ الاحتلال شر بلا شك . ولكن اذا ما زال هذا الشر ، فكيف يضمن السلطان ألا يفقد ما سمح له به الاحتلال ؟ قد ينتقل كله للمصريين ، وقد ينتقل كل شيء لدولة أخرى أوربية ، فماذا اذا يدعو تركيا للعمل على تغيير الحالة ، والانجليز أنفسهم لا يبدو منهم أنهم يعتمدون اجراء أى تغيير ؟

والدول الأوربية تكره مركز انجلترا في مصر ، ولكن انجلترا لم تستطع في استغلال هذا المركز ضد مصالحهم . حقيقة حالت بينهم والأقاليم السودانية في وادى النيل باسم حقوق مصر ، ولكنها في نفس الوقت وهبتهم الأقاليم المصرية على البحر الأحمر والمحيط الهندي • وقد يكون من مصلحة الدول الأوربية أن تشجع الحركة الوطنية المصرية بعض التشجيع ، حتى لا يطمئن الانجليز كل الاطمئنان لسلامة مركزهم ، ولكن ما مصلحة الدول في استغلال مصر ، ألا يفتح ذلك أعين الأمم الأخرى المغلوبة على أمرها ؟ أليست الدول وانجلترا سواء في هذا ؟ وفوق هذا فالانجليز لم يجروا في مصر تغييرا يعتقد به ، فباب الأمل مفتوح .

والجاليات الأجنبية في مصر تعلم تمام العلم أن قيام الحكومة المستقلة في مصر معناه حتما — ان عاجلا وان آجلا — زوال نظام الامتيازات العتيق ، فبقاء الاحتلال اذن يحول دون وقوع هذا الشر . على أن نوايا الاحتلال نحو الامتيازات — أو على الأقل ما عرف عنها — كانت حقيقة تبعث على القلق ، ولكن كرومر نفسه ظل يؤكد أن زوال الامتيازات سوف يصحبه انشاء ضمانات للأجانب ، كأن يعطى الجاليات قدرا وصوتا في التشريع والقضاء يساوى صوت أصحاب البلاد . ولا أظن أنهم كانوا يؤثرون على امتيازاتهم

ضمانات من هذا النوع ولكنها على كل حال خير من زوال كل شيء ، فلهم اذن في بقاء الاحتلال مصلحة . فضلا عن ذلك فالانجليز لم يدخلوا تغييرا بعد فيما هو قائم .

وكرور — على مدى ربع قرن من الزمان — يتكلم كثيرا كلام رجل لا يخفى شيئا ، ولو أنه لم يقل شيئا : يرى أن ما قطعتة الحكومة الانجليزية على نفسها من عهود ووعود لا بد لحكومة تحترم كلمتها من أن تفي به ، ولكن لا بد من الاطمئنان قبل ذلك الى أن مصر لا تعود للحالة التي أخرجها الاحتلال منها . يرى أن الحكم النيابي هو نوع الحكم الذي لا تستطيع بلاده — وهى أم النظام النيابي — أن ترضى بغيره بديلا ، ولكن لا يمكن أن يتم هذا في يوم وليلة بل لابد من اقضاء وقت قبل أن يصلح المصريون له . يرى أن نظام الامتيازات يعرقل تقدم مصر ، ولكن مصر لا تستغنى عن الأجانب فلا بد من انشاء نظام يضمن للأجانب حقوقهم الأساسية . يرى أن الحكومة القومية المستقلة حق طبيعي ، ولكن مركز مصر الجغرافي والتاريخي يقتضى حرمان مصر من ذلك الحق . وليس لمصر أن تشكو من أنها ليست كسائر البلاد وأن أهلها ليسوا كسائر الناس ، فالعاقل من أدرك أن مصلحته تقتضى أن يعترف بالأمر الواقع . .

تتبين من هذا أن كرومر تمسك بأساسيات ، وكان على استعداد لأن يتخلى عن شكليات : الأساسيات تنحصر في جملة واحدة : هى أن تبقى لانجلترا هيمنة على شئون مصر الداخلية والخارجية ، وأن ينتقل لها كل ما يدعيه الغير من حقوق في مصر وعلى مصر . يبقى تنظيم ذلك : كانت خطته ألا يتعجل ، بل يقبل كل ما تمليه الظروف ويتفق مع هذا الهدف . ويكفيه أن الاحتلال حققه له ، وأن الدولة العثمانية والدول الأوروبية قبلته فعلا ، ولم يطلب منها أكثر من ذلك . ولم يكن يهمه أن تضم مصر للامبراطورية البريطانية ، بل على العكس كره ذلك ، فقد اعتقد أن الضم يثير من المشكلات والاعتراضات ما يعطل الغرض الحقيقي ، والضم يفسد عليه بدون شك أمر المصريين .

وكانت سياسته معهم ألا يغلق باب الأمل في وجوههم . فهو معهم دائما في جذب وشد ، يمنح ويمنع ، يأمل منهم أن يقبلوا الوضع الذي قرره لمصر ويرى أنهم ان فعلوا كان ذلك أجدى عليهم ، ويرى أنهم لا قبل لهم — في النهاية — الا بقبوله ، مادامت انجلترا هي انجلترا وما دام العالم هو العالم .. ويرجع كرومر اذن للقوة تملى شروطها ويدعن لها من لا يستطيع لها دفعا . ولكن انجلترا لن تبقى أبدا انجلترا كرومر ، والعالم لن يبقى أبدا عالم قبل الحرب الأولى ، ومصر لن تبقى أبدا مصر التي عرفها كرومر .

ومصر التي عرفها كرومر كانت وطننا جريحا ، تلقى من التدخل الأوربي في أواخر أيام الخديو اسماعيل ما جرحه في صميم عزته ، وما هوى بفقرائه الى حضيض الحرمان لسداد الأقساط التي صمم المرابون على أدائها كاملة ، كما صمم «شيلوك» على رطل اللحم يقطعه من جسم «أنطونيو» . ولما وقف اسماعيل وقفته ، أنزلته الدول عن عرشه بأمر الدولة العثمانية صاحبة السياسة الضعيفة الخبيثة . وانفجرت الحركة العرايية وسحقته انجلترا غدرا ومكرا . وظهر للشعب المصري أن صاحب السلطان الشرعى — وهو الخديو توفيق — ومن ورائه السلطنة العثمانية ، قبلا الأمر الواقع بل وكانا على استعداد لآبادة العصاة — كما سميهم — لوسمح لهما أصحاب السلطة الفعلية (أى الانجليز) . والانجليز لم يسمحوا ، فقد وضعوا قاعدة عدم تمكين فريق من فريق فيبقى لهم هم وحدهم التحكم في الجميع . وكان ما حدث لم يكف فشبت الثورة المهدية في السودان ، وقالت انجلترا لمصر : هذا الأمر في السودان لا يخصنى ، ولك أن تفعل ما تريد ، ولكن على ألا تسمى جيشك الجديد الذى ينظمه الضباط الانجليز ، وعلى ألا تتصرف فى قرش يستحق للدائنين . ولما قضى على آخر جندي ممن جمعتههم مصر قسرا من فلول العرايين وبعثتهم الى السودان الغربى تحت قيادة هيكس ، والى السودان الشرقى تحت قيادة قالنتين بيكر ، قيل لمصر لم يبق لك الا التخلّى عن السودان . ولما لم تستطع مصر أن تفعل ذلك ، أرغموا وزارة شريف على الاستقالة ووضعوا مكانها وزارة نوبار على أساس قبول ما رفضه شريف ، وقالوا بالمبدأ المشهور :

« ما دام الاحتلال قائماً ، فما تنصح به حكومة جلالة الملك أمر لا يبقى في الوزارة أو في المناصب من لا يدعن له » • وحملت انجلترا مصر على ايفاد غوردون لتنفيذ سياسة الانسحاب من السودان وتسوية أمر مصر في تلك الأرجاء ، وفي نفس الوقت سوت انجلترا مع ايطاليا وفرنسا ومع بلجيكا وألمانيا أمر الممتلكات المصرية على البحر الأحمر وفي حوض النيل الأعلى . وفي سبيل الله ثلاثون ألفاً من الجنود المصريين وآلاف من المدنيين ضاع خبرهم من بعد سقوط الخرطوم في سنة ١٨٨٥ في لجة الدم التي فاضت على السودان .

ترنحت مصر تحت هذه الضربات القاسية ، وغلب على الأمة قنوط ، وكره الناس المسائل العامة والاشتغال بالسياسة وطلبوا الى الله أن يكفيهم شرها وشر السياسيين ، وانصرفوا الى مداواة جروحهم • ثم ابتداء المصريين يتنبهون في ابان حكم الخديو الشاب عباس حلمي الثاني • وأخذ هو ، وأخذ الشعب ينظر فيما حوله فاذا بالاحتلال وقد طويت الوعود بانهاؤه . واذا بالشئون الدولية المالية قد سويت ، ولكن سم الاحتلال قد نفذ في أعصاب المجتمع وشرائينه فأصبح المصريون لا تجتمع لهم كلمة الا على أمنية الجلاء والاستقلال ، ولكن تفرقت كلمتهم على العمل السياسي وأمرها أهم من أمر الأمانى .

ذلك أن الاحتلال سلك نحوهم على غرار مسلكه نحو السلطنة العثمانية ونحو الدول ونحو الجاليات الأجنبية ، فلم يقطع على المصريين الأمل في الاستقلال ، ولم يرض الطبقات والطوائف كلها في وقت واحد ، كما أنه لم يغضبها كلها في وقت واحد ، وكان ارضاءه واغضابه كلاهما بمقدار • وكان شغله الشاغل أن يجعل البعض يشفق من يأس البعض الآخر، فخشى الناس عودة الحكم المطلق وآثامه، وخشى العرش عودة العراية، وخشى الرجعيون انتشار دعوة التجديد ، وخشى المجددون أن تطلق فيهم يد الرجعية ، وخشى المصلحون الحكوميون وأصحاب المصالح الحقيقية ( وهؤلاء من خلق عهد الاحتلال ) أن تطفئ السياسة ورجالها فتشغل الناس عن « العمل النافع » ، وهكذا •

ولم تؤد خشية البعض بأس البعض الى دعوة سافرة للاحتلال ، اللهم  
الا ما كان من أمر بعض الصحفيين المتصرين • ولا أعتقد أن مصر يا لم  
يؤمن بزواله يوما ما ، فكان الاختلاف وكانت الحيرة حول خطط العمل  
وهذا ما عبروا عنه بقولهم « اتفق المصريون على أن لا يتفقوا » ، وهو  
قول سخيف ان فهم منه أن في طبع المصريين شيئا خاصا يدفعهم نحو  
الفرقة ، وحقيقي أن فهم منه أنهم لم يستطيعوا أن يجتمعوا على عمل  
واحد ضد الاحتلال . وفيما حاولنا شرحه ما يفسر لهم لم يجتمعوا  
على ذلك .

ولم أجد خيرا من شعر محمد حافظ ابراهيم لتصوير تلك الحيرة في  
فهم كنه الاحتلال وفي رسم خطة العمل ضده ، وينتهي به الأمر الى زجر  
قومه ونشر مثالبهم والقول بأنهم هم الذين جروا على أنفسهم ما هم فيه .  
قال :

وللسياسة فينا كل آونة :	لون جديد وعهد ليس يحترم
بيننا نرى جمرها تخشى ملامسه	إذا به عند لس المصطفى فحم
تصغى لأصواتنا طورا فتخدعنا	وتارة يزدهيها الكبر والصم
فمن ملاينة أستارها خدع	الى مصالبة أستارها وهم
ماذا يريدون ؟ لا قرت عيونهم	ان الكنانة لا يطوى لها علم
وقوله في وداع اللورد كرومر :	
تشعبت الآراء فيك فقائل :	أفاد الفتى أهل البلاد وأسعدا
وكانت له في المصلحين سياسة	ترخص فيها تارة وتشددا
وآخر لم يقصر على المال همه	يرى أن ذاك المال لا يكفل الهدى
فلا يحمد الاثراء حتى يزينه	بعلم ، وخير العلم ما كان مرشدا
يناديك : قد أزريت بالعلم والحجا	ولم تبق للتعليم يالورد معهدا
ووافيت والقطران في ظل راية	فما زلت بالسودان حتى تمردا

فطاح ، كما طاحت مصوع بعده ،  
يناديك : وليت الوزارة هيئة  
وحاولت اعطاء الغريب مكانة  
فياويل مصر يوم تشقى بندوة  
ألم يكفنا أنا سلبنا ضياعنا  
وزاحمنا في العيش كل ممارس  
الخ . . .

وقوله في قومه :

واذا سئلت عن الكنانة قل لهم :  
وقوله :

ان عشرين حجة بعد خمس  
أمة النيل أكبرت أن تعادى  
ليس فيها الا كلام والا  
لاجرى النيل في نواحيك يا مصر  
أنت أنبت ذلك النبت يا مصر  
وقوله مخاطبا مصر :

وكم غضب الناس من قبلنا  
وهذا يلوذ بقصر الأمير  
وهذا يلوذ بقصر السفير  
وهذا يصيح مع الصائحين  
لسلب الحقوق ، ولم نغضب  
ويدعو الى ظله الأرحب  
ويطلب في ورده الأعذب  
على غير قصد ولا مأرب

وقوله في استقبال خليفة كرومر السر الدون غورست :

الى من نشكى عنت الليالى  
ودون حماها قامت رجال  
الى العباس أم عبد الحميد ؟  
تروعنا بأصناف الوعيد - الخ...

قلت ان ديوان حافظ وكتيبه الصغير « ليالى سطيح » هما خير ما يصور حالة المصرى فى الفترة التالية لاستقرار أوضاع الاحتلال والسابقة لإعلان الحرب العالمية الأولى ، أو بعبارة أخرى الخمس عشرة سنة الأولى من القرن العشرين . وعلينا الآن أن نشرح الدعوتين اللتين وجهتا لذلك المصرى ، فى أى شىء تقابلتا ، وعلى أى شىء تضاربتا ، وما مصادرهما وآثارهما .

فالسطة الشرعية — سلطة الخديو — تحض على الالتفاف حولها ، وعلى مناوأة الغاصب الانجليزى • والدعوة فى ظاهرها بسيطة ، سهلة الفهم ، تصل لقلوب العامة فى سر ، ووجدت فعلا استعدادا طيبا لتقبلها ؛ ولكن السلطة الشرعية نفسها تدرك أن المسألة لم تكن بهذه البساطة ، وإن الخديوية قد لا تستغنى عن هذا الغاصب كل الاستغناء ، فهى من جهة ترى فيه سندا ضد مطامع السلطة العثمانية والتدخل الدولى وترى من جهة أخرى فيه سندا للحكم المطلق .

أدرك ذلك الخاصة من المصريين ، فلم يستطيعوا الوثوق كل الثقة بالسلطة الشرعية ، ورأوا فى نفس الوقت — فى بعض تصرفاتها فى جمع المال ، وفى تأييد الرجعية المطلقة ، وفى استعدادها للتصافى مع الاحتلال على أن يطلق يدها بعض الاطلاق فيما يهمها — ما حملهم على التردد فى الاخلاص لها قلبا وقالبا .

والسلطة الفعلية — أى سلطة الاحتلال — استخدمت فى دعوتها ثلاث وسائل : الأولى أن يذعن المصريون للأمر الواقع وألا يتعللوا بالأمل فى استخدام التدخل العثمانى والتدخل الأوروبى ضد الاحتلال • والثانية أن يشعر فريق منهم — ان لم يكن الشعب كله — باتفاق فى المصلحة بينه وبين الاحتلال ، فقد يعاون الاحتلال الخاصة على نيل مقدار من تقييد الحكم المطلق ، وقد يعاون الاحتلال مصر على التخلص من بعض القيود الدولية على سيادتها ، وبذلك يتم نوع من التبسيط لمركز مصر الدولى ، فيصبح الأمر علاقة بين مصر وانجلترا ، وهذه قد تسوى فى المستقبل بشكل ما . فالاحتلال لم يتحول شكلا عن أوضاعه ، ولا يزال



أمام الآملين أن يأملوا . والوسيلة الثالثة وسيلة التفرقة بين مختلف الطبقات ومختلف المصالح .

وماذا كانت استجابة المصريين للدعوتين ؟ أبسط استجابة كانت استجابة مصطفى كامل : تقوم على قاعدة خالية من كل تعقيد ومن كل شطارة . لمصر عدو واحد - هو الاحتلال ، ولمصر مقصد واحد - هو الجلاء ؛ وما عدا ذلك فتفصيل له وقته . الإصلاح الحكومي وغير الحكومي ، الحكومة النيابية ، تسوية أمر الامتيازات ، السيادة العثمانية ، كلها حقا أشياء مهمة وأشياء ينبغي ألا تهمل ، ولكنها لا ينبغي مطلقا أن تطنى على المقصد الأساسى ، الجلاء ، أو تضعف من مقاومة العدو الأصلى ، الانجليز . ومصدر العقيدة أيضا بسيط كل البساطة : هو حب الوطن حبا خالصا ، لا يشوبه التفكير فى انتفاع أو فى مصلحة . فكانت حملة مصطفى كامل اذن تستخدم ثلاث وسائل : الوسيلة الأولى : ألا يأس مطلقا ، ألا تصدقوا أيها المصريون كلام الانجليز وكلام مأجوريهم بأن مركزهم فى مصر لا يتزعزع ولن يتزعزع . والوسيلة الثانية : لا تثقوا مطلقا بوعودهم ، ولا تركنوا الى محاولتهم تبسيط مركز البلاد الدولى ، بل تذرعوا بتلك العناصر الدولية والعثمانية التى يكرها الانجليز ، ويكفى كرههم لها لتمسككم بها . والوسيلة الثالثة : لا تصدقوا أن الاحتلال يمكن أن يبطن خيرا لكم أو لبعضكم ، هو يفعل ذلك ليفرق كلمتكم ويجعل من بعضكم أعداء البعض الآخر .

وفهم الناس ذلك ، وآمن به الشعب عموما وآمن به الشباب بصفة خاصة . ولكن مصطفى كامل لم يستعمل لدعوته تماما الخاصة من جيله ، وتفرق فريق من الخاصة بين حزب الأمة وبين حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ؛ وكان لحزب الإصلاح ، بالإضافة ، مؤيدون من أنصار الرجعية خاصة ومن السوق .

ولا أظن أن رجال حزب الأمة ، عموما ، فهموا تماما كل ما انطوت عليه اتجاهات الصحيفة التى كانت تنطق باسمهم : صحيفة « الجريدة » ، أو

أنهم كانوا يعطفون تماما على القضايا التي كان يدافع عنها الأستاذ أحمد لطفى السيد بك ( باشا ) رئيس تحريرها . فلنميز اذن فى كلامنا على حزب الأمة بين موقف طائفة من أعيان البلاد وبين مذهب سياسى اجتماعى أقرب لبورجوازية عهد لوى فيليب فى فرنسا وعهد الملكة فكتوريا فى انجلترا ، ومنذ ذلك العهد كانت قد تدفقت أمواه تحت القناطر — كما يقول المثل الفرنسى أو الانجليزى — ولكن للأستاذ الكبير فضلا عظيما ، فقد ارتفع بالأعيان — أو بموقفهم — من مستوى « المصالح » التي يفهمونها الى مذهب يسعى للمصلحة العامة ويقدر الحرية ويحتكم للعقل وحده . ووسيلته أن يقنع أصدقاءه بأنهم حقيقة حزب سياسى وأن يكتسب لهذا الحزب من يؤهلهم لهذا من شباب الجيل الناشئ . ولكن هذه الطائفة من أعيان البلاد ومن اكتسبته من الشباب المفكر لم تستطع أن تتحول الى حزب سياسى قومى ، وبقي عملها مقصورا فى دائرة نفوذ الأعيان فى بلادهم أو فى الهيئات العامة التي اشتركوا فيها .

ولهذه النتيجة سببان ، أما السبب الأول فقلة ثقة الأعيان فى الشعب ، وتكلف المفكرين الذين شاركوهم الظهور بمظهر المرتفع عن العامة . ولما كان من خصائص الشعوب أنها تستطيع أن تميز بنوع من الغريزة بين من يجبها ومن لا يجبها فلم يستطع الشعب المصرى أن يتحس لحزب الأمة . وأما السبب الثانى فهو بالضبط انقسام الحزب بين الأعيان وبين المفكرين ، فبقى العنصران منفصلين ، مما أضعف الأثر الحقيقى لعمل الحزب . وظهور العنصرين حقيقة مهمة فى تطور البلاد الاجتماعى ، « فأعيان » العصور السابقة من تاريخ الخديوية أقل شأنا — من حيث الثروة ، ومن حيث النفوذ ، ومن حيث الادراك للسياسة العامة — من أعيان حزب الأمة . ومفكرو حزب الأمة أيضا كانوا أدق فهما للمبادئ الأوروبية التي اقتبسوها ، كما كانوا أكثر ايمانا ممن سبقهم من رجال مصر الذين اتصلوا بالحضارة الأوروبية . وقد قبل العنصران الاحتلال على أنه حقيقة ، يرجى مع الزمان أو مع تغير الظروف زوالها ، ولكنها فى أثناء توقع حدوث ذلك حقيقة واقعة ، فليوجه الاحتلال للخير ،

وليكيف أذاه ، ولينظر الى أعماله كل عمل على حدة ، وليقوم العمل بما يستحق . وكره الحزب الجامعة العثمانية والجامعة الدينية ، على اعتبار الأولى وهما وتقيدا ، وعلى اعتبار الثانية أيضا وهما غير مرغوب فيه ، وعلى اعتبارهما جميعا منافيتين ومعاديتين لفكرة القومية المصرية . وأما والأمر كذلك ، وأما والاحتلال محتفظ بأوضاعه المؤقتة ، فلتوجه الهمة لانشاء الحكومة النيابية ، وللتخلص من عبء الدولية والامتيازات عن طريق التفاهم والتعاون مع ذلك الاحتلال .

وأما الحزب الثانى -حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية- فقد اكتسب ما كان له من كيان بفضل صحافى قادر بارع هو الشيخ على يوسف . وكان هذا الكيان فى حد ذاته شيئا محدودا ، ولكن القضايا التى اهتم بها الشيخ على يوسف وانشأ المؤيد للدفاع عنها ، كانت حقيقة قضايا مهمة ، يهتم بها المصريون ويتحمس منهم متحمسون لبعضها أو كلها . ولكن الشيخ لم ينجح فى انشاء حزب حقيقى حولها ، وان كان قد نجح فى وضع المؤيد فى طليعة الصحف الواسعة الانتشار . فما هى تلك القضايا ؟ التعلق بالعرش ، النقد القوى البارع للسياسة الانجليزية فى مصر والسودان ، العناية بالجامعة العثمانية ، العناية بالشئون الاسلامية . وهذه كلها - كما قلت - قضايا تهتم المصريين ، ولكنها لا ترضى الا عواطف المحافظة على القديم ، وهذه المحافظة لا تكفى لد حزب بالقوة الدافعة للعمل ، وان كانت تكفى للمقاومة السلبية من جانب الأفراد أو الجماعات أو الطبقات . فأثر حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية هو ذلك الأثر السلبي الذى ينحصر فى اضعاف الحزبين الآخرين بعض الشئ .

وعلى هذا النحو نحاول أن نصور الحياة السياسية المصرية فى الفترة الأولى من القرن العشرين : ولم يقدر لها أن تثبت على حال من التوازن ، فقد جددت أشياء كان من نتائجها فصل جديد فى العلاقات المصرية الانجليزية ، هذه الأشياء تنبعث من ذاتية الاحتلال نفسه ومن الحوادث الدولية المؤدية للحرب العالمية الأولى ؛ وسنحاول بسط ذلك فى الفصل التالى .



## الفصل الثالث

### العلاقات المصرية الإنجليزية

#### في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى

تغيرت طبيعة الاحتلال في السنوات السابقة للحرب العالمية الأولى ، وفهم هذا التغيير أساسى لادراك ما أحدثه الانجليز في مصر في أثناء تلك الحرب .

كان أول تغير خروجه عن جادة الاعتدال التى لازمها ، وخروجه عن جادة الابهام التى لازمها أيضا . وكلا الخروجين يقتربان بالأيام الأخيرة للورد كرومر في مصر ، وبالخطط التى سار عليها خليفتاه : السرالدون غورست والورد كتشنر حتى قيام الحرب العظمى .

والاحتلال — كما حاولت أن أشرح — ينطوى على كل شيء ، وهو مستعد لكل شيء ، فاذا ما قلنا ان تغيرا حدث ، فليس معنى ذلك أن تطور الاحتلال في تلك السنوات وقع تحت تأثير الظروف الخارجية فقط ، وانما الذى تقصد اليه هو أن بعض الاتجاهات التى انطوى عليها جميعا الاحتلال قد تأكدت أو نمت بفعل ظروف جدت . فالانصراف عن الاعتدال ليس معناه أن الاحتلال كان العنف طارئا عليه ، فطبيعته تحتل اللين كما تحتل الغلظة ، انما كانت طريقته ألا يستعمل سيفه حيث يكفيه سوطه . والابهام ليس معناه أنه لا يرى الافصاح ، ولكن معناه أنه يؤجله الى الوقت الذى يراه مناسباً .

وكرومر في أيامه الأخيرة عنيف ومفصح . كان عنيفا في حادثه دنشواي ، ظهر فيها الاحتلال لكل مصرى على حقيقته الأصلية ، وآمن من لم يكن

يصدق بكلام مصطفى كامل : لا يفرنكم من المحتلين لين الملمس فقد تغلب عليهم طبيعة زبانية الجحيم . ثم أفصح عن اعتقاده في أبدية الاحتلال - أو على الأقل أبدية المركز الخاص لـانجلترا في مصر ، وأفصح عن اعتقاده بقصور المصريين دهرًا طويلا ان لم يكن أبديا عن بلوغ مؤهلات الحكم النيابي ، وأفصح عن اعتقاده بأن دين المصريين - الاسلام - يحول دون المشاركة في حياة الحضارة الانسانية ، وأفصح حينما عبر عن اعتقاده بأن القومية الوحيدة التي يجوز لمصر أن تنالها ، هي تلك القومية التي يشارك المصريين فيها جميع الطوائف التي تقطن وادي النيل .

تري ما الذي انتهى به الى كل هذا ؟ أهو ذلك المس الذي يصيب الرجل الذي يزهي بنفسه فتقلب الأناة رعونة وطيشا ثم يلقي جزاءه ؟ أهو ذلك الخبل الذي تصوره المأساة اليونانية يتردى فيه ابن الانسان حينما يضع نفسه في مقام الآلهة ؟ ومهما يكن فقد خفق قلب مصر - كما قال قاسم أمين - لدنشواي لأول مرة : وقال حافظ :

فليت (كرومر) قد دام فينا يطوق بالسلاسل كل جيد  
ويتحف (مصر) آنا بعد آن بمجلود ومقتول شهيد  
لنزرع هذه الأكفان عنا ونبعث في العوالم من جديد

اشتدت الحملة الوطنية فأراد أن يلقي على مصر درسًا لا تنساه ، وادعى المصريون أنهم أهل لكل استقلال ، فازدري بهم وبدينهم ، واطمان الى أن فرنسا زعيمة المعارضة للاحتلال قد سلمت به فأعلن للمصريين ألا أمل لهم في الانفصال عن انجلترا ، بل أن بلادهم ، حتى في ظل أبدية العلاقة بانجلترا ، لن تخلص لهم وحدهم ، بل سيشاركهم الأجانب في كل حقوق السلطان .

وعاد لبلاده وحل محله السراحدون غورست من كبار رجال الاحتلال ، وأدرك بفطنته أن لا بد من خروج آخر عن الجادة الكرومرية الأصلية ، وكانت هذه تقتضي ألا يمعن المعتمد الانجليزي في الارضاء أو في

الاغضاب ، فانحرف غورست نحو ناحية السلطة الشرعية انحرافا شديدا ، وأطلق يد عباس الثاني فيما يجب أن تطلق فيه يده ، واغتر هذا بذلك ، وابتدأ التكتيل برجال الحزب الوطنى ، وخاصة بخليفة مصطفى كامل ، محمد فريد ، الذى لقى من الانجليز ومن بعض بنى قومه من العذاب ما لم تسود بمثله صفحة من صفحات الحركات الوطنية ، والذى تلقى العذاب بتفان وسمو وتضحية لم تبيض بمثلهما صفحة من صفحات الجهاد القومى فى أى أمة . وسارت الحكومة المصرية فى عهد الوفاق ( كما أطلق عليه ) على خطة خنق الحريات ، وفى ذلك الجو الفاسد المسمم اضطرب الأمر بين مسلمى مصر وأقباطها ، واغتيل رئيس الوزارة بطرس غالى باشا .

« ولم يكن من جناتها علم الله »

وكان فساد الحياة السياسية ، وكان انهيار الأحزاب السياسية ووجودها ، شرط أساسى للعمل السياسى الإيجابى ، فتدخل مصر فترة الحرب العالمية الأولى وعقدها منفرط ، وعراها محللة .

ومقدمات الحرب العظمى — بالنسبة لمصر — عامة وخاصة . أما العامة فتبدو فى الموقف الدولى العالمى كما رسمه انقسام الدول العظمى الى معسكرين ، انجلترا وفرنسا وروسيا فى جانب وألمانيا وإيطاليا والنمسا والمجر فى الجانب الآخر . هذا انقسام عام يؤثر فى مركز مصر كما يؤثر فى مركز أى قطر اجتمع له من ظروف الموقع والموارد ما اجتمع لمصر . وأما الخاصة فهى ما جرى على الدولة العثمانية وفى الدولة العثمانية من وقت اعلان الدستور العثمانى ، وكأن هذا الاعلان كان بادرة تقسيم جديد للدولة ومحاولة جديدة لتصفية أمرها . فلنذكر الأحداث ايجازا : ضم النمسا ولايتى البوسنة والهرسك بعد احتلالهما عسكريا زهاء ثلاثين عاما ، استقلال بلغاريا والجبل الأسود التام ، الحربان البلقانيتين الأولى والثانية ضد تركيا وارتداد الراية العثمانية نحو القسطنطينية ، غزو إيطاليا لطرابلس الغرب وبرقة واجلاء العثمانيين عنهما وعن بعض جزائر الأرخيل والبحر المتوسط . فظاهر اذن أن الملك العثمانى فى سبيل الزوال ، واتخذت الدول عدتها لذلك

الحادث . فكان من مظاهره سعى ألمانيا لبسط سيطرتها وأفقودها على الدولة العثمانية حليفة وصديقة ، وفقدت حركة التوغل الألماني مخترقة الأناضول فأرض الرافدين حتى الخليج الفارسي ، وامتدت آفاق السياسة الألمانية لايران والهند ، واستجابت العصاة التركية العسكرية التي دبرت الانقلاب الدستوري للفكرة العسكرية الألمانية ، وانبعثت في تركيا آمال جديدة تقوم على جمع ما بقي للدولة من الولايات والشعوب — وخاصة الولايات العربية — في حكم مركزي قوامه سياسة التتريك ، وحلم رجال الدولة بإسترجاع مصر ، وإسترجاعها ولاية خاضعة للقسطنطينية كما لم تخضع أبدا حتى قبل محمد علي الكبير . وظن الترك أن قوة المانيا كفيلة بتحقيق هذه الأحلام .

ولا نعلم بعد علي وجه الدقة ماذا أعدت الحكومة الانجليزية لمواجهة الأحداث المتوقعة في العالم العثماني ، وماذا قررت اتخاذه في مصر ، ولكن لنا أن نستنتج من تعيين رجل عسكري كاللورد كتشنر ليخلف السرالدون غورست معتمدا لها في مصر ، أنها توقعت أن الجانب العسكري من خطتها سوف يكون له المقام الأول ، كما أن لنا أن نستنتج من اختيار كتشنر بالذات — والرجل قديم الصلة بمصر وبالسودان — أنها كانت ترمي الى عمل حاسم في تسوية علاقاتها بمصر ، وقد شاع فعلا في تلك الأيام أن ضم مصر للامبراطورية البريطانية كان أمرا قد تقرر .

وسار كتشنر في أثناء اقامته بمصر سيرته كأن ذلك الأمر قد تم ، فتجول في المدن والأقاليم وأصدر الأوامر مباشرة للموظفين وتحدث عن مشروعاته واصلاحياته ورفض أن يكون قنصلا جنرالا مع القناصل الجنراليين ، فأصر على أن تكون مقابلاته للخديو في التشريفات وحده ، وعباس يتلمل ، وعادت به الذاكرة لحادثة الحدود مع كتشنر حينما أرغم على الاعتذار له عن ملاحظات أبداهها عن حالة الجيش المصري ، ولكن ماذا يفعل عباس ؟ وهو يعلم ما يبيته الترك نحوه ونحو مصر ان حقت لهم الأيام أحلامهم . وماذا يفعل وقد أظهر كتشنر شيئا من نيات انجلترا نحو



السيادة العثمانية على مصر . فحينما أغارت إيطاليا على طرابلس الغرب وأرادت تركيا أن تنجد الحامية العثمانية بتلك الولاية عن طريق مصر رفض ككتشنر ذلك ، كأن مصر لم تكن ولاية عثمانية أخرى . وماذا يفعل عباس وقد أسرفت حكومته في اضطهاد خصوم الاحتلال الانجليزى ، وقد أسرف هو أيضا في التتكر لبعض من خيرة رجال مصر ، تنكر لمحمد عبده وقاسم أمين وفتحى زغلول وسعد زغلول وأمثالهم \*

وعادت بكتشنر الذاكرة — هو الآخر — الى الأيام الأولى من الاحتلال ، أيام العطف على أصاب الجلايب الزرقاء ، وأيام تنظيم نوع من رقابة الرأى العام على الحكومة ، ويتمثل عمله فى الناحية الأولى فى اصداره قانون الخمسة أفدنة ، ولا تتعرض له الا بالقول بأنه ولد ميتا ، ويتمثل عمله فى الناحية الثانية فى اصدار نظام الجمعية التشريعية لتحل محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، ولا يهمننا من أمر الجمعية التشريعية فى هذا المقام الا شئ واحد هو أنها تمثل فى حياة سعد زغلول مرحلة جديدة ، تلك هى عودته للحياة العامة بعد اعتزال الوزارة عن طريق النيابة عن الشعب ، ولم يكن العهد بالوزراء السابقين أن يفعلوا شيئا الا الإقامة فى بيوتهم منتظرين الدعوة للعودة لدواوينهم . وقد تجلت لبعض الأعضاء فى اجتماعات الجمعية التشريعية ومناقشاتهما ومداولاتها مواهب برلمانية أو استعداد سياسى ملحوظ ، نذكر منهم عبد العزيز فهمى بك ( باشا ) . وعبد اللطيف المكباتى أفندى ( بك ) . وعبد اللطيف الصوفانى بك . واسماعيل أباطة باشا ، وعلى الشمسى أفندى ( باشا ) ، ومحمد على بك ( محمد على علوبة باشا ) وغيرهم .

وبينما كانت الأمور تجرى على هذا المنوال اذ حدث ما كان متوقعا ، فقامت الحرب العالمية الأولى .



## الفصل الرابع

### العلاقات المصرية الإنجليزية

في أثناء الحرب العالمية الأولى

### الحماية

قال حافظ ابراهيم يستقبل السر هنرى مكماهون خليفة كتشنرى مصر:—  
أوضح (لمصر) الفرق ما بين السيادة والحماية  
وأزل شكوكا بالنفوس تعلق منذ البداية  
ودع الوعود فانها فيما مضى كانت رواية

« الحماية »— وشعر حافظ بذلك على غموضها— اختارتها الحكومة  
الانجليزية لتحديد علاقتها بمصر على أثر دخول الدولة العثمانية الحرب  
ضد إنجلترا وحليفتيها فرنسا والروسيا . فضلتها على الضم للإمبراطورية  
بعد أن استقر رأى عليه وأبلغوه فعلا لوكالتهم بالقاهرة . فضلت الحكومة  
الانجليزية نظام الحماية لأنه نظام يتفق وسر الاحتلال كما شرحناه في  
الفصول السابقة ، فهو مرن ، تتفاوت معانيه ، ففي أقصى طرفه سيطرة قوية  
وفى طرفه الآخر لا يختلف كثيرا عن منطقة النفوذ السياسى ، ولكنه يتضمن  
في حالاته جميعها— فيما بين الطرفين— الدفاع عن البلاد المحمية ومراقبة  
سياستها الخارجية ، وأما مقدار تعرضه لشئون البلاد المحمية الداخلية فأمر  
قابل للمد والجزر حسب مقتضيات الظروف وملابسات الأحوال \* تعريف  
واضح كل الموضوع اقتبسناه من كلام الاستاذ حافظ رمضان باشا في

مناقشة المعاهدة المصرية الانجليزية في مجلس الشيوخ ( سنة ١٩٣٦ ) .  
فالحماية اذن أمر تستطيع الدول المحالفة لانجلترا والمشاركة لها في الحرب  
أن تقبله ، اذ هو يمكنها من القيام في مصر بكل ما يقتضيه السير بالحرب  
للنصر النهائي ، دون أن يقيد المستقبل كل التقييد . وهو أمر تستطيع مصر  
أن ترضخ له بحكم القوة القاهرة دون أن تفقد الأمل في المستقبل في  
رواله لو جرت الحرب على غير ما تهوى انجلترا وحليفاتها ، كأن لا يكون  
انتصارها حاسما أو أن تنتصر المانيا وحليفاتها أيضا انتصارا غير حاسم .  
وبذا يكون كلام . وبقبول الدول الغربية شريكة انجلترا وبإدعان المصريين  
للأمر الواقع تستطيع انجلترا أن تنال من نظام الحماية كل ما تريد من مصر ،  
وأن تتخذ اجراءاتها متتدة ولا تحل ساعة انتهاء الحرب الا وتكون قد  
استعدت لتنظيم الحماية .

وضعت في سنة ١٩١٤ اذن الأسس والصيغ . واكتفى بذلك اذ ذاك، وهذه  
الأسس هي : أولا : أول الأمر وقبل دخول تركيا الحرب ، تخويل القوات  
الانجليزية في مصر حقوق الحرب ، حظر التعامل مع ألمانيا ، انجلترا تأخذ  
لنفسها حق الدفاع عن مصر ، اعلان الأحكام العرفية ، وثانيا ، وبعد دخول  
تركيا الحرب ، الغاء السيادة العثمانية ، وضع مصر تحت الحماية ، خلع  
الخديو عباس الثاني (وكان عباس الثاني وقت حدوث ذلك في القسطنطينية)،  
دعوة الأمير حسين كامل — أرشد أمراء بيت محمد على — ليتولى سلطنة  
مصر وقبوله ذلك . ولنحل في ايجاز الوثائق المتعلقة بكل هذا : أولها  
قرار مجلس النظار (الوزراء) برئاسة حسين رشدي باشا القائم مقام الخديوي  
بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ بمنع التعامل مع ألمانيا ورعاياها ، وتخويل  
القوات البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب في الأراضي والموانئ  
المصرية ، واعتبار السفن الألمانية الراسية في الثغور المصرية سفنا معادية  
وحجزها في تلك الثغور . وقد بنى هذا القرار الخطير على أن وجود جيش  
الاحتلال البريطاني في مصر يجعل القطر عرضة لهجوم أعداء انجلترا عليه ،  
وعلى أن ذلك يقتضى اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع خطر مثل هذا

الهجوم على البلاد وقد أشير على الحكومة المصرية أن تتخذ الاجراءات التى قررها مجلس النظار وأشرنا اليها .

هذه الوثيقة لها أهميتها . وتدل دلالة واضحة على أن حكومة رشدى باشا حددت موقعها على أساس الأمر الواقع : فالاحتلال حقيقة ، وقواته موجودة فى مصر ، ومصر معرضة تبعا لذلك لما قد تتخذه ألمانيا ضد أعدائها أينما كانوا . وكذلك تخويل القوات الانجليزية حقوق الحرب ، أمر لا مفر منه ، ومنع التعامل مع الألمان هو الآخر أمر لا يمكن اجتنابه ، ثم احتاج مجلس النظار فقال : « أشير على الحكومة المصرية أن تتخذ كذا وكذا » .

وفى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ أعلن الجنرال مكسويل قائد القوات الانجليزية بمصر أنه أمر من قبل حكومته أن يأخذ على نفسه مراقبة القطر المصرى لكى يضمن حمايته ، وبناء على ذلك صار القطر المصرى تحت الحكم العسكرى . وفسر مقتضيات هذه الحالة فقال ان السلطة العسكرية لا تحل محل الادارة الملكية بل تعتبر تكميلا لها ، وان الأهلىن اذا امتنعوا عن كل عمل يكدر السلام وعن مساعدة أعداء انجلترا واذا اتبعوا الأوامر عن طيب خاطر فلن تتعرض لهم السلطة العسكرية ، وان ما تطلبه السلطة العسكرية من الأفراد من خدمات أو مما يملكون قابلة للتعويض التام، وان قيمتها تحدد بمعرفة سلطة مستقلة ان لم يحصل الاتفاق عليها بين الطرفين . ولما أبلغ ذلك لرشدى باشا أجاب بأنه نظرا لغياب سمو الخديو الذى تستمد منه الحكومة سلطتها فقد قررت الوزارة الاستمرار فى مباشرة الأعمال تجنباً للمضار التى تلحق بالبلاد اذا تعطلت ادارتها الداخلية .

ودخلت تركيا الحرب ضد انجلترا ، فأعلن الجنرال مكسويل أن الدولتين فى حالة حرب من يوم ٥ نوفمبر ، وأضاف أن انجلترا تحارب لغرضين ، وهما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على فى الأصل فى ميدان القتال واستمرار هذا القطر على التمتع بالسلم والرخاء اللذين تمتع بهما مدة الاحتلال البريطانى ثلاثين سنة . وأكد أنه بالنظر لما للسلطان العثمانى من مكانة بين مسلمى مصر فقد أخذت انجلترا على

عاقبتها جميع أعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من المصريين أية مساعدة ، ولكنها مقابل ذلك تنتظر منهم أن يمتنعوا عن أى عمل من شأنه عرقلة الحركات العسكرية أو أداء أية مساعدة للأعداء .

ثم نشر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ أنه بالنظر لحالة الحرب مع تركيا فقد وضعت بلاد مصر تحت حماية انجلترا ، وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ الحكومة الانجليزية كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصلحتها .

ثم — فى اليوم التالى ( ١٩ ديسمبر ) — أعلنت خلع الخديو عباس الثانى ، نظرا لاقدامه على الانضمام لأعداء انجلترا ، وأن منصبه السامى مع لقب سلطان مصر قد عرض على سمو الأمير حسين كامل ، وأنه قبله .

وأرسل فى نفس اليوم القائم بأعمال المعتمد الانجليزى تبليغا للسلطان حسين كامل هو بمثابة دستور أولى لنظام الحماية ، جاء فيه أن الحقوق التى كانت لسلطان تركيا وللخديو السابق قد سقطت عنها وآلت للملك انجلترا . ولكن حكومة انجلترا تعتبر وديعة تحت يدها لسكان مصر جميع الحقوق التى آلت اليها بالصفة المذكورة ، وكذلك جميع الحقوق التى استعملتها فى البلاد مدة سنى الاصلاح الثلاثين الماضية ، وقدرت أن أفضل وسيلة لقيام انجلترا بالمسئولية التى عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية اعلانا صريحا ، وأن تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقا لنظام وراثى يقرر فيما بعد . ثم أضاف الى ذلك أن مسئولية الدفاع عن مصر تقع على عاتق دولته ، وأن الرعايا المصريين لهم الحق فى أن يكونوا مشمولين بالحماية الانجليزية أينما كانوا ، وأنه بزوال السيادة العثمانية زالت القيود على عدد الجيش المصرى وعلى حق السلطان فى منح الرتب والنياشين . ولكن المخاضات بين الحكومة المصرية ووكلاء الدول الأجنبية ستكون عن طريق الوكيل الانجليزى . وأنه ولو أن من رأى الحكومة الانجليزية أن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الأجنبية لم تعد ملائمة لتقدم البلاد ولكنها ترى فى نفس الوقت

أن يؤجل النظر في تعديل هذه المعاهدات الى ما بعد انتهاء الحرب. وتعهدت الحكومة الانجليزية — فيما يختص بالادارة الداخلية — بأنها ستحافظ على التقاليد الماثورة عنها ، وهذه التقاليد هي الدأب على الجد ، بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها ، في حماية الحرية الشخصية وترقية التعليم ونشره وانماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية والتدرج في اشراك المحكومين في الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة في الرقى السياسى . بل ان الحكومة الانجليزية ترى أن تحديد مركزها في مصر تحديدا صريحا يؤدي الى سرعة التقدم في سبيل الحكم الذاتى . ثم انتهى التبليغ بالكلام في الشئون الدينية : قال أولا ان الحكومة الانجليزية ستحترم عقائد المصريين الدينية ، ثم قرر أن تحرير هذه الحكومة لمصر لم يكن ناتجا عن أى عدااء للخلافة بل كان تحريرا لها من ربة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية في القسطنطينية ، وأضاف الى ذلك أن تاريخ مصر يدل فى الواقع على أن اخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له البتة بالروابط السياسية التى بين مصر والقسطنطينية . ثم خلس من ذلك الى أن الحكومة الانجليزية تهتم بتأييد الهيئات النظامية الاسلامية فى مصر والسير بها فى سبيل التقدم ، وأشار الى أن هذه الشئون ستطلق فيها يد السلطان بعض الشئ ، وقد عبر عن هذا بقوله ستلقى ( أى الهيئات النظامية الاسلامية ) من جانب سموكم عناية خاصة ، ولسموكم أن تعتمدوا فى اجراء ما يلزم لذلك من الاصلاحات على كل انعطاف وتأييد من جانب الحكومة الانجليزية .

تحدد الوثائق المتقدمة ما أحدثه الانجليز فى مصر فى سنة ١٩١٤ أوضح تحديد ، فماذا كان من المصريين ؟ لا أرى ضرورة للحدس والتخمين ، ولا أرى كذلك وجها لعدم الاعتماد على الوثائق التى تبادلها الرسمىون منهم مع رجال الحكومة الانجليزية فى شرح وجهة نظرهم ، فعلىنا اذن أن نرجع لتلك الوثائق ، وبعد أن فعل ذلك ، علينا أن نقدر ما لهم وما عليهم .

كتب السلطان لحسين رشدى باشا أنه كان له بعد أن وقف حياته كلها الى اليوم على خدمة بلاده أن يخلد الى الراحة ، الا أنه ، بالنظر الى المركز

الدقيق الذى صارت عليه البلاد بسبب الحوادث الجارية ، قد رأى أنه يتحتم عليه القيام بالعبء الجسيم ، عبء ارتقاء العرش ، وأن يجعل كل ما فيه من حول وقوة وقما على خدمة الوطن . « هذا هو الواجب المفروض علينا لمصر ولجندنا المجيد محمد على الكبير الذى نعمل على تخليد الملك في سلالته » . وأعلن السلطان أنه سيوجه عنايته لتأييد السعادة الحسية والمعنوية لجميع سكان مصر ، مواصلا خطة الإصلاح التى بدىء العمل فيها ، ولذلك ستعنى الحكومة بتعميم التعليم واتقانه بجميع درجاته ، وببشر العدل وتنظيم القضاء بما يلائم أحوال القطر في هذا العصر ، وبتوطيد أركان الراحة والامن العام وترقية الشؤون الاقتصادية للبلاد ، ثم أضاف هذه الفقرة السياسية :

« أما الهيئات النيابية فى القطر فسيكون من أقصى أمانينا أن نزيد اشتراك المحكومين فى حكومة البلاد زيادة متوالية .

« ونحن على ثقة بأننا فى سبيل تحقيق هذا المنهاج سنجد لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية خير انعطاف فى تأييدنا . واننا لموقفون بأن تحديد مركز الحكومة البريطانية فى مصر تحديدا واضحا بما يترتب عليه من ازالة كل سبب لسوء التفاهم يكون من شأنه تسهيل تعاون جميع العناصر السياسية بالقطر لتوجيه مساعيها معا الى غاية واحدة . » وختم الكتاب بدعوة حسين رشدى باشا لتأليف الوزارة .

قبل رشدى باشا التكليف ورفع للسلطان كتابا جاء فيه : « نعم اننى كنت وكىلا عن ولى الأمر السابق ، ولكننى مصرى قبل كل شئ ، وبصفتى مصرى قد رأيت من المفروض على أن أجتهد تحت رعايتكم السلطانية فى أن آكون نافعا لبلادى ، فتغلبت مصلحة الوطن السامية التى كانت رائدى فى كل أعمالى على جميع ما عداها من الاعتبارات الشخصية . » وعلى هذا صدر المرسوم السلطانى بتأليف الوزارة على النحو التالى : حسين رشدى باشا للرياسة والداخلية ، اسماعيل سرى باشا للأشغال العمومية والبحرية ، أحمد حنى باشا للزراعة ، يوسف وهبة باشا للمالية ، عدلى يكن باشا للمعارف ،



عبد الخالق ثروت باشا للحقانية ، اسماعيل صدقى باشا للأوقاف . ووصفهم  
رشدى باشا فى كتابه للسلطان بأنهم متشربون بنفس عواطفه .

فأما أن هذه العواطف التى أثرت فى السلطان وفى وزرائه كان مبعثها  
أداء الواجب نحو الوطن فى الظروف القاسية التى يجتازها فى سنة ١٩١٤ فاتنا  
نسلم به ، وما نعرفه عن السلطان قبل السلطنة وبعد السلطنة وما نعرفه عن رشدى  
باشا وزملائه لا يدع مجالاً للشك فى أنهم قبلوا ما قبلوا بدافع من الاخلاص  
للوطن يحمل المرء على الازعان للكريهة . ولكن لا بد لنا من أن ندرك تماما  
ما الذى قبلوه وما الذى رجوه . لقد قبلوا الحماية على أنها أمر لا مفر منه  
وشر لا بد من احتماله ، على أنهم لم يعتبروها نظاما لا يمكن تبديله أو  
تعديله ، فالجرب فى أول مراحلها ، والقوتان متكافئتان ، ولا يعلم الا الله على  
أى وجه تكون خاتمتها ، ومهما يكن فإن مستقبل مصر لا بد أن يكون من  
عناصر التسوية العامة لأموال الحرب والسلام . وعندئذ يصح الكلام . وهذا  
واضح فى كتاب استقالة رشدى باشا حينما طلبت اليه السلطات الانجليزية  
أن يرجئ سفره الى ما بعد مفاوضات الصلح ( تاريخ الكتاب ٢ ديسمبر  
سنة ١٩١٨ ) قال : « وعندما أخذت على عاتقى أمام ضيىرى وأمام وطنى وأمام  
التاريخ مسئولية منصبى فى عهد النظام الجديد ، قد عاهدت نفسى عهدا  
أساسيا أن أطلب من الحكومة الانجليزية عند الشروع فى مفاوضات الصلح  
أكثر ما يمكن من الحرية لمصر ، والآن وقد أوشكت هذه المفاوضات أن تبتدىء  
طلبت من الحكومة الانجليزية بعد تصديق عظمتمكم أن تسمع أقوالى ، فكان  
جوابها بمثابة التسويف الى ما بعد الصلح ، على أننى بالعكس أرى أن  
الوقت الحاضر هو الذى ينبغى فيه عرض ما لمصر من الأمانى القومية » .

قد يصح أن غموض كلمة الحماية حمل رشدى باشا على أن يقبلها تاركا  
للمستقبل محاولة تضيق مدلولها بقدر ما تسمح به الظروف ، وقد يصح  
أن ممثلى إنجلترا فى القاهرة فى سنة ١٩١٤ شجعوه على أن يأمل هذا ، ولكن  
مما لا شك فيه أن الأمير حسين كامل وحسين رشدى باشا فى سنة ١٩١٤ لم  
يقدرّا تقديرا كافيا أن الحكومة الانجليزية كانت فى حاجة ملحة لقيام حكومة

شرعية مصرية ، وأنها كانا يستطيعان — لا أقول املاء شروطهما — ولكن نيل عهد مكتوب بأن الحماية اجراء تقتضيه الحرب ، وأن العلاقات بين البلدين يعاد النظر فيها على أساس من التراضى عند انتهاء القتال . وتجدر في الوثائق التي لخصناها صيغتين كانتا تصلحان كل الصلاحية لتقرير موقف مصر في سنة ١٩١٤ ، احدهما الصيغة الواردة في قرار مجلس الوزراء بعد وقوع الحرب مع ألمانيا (انظر ص ٤٠) وهى التى تقول بأن وجود قوات الاحتلال الانجليزية في مصر يقتضى من الحكومة المصرية اجراءات معينة .. الخ . والأخرى الواردة فى تبليغ القائم بأعمال الوكالة الانجليزية للسلطان (انظر ص ٤٢) « حكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى جميع الحقوق التى آلت اليها بالصفة المذكورة — أى حقوق السلطان وحقوق الخديو — والصفة المذكورة هى الغاء السيادة العثمانية وخلق الخديو ، وكذلك جميع الحقوق التى استعملتها فى البلاد مدة سنى الاصلاح الثلاثين الماضية . » ، وعلى أساس هاتين الصيغتين كان يمكن أن يطلب الى الانجليز عهد بالتسليم بأن الحماية اجراء حربى قبلته الحكومة المصرية على هذا الأساس ، كما قبلت الاجراءات ضد ألمانيا وحليفاتها كضرورات اقتضاها وجود قوات الاحتلال فى مصر ، وكذلك كان يمكن أن يطلب الى انجلترا عهد بأن تعيد للشعب المصرى الحقوق المختلفة التى قالت انها تعتبرها وديعة تحت يدها له .

وقد يقول قائل : نسلم بأن الحكومة الانجليزية كانت فى حاجة لقيام حكومة شرعية مصرية ، ولكن ألم تكن تستطيع أن تجد أميراً غير الأمير حسين كامل يقبل السلطنة وسياسياً مصرياً غير رشدى باشا يقبل تأليف الوزارة ؟ وهذا صحيح ، ولكنه لا يعفى الرجلين من مسئولية عدم محاولة اثبات حقوق مصر على وجه ما . وتقرأ فى مذكرات السير روناود ستروس السكرتير الشرقى بالوكالة الانجليزية — وكان يتولى مفاوضة الأمير حسين كامل — كيف تنفس الصعداء حينما انتهت المفاوضة بقبوله . لقد تمسك الأمير فى مفاوضاته بأن يكون لمصر علمها ولشعبها جنسيته وبوضع نظام لوراثة العرش ،

وأجابه الانجليز الى المطالبين الأولين وأجلا الثالث ، وليته صمم على وجوب إعادة النظر في الحماية والعلاقة بين البلدين عند نهاية الحرب . حقيقة أن الحكومة الانجليزية كانت تستطيع في النهاية أن تحكم البلاد حكما مباشرا . ولكنها تكره ذلك وتفضل عليه أن تهيمن وأن تدير بالواسطة . ولا تصدق ما يقال عن استدعاء أحد أقيال الهند ليتولى السلطنة عند اللزوم ، فهذه خرافة ، وإن حدثت فلم تكن الا ( بلقا ) أدى لسوء الحظ الى أثره ، ولا أعتقد أنها كانت تقدم على وضع هذا القيل على عرش مصر وهي تعلم نظر مسلمي مصر لمذهبه الديني ، فوجوده لا ينفعها في شيء ، بل يضرها كل الضرر وخاصة بعد وقوع الحرب مع السلطنة العثمانية . وانما كان استقدام الرجل واستخدامه للتأثير في اتباعه في الهند وفي غيرها من الجهات غير مصر .

ونقول في النهاية — اعتذارا عن رجال مصر عموما وقادة الرأي فيها خصوصا — أن الغيب كان يحجب عنهم في سنة ١٩١٤ أمرين نراهما الآن ولم يرها أحد اذ ذاك . هذان الأمران هما أولا ما ستزله انجلترا ببلادهم في أثناء الحرب ، وثانيا مبلغ استعداد الشعب المصري للتضحية في سبيل حريته وكرامته . ولو انكشف الحجاب في سنة ١٩١٤ عن هذين الأمرين، ولو كان سم الاحتلال البطيء لم يفقد القادة ثقته في أمتهم ، لسجل لهم التاريخ في سنة ١٩١٤ موقفا غير الذي سجل .

وبعد فما الذي أنزل الانجليز بمصر خلال الحرب العالمية الأولى ؟ تقرأ تفصيل ذلك في الجزء الأول من كتاب الاستاذ الراقعي بك ( ثورة سنة ٩١٩ ) ، وفي تقرير لجنة اللورد ملر التي أوفدها لمصر بعد اشتعال الثورة، وفي الكتاب الذي نشره باللغة الانجليزية الكولونيل الجود بعنوان ( مصر والجيش ) . وتفصيل المؤرخين يؤكد ما أصاب الشعب في أرزاقه وأمواله : استيلاء على المحصولات والدواب ، تسخير العمال في الأشغال والحركات العسكرية ، استخدام المرافق العامة كالسكك الحديدية واستعمالها لدرجة العطل ، تحويل مباني المدارس الى مستشفيات ، الخسارة الفادحة التي نزلت بالمزارعين بسبب التحكم في أسعار أقطانهم ، ومزاحمة الأهليين في غذائهم ،

جمع الأموال وهكذا . كل هذا حقيقة أنزله الانجليز بمصر في أثناء الحرب . ولكنى لا أضعه في مقام الجراح التي أصابت الناس في عزتهم وكرامتهم وأمنهم . رأى المصرى نفسه غريبا حقا في بلاده ، ورأى هذه البلاد تتحول الى معسكر هائل تحشد فيه أخلاط الناس من أحمر وأصفر وأبيض ، ورأى نفسه وما يملك مسخرا لخدمة هذا المعسكر ، ورأى أن بلاده قد أصبحت قاعدة الغزو والتسلط ، تحركت منها حملة جالپولى لاقتحام مضيق الدردنيل والاستيلاء على القاعدة الاسلامية الكبرى : القسطنطينية ، اسلامبول . وتحركت منها حملات أقلام المخابرات والدعاة لاثارة العرب على دولتهم الاسلامية الكبرى ، وتحركت منها بعد ذلك الحملات نحو فلسطين والشام شرقا ونحو السنوسى غربا . وانطوى المصريون على أحزانهم وآلامهم ، فالرقابة على النشر شديدة ، اختفت في ظلها الصحافة الوطنية صحيفة بعد صحيفة ، وحظر الاجتماعات قائم ، والاعتقالات والنفي والتشريد يقع بمجرد الشبهة أو الوشاية ، وسמסرة الاحتلال القدمات ومأجوروه من الأفاقين يمنون على الشعب المصرى ما ينفقه عساكر الامبراطورية في مواخير الدعارة والخمائر .

وكان ما نزل بالبلاد من ضروب المهانة لم يكن كافيا ، فقد عمل الانجليز من جانبهم على الاستعداد لتنظيم الحماية حينما تنتهى الحرب .

ألف مجلس الوزراء فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٧ لجنة لوضع التعديلات التى يستدعى ادخالها فى القوانين والنظم القضائية والادارية ما كان محتملا من زوال الامتيازات الأجنبية فى ظل الحماية البريطانية ، وقد سميت لجنة الامتيازات الأجنبية ، وكان السير وليم برونيت ، المستشار المالى بالنيابة ، العنصر الفعال فى اللجنة .

وضعت اللجنة عدة مشروعات قوانين : قانون العقوبات ، قانون تحقيق الجنايات ، قانون المرافعات ، وبعض فصول من القانون المدنى والتجارى ، وقطعت شوطا بعيدا فى وضع النظام القضائى الذى كان مزمعا وضعه على

أساس ادماج القضاء الأهلى والقضاء المختلط وجعلهما نظاما موحدا . مع تغليب العناصر الانجليزية .

ووضع برونييت مشروع قانون نظامى لمصر ( أى دستور ) ، ويتلخص فى انشاء مجلس نواب مصرى ، يؤلف من المصريين ، ولكنه استشارى محض ، وبجانبه مجلس شيوخ ، يملك وحده السلطة التشريعية ، ويؤلف من أعضاء رسميين وهم الوزراء المصريون والمستشارون الانجليز ، ثم من أعضاء منتخبين ، منهم ثلاثون مصرياً وخمسة عشر أجنبياً .

ولم يكن أحد من المصريين يعرف هذا المشروع ، ولكن أنباءه ذاعت حين قدم برونييت صورة منه الى رشدى باشا فى أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨ ، فرد هذا عليه وحمل حملة صادقة على المشروع وأعلن استنكاره له ، وما كاد يذاع المشروع والرد عليه حتى عم السخط على السياسة الانجليزية وعلى النيات التى كانت تضرها للمصريين . ( الرافعى بك . الثورة المصرية الجزء الأول ص ٥٣ ، ٥٤ ) .

وتقارب المصريون ، وتحدث بعضهم الى بعض عما ينبغى أن يعمل ، وأحسوا جميعاً بالآلام التى حزت فى نفوس المواطنين ، وبرم السلطان حسين كامل بفعال السلطات العسكرية وضاق — وهو الرجل الكريم المعدن — بجبروتها ، وانتقل لرحمة الله بعد أن أظهر ما يكن نحو الانجليز ، وخلفه فى العرش أخوه الأمير أحمد فؤاد ، وله ماضيه وآثاره فى الحركة العلمية والثقافية والخيرية بالبلاد . وبعد أن يجتاز حكمه المرحلة الأولى ، مرحلة الحرب العالمية الأولى تدخل مصر المرحلة الثانية المعاصرة لأدوار المفاوضات المصرية الانجليزية ، ففى الأولى كان له فضل الارشاد والتوجيه فى وضع أساس الحياة السياسية المصرية ، وفى الثانية كان له فضل بناء الوطن على ما يعرفه الجيل الحاضر ، وفى المرحلتين تلمح سجايا وصفات شخصية من شخصيات التاريخ المصرى الكبرى . وتجلت الروح الوطنية أيضاً فى أمير مصرى جليل ، هو الأمير عمر طوسون ، وأما القادة فمن كان منهم فى الحكم كان قد اكتوى بنار التصرف الانجليزى ، وأحس بالألم لما حدث ولما

أحدث وبوجوب محوه . وأما غير الحكوميين فمنهم من كان من أعضاء الجمعية التشريعية المعطلة ، وعلى رأسهم سعد زغلول باشا ، وهؤلاء يعرفون ما للشعب عليهم من حقوق وهم نوابه ، وغير هؤلاء من رجال الحكم السابقين كمحمد سعيد باشا ، أو من أعيان البلاد يدركون أيضا وجوب الاستعداد لما يجب أن يكون عند انتهاء الحرب . والشباب المثقف ممن نشأوا في مدرسة الحزب الوطني أو مدرسة الجريدة يترقبون نهاية القتال ويتلهفون لخدمة القضية الوطنية ويدلون بأرائهم لزعمائهم .

يجرى كل هذا في ظل الأحكام العرفية ، وبدون أدوات للاستشارة والتنظيم . وتقال مصر في آخر الحرب العالمية الأولى نصرا عظيما حينما تنشئ لنفسها حياة سياسية ورأيا عاما . وكان ذلك حين تقاربت الأرواح والعقول وتعاقدت العزائم على محو المهانة وتحقيق الكرامة .

## الفصل الخامس

### الثورة وتأليف الوفد المصرى

« الثورة » انفجار غضب لكرامة ، قصتها قصة البطولة التى لاترن ولا تحسب ، وجمالها هو جمال التضحية النقية الصافية ، يقدم عليها غير هيب الصبى والصبية والرجل والمرأة ، نسوا جميعا كل فوارق الطائفة والطبقات الاجتماعية ولم يعرفوا الا مصر ولم يهتموا الا بحرية مصر واستقلال مصر .

والثورة لا تبتدىء بيوم معين من أيام الزمان ، ولا تنتهى بيوم معين من حساب السنين ، بل الأقرب للحق أن تقول ان مصر لا تزال فى عصر الثورة ، فالثورة مطالبة بحياة لأمة ناهضة ، وان تحقق شئ من عناصر الحياة الطيبة تولدت عن ذلك التحقيق حاجات جديدة وهكذا .

لقد حلل المؤرخون أسباب غضب الشعب واهتدوا جميعا من مصريين وغير مصريين لحصر الأسباب فى تصرفات السلطات الانجليزية بمصر وفى مصر . وقد أخذنا على التحليل قصورا عن الوفاء بحق التعليل الصحيح . ان شظف العيش والبؤس والمصادرة والسخرة والاستيلاء وضروب العبث والخلل التى ارتكبها أخلاط الجنود ، كلها أشياء تحتلها الشعوب ، بشرط أن يكون الاحتمال لتحقيق غاية وطنية أو فكرة انسانية . ولكن فى مصر ، لم يكون الاحتمال ؟ الأجل أن تكسب انجلترا الحرب فتكبل مصر فى اغلال العبودية الأبدية ؟ الأجل ان تكسب انجلترا الحرب فتدمر الامبراطوريات العريقة ، وتثل العروش المجيدة ، وتسيطر على دولة الخلافة العظمى ، وتجعل أراضيها نهبا للطلبان وللروس ، وترفع رايات الانجليز والفرنسيين فى بيت المقدس وبغداد ودمشق والقسطنطينية ، حواضر الاسلام ، وتفتح أراضي فلسطين لسكنى اليهود فى وطن قومى . ان مصر لم تغضب

للمصادرة والسخرية بقدر ما غضبت لما وراء المصادرة والسخرية . غضبت لكرامتها وعزتها ، غضبت لتسخيرها وهى الوطن المجيد لأغراض غير أغراض أهله ، لأغراض الاستعمار .

وانتا تأخذ على تحليل المؤرخين شيئا آخر ، تأخذ عليه اعتباره الغضب أو الاستياء أو التذمر شيئا سلبيا . هو فى ظاهره كذلك ، ولكنه انطوى على أمل فى حياة مصر كما ينبغى لها أن تحيا وعلى رجاء فى مستقبل يثيق وماضيها ، وعلى عزم فى بناء الوطن من جديد .

وليس من شأن هذا الكتاب أن يتولى شرح بناء صرح الحياة القومية فى الثلاثين السنة التى مضت ، ولكن من واجبه أن يحقق للقارىء الناحية السياسية فى البناء وهى فى نظرى أهم ما فى الموضوع .

وبناء الناحية السياسية له عنصران : عنصر شعبى وعنصر حكومى ، وكلاهما من خلق الثورة المصرية . قد يعترض معترض بأن لاجديد ولاخلق فالعنصر الشعبى فى تاريخ ما بعد الثورة يسبقه وجود الأحزاب ، وهذه عرفت مصر على نحو ما منذ أيام اسماعيل . والعنصر الحكومى تعرفه مصر أيضا ، ألم تكن فيها دائما حكومة ؟ والاعتراض صحيح فى ظاهره ، ولكن البحث الصحيح لا يقره ، والسياسة العليا فى يد ولى الأمر . والأحزاب المصرية حقيقة عملت فى السياسة محاولة أن تستميل الشعب أو طوائف من الشعب ، ولكن ما حدث فى عصر الثورة شئ آخر : تألفت هيئة شعبية موكلة ممن لهم صفة الكلام عن الشعب كأعضاء الجمعية التشريعية وأعضاء مجالس المديرىات والأمراء ورؤساء الطوائف الدينية والهيئات النظامية كالنقابات وما إليها لأداء مهمة معينة هى السعى لاستقلال مصر ، فليست هذه الهيئة حزبا سياسيا وانما هى اداة للعمل السياسى وفق قانون محدد ، فلا ينبغى لها أن تتحول الى حزب سياسى ، ولكنها تطورت مع حوادث العصر نحو التشكيل الحزبى مع محاولة المحافظة على جوهرها الأصلى ، مما أدى مع غيره من الأسباب الى تعقيد فى الحياة السياسية المصرية . هذه الهيئة هى الوفد المصرى . وحدث أيضا فى عصر الثورة تطور الحكومة من مجموعة



المصالح الادارية الى الحكومة ذات الطابع السياسى وبرنامج العمل السياسى . وقد حدث فى عصر ما بعد الثورة عودة ظهور الحكومة الادارية التى لا شأن لها بالسياسة ، ولكن اتتحالها الصفة الادارية ، اما أنه كان نتيجة ظروف استثنائية مؤقتة ، واما أنه كان للانتقال من طور لطور ، والصفة الادارية فى الحالتين تكاد تكون شكلية ، فهى حكومات سياسية فعلا عندما تدعى الصفة الادارية .

وبناء الوفد المصرى وبناء الحكومة بمعناها الحديث فى عصر ما بعد الثورة أكبر موضوعات التاريخ المصرى المعاصر طرافة . وقد عمل العنصران فى الحركة التاريخية أحيانا متحدتين وأحيانا منفصلين وأحيانا متضادين . وقصة المفاوضات المصرية تدور على هذا المحور .

وقد خطرت فكرة تأليف الوفد لأكثر من رجل ، ويرجع تداول الرأى فيها لأكتوبر سنة ١٩١٨ ، وتركزت فى هيئة يرأسها سعد زغلول باشا ، ووضعت صيغة التوكيل الأولى على الوجه الآتى : —

«نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد على بك وعبد اللطيف المكباتى بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك . ولهم أن يضموا اليهم من يختارون فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر تطبيقا لمبادئ الحرية والعدل التى تشر رايتهما دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب .» وقد اعترض رجال من الحزب الوطنى على الصيغة وعدلت بناء على اعتراضهم الجملة الأخيرة من التوكيل الى « فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا لاستقلال مصر التام . » ومما يذكر أن بيت سعد زغلول باشا أطلق عليه فى أثناء مقابلاته لرجال الحزب الوطنى فى تلك المناسبة اسم «بيت الأمة» .

وظاهر من أقاويل الرجال أنه كان هناك تفاهم ( باذن السلطان ) بين رئيس الحكومة — رشدى باشا — والقادة على أن يكون هناك مسعيان:

أحدهما رسمى يتولاه رئيس الحكومة لدى الحكومة الانجليزية، والآخر شعبى يشد أزر الرسميين لدى الشعب المصرى نفسه ولدى رأى العام فى انجلترا وفى غيرها من الممالك ولدى ممثلى الدول فى مفاوضات الصلح . كما كان هناك تفاهم على أن تكون الصيغ التى يستعملونها عمومية مرنة الى أن تنجلي الظروف عن شيء ، ومن أجل ذلك طلب الى الامير عمر طوسون أن يكف عن الاشتراك فى الوفد . واعتقد أنه من الظلم أن ينسب ذلك لرغبة سعد زغلول فى رئاسة الوفد ، كما اعتقد أنه من التجنى أن ينسب الى القادة اذ ذاك الرضا بالقليل ، لأنهم لم يحددوا المطالب القومية التحديد الواجب . وينبغى ألا ننسى أن هذا كله تم والاحكام العسكرية مبسطة على البلاد والاجتماعات مقيدة وحرية الصحافة مكبلة . كما ينبغى ألا ننسى أن الدعوة السياسية كان عليها — نظرا لأنها موجهة للشعوب المنتصرة فى الحروب — ألا تهمل استغلال ما أعلنه قادة الدول المنتصرة فى الحرب ، عن المبادئ التى حاربوا من أجلها ، وما قرره الرئيس ولسن من قواعد لعقد معاهدات الصلح .

وقابل سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ السير رجنلد ونجت — المندوب السامى اذ ذاك — للتحدث اليه فى طلب الترخيص لهم بالسفر للندن لعرض مطالب البلاد . وداربينهم حديث أثبتته الوفد فى محضر ( وصورة المحضر فى كتاب الرافعى بك: الثورة المصرية الجزء الأول ٧٠-٧٣ ) . والحديث مشتت بدأه ونجت بأن مصر أقل الأمم تألما من أضرار الحرب ، وأنها مع ذلك أفادت منها مالا طائلا ، فحق على المصريين أن يشكروا انجلترا . فأجاب سعد بأن الحرب كانت حريقا انطقا ، ووجب تنظيف آثاره ، وأنه لا محل لبقاء الأحكام العرفية ولا لمراقبة الصحف . فقال ونجت انه ميال لذلك وسيعى لتحقيقه ، وأضاف أنه يجب على المصريين أن يصبروا حتى تفرغ انجلترا من مؤتمر الصلح ، وعندئذ تفرغ لمصر ، ولن يكون الأمر الا خيرا . فقال سعد ان المصريين على قلق ، ولهم الحق أن يعرفوا منذ الآن ماهو الخير الذى

تريده انجلترا لهم • فقال ونجت : انكم معشر المصريين متعجلون ، لا تنظرون للعواقب البعيدة ، وفسر ذلك بأن ليس لهم رأى عام بعيد النظر . فاعترض سعد ، وذكر أنه انتخب عضوا في الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان ذلك بارادة الشعب مع معارضة الحكومة واللورد كيتشنر في انتخابه . فسأل ونجت : وماذا تريدون ؟ فأجاب على شعراوى : انا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر • قال ونجت : اذن أتمم تطلبون الاستقلال ، فقال سعد : ونحن له أهل . فقال ونجت : ولكن الطفل اذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم تخم . وهنا تحدث عبد العزيز فهمى طويلا ، فقرر أن مصر تطلب الاستقلال التام ، وتطلبه من زمن طويل ، وأن الطلب ليس مبالغا فيه ، فمصر أرقى من أمم تنعم فعلا بالاستقلال التام . وبعد مناقشة قال ونجت : ولكن مركز مصر حربيا وجغرافيا يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها ، وقد تكون غير انجلترا ، فقال سعد : متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام : فاننا نعطيها ضمانا معقولة لعدم تمكين أى دولة من استقلالنا أو المساس بمصلحة انجلترا ، فنعطيهام ضمانا في طريقها للهند—وهي قناة السويس— بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء ، بل نحالفها على غيرها ، ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود . وقال شعراوى بأنه يمكن أيضا ضمان حقوق أرباب الديون ، ببقاء المستشار الانجليزى ، وتحويله سلطة صندوق الدين . وقال سعد فى الختام : نحن نعتزف الآن أن انجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية ، وانا نعتزف لها بالأعمال الجليلة التى باشرتف فى مصر . فنطلب باسم هذه المبادئ أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها ، صداقة الحر للحر ، واننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك شخصا لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاية الأمور فى انجلترا ، ولا نلتجىء هنا لسواك ، ولا فى الخارج لنغير رجال الدولة الانجليزية ، ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر مطلقا على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب . فقال ونجت : انه يعتبر الحديث غير رسمى ، وانه يشكر لهم زيارتهم ويتمنى لهم الخير . وتمت المقابلة .

هذا هو ١٣ نوفمبر . اعتبرته مصر بحق يوم الجهاد . وأيام الجهاد أيام رمزية . فالهجوم على الباستيل في ١٤ يولية سنة ١٧٨٨ كان يصح ألا يترتب عليه شيء آخر ، ولكن ترتبت عليه أشياء أخرى وأى أشياء ! وفى أيام الثورة الفرنسية كانت هناك أيام أحفل وأخطر من الهجوم على الباستيل، كيوم اعلان حقوق الانسان مثلا أو الغاء الحقوق الاقطاعية ، ولكن جرى الاصطلاح أو دفع الالهام الناس الى الاتفاق على حادث رمزى ، ومن ثم اتخذت فرنسا يوم ١٤ يولية عيدا قوميا ، وكأنها بذلك تحتفل بأيام الثورة كلها . ونحن فى مصر جرينا على ما جرت عليه الأمم . على أنه ليس معنى ذلك النقص من قدر اليوم ، أو من قدر الحديث بين الزعماء الثلاثة وونجت . فقد يفعل ذلك البعض منا حين يتناولون موضوعات الحديث بالتحليل المقارن ببرنامج وطنى مفصل ، والتاريخ الصحيح ينظر الى مقابلة ١٣ نوفمبر بظروفها وتائجها ، فهى لم تكن مفاوضة حول مائدة مستديرة ، وانما كانت فتحا لموضوع ، وبدءا لعمل ، وخطوة تتبعها خطى ، ورسم لخطوط رئيسية . وعندى أن الزعماء الثلاثة قرروا المطلب الأساسى ، وهو الاستقلال التام وبينوا أهلية بلادهم له ، ودون أن يكشفوا عن كل ما لديهم ، أبدوا الاستعداد لبحث الشئ المعقول الذى يمكن للخصم أن يدعيه ، ثم أكدوا أنهم على استعداد أن يكتفوا لتحقيق المطالب القومية بمباحثة الانجليز وحدهم ، فجعلوا ما قد يفعلونه بعد ذلك متوقفا على ما تفعله انجلترا .

وطلب سعد باشا من القيادة العسكرية فى ٢٠ نوفمبر ١٩١٨ الترخيص له بالسفر لانجلترا ، واستعجل الطلب ، وجاءه الرد بأن هناك صعوبات ومتى زالت فانها ستبادر باعطائه الترخيص المطلوب . فكتب سعد باشا فى نفس اليوم مؤكدا ضرورة وجوده فى لندن ، قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ، لانجاز المهمة المنوطة به . وفى أول ديسمبر أرسل اليه الكولونيل سيمس السكرتير الخصوصى بالنيابة للمندوب السامى ( تأمل ! ) يبلغه أن المندوب السامى لا يستطيع التوسط لدى السلطات العسكرية فى

موضوع سفره ، وأضاف الى ذلك أنه اذا كان لدى سعد باشا اقتراحات بخصوص كيفية الحكم في مصر ، مما لا يخرج عن الخطة التي رسمتها حكومة إنجلترا وأعلنتها من قبل فليقدم هذه الاقتراحات كتابة للمندوب السامي . ولفت نظره بهذه المناسبة الى التبليغ الذي أرسلته الحكومة الانجليزية للسلطان حسين كامل عند توليته . فأجاب سعد زغلول بأنه ليس في وسعه ولا في وسع عضو من أعضاء الوفد أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لارادة الأمة المصرية ، المعبر عنها في التوكيلات التي أعطيت له ، وأوضح أن سفر الوفد لانجلترا لايراد منه الا الاتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الانجليزية ، وللأشخاص الذين يتولون توجيه الرأي العام الانجليزي .

ازاء ما بدا من السلطات الانجليزية تحلل سعد زغلول من وعده الاقتصار على معاهدة الانجليز وحدهم ، فأرسل في ٦ ديسمبر الى معتمدى الدول الأجنبية بمصر بياناً بتأليف الوفد ، وبرنامج الأمة ، محدداً تحديداً طيباً في ست مواد : المادة الأولى تنص على أن مصر تطالب بالاستقلال التام ، وتبين حجتها في ذلك الطلب . والمادة الثانية تنص على أن مصر تريد حكومة دستورية ، وتراعى في وضع نظامها أحوال البلاد ، وأن لمصر برنامجاً اصلاحياً شاملاً تستعين في تحقيقه بذوى العلم من أهل البلاد الغربية . والمادة الثالثة تعلن احترام مصر للامتيازات ، وأن ما أظهر العمل ضرورة تعديله منها فإن مصر ستعرض مقترحاتها بالتعديل عرضاً موسوماً بالاعتدال . والمادة الرابعة : تعهد مصر بالبحث في وضع ضمانات خاصة بالالتزامات المالية لا تقل في أهميتها عما كان متبعاً قبل اتفاقية سنة ١٩٠٤ . والمادة الخامسة : تعلن مصر قبولها لما ترى الدول اتخاذه من الاحتياطات للمحافظة على حياد قناة السويس . والمادة السادسة تضع مصر استقلالها تحت ضمانه جمعية الأمم ، وتشترك بقدر ما لديها من الوسائل في تحقيق مبادئ العدل والحق على النمط الحديث . وفصل سعد هذا البرنامج في خطاب ألقاه في اجتماع عقد في ١٣ يناير سنة ١٩١٩ بمنزله حمد الباسل باشا .

وطاش تدبير الانجليز ، فرحل ونجت لانجلترا للاستشارة ، ولكنه لم يعد ، ومنعوا اجتماعا كان مزعما عقده في بيت الأمة \* ثم كان الحادث المشهور ، خطبة سعد باشا في اجتماع عقد بدار جمعية الاقتصاد والتشريع يوم ٧ فبراير سنة ١٩١٩ ، وكان الغرض من الاجتماع الاستماع للمحاضرة الثانية من محاضرتين للمستشار بريسقال في موضوع مشروع قانون العقوبات الذي وضعته لجنة الامتيازات الأجنبية \* فبعد أن انتهى المحاضر ، وكان يحاضر باللغة الفرنسية ، وقف سعد باشا زغلول لالقاء ملاحظات على المحاضرة وألقاها باللغة العربية ، فقال فيما قال : ان الأمة المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمج الذين ليست لهم شرائع مقررة ، وان من الخطر أن يعمد الى تغيير كلى في الشرائع في بلد له حياة عريقة في القوانين بدون أن تدعو الضرورة لذلك . ثم انتهى الى الملاحظة الختامية وهي بيت القصيد قال : قد تكلم حضرة المحاضر عن الباب الثاني من الكتاب الثاني من المشروع ، وفي هذا الباب مايتعلق بحالة سياسية لاوجود لها الآن بمصر . ان بلادنا لها استقلال ذاتي ضمنته معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، واعترفت به جميع المعاهدات الدولية الأخرى ، وعبثا يحاولون الاعتماد على ما حصل من تغيير هذا النظام السياسى أثناء الحرب . انكم أيها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولي يقررون أن الحماية لا تنتج الا عن عقد بين أمتين ، تطلب احدهما أن تكون تحت رعاية الأخرى وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية ، فهي نتيجة عقد ذى طرفين موجب وقابل ، ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها أصلا \* وفي سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها ، فهي حماية باطلة لاوجود لها قانونا ، بل هي ضرورة من ضرورات الحرب تنتهي بنهايتها ، ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة . فهاهوذا سعد زغلول يعلن بصوته المدوى بطلان الحماية .

وفى أثناء ذلك ، كان رشدى باشا قد قدم للسلطان استقالته وأخذ يلح فى قبول الاستقالة . قدمها بعد أن أبلغته الحكومة الانجليزية رفضها الترخيص للوفد بالسفر ورأيها أن يؤجل هو أيضا سفره لعدم مناسبة الوقت ، فوزير الخارجية مشغول (١) . وجرت مساع لحمله على استرداد استقالته ، فاشتراط لكى يفعل ذلك أن يسمح لمن يشاء من المصريين بالسفر ، ولما لم يصل رد على ذلك جدد طلب الاستقالة فى ١٠ فبراير ، وجاء الرد بالموافقة على حضور رشدى وعدلى وحدهما فأصر رشدى باشا على موقفه وقبل السلطان الاستقالة فى أول مارس سنة ١٩١٩ . ولخص رشدى باشا الموقف كله فى جملة واحدة وردت فى أحد كتبه : (لهذا التصرف ستحرم مصر دون غيرها من الأمم من أن يسمع صوتها فى الوقت الذى يبت فيه فى مصيرها ) .

وعلى أثر قبول استقالة الوزارة رفع الوفد للسلطان كتابا شديدا أظنه صدر فى سورة الغضب ، ولم يقدر الوفد فى ذلك الظرف أن لا بد للبلاد فى ذلك الوقت وفى كل الأوقات من حكومة تصون حاجات أهلها الأساسية . ولا يذهبن أحد الى أن ذلك يفت فى عضد الأمة أو أنه خروج على اجماعها . فلم يكن اذ ذلك أو فيما بعد شىء من ذلك ، انما هو للمحافظة على القدر الأساسى اللازم لحياة الناس حتى فى أيام النورات . وأرسل الوفد أيضا احتجاجا بليغا لمعتدى الدول على تصرفات السلطات الانجليزية .

وفى يوم الخميس ٦ مارس ١٩١٩ استدعى قائد القوات الانجليزية بمصر رئيس الوفد وأعضاءه ، وأنذرهم بتعرضهم للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية ، ورفض أن يسمع منهم كلاما .

وفى يوم السبت ٨ مارس ألقى القبض على سعد باشا وزغلول ومحمد باشا محمود واسماعيل صدقى باشا وحمد باشا الباسل . وفى اليوم التالى أقتلهم باخرة الى جزيرة مالطة .

وهاجت الخواطر ، وبدأت المظاهرات يوم الأحد ٩ مارس ١٩١٩ ، وتوالى واصطدمت بالمظاهرين القوات الانجليزية ، وأزهقت أرواح بريئة ماهرة وأضرب المحامون والعمال وكانت مظاهرة السيدات المشهورة (في يوم ١٦ مارس سنة ١٩١٩) وتعرض لهن الجنود بخشونة وغلظة . فقال حافظ في أبيات مشهورة :

فليهنأ الجيش الفخو ر بنصره وبكرهه  
فكأنا الألمان قد لبسوا البراقع بينهه  
وأثوا بهند نبرج مخنفياً بمصر يقودهه  
فلذاك خافوا بأسهن وأشفقوا من كيدهه

وامتدت الثورة للأقاليم، وقطعت السكك الحديدية، ووسائل المواصلات في المدن ، وقد وصف كل ذلك وصفا دقيقا أمينا الأستاذ الرافعي بك في كتابه الثورة المصرية ، وقد ذكر الأستاذ ( جزء أول ص ١٧٣ ) أنه ورد في خطاب لوكيل خارجية انجلترا أن عدد من قتل من المصريين حتى ١٥ مايو ١٩١٩ ألف قتيل ، ومن قتل من الجنود الانجليز سبعة وعشرون . وجاء في تقدير آخر تاريخه يوليو سنة ١٩١٩ أن القتلى من المصريين ثمانمائة والجرحى ستمائة وألف . ويعتقد الأستاذ أن العدد عن طيلة مدة الحوادث لا يقل عن ثلاثة آلاف قتيل .

وعينت الحكومة الانجليزية الجنرال اللنبى مندوبا ساميا فوق العادة لمصر والسودان ، وكلفته بأن يتخذ ما يلزم لاعادة القانون والنظام ، ناظرا الى ضرورة تأييد حماية جلالة الملك على القطر المصرى ، على قاعدة ثابتة عادلة . ووصل اللنبى للقاهرة يوم ٢٥ مارس ١٩١٩ . واتصل بالقادة فأكدوا له أن الثورة ترجع للاستياء العام من جراء منع المصريين دون غيرهم من بسط آمالهم أمام مؤتمر الصلح ، وتجدد الاضطراب بعد خطبة من خطب اللورد كيرزون التعسبة . وأسرف الانجليز في قمع الثورة اسرافا شديدا وكان أبرز فظائعهم ما وقع في العزيزية والبدرشين بالجيزة وغيرهما .



ثم رأت الحكومة الانجليزية — بعد أن اتخذت عدتها ، لكى يرفض مؤتمر الصلح أن يسمع مطالب مصر ، باقرار الحماية فى معاهدة الصلح مع المانيا — أن تسمح بالافراج عن سعد زغلول وصحبه والتصريح لهم بالسفر لأوربا . وأعلن اللبى ذلك فى ٧ ابريل سنة ١٩١٩ .

ودعى رشدى باشا لتأليف الوزارة من جديد ، فتألفت فى ٩ ابريل سنة ١٩١٩ ، ولكن الوزارة لم تعمر طويلا بسبب اضراب الموظفين ، وطلبهم منها أن تعلن صفة الوفد الرسمية ، وأن تشكيلها لا يفيد الاعتراف بالحماية ، وأن تلغى الأحكام العرفية وتسحب الجنود الانجليز من الشوارع والبنادر والقرى . وتشبث الموظفون بهذا ولم يقبلوا من رشدى وعدا . ولكنهم عادوا للعمل تحت تهديد السلطة العسكرية بعد استقالة رشدى باشا . وفى ابريل اعترف رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية بالحماية ، وفى معاهدة قرساي ( مايو سنة ١٩١٩ ) اعترفت ألمانيا بها أيضا . وألف محمد سعيد باشا فى مايو وزارته الادارية .

وبعد أن تم كل ذلك ، أعلنت الحكومة الانجليزية عزمها على إيفاد لجنة خاصة برياسة اللورد ملنرلصر . وعلى انتظار قدوم هذه اللجنة يختتم هذا الفصل .



## الفصل السادس

### المحادثات بين الوفد المصرى ولجنة ملنر

قال المستر سبندر محرر جريدة الوستمنستر جازت ، من صحف حزب الأحرار الكبرى ، فى مذكراته ، ان اللورد كيرزون — وزير الخارجية — استدعاه فى يوم من أيام مايو سنة ١٩١٩ ، وعرض عليه أن يكون عضوا فى لجنة من ستة رجال تريد الحكومة إفادها لمصر فى الخريف برئاسة اللورد ملنر ، وقال كيرزون انه هو الذى يرشح سبندر لتمثيل حزب الأحرار فى اللجنة ، وقبل سبندر العضوية بعد أن استشار رئيس حزبه وأصحاب جريدته ، ومضت الأيام وموعد السفر لا يقرر ، والظاهر أن استمرار الاضطراب ورغبة محمد باشا سعيد حملا اللورد اللنبى على أن ينصح الحكومة بتأجيل السفر . وفى أوائل نوفمبر طلب الى أعضاء اللجنة أن يستعدوا له . وحضرت اللجنة فعلا .

تألفت اللجنة برئاسة ملنر ، وزير المستعمرات ، وهو من رجال الاحتلال القداماء ، كان مستشارا ماليا للحكومة المصرية من خمس وعشرين سنة خلت ، وكتابه «انجلترا فى مصر» من المراجع الهامة فى سياسة الاحتلال ، وعضوية المستر رنل رود من رجال وزارة الخارجية ، وهو ممن عملوا مع كرومر فى الوكالة ، والجنرال مكسويل وكان القائد العام للقوات البريطانية عند اعلان الحماية والجنرال السر أوين توماس ، العضو فى البرلمان والخير فى الشؤون الزراعية ، والسرسسل هرست من مستشارى وزارة الخارجية القانونيين والمستر سبندر الذى سبقت الإشارة إليه .

وطلب الى اللجنة مايلى : « تحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيرا فى القطر المصرى ، وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة فى تلك البلاد ، وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها توسيعا دائما التقدم والترقى ، ولحماية المصالح الأجنبية . »

ترى ما الداعى لايفاد اللجنة ؟ فى رأى ويثقل — المترجم للورد للنبي — أن لجان التحقيق هى الطريقة المحببة لدى الحكومات لمعالجة المشكلات المعقدة ، ومزاياها ظاهرة فهى — أولا — تغنى الحكومة عن ضرورة اتخاذ قرار فى الموضوع ولو لزم . فها هى ذى لجنة ملنر أتاحت للحكومة مهلة سنتين تناست فى خلالها المسألة المصرية ، وهى — ثانيا — توجد شغلا لكبار الرجال من موظفين وغير موظفين ، وهى ثالثا — تنتهى بتقرير جيد جم الفوائد ، ممتع للقارئ ، وأخيرا — وليس آخرا — قد توفق اللجنة حقيقة لحل ملائم للمشكلة التى أوفدت من أجلها .

فاذن انجلترا وفقت لعمل ، والوفد المصرى أيضا كان بحاجة الى أن يعمل عملا . جاهد فى باريس بقدر ما يستطيع ، وأوفد محمد محمود باشا للولايات المتحدة ليفيد لمصر شيئا من النزاع القائم بين رئيس الجمهورية والهيئة التشريعية ( الكونجرس ) على التصديق على معاهدة الصلح مع ألمانيا . ولكن الحاجة للعمل ظلت قائمة . يصف تلك الحالة الدكتور محمد حسين هيكل باشا فى مذكراته ، فيقول ان جريدة النظام نشرت اقتراحا موقعا من رجل مجهول يدعو فيه المصريين لمقاطعة لجنة ملنر ، فكان الاقتراح صخرة النجاة لقضية الاستقلال ، وانصرف الناس لتنظيم المقاطعة ، وتفننوا فيها وبرعوا . ويصف من عمل فيها من الشبان طرفا من نوادرها ، ويحكى سيندر فى مذكراته عنها . قال ان السلطات احتاطت لحياة الأعضاء ، فسارت السيارات من محطة القاهرة لفندق سميراميس ، لا تقف لأى سبب . طارت قبعة مدام سيندر فرفض السائق أن يقف لالتقاطها ، وطار غطاء مقدمة السيارة فرفض السائق أن يقف أيضا ، ولما منع الناس من الاقتراب من الفندق اتخذوا ،

شبابا وشابات ، من زوارق النيل وسيلة لبدء رأيهم في اللجنة وأعضائها ، وأطلق المستر سبندر على هذا اسم « غناء المحين تحت النوافذ » ، ولكن المقاطعة لم تمنع اتصال اللجنة بكبار رجال مصر ، كما انهمك أعضاؤها في دراسة ما أعدته مصالح الحكومة من بيانات وتقارير .

ورأى أعضاء اللجنة اجماعا على أنه لا يمكن الوصول الى تفاهم قبل الغاء الحماية . وقالوا انهم تساءلوا عن مدلولها فلم يستدلوا من أحد عليه ، انما الاجماع قائم على أنها ملعونة لعنة أبدية . فما المخرج ؟ لقد كلفت اللجنة — فيما كلفت به — أن تقترح نوع الدستور الذي يكون من شأنه — مع بقاء الحماية — أن يعين على تقدم مصر . فان تمسكت اللجنة بالمنطق كان عليها أن تبلغ الحكومة الانجليزية أنه لا يمكن لأي دستور أن يحقق تلك الأغراض مع بقاء الحماية ، وعلى الحكومة اذن أن تبلغ اللجنة تعليمات جديدة أو تقضها . ولكن اللجنة قدرت أنها لجنة مخصصة ، وأن رئيسها عضو كبير الخطر في الوزارة ، وأن العودة لانجلترا معناها الاعتراف بالفشل ، وأن لا خطة الا خطة العنف والقهر العسكري . وبناء على ذلك نشرت اللجنة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ في الصحف البيان التالي : —

« جاءت اللجنة البريطانية الى مصر فأدهشها ما رآته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شيء من الحقوق التي كانت لمصر الى اليوم . فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد ، وأنه لا نصيب له من الصحة البتة ، وأنها انما أوفدتها الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها لغرض واحد ، هو التوفيق بين أمانى الأمة المصرية وبين ما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة في مصر ، مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الأجانب القاطنين فيها . وان اللجنة لعلى يقين من أنه اذا توافر حسن النية وصدق الاخلاص بين الجانبين يصبح من الميسور تحقيق هذه الغاية ، وانها لترغب رغبة أكيدة في أن تكون الصلة ، بين بريطانيا العظمى ومصر ، أساسها اتفاق ودى يستأصل كل سبب للتنافر ، فيتمكن المصريون من أن يصرفوا جهودهم في ترقية شئون بلادهم تحت أنظمة دستورية .

« وللوصول الى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئات المشخصة للأمة المصرية ، وآراء الأشخاص الذين يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ، ويتمكن كل فرد من ابداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية ، اذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء ، أو المناقشة بقيد ما ، أو حصرها في دائرة مخصوصة ، وهى تعلن أن الدخول في المناقشة لا يعتبر اعترافا بمبدأ أو تنازلا عن رأى من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لها ، وأن حرية المناقشة شرط أساسى للنجاح ، وبغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول الى الاتفاق » .

وتقول اللجنة في تقريرها ان هذا التصريح أثر بعض التأثير في تخفيف العداوة ولكنه لم يذهب بنفور المصريين اجمالا من الاتصال باللجنة رسميا . فقرر الرأى على أن يعتمد الأعضاء على أنفسهم للوقوف على آراء المصريين باغتنام الفرص التى تسنح لكل فرد منهم في مقابلة الناس على اختلاف طبقاتهم ، وبذلك تمكنت اللجنة كما تقول ، في الأشهر الثلاثة التى قضتها بمصر ، من معرفة الأفكار والشعور وسبر غور الاتجاهات والنزعات . وبعد أن أعدت اللجنة الأمور الجوهرية التى كان الأعضاء مجمعين عليها اجماعا تاما اتفقت على ارجاء كتابة تقريرها الى ما بعد عودة الأعضاء الى انجلترا .

أما النتائج التى وصلت اليها اللجنة في مصر فيمكن اثباتها نقلا عن التقرير الرسمى كما يأتى :

« ان كل حل تفرضه بريطانيا على مصر فرضا لا يرضى ولا يفى بالغرض ، وان الحكمة تقضى بالتماس حل يتفق عليه الفريقان ، أى بعقد معاهدة بين البلدين ، ولم نر سبيلا آخر غير هذا الى اطلاق سراح مصر من الوضاية التى يعترض عليها المصريون اعتراضا شديدا بلا تعريض للمصالح الحيوية التى يجب علينا وقايتها من الاخطار ، وظهر لنا أن كل ما يلزم لوقايتها يمكن أن يستوفى بعقد معاهدة ترضى فيها مصر — مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها — أن تسترشد ببريطانيا العظمى في علاقاتها الخارجية وتعطيها حقوقا معينة في الأراضى المصرية . أما الحقوق التى كنا تفكر فيها فعلى نوعين : الأول أن يكون لبريطانيا الحق في ابقاء قوة عسكرية في أرض

مصر لتحضى مصلحتها الخصوصية فى مصر أى سلامة مواصلاتها الامبراطورية ،  
والثانى أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والادارة المصرية  
فيما يختص بالأجانب للدفاع عن كل المصالح الأجنبية المشروعة • أما الامتياز  
الأول فليس بأكثر مما يمكن مصر ، مع محافظتها على كرامتها ، أن تمنحه  
لحليف يتكفل بأن يحميها من كل الأخطار الخارجية ، ولذلك تهمة قونه  
وسلامته أهمية حيوية • وأما الامتياز الثانى فليس فيه من الافتئات على  
استقلال مصر أكثر مما كانت معرضة له بسبب الامتيازات الأجنبية • وكان  
من الأمور الجوهرية فى تفكير اللجنة أن لا تنفذ المعاهدة الا اذا وافقت عليها  
جمعية مصرية تنوب عن الأمة نيابة حقيقية ، فاما أن تكون الجمعية التشريعية  
المعطلة أو تكون هيئة جديدة تنتخب لتلك الغاية ، وذلك أفضل .

وبذل أصدقاء زغلول باشا الجهد لاقتناعه بالعودة للقاهرة . ولم يكن  
لدى اللجنة مانع من مناقشته اذا شاء الكلام معها . ولكنه لم ير العودة  
وبقى بباريس • وغادر أعضاء اللجنة مصر فى الأسبوع الأول من شهر مارس  
سنة ١٩٢٠ ، وفى أواخر ابريل زار عدلى باشا يكن باريس واجتمع بسعد  
زغلول باشا وبحسن مساعى عدلى باشا قبل سعد زغلول باشا وزملاؤه السفر  
للندن لمحادثة اللجنة . وكان ذلك فى يونية ١٩٢٠

ودارت المحادثات بين الوفد واللجنة فى أوقات متعددة تتخللها فترات  
كثيرة ، ولذلك استمر الكلام الى أواسط شهر أغسطس . وقد جرت  
المناقشات على أشكال شتى ، فجرى بعضها فى جلسات تضم الهيئتين  
بحضور عدلى باشا ، وكانت النقاط التى تصعب المناقشة فيها تحال من  
وقت لآخر على لجان فرعية مؤلفة من أفراد قليلين ، وزد على ذلك أنه كثيرا  
ما كان الكلام يدور فى الفترات التى تتخلل الجلسات الرسمية بين أفراد  
من الهيئتين .

ودارت المناقشة حول استخلاص شىء يمكن الاتفاق عليه من مشروعين :  
أحدهما انجليزى صرف والثانى مصرى صرف • وانهت الى مشروع قال  
ملنر ان الفريقين ارتاحا اليه ان كثيرا وان قليلا . وقبل أن نحلل ذلك المشروع  
علينا أن نبحث المشروع المصرى .

المادة الأولى منه : تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر . وتنتهى الحماية والاحتلال العسكرى . وتسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية ، وتكون دولة ملكية ذات نظام دستورى .

المادة الثانية : تجلى بريطانيا جنودها عن مصر فى ظرف ... من تاريخ العمل بهذه المعاهدة .

المادة الثالثة : عند استعمال الحكومة المصرية حقها فى الاستغناء عن خدمة الموظفين الانجليز تلتزم باحسان معاملتهم ( وتبين المادة كيفية هذا ) .

المادة الرابعة : تخفيفا لمضار الامتيازات الأجنبية الى حين الغائها ، تقبل مصر أن الحقوق التى تستعملها الدول الآن بمقتضى هذه الامتيازات يكون لبريطانيا استعمالها باسمهن بالكيفية الآتية : الزيادات والتعديلات على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لا تحصل الا بموافقة إنجلترا . كافة القوانين التى لا تنفذ الآن فى حق الأجانب أصحاب الامتيازات الا بموافقة الدول أو بقرار بالموافقة صادر من الهيئة التشريعية لمحكمة الاستئناف المختلطة أو من الجمعية العمومية بهذه المحكمة تصير نافذة عليهم بمقتضى ذكرى تو يصدر وينشر لهذا الغرض ، ما لم تحصل معارضة من إنجلترا تبلغ لوزير الخارجية المصرى فى ظرف .... من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية ، ولا تصح هذه المعارضة الا اذا كان مبناها أن القانون يشمل أحكاما لانظير لها فى شريعة من شرائع الدول ذوات الامتيازات أو — ان كان قانونا ماليا — أن الضريبة التى يأمر بها لا مساواة فى المعاملة بشأنها بين المصريين والأجانب ، وفى حالة حصول خلاف بين الحكومتين فى صحة مبنى هذه المعارضة فلمصر رفع الأمر الى عصبة الأمم لتفصل فيه .

المادة الخامسة : فى حالة إلغاء المحاكم القنصلية وحالة محاكمة الأجانب على ما يقع منهم من الجنايات والجنح الى المحاكم المختلطة ، تقبل مصر أن تعين أحد رجال القانون من الشعب الانجليزى فى وظيفة النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة .



المادة السادسة : تقرر الحكومة البريطانية أنها مستعدة للنظر بالاشتراك مع الحكومة المصرية بعد مضي خمس عشرة سنة في مسألة ازالة المساس الحاصل بسيادة مصر على سكان بلادها بسبب ما للجانب من الامتياز في التشريع والقضاء ، وتحفظ مصر لنفسها الحق في رفع هذه المسألة ، ان اقتضى الحال ، الى عصابة الأمم بعد الميعاد المذكور .

المادة السابعة : في حالة الغاء قومسيون صندوق الدين العمومي ، فان مصر تعين موظفا ساميا تختاره انجلترا ، يكون له ما للقومسيون المذكور الآن من الاختصاصات . ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في كافة ما ترغب تكليفه به من الاستشارات والمهمات المالية .

المادة الثامنة : لانجلترا — ان رأت لزوما — أن تنشئ على مصارفها بالشاطئ الأسويى لقنال السويس نقطة عسكرية ، للمساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات الأجنبية على هذا القنال . وتحديد منطقة هذه النقطة يحصل بعد ، بمعرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعدد متساو . ومن المتفق عليه أن انشاء هذه المنطقة لا يعطى لانجلترا أى حق في التدخل في أمور مصر ، ولا يخل أدنى اخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة ، التي تبقى خاضعة لسلطة مصر ، ومنفذة فيها قوانينها ، كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية الاستانة المحررة في أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة في قنال السويس . وبعد مضي عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ، يبحث المتعاقدان الأمر ، لمعرفة ما اذا كان استيفاء هذه النقطة لم يعد له لزوم ، وما اذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال . وفي حالة الخلاف يرفع الأمر الى عصابة الأمم .

المادة التاسعة : في حالة ما ترى مصر التي لها حق التمثيل السياسى ألا تعين نائبا مصرية عنها لدى أى بلد من البلاد تعهد بالمصالح المصرية في هذا البلد الى نائب انجلترا ، وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصرى .

المادة العاشرة : يوافق بمقتضى هذا على عقد محالفة دفاعية بينهما  
للاغراض الآتية :

١ - تتعهد انجلترا بالاشتراك في الدفاع عن الأراضي المصرية ضد كل  
تعد من جانب أى دولة .

٢ - وعند حصول تعد على المملكة البريطانية من جانب أى دولة  
أوروبية ، ولو لم تكن سلامة القطر المصرى ذاته فى خطر مباشر ، فان مصر  
تتعهد بأن تقوم داخل حدود بلادها لانجلترا بجميع ما تحتاجه حربيا من  
تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل ، وشروط اداء هذه المعونة تتحدد  
بعد باتفاق خاص .

المادة الحادية عشرة : تتعهد مصر فوق ذلك ، ألا تعقد أية محالفة مع  
أية دولة أخرى بدون الاتفاق مقدما مع انجلترا .

المادة الثانية عشرة : هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين سنة ، وفى نهايتها  
يمكن للطرفين أن ينظرا فى أمر تجديدها .

المادة الثالثة عشرة : مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص .

المادة الرابعة عشرة : كل ما كان مخالفا لهذه الشروط من الأحكام  
المتعلقة بمصر ، الواردة بكافة المعاهدات الأخرى ، يكون ملغى ولاعمل له .

المادة الخامسة عشر : تودع هذه المعاهدات بسكرتارية جمعية الأمم  
لتسجل بها ، وتقرر انجلترا أنها ، عن نفسها ، قابلة من الآن دخول مصر  
بهذه الجمعية ، بصفتها دولة حرة مستقلة .

المادة السادسة عشرة : يعمل بهذه المعاهدة بمجرد تبادل التصديق عليها  
من المتعاقدين ، ويحصل التصديق فيما يتعلق بمصر ، بناء على قرار بالاعتماد  
صادر من الجمعية الوطنية ، التى تدعى لتقرير الدستور المصرى الجديد .

هذا هو المشروع المصرى ، نتقل منه لمشروع التسوية الذى وصفه  
ملتر بأن الفريقين ارتاحا اليه ، ان قليلا وان كثيرا .

## دياجة المشروع :

أولا : لكى يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم ينبغى تحديد العلاقة بينها وبين انجلترا تحديدا دقيقا ، كما ينبغى أيضا تعديل الامتيازات الأجنبية ، وجعلها أقل ضررا بمصالح البلاد .

ثانيا : ولا يمكن تحقيق الغرضين بغير مفاوضات جديدة ، تحصل للغرض الأول بين ممثلى الحكومتين الانجليزية والمصرية ، وتحصل للغرض الثانى بين ممثلى الحكومة الانجليزية وحكومات الدول ذوات الامتيازات .

هذه المفاوضات ترمى الى الوصول الى اتفاقات مبنية على القواعد الآتية :

القاعدة الأولى : تعقد معاهدة بين مصر وانجلترا ، تعترف انجلترا بموجبها باستقلال مصر ، كدولة ملكية دستورية ذات هيآت نائية ، وتمنح مصر انجلترا الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ، ولتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الأجنبية ، لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات \*

القاعدة الثانية : تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين انجلترا ومصر ، تتعهد بمقتضاها انجلترا أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها ، وتتعهد مصر بأنها فى حالة الحرب ، حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها ، تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها الى انجلترا ، ومن ضمنها استعمال مالها من الموانى وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحرية \*

القاعدة الثالثة : تشمل المعاهدة أحكاما للأغراض الآتية :

أولا : تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الاجنبية ، وعند عدم وجود ممثل مصرى تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل الانجليزى .  
وتتعهد مصر بالألا تتخذ فى البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لانجلترا .

وتتعهد مصر ألا تعقد مع أية دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح الانجليزية .

ثانيا : تمنح مصر انجلترا حق ابقاء قوة عسكرية فى الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية ، وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة ، وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية . ولا يعتبر وجود هذه القوة ، بأى وجه من الوجوه، احتلالا عسكريا للبلاد ، كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر .

ثالثا : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا ، يعهد اليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات التى لأعضاء صندوق الدين الآن، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية ، لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها .

رابعا : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ، ويجب احاطته علما بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء ، فيما له مساس بالأجانب ، ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام العام .

خامسا ( وله صيغتان )

الصيغة الثانية  
كما فى الصيغة الأولى

وتتعهد انجلترا من جانبها بألا تستعمل هذا الحق الا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب فى مادة فرض الضرائب أو لاتتفق مع مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات .

الصيغة الأولى  
نظرا لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة الانجليزية، تعترف مصر بحق انجلترا فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر ، لمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستندى الآن موافقة الدول الأجنبية وتعهد انجلترا ألا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون مجحفا بالأجانب .

سادسا : نظرا للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة يمنح الممثل الانجليزى مركزا استثنائيا فى مصر ، ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين .

سابعا : يجوز انتهاء خدمة الضباط الموظفين الاداريين من الانجليز والاجانب ، الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية ، قبل العمل بالمعاهدة ، بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية ، فى أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة ، وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى يمنحه الموظفون الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص ، زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى .

وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى احكام التوظيف الحالية بغير مساس .

القاعدة الرابعة — تعرض المعاهدة على جمعية تأسيسية ، ولكن لا يعمل بها الا بعد انفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على ابطال محاكمها القنصلية وانفاذ المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلطة .

القاعدة الخامسة — يعهد الى الجمعية التأسيسية فى وضع قانون نظامى جديد لمصر ، ويتضمن هذا القانون النظامى أحكاما تقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية ، وتقضى أيضا باطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب .

القاعدة السادسة — تحصل التعديلات اللازم ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين انجلترا والدول المختلفة ذوات الامتيازات . وتقضى هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الأجنبية ، لكى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها ، وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية ( ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب ) على جميع الأجانب فى مصر .

القاعدة السابعة — تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل الى الحكومة

الانجليزية الحقوق التي كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات . وتشمل أيضا أحكاما تقضى بما يأتى : —

أولا — لا يسوغ العمل على التمييز المجحف برعايا أى دولة وافقت على ابطال محاكمها القنصلية ، ويتمتع هؤلاء الرعايا فى مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون .

ثانيا — يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الأولاد الذين يولدون فى مصر لأجنبى بجنسية أبيهم ولا يحق اعتبارهم مصريين .  
ثالثا — تخول مصر موظفى قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الأجانب فى إنجلترا .

رابعا — المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر فى التعاقد عليها فى مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول . أما فى المسائل التى ينالها مساس من اجراء ابطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن ، مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين . وكذلك المعاهدات التى لها صبغة سياسية ، سواء آكانت معقودة بين أطراف عدة أم بين طرفين ، كاتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب ، وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفا فيها .

خامسا — تضمن حرية ابقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن ، على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوروبية بمصر .

سادسا — تضمن أيضا حرية ابقاء أو انشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ . وتنص المعاهدات أيضا على التغيرات اللازمة فى صندوق الدين ، وعلى ابعاد العنصر الدولى من مجلس الصحة فى الاسكندرية .

القاعدة الثامنة — التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية .

وفي الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة .

القاعدة التاسعة — تقضى المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بنحويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان مخولا الى الآن للمحاكم القنصلية الأجنبية ، ويترك اختصاص المحاكم الأهلية غير ممسوس .

القاعدة العاشرة — بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها فى الثالثة تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الأجنبية ، وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول عضوا فى جمعية الأمم .

ونضيف الى هذا المشروع تكملة له أن اللورد ملر قرر فى كتاب لعدلى يكن باشا ، تاريخه ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ ما يأتى . . . ان موضوع السودان ، الذى لم تتناقص فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه ، خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المعقود لمصر . « على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصالحة حيوية فى ايراد الماء الذى يصل اليها مارا فى السودان . ونحن عازمون أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كناية ذلك الايراد لحاجتها الحالية والمستقبلية . »

ولما بلغت المناقشات هذا الحد ، اقترح المصريون وقف البحث والمناقشة الى حين ، ريثما يزور مصر بعض أعضاء الوفد المصرى ، ليوضحوا للناس ماهية التسوية ، فاذا أحسن الشعب ملقاهم كما كانوا يرجون كان ذلك توكيلا لهم يسوغ للوفد بعد رجوع رسله أن يتكفل بتأييد الاقتراحات بلا قيد ولا شرط . فاستصوب زغلول باشا هذه الفكرة ، ولكنه لم يشأ أن يسافر بنفسه ، وتقرر أن يتولى المهمة بعض أعضاء الوفد .

ورضى ملر ورفاقه عن هذه الفكرة ، لأن المناقشة التى تقع فى مصر تمكنه من سبرغور رأى العام المصرى ، وأن يقارن — على حد قوله — بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أعضاء الحركة الوطنية . وعلى هذا دفع للوفد عن طريق عدلى باشا بالقواعد السالفة الذكر المتضمنة نتيجة المناقشات بين الفريقين . وهى ليست اتفاقا تم بينهما — كما اختلط على الناس —

يطلق عليه اتفاق ملنر وزغلول ، بل هي رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على أحسن وجه ، لمصلحة بريطانيا العظمى ومصلحة مصر . وأكد ملنر استعداداه لأن يشير على الحكومة البريطانية بقبول السياسة الميينة في هذه القواعد ، اذا اقتنع أن زغلول باشا وزملاءه مستعدون أيضا للدفاع عنها ، وأنهم يستعملون كل نفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة مؤسسة على تلك القواعد .

عهد الوفد لأربعة من أعضائه ، هم محمد محمود باشا ، وعبد اللطيف المكباتى بك ، وأحمد لطفى السيد بك ، وعلى ماهر بك ، السفر لمصر ، ليعرضوا على الأمة مشروع التسوية الملنرية ، على أن ينضم اليهم في أداء المهمة ثلاثة من زملائهم كانوا بمصر ، وهم مصطفى النحاس بك والدكتور حافظ غيفى بك ، والأستاذ ويصا واصف . وأرسل سعد باشا زغلول بيانا عاما تاريخه ٢٢ أغسطس ١٩٣٠ ، شرح فيه الموضوع وبين للأمة المطلوب منها . جاء فيه أن المشروع المعروض على الشعب وضعته لجنة ملنر بعد أن رفض الوفد مشروع اللجنة الأولى ، وبعد أن رفضت اللجنة المشروع المصرى ، وقد صرح ملنر عند البحث في المشروع النهائى أنه غير قابل للمناقشة في الأساسات التى بنى عليها ، وأنه يلزم اما أخذه كله أو تركه كله ، لأنه تضمن في اعتباره أقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه . بل زاد أن هناك شكاً في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه ، ولكننا وجدناه مع ذلك معلقاً تنفيذه على غير ارادتنا ، وغير واف بمطالبنا ، فلم يسعنا قبوله ، لخروجه عن حدود توكيلنا ، وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضانا به . غير أنه نظراً لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، وتغير الظروف التى حصص التوكيل فيها ، وعدم العلم بما قد يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التى بينه وبين أمانيتها ، رأى اخواننا معنا خروجاً من كل عهدة ، وحرصاً على كل فائدة ، واستبقاء لكل فرصة ، ألا يبتوا فيه رسمياً بما يقتضيهم ، توكيلهم قبل عرضه عليكم أتم نواب الأمة المسئولين . . . فاذا رفضتم أعلن الوفد رسمياً رفضه ، واذا قبلتم دخلت المسألة في دورها



النهائى ، ووضعت معاهدة على القواعد التى تضمنها ، وعرضت على الهيئة  
النيابية للتصديق عليها ، ووضع نظام دستورى للبلاد . »

وفى خطاب خاص لأعضاء لجنة عرض المشروع على الأمة المقيمين بمصر.  
بَيَّن سعد باشا رأيه الشخصى فى المشروع وملابساته ، وقد نشر هذا الخطاب  
الأستاذ الرافعى بك ( الثورة المصرية . الجزء الثانى ص ١٢٧ — ١٢٩ ) ،  
وأخذ الأستاذ على سعد باشا أنه لم يعلن رأيه هذا صراحة . ولكنى أرى  
أن سعد باشا كان يرمى من الخطاب الخاص أن يعلم الأعضاء الذين  
لم يحضروا المناقشات والمداولات عن آرائه بما يعلمه منها الأعضاء الذين  
حضروها ، وعلى حد تعبيره ( ولهذا رأيت أن أكتب لكم بفكرى حتى تكونوا  
فى مستوى واحد مع اخوانكم الذين ستشتركون معهم فى عرض المشروع ) ،  
وأنه بصفته رئيس الوفد المصرى التزم فى بيانه الرسمى للأمة الموقف الخلق  
برئيس الوفد ، فتجنب التعبير عن آرائه الشخصية فى المشروع ، ما دام رأى  
أغلبية الوفد قضى باستفتاء الأمة فيه ، ومع ذلك فقد جاء فى البيان الرسمى  
عن المشروع « ولكننا وجدناه مع ذلك معلقا تنفيذه على غير ارادتنا ، وغير  
واف بمطالبنا ، فلم يسعنا قبوله ، لخروجه عن حدود توكيلنا ، وأظهرنا  
للجنة ملنر عدم رضانا عنه . . . غير أنه نظرا لاشتماله على مزايا لا يستهان  
بها الخ . »

وصدق سعد باشا حين قال فى خطابه الخاص لزملائه فى مصر ، « وأظنكم  
تستشفون منه ( أى من البيان ) أنى لست من رأى المشروع الذى ستعرضونه  
على الأمة ، وهذا موافق للحقيقة ، لأنه — وأريد أن يكون الأمر بينى وبينكم  
— مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به ، وباطنه الحماية وتقريرها ،  
ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشئ الكثير » . وبعد أن ضرب الأمثلة  
على ذلك قال : « ولكن اخوانى لا يرون فيه رأى ، ولم أرد أن أظهر  
الخلاف بينى وبينهم حرصا على الوحدة التى هى قوتنا ، لكيلا يشمت  
الأعداء بنا . ولو أن اخوانى أصغوا الى قولى أو لم أكن أخشى على هذه  
الوحدة من الانقسام لفارقت لندره فى يوم ٢٢ يوليه الماضى . وهو اليوم الذى

ورد لنا فيه خطاب من لورد ملنر عن مشروع سابق وضعته لجنة ورفضناه... ومن الغريب أن المشروع الثاني ( وهو المعروض على الأمة ) جاء أبلغ في باب الحماية لاشتماله على كثير من مميزاتها . ومع ذلك رأى الأخوان صلاحية عرضه على نواب الأمة ، ولا أريد أن أشكو منهم اليكم ، لأنهم انما رأوا ذلك لأسباب قامت عندهم وأقنعتهم بصحة آرائهم . أهمها تغيير ظروف الحال ، وعدم وجود السند والنصير لنا في الخارج ، وانفراد الدولة الانجليزية بالقوة والسلطان ، وعدم قدرة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة ، وانى اعترف بأهمية هذه الأسباب ، ولكنها لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية الى استقلال ، ولا أن تجعلنا نرضى بما نهضنا لمقاومته ، وقمنا للمطالبة ببطلانه ، وما ضحت به الأمة في سبيل النور منه والقضاء عليه من دمء الكثير من أبنائها ، وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها : ولا يحملنا نحن دعاة الاستقلال و حملة أوليته والصائحين به في كل صقع وناد على أن تحول الى تأييد ما هو بعيد عنه في الواقع ، وان كان قريبا منه في الظاهر . »

وان كان لنا ما نأخذه على سعد باشا ، فهو أن المشروع المصرى الذى قدمه الوفد ورفضته اللجنة لا يفضل في جوهره المشروع المعروض على الأمة . فقد قبل المشروع المصرى القيود على الاستقلال ، وجاء المشروع الملنرى بها نفسها مع زيادة في التفصيل ، والسير بالمقدمات الى نتائجها المنطقية . حقيقة توجد بين المشروع المصرى والمشروع الملنرى فروق عديدة، وهذه ترجع الى انشاء مشروع ملنر ل ضمانات تحل محل امتيازات الأجانب ، أما المشروع المصرى فقد اقتصر على ضمانات تعطى تخفيفا لمضار الامتيازات الى حين الغائها .

على أن الخطاب الخاص من سعد باشا لزملائه الثلاثة في مصر ، الذى نقلناه عن الأستاذ الرافعى بك ، وثيقة هامة في تاريخ المفاوضات ، لأنها كشف عن انقسام فى رأى سيكون له ما بعده . ودلت على أن الانقسام لا يرجع الى ما كان يظنه الناس من اختلاف فى الأمزجة والطباع فحسب ، بل هو يرجع الى انقسام فى رأى .

وعرض المشروع على الأمة . وبحثه الأفراد والهيئات بحثا يذكر لأفراد الأمة وهيئاتها بالتقدير والفخر . ففريق — وبصفة خاصة الحزب الوطني — أشار برفضه بتاتا ، وفريق حبذ قبوله ، ولكن كان الاتجاه العام قبوله ان عدل على أساس « تحفظات » مختلفة : أهمها : إلغاء الحماية صراحة ؛ وحذف النص الذى يقضى بأن مصر تخول بريطانيا العظمى الحقوق اللازمة لضمان مصالحها الخاصة اكتفاء بالحقوق المبينة بطريق الحصر فى مشروع المعاهدة ؛ وحذف الشرط المعلق تنفيذ المعاهدة على قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية الى بريطانيا العظمى . . . الخ ؛ واطافة النص على عرض مشروعات تعديل النظام القضائى المختلط على الهيئات النيابية المصرية واقرارها ، وعلى دخول مصر بصفة طرف متعاقد فى الاتفاقات المراد عملها مع الدول بشأن حقوقها الامتيازية ؛ وحذف النص الخاص بتعيين موظف بريطانى لوزارة الحفانية اكتفاء بوجود نائب عمومى انجليزى لدى تلك المحاكم ، وحذف النص الخاص باستشارة المستشار المالى ؛ وقصر الاتفاقات التى لا يمكن لمصر عقدها مع الدول ، متى كان فيها اضرار بالمصالح الانجليزية ، على المعاهدات السياسية المحضة ، بحيث تبقى لمصر الحرية فى عقد جميع الاتفاقات التجارية والاقتصادية وغيرها بدون أدنى قيد ؛ وحل مسألة السودان على أساس ضمان مياه النيل اللازمة لرى أرض مصر المنزرعة الآن وأراضيها القابلة للإصلاح والزراعة ، وعلى أساس أولوية مصر فى أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطرين ، وعلى أساس تمنع مصر فعلا بحقوق سيادتها فى السودان ، وإلغاء كل حكم فى المعاهدة مقيّد لاستقلال مصر بمجرد زوال الأسباب الداعية لهذا التقييد .

وفى أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٠ عاد الوفد كله بصحبة عدلى باشا للندرة واجتمع مرتين مع اللجنة قص فيها الرسل الأربعة ما رأوه فى مصر وشرحوا التحفظات التى طلب الشعب تعديل التسوية على أساسها ، وكان من رأى اللجنة على ما ورد فى تقريرها : « اتضح لنا أننا اذا أعدنا النظر فى هذه الأمور كلها اضطررنا الى فتح باب المناقشة من جديد ؛ بعد ما اشتغلنا بها معظم

الصيف واتفقت آراء أعضاء اللجنة كلهم على أن السير على هذا المنوال من العبث ، ولا سيما بعد ما أوضحنا لأعضاء الوفد أن كل اتفاق بيننا وبينهم لا يمكن أن يكون نهائيا على كل حال . وأن كل ما يسعنا عمله هو أن نمهد الطريق للمفاوضات الرسمية التي تدور فيما بعد ، اذا لقيت فكرة عقد المعاهدة على المبادئ التي تناقشنا فيها قبولا عند الرأى البريطانى والمصرى . أما النقط التي قدمت الآن فيمكن عرضها كلها على بساط البحث في المفاوضات الرسمية ، هى وغيرها من النقط التي لا بد من أن تعرض للبحث من الطرفين ، فمحاولتنا أن نعين من الآن ما يقر عليه القرار أخيرا من هذه التفاصيل يؤخر حتما البدء بهذه المفاوضات ، وقد يضر ضررا كبيرا بنجاح سيرها أيضا . وأعاد ملنر تقرير هذا الرأى في الجلسة الثانية ، وتاريخها ٩ نوفمبر . وكانت هذه آخر مقابلة للجنة بالوفد المصرى ، وقد غادر انجلترا بعدها . وقرر بالاجماع أن لا يدخل المفاوضات الرسمية على أساس مشروع ملنر قبل تعديل هذا الأساس بالتخفظات التي أبدتها الأمة .

وقدم للورد ملنر تقريره الى اللورد كيرزون وزير الخارجية في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، وانتهت بذلك المباحثات بين الوفد المصرى ولجنة ملنر . وعلمنا قبل أن نتقل لما تلاها من الحوادث أن نشير الى أهمية المحادثات في تاريخ المفاوضات .

أهميتها في كونها كانت مواجهة حقيقية من جانب الفريقين لمشكلات الاتفاق بين الدولتين وصعوباته . بدأ كل من الفريقين بصيغة ، من الجانب المصرى : « أن تعترف انجلترا باستقلال مصر التام ، على أن تمنح مصر انجلترا الضمانات المعقولة لمصالحها » . ومن الجانب الانجليزى : « أن تحل محل العلاقة القائمة على الحماية علاقة تقوم على معاهدة وعلى تحالف ، وأن تستقل مصر ، ولكن يكون لانجلترا مركز خاص . » ولما حول الانجليز صيغتهم الى نصوص ومواد ، ظهر للمصريين أن مشروعهم كان ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتقريرها . وقال عبد العزيز فهمى بك : ان سياسة الانجليز في هذا المشروع لا تخفى على من ينظر في

الأمور بعين الناقد البصير ، وهى تنحصر فى هذه الصيغة : أخذ اقرار الأمة المصرية نفسها بتصحيح مركزهم ازاءها ، كما أخذوا اجماعا أو شبه اجماع من الدول بتصحيح مركزهم فى مصر والسودان ليتم لهم بذلك قطع كل احتجاج يقوم فى وجههم من الداخل أو الخارج معا . ( الرافعى بك - الثورة المصرية ، الجزء الثانى ص ١٣٥ ) . وذكر سعد باشا زغلول فى خطابات له ، ألقاها فيما بعد ، أن اللورد ملنر قال له فى حديث معه خلال المفاوضات : « اننا الآن فى مصر ، وقد وضعنا يدنا على كل شىء ، ونريد أن نتخلى عنها ، فى مقابل شىء واحد ، هو أن تعترفوا بمركزنا فيها ، لأنه الآن فعلتى ، ونريد أن يكون شرعيا مستندا الى قوة عسكرية . نحن نبحت عن مصر منذ أكثر من مائة سنة ، وهى الآن فى قبضتنا فعلا ، ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعيا مقبولاكم . » ( الرافعى بك . الثورة المصرية . الجزء الثانى ص ١٢٤ ) •

والمصريون أنفسهم لما وضعوا الصيغة السهلة ، الاستقلال مع الضمانات المعقولة ، هالهم حينما حولوها الى نصوص ومواد ما انزلقوا اليه ، ورفضوا حينئذ ، وفيما بعد ، أن ينتحروا على حد تعبير سعد زغلول فى موقف من مواقفه الخطائية .

فمباحثات ملنر وزغلول كشفت لنا عن حقائق الموقف . ثبتت عليه انجلترا خمس عشرة سنة ، الى أن تمكنت من تحقيق ما أرادته من مشروع ملنر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ . ومصر حاولت أن تتخلص من صيغتها الأولى ، ولكنها لم تستطع لأنها على عكس انجلترا ، كانت تعيش فى عصر الهدم والبناء ، وفى هذه العصور قد تقبل الأمم أشياء ، لا على أنها غاية الأمل أو منتهى الرجاء ، ولكن على أنها كل ما يمكن أن ينال ، أو أنها أهون الشرين .



# الفصل السابع

## المفاوضات الرسمية

بين الحكومتين المصرية والإنجليزية سنة ١٩٢١

رفض اللورد ملنر — كما تقدم في الفصل السابق — أن يفتح باب المناقشة في التحفظات التي أبدتها الأمة على مشروعه ، مرجئا ذلك لمفاوضات رسمية بين الحكومتين . وغادر الوفد المصرى إنجلترا .

ورفعت لجنة ملنر تقريرها لحكومتها . ولم تترك الحكومة أن تتقيد بقبول أو رفض ، فهي — كما فعل ملنر بتحفظات المصريين — ترجى قراراتها عن الأمور المختلفة للمفاوضات الرسمية ، وإن ظهر من مسلكها فيما بعد أن اتجاهها في تقييد السيادة المصرية كان أبعد مما ذهبت إليه اللجنة نفسها . وترك ملنر منصبه في الوزارة ، وحل محله المستر ونستون تشرشل في وزارة المستعمرات ، ولا تزال مصر حتى كتابة هذه الفصول تلقى من عدائه القديم ما تلقى .

ولكن الحكومة البريطانية أخذت عن تقرير ملنر فكرتين : الأولى ضرورة ابدال نظام الحماية بعلاقة بين مصر وإنجلترا تبعث على رضا المصريين؛ والثانية أن الوطنية المصرية تخفق عليها راية واحدة ، ولكن رجالها يتفاوتون استعدادا لقبول جوهر التسوية ، وأنه من الممكن أن تبنى خطة المفاوضات على أساس وجود هذا التفاوت . قال ملنر في تقريره ( الترجمة العربية الرسمية ص ٣٣ ) : « وتبين لنا أن علم الحركة الوطنية الضافي يخفق على أقوام متعددة الآراء ، مختلفة طبعا وقصدا » وقال ( ص ٣٥ ) : « والهيئة المستحقة الاعتبار ، المعروفة بالوفد ، التي يرأسها سعد باشا زغلول ، والتي

تسلطت على عقول المصريين تمام التسلط ،ولو في هذا الحين على الأقل ،  
والتي تقول أيضا بأنها تنطق بلسان الأمة ، ومعها وثائق كثيرة ، مؤلفة من  
أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين ، بل أصلهم من حزب الأمة القديم ،  
الذي كان غرضه التقدم الدستوري تدريجا ، بخلاف الحزب الوطني الذي  
هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين . نعم ان زغلول باشا ورفاقه ، لما رأوا  
من خطتنا معهم أننا نرفض جميع آمالهم ، مالوا الى المعارضين ، وما زالوا  
يدنون منهم شيئا فشيئا الى عهد قريب ، ولكن ظهر لنا بالاختبار أن الأمر  
لا يقتضى الا يسيرا من العناء لفهم رأيهم وازالة ريبهم وشبهاتهم في مقاصد  
بريطانيا العظمى ، حتى يستمال كثيرون منهم الى المناقشة في الحالة بتمام  
التعقل ، وهذا يصدق أيضا على الذين هم أكثر منهم اعتدالا في رأيهم ، مثل  
الوزراء السابقين : رشدي باشا وعدلى باشا وثروت باشا ، الذين لم ينضموا  
الى الوفد فعلا ، وان يكونوا ميالين الى الغايات الوطنية . ولما خرجنا ، في تلك  
المناقشات ، عن دائرة العبارات والصيغ ، ودخلنا في جوهر القضية ، تبين لنا  
أن المصريين على آراء شتى ومذاهب مختلفة ، ولكنهم متفقون كلهم في أمر  
واحد ، وهو رغبتهم في حفظ قوميتهم وجنسياتهم ، بحيث يكونون شعبا  
ممتازا عن سواهم . »

والظاهر أن ما قام به عدلى باشا يكن من وساطة بين لجنة ملنر والوفد  
المصرى ، وما بذله من جهد في أثناء مباحثات الهيئتين ، للتوفيق بينهما  
وتذليل الصعوبات ، رشحه في نظر الحكومة الانجليزية ليكون الزعيم  
المصرى الذى يقبل التسوية في جوهرها . ذلك أن الوسيط يقف من قومه  
موقف الشارح لرأى الغير ، المقدر لذلك الرأى ، الفاهم له ، ولا أقول الممثل  
له . وانك لتقرأ في محاضر جلسات المفاوضات ، بين عدلى باشا واللورد  
كيرزون ، ضربا من اللورد كيرزون على نعمة عداء سعد باشا لعدلى باشا ،  
وان كان كيرزون على عكس ملنر ، لا يصلح لهذا النوع من البراعة . فثأ  
أرستقراطيا مدللا ، لقبا وثروة وتربية ، وحكم الهند — وهذا له دلالة —  
فعجز عن الوصول الى القمة حتى في بلاده . ففى أول استقبال لعدلى باشا



يقول : انى لا أعرف سعد باشا زغلول ، ولكن يظهر لى أنه على شىء من الغرور . لا أريد أن أتعرض لما حدث بينكما ، غير أنى أتخيل انه سيجعل مهمتكم شاقة . وفى جلسة من الجلسات عند الكلام على التحفظات : قال عدلى باشا : ان التحفظ قدم من جانب زغلول باشا على هذه الصورة . فقال كيرزون : لا نريد أن نناقش فيما يراه زغلول ، وانما فيما ترونه أتم . فقال عدلى : ان هذا التحفظ كغيره ليس من وضع زغلول باشا ، ولكن الهيئات التى استشيرت فى مشروع لجنة ملنر هى التى أرادته . فقال كيرزون : لا أرى مع ذلك الا أن تنحصر المناقشة فيما يراه هذا الوفد . فقال عدلى باشا : اذن أرجو أن تعتبر جميع التحفظات تحفظات الوفد الرسمى ، وهو يريد فوق ذلك أن يقدم غيرها . وفى مقابلة بين عدلى باشا ورئيس الوزارة الانجليزية — المستر لويد جورج — كشف هذا عن نيات الانجليز نحو زغلول من اعتقاله ونفيه ، وقال : ان عداء زغلول لانجلترا يحمل الحكومة الانجليزية على عدم التسليم لعدلى باشا بشروط أخف ، وتساءل هل يحسن وقف المفاوضات الآن على أن تستأنف حينما تصبح مصر أكثر هدوءا . فرفض عدلى باشا قائلا : لا يمكننى أن أوافق على تأجيل المفاوضات الآن ، وخصوصا اذا أريد بذلك التأجيل التمكن من نفي زغلول ، لتستأنف المفاوضات بعد نفيه ، وان اتخاذ التدابير الشديدة ضد شخص سعد باشا لا يخلو من الاضرار بانجلترا ، ومن شأنه أن يعقد المسألة المصرية ، والأحكام أن تعملوا على ارضاء الأمة المصرية بمشروع اتفاق يحقق مطالبها ، ولا يترك مجالا لتهيج سعد أو غيره . وانتهت المقابلة على ذلك .

نستخلص من هذا أن الحكومة الانجليزية بنت خطتها على موقف معين — تنتظره من عدلى باشا — ومن ظلتهم يوالونه من رجال الوفد ومن رجال مصر . وخيب عدلى تقديرها ، كما سنتبين تفصيلا ، عند بحثنا مواقفه فى أثناء المفاوضات الرسمية .

وبنى سعد زغلول موقفه من عدلى باشا ومَن والاه من زملائه على فهمه لما تنتظره الحكومة الانجليزية من عدلى باشا وأولئك الزملاء . وكان محقا في هذا الفهم ، ولكنه لم يكن محقا في أن يربط على هذا الفهم حملة العداء التى شنّها ضد زميله وصديقه القديم . كان سعد على حق حينما قال : ان قضية الوطن لا يمكن أن يعهد بها الا الى يد أمينة ، ولكنه كان ظالما حينما أكد أن يد عدلى ليست اليد الأمينة .

تملك سعد سوء الظن شيئا فشيئا ، وكشف عن هذا شيئا فشيئا ، الى أن شنّها حربا لا هوادة فيها على من توهّمهم متواطئين مع الخصم ، ورسم ألا ضمانا لقضية الوطن الا ان كان الأمر كله في يده هو . وسنعود لهذا في موضعه بعد قليل .

قلت ان الحكومة الانجليزية بنت خطتها للمرحلة التالية لمباحثات لجنة ملنر على فكرتين : فكرة ابدال الحماية بنظام آخر تقبله مصر ، وفكرة امكان اقناع الزعماء المصريين بقبول التسوية الملنرية في خطوطها الرئيسية ، عن طريق مفاوضات رسمية بين ممثلى الحكومتين .

وعلى هذا أبلغت الحكومة الانجليزية عظمة السلطان في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ قرارها الآتى نصه : « ان حكومة جلالة الملك ، بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر ، استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية ، تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى ، ومع أن حكومة جلالاته لم تتوصل بعد الى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر ، فانها ترغب الشروع في تبادل الآراء في هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان ، للوصول — اذا أمكن — الى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى ، وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية ، وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى . »

فعهد عظمة السلطان الى عدلى باشا يكن بتأليف هيئة وزارية جديدة ، تقوم باتخاذ الوسائل السياسية التى تقتضيها الظروف الحاضرة . وقبل عدلى باشا المهمة ، وقال في جوابه لعظمة السلطان : ان الوزارة ستجعل

نصب عينها ، فى المهمة السياسية لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى ومصر ، الوصول الى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر ، وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا الى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض . وسيكون للأمة على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق . وبما أن هذه الجمعية ستكون أيضا بمثابة جمعية تأسيسية ، فان الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الحديثة للأنظمة الدستورية ، وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها . وأعربت الوزارة عن أملها فى الرجوع الى النظام العادى ، برفع الأحكام العسكرية والغاء الرقابة . وعلى الرغم من أن الوزارة ترى أن تمتنع عن كل تغيير جوهرى قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد ، فانها ستعنى بإدارة أمور البلاد ، وتنشط بها فى خير الطرق وأصلحها للمحافظة على مرافقها وتوسيع نطاق رقيها ، مع الاهتمام الخاص بالمسألة الاقتصادية الحاضرة .

ودعا رئيس الوزارة سعد باشا للاشتراك فى المفاوضات ، فجاء الرد منه تلغرافيا بأنه اعتزم العودة الى مصر . ووصل فعلا الاسكندرية يوم ٤ ابريل ، واستقبل فيها فى ذلك اليوم ، وفى القاهرة فى اليوم التالى ، استقبال الأبطال . وكان يوما من تلك الأيام التى خفق فيها قلب مصر .

واشترط سعد باشا للاشتراك فى المفاوضات شروطا ، منها ما تعلق بموضوع المفاوضات وتهيئة الجو الصالح ، ومنها ما تعلق بتأليف وفد المفاوضات . فاشتراط أن تكون الغاية من المفاوضات الوصول الى الغاء الحماية بوجه عام ، أى فيما يختص بعلاقة مصر بالدول جميعا لا بعلاقتها مع الدولة الانجليزية فقط ، والوصول أيضا الى الاعتراف بالاستقلال التام الدولى الداخلى والخارجى ، مع ملاحظة ارادة الأمة التى أبدتها بالتحفظات ، واشترط الغاء الأحكام العرفية ، والرقابة على الصحف قبل الدخول فى المفاوضات ، هذا عن الموضوع وعن ظروف العمل ، أما عن تأليف الوفد ، فاشتراط أن تكون للوفد المصرى أغلبية فيه ، وأن تكون له الرئاسة . (تجدد الشروط فى كتاب الرافعى بك « فى أعقاب الثورة » الجزء الأول ص ٧).

ويعيننا من هذه الآن الشرط الخاص بتأليف الوفد ، فقد أهمل الناس اذ ذاك الشروط الأخرى ولم تقبل الحكومة أن تكون الرئاسة لغير رئيس الوزارة ، على اعتبار أن ذلك هو الاجراء الصحيح ، ورد سعد على ذلك رده المشهور القاسى الجارح ، لا لعدلى شخصا ولكن للكرامة القومية ، وكان ذلك فى خطبة شبرا ( ٢٥ ابريل ) . قال : ان الاجراء الذى تزعمه الحكومة صحيح فى البلاد الدستورية ، أما فى مصر فالوزارة لا ينتخبها الشعب بل معينة من طرف الحاكم ، من قبل عظمة السلطان ، بل بعبارة أصح من قبل المندوب السامى أيضا ، وعظمة السلطان يمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم ، وسياسة مصر الخارجية بيد الدولة الحامية ، فلا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعى أنه يدير سياسة مصر الخارجية ، حتى يكون له وجه فى أن يكون رئيسا للمؤسسة سياسية متعلقة بمستقبل الأمة وبالعلاقات مع الحكومة الانجليزية . ورئيس الوزارة ليس الا موظفا من موظفى الحكومة الانجليزية ، يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامى ، وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بازاء رئيسه وزير خارجية انجلترا حرا فى الكلام ، لأنه مدين له بمركزه . فاذا طلب سعد باشا الرئاسة فانما يطلبها ليكون الرئيس حرا ، مرتكزا على قوة لا تهاب شيئا مطلقا فى المطالبة بحقوقها ، وهى قوة الأمة ... الخ وأضاف العبارة المشهورة : ان مفاوضا تعينه الحكومة المصرية لمفاوضة انجلترا يساوى جورج الخامس يفاوض جورج الخامس .

هذه دعاوى انطلقت فى جو الكفاح . وان سعدا نفسه كان مستعدا لأن يعين رئيسا لوفد المفاوضة بمرسورم سلطاني . ولكن الخصومات اشتدت ، فانقسم أعضاء الوفد فريقين ، وقامت فى كل مكان مظاهرات السخط العنيف ضد الحكومة ، وقابلتها هذه بعنف أيضا ، وتعقبت أنصار سعد من الموظفين ، وحدثت فى الاسكندرية حوادث خطيرة ، واشتبك الأهليون بالأجانب ، وتدخلت فى قمع الاضراب القوات الانجليزية الرابضة فى المدينة . وعلى الرغم من ذلك كله صمم الوفد الرسمى برئاسة عدلى باشا على السفر ، وغادر الاسكندرية فعلا يوم أول يوليه سنة ١٩٢١ ، ولازم النحس هذه المفاوضات حتى النهاية .

وان ما جرى فى تلك الأيام لم يزل أثره حتى الآن . حقيقة دعت الحوادث فيما بعد الزعماء للتقارب ، وللعمل المشترك ، ولكن هذا كله لم يبح ما خلفته حوادث السنوات ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ ، فقد طبعت تلك السنوات الحياة السياسية فى بلادنا بالبعد عن القصد والاعتدال فى التفكير والحكم ، وطبعتها بتوخى المنفعة أو المصلحة القريبة جدا فى الخطة السياسية . فلا ينظر الزعيم الا الى الأثر المباشر لعمله ، وأصبح العمل فى السياسة وفى الإدارة وفى التعليم وفى العلم مجرد « مناورة » تدفع شيئا أو تجلب شيئا . وأصبحت الحياة فى مصر معركة أو سلسلة معارك . ولبت ذلك كان مقصورا على جيل سنة ١٩٢١ ، فينتهى السوء باقراضه ، ولكن ذلك الجيل وما بعده جذب لجوه ومعاركه الناشئين ، ولما اشتد هؤلاء جذبوا من بعدهم وهكذا دَوَّالْيَك .

ولم ير الزعماء فى تلك الأيام شيئا من ذلك ، بل لم يتوقعوا شرا الا ذلك الشر الذى كانوا يؤكدون بأنه من فعل خصومهم . ولو تنبهوا اذ ذاك لخطورة ما هو حادث لحاولوا أن يتفهموا الأسباب الحقيقية لأزمة الخلاف . وبعد فما هى تلك الأسباب ؟ قلنا ان معركة الاستقلال المصرية ابتدأت بعمل حكومى وعمل شعبى ، وابتدأت بالعملين منفصلين ولكنهما متقاهمان ، الى أن بلغا مرحلة المحادثات بين الوفد المصرى ولجنة ملتر . ثم جاءت مرحلة المفاوضات الرسمية ، فعجز الزعماء عن تنظيم العاملين من جديد . رأى عدلى باشا أن يتولى أمر العمل الحكومى مطعما بالعمل الشعبى . ورأى سعد باشا اشتراك العاملين على أن يكون الشعبى مسيطرا . وحالت دون ذلك الأوضاع الحكومية من جهة ، ورفض عدلى باشا حلا يشعر بأنه لا يوثق بوطنيته وبكفائته للمفاوضة فى حقوق البلاد من الجهة الأخرى ، وهزأ سعد باشا بحكومة مصر ووزراء مصر ، وأعلن أنهم موظفون ، لا يجروون على شيء أمام رؤسائهم الانجليز . وليتهم اذ ذاك فكروا فى أحد الحلين : أن تعرض الوزارة على سعد زغلول عند الشروع فى المفاوضات الرسمية ، فيتولى رئاسة الحكومة مؤيدا من ثقة الشعب وولائه ، ويدخل

المفاوضات مستندا الى التأييد العام ، فلا يسع الخصم الا تقدير ذلك ومراعاته . وهذا حل لم يكن خياليا ، فقد قبل فيما بعد على أثر انتصار الوفد في الانتخابات البرلمانية الأولى ، وكان يمكن قبوله في سنة ١٩٢١ ، وكان الظاهر اذ ذاك أن الشعب في مجموعه يؤيد الوفد تماما ، فاذا ما رفض سعد في سنة ٢١ أن يؤلف وزارة ، كانت مصلحة مصر تقتضيه أن يخلي السبيل للوفد الرسمي : فلا يشترك معه ، بل يراقب المفاوضات ، فاذا ما أسفرت عن نتيجة مقبولة ، وعرض الأمر على جمعية تأسيسية ، تمكن بواسطة الجمعية وفي الجمعية أن يقبل أو يرفض ، بحسب ما تمليه الوطنية ووفق توكيله . وهذا التوكيل ينص على السعى لاستقلال البلاد . ولا يقتضى منع أى انسان أو أى هيئة من ذلك السعى .

أما ولم يتم حل من الحلين ، فقد كانت المصلحة القومية تقتضى عدلى باشا ألا يدخل المفاوضات ، والخصومة والفرقة في صفوف الأمة قد بلغت ذلك المبلغ . كان ينبغي له أن يرجئها على الأقل ، وأن يرجع في الخلاف الى جمعية وطنية منتخبة ، وهذا هو الاقتراح الحكيم الذى نشره الأمير عمر طوسون (وتجده في الجزء الأول من كتاب « في أعقاب الثورة » ص ١٣) . واذا لم يكن ميسورا اذ ذاك اجراء انتخابات ، بسبب قيام الأحكام العرفية ، فقد كان يمكن التراضى على الاحتكام لنخبة من أصحاب الراى في البلاد .

ولكن نشوة الكفاح ملكت على الزعماء رأيهم ، وسافر الوفد الرسمي كما قدمنا ، ومضى سعد باشا في الحرب التى شنّها عليه قبل سفره ، وبعد سفره ، بل وبعد عودته ، قاطعا المفاوضات في اباء وكرامة .

وأظن أن تلك المفاوضات كانت هى والمفاوضات الرسمية الأخرى — فيما بعد بين النحاس باشا والمستر هندرسون — الوحيدتين اللتين يستطيع المؤرخ أن يرجع عند دراستهما الى محاضر الجلسات والمذكرات المتبادلة وغيرها ، وفيما أعلم لم ينشر ما يعادل ذلك عن المفاوضات الأخرى ، بما فيها المفاوضات التى انتهت بمعاهدة ١٩٣٦ .

تألف الوفد الرسمي بأمر كريم ، تاريخه ١٩ مايو ، من عدلى باشا يكن رئيسا ، وعضوية حسين رشدى باشا واسماعيل صدقى باشا ومحمد شفيق باشا وأحمد طلعت باشا ويوسف سليمان باشا . وكان عبد الحميد بدوى بك ( باشا ) السكرتير العام للوفد ، واختار الوفد لهيئة مستشاريه الفنيين وموظفى سكرتيرته نخبة طيبة من الشبان المبرزين من أمثال المرحومين عبد الحميد مصطفى بك ( باشا ) وتوفيق دوس بك ( باشا ) والأستاذ أحمد أمين افندى ( بك ) واحمد محمد حسنين افندى ( باشا ) وغيرهم .

وقد قرر عدلى باشا فى الكتاب الذى رفعه لعظمة السلطان ، بمناسبة تأليف الوفد الرسمي ، الأغراض التى سيلتزمها المفاوضون ، على وجه لا يخرج عما أجمله فى برنامج وزارته ، فأثبت أن الغرض الرئيسى هو الوصول الى الاعتراف بمصر مستقلة فى الداخل والخارج ، والغاء الحماية الغاء صريحا ، لا فى علاقات مصر وبريطانيا العظمى وحدها ، بل فى علاقات مصر والدول الأخرى أيضا . وأثبت حرص المفاوضين على تحقيق تحفظات الأمة على مشروع ملتر ، دون أن يكون الوفد مقيدا فى المناقشات بذلك المشروع ، ثم أضاف أن هذه المبادئ تتفق تمام الاتفاق مع مرامى الوفد المصرى ، وأعلن أسفه لعدم اشتراك الوفد المصرى فى المفاوضات ، بسبب خلف على كيفية تشكيل المفاوضات « على أن الواقع أن امتناع الوفد من الاشتراك مع الوزارة يرجع عند عدد كبير من أعضائه لا الى اختلاف معها ، بل الى التزام خطة سبق لهم أن رسموها لأنفسهم ، وليس فيها ما ينافى الثقة بعمل الوزارة ما دامت ترمى الى تحقيق ارادة الأمة » وأعلن فى النهاية أن الوزارة — نظرا لأن القول الفصل فى نتيجة المفاوضات سيكون للأمة ممثلة فى جمعية وطنية — ستعنى مستعينة بخير الاخصائيين ببحث وتحضير مشروع قانون للانتخاب لتلك الجمعية ، ومشروع دستور يعرض عليها ، اذا وقعت المفاوضات بعون الله عز وجل الى تحقيق أمانى البلاد .

وكانت أول مقابلة بين عدلى باشا واللورد كيرزون وزير الخارجية فى السادس عشر من يوليه سنة ١٩٢١ ، ودارت الأحاديث أحيانا على انفراد مع اللورد وحده أو مع المستر لندسى والمستر مرى من كبار رجال وزارة الخارجية ، أو بين اسماعيل صدقى باشا وممثلين لوزارة المالية ولوزارة التجارة ، فى شئون معينة تتعلق بالديون على تركيا المرتبطة بها مصر ، أو فى فكرة مد أجل امتياز شركة قنال السويس ، وهى شئون جدت على موضوعات المحادثات بين سعد باشا واللورد ملر ، وسنعود إليها فيما بعد . كما قابل عدلى باشا المستر لويد جورج قبيل قطع المفاوضات. ودارت الأحاديث أحيانا فى جلسات حضرها الوفد مجتمعاً . ودامت المفاوضات حتى الجلسة النهائية بتاريخ السبت ١٩ نوفمبر ١٩٢١ .

وكانت مفاوضات مرهقة حقاً ، أظهر خلالها عدلى باشا من ضبط النفس وقوة الحجة ما استحق به إعجاب من يدرس تلك الوثائق بروح الانصاف ؛ ولكن رشدى باشا ، وكان أرهف حساً ، ناءت صحته وأعصابه بعنت كرزون وقسوة تعبيره وبالعامل المتواصل ، فمرض مرضاً خطيراً فى أثناء المفاوضات .

وقد بنى كرزون مقترحاته وملاحظاته كلها على شىء واحد ، هو أنه لا يثق بمصر ولا بالمصريين ، ولم يفته أن يجر حوادث الاسكندرية وما جرى خلالها من قمع القوات الانجليزية للاضطراب ، كما جرى لسانه مراراً بما كان يفعل فى الهند ، وبما كان يجرى فى الامارات الهندية ، وما يؤديه ممثلو الحاكم العام فيها .

والآن فلنلخص سير المفاوضات معتمدين على التقرير الوافى الأمين الذى رفعه عدلى باشا لعظمة السلطان بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٢١ بعد عودة الوفد لمصر .

قال عدلى باشا انه بعد الأحاديث التمهيدية رأى أن يطلب من اللورد كيرزون بادىء الرأى أن يحدد الضمانات الواجبة لمصالح انجلترا ومصالح الأجانب على العموم ، وذلك ليتعرف المفاوضون المصريون مبلغ اتفاقها



مع معنى الاستقلال ، فان كانت لا تنافيه قبلوها ، وان كانت تنافيه وتجعله اسما على غير مسمى لم يترددوا في رفضها ، وذلك لأن الاعتراف باستقلال مصر والغاء الحماية لم يكونا مثار خلاف ، اذ كان المفهوم أنهم اذا وصلوا الى اتفاق بشأن الضمانات كانت نتيجة ذلك الاتفاق وضع معاهدة تقرر استقلال مصر والغاء الحماية دوليا وثبتت تلك الضمانات . وعلى هذا جرت المناقشة في مسائل القوة العسكرية الانجليزية في مصر ، وتمثيل مصر السياسى ، والموظفين الانجليزيين في وزارتى المالية والحقانية ، والامتيازات ، باعتبارها المسائل التى ترتبط بمعنى الضمانة والتأمين .

أما مسألة القوة العسكرية ، التى كانت فى مشروع ملنر وسيلة لتحقيق غاية هى حماية المواصلات الامبراطورية ، فقد أصبحت فى المفاوضات الجديدة وسيلة لتحقيق غايات مختلفة : أولاها ، الدفاع عن سلامة المواصلات الامبراطورية فى حالتى السلم والحرب ، وثانيها مساعدة مصر فى الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أى اعتداء خارجى اذا دعت اليها الحالة ، وثالثها حماية المصالح الأجنبية ، ورابعها مساعدة الحكومة المصرية فى قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام اذا دعت الحاجة الى ذلك ، وأصبح لهذه القوة أن ترابط فى أى مكان من مصر ولأى زمان . وأما التمثيل السياسى فقد ذهب المفاوض البريطانى الى أنه يحق لمصر أن تنشئ وزارة خارجية على أن يكون وزيرها فى أوثق اتصال وألصق علاقة بمندوب انجلترا السامى ( وصمم كيرزون حتى النهاية على أن يمثل انجلترا فى مصر مندوب سام ، يكون له فى كل وقت ويسبب تبعاته مركز استثنائى ، ويكون له التقدم على ممثلى الدول الأخرى ) وأن يكون تمثيل مصر السياسى موكولا الى ممثل انجلترا ، وانما يجوز لها أن تعين قناصل للأعمال التجارية ، وليس لها أن تعقد أى معاهدة من غير موافقة انجلترا ، وأما الموظفان الانجليزيان للمالية والحقانية فقد ذهب المفاوض الانجليزى الى أن أولهما مندوب مالى (وقد هنا اللورد كيرزون نفسه على حسن اختيار لقبه) تعينه الحكومة المصرية، بعد مفاوضة الحكومة الانجليزية، وتوكل اليه فى حينها الحقوق التى يتولاها

أعضاء صندوق الدين ، ويكون هذا المندوب مسئولا بوجه أخص عن دفع  
المطلوبات الآتية في مواعيدها: وهى المبالغ المخصصة لميزانية الحاكم المختلطة وجميع  
المستحقات لمن كان فى المعاش من الموظفين الأجانب أو لورثتهم وميزانيتا  
المندوبين المالى والقضائى والموظفين التابعين لهما . ولأجل أن يقوم هذا  
المندوب بأعماله كما ينبغى يجب أن يطلع اطلعا تاما على جميع الأمور  
الداخلية فى اختصاص وزارة المالية ، ويكون له فى كل وقت حق الدخول  
على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ، ولا يجوز للحكومة المصرية  
عقد قرض خارجى أو تخصيص إيرادات مصلحة عمومية لوفاء دين بدون  
موافقته . وأما زميله المندوب القضائى ، فهذا أيضا تعينه الحكومة المصرية  
بالاتفاق مع الحكومة الانجليزية ويناط به — نظرا للتعهدات التى أخذتها  
انجلترا على نفسها — القيام بمراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى  
تمس الأجانب . ولأجل أن يقوم أيضا بأعماله كما ينبغى له ، يجب أن يطلع  
اطلعا تاما على جميع الأمور التى تمس الأجانب وتكون من اختصاص  
وزارتي الحقانية والداخلية ، ويكون له فى كل وقت حق الدخول على  
الوزيرين المختصين .

وأما الامتيازات فقد كانت الحكومة الانجليزية سائرة فى طريق  
المفاوضة رأسا مع الدول . وقد ورد ذكر هذا الموضوع فى أكثر من جلسة  
من جلسات المفاوضات . ففى الجلسة الخامسة ( يوم الأربعاء ٢٠ يولييه  
سنة ١٩٢١ ) أثار عدلى باشا موضوع تعليق نفاذ المعاهدة بين مصر وانجلترا  
على تمام الاتفاقات مع الدول ، وتبين من المناقشة أن الاتفاق قد تم بين  
الحكومة البريطانية وخمس من الدول ، وأن المفاوضة مع الآخرين قد  
ابتدأت ، وأضاف المستر مرى أن المسألة متعثرة مع الولايات المتحدة ،  
ومتعثرة مع هولندا ، ودون ذلك تقدما مع فرنسا وأسبانيا ، والمسألة عند  
فرنسا مرتبطة بغيرها من المسائل . والظاهر أن ما عرض على الدول كان  
أن تحل الحكومة البريطانية محل الدول لحماية المصالح الأجنبية بمصر ،  
على أن تعمل الحكومة الانجليزية على رد الامتيازات الى حدود معقولة

حسب تعبير اللورد ملنر . وقد تولى رد الامتيازات الى « حدود معقولة »  
السرسسل هرست ، عضو لجنة ملنر في أثناء وجود اللجنة بمصر ، فوضع  
مشروعاً مؤداه أن يعهد بالقضاء الجنائي بالنسبة للأجانب للمحاكم المختلطة ،  
وكذلك يعهد الى تلك المحاكم بالفصل في المواد المدنية والأحوال الشخصية  
بين الأجانب من جنسية واحدة ، ويترتب على ذلك اغلاق المحاكم القنصلية :  
بعد الاتفاق على هذه المسائل بين الحكومة البريطانية والدول ذوات  
الامتيازات . ومن نقت مشروع هرست أيضاً أن تعين القضاء في  
المحاكم المختلطة يكون بمراسيم بناء على اقتراح وزير الحقاينة وموافقة  
المنسوب السامى ، وكذلك لا بد من توقيع هذا المنسوب السامى على كل  
تشريع يحتاج اصداره الى موافقة الدول . وقد أبلغ هذا المشروع لحكومة  
مصر في عهد الوزارة السابقة لوزارة عدلى باشا ، وهى وزارة توفيق  
نسليم باشا ، ولكن هذه الوزارة لم ترد أن تتعرض للمشروع ، أو أن  
تنظر فيه ، لأنه سياسى وهى وزارة ادارية . كما أبلغ للدول ليكون لديها  
علم بما ستكون عليه حال الأجانب بعد حلول الحكومة البريطانية محلهم  
في حماية الجاليات الأجنبية .

وقد أسفرت المفاوضات بين الحكومة الانجليزية والحكومات الأجنبية  
عن قبول اليونان والسويد والدانمارك والنرويج والبرتغال نقل حقوقهم  
للدولة البريطانية ، وعرفنا أن فرنسا جعلت من الموضوع وسيلة للمساومة ،  
فلما تحدثت انجلترا الى فرنسا في أمر مصر فتحت فرنسا باب الكلام في  
طنجة ، والمهم أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عندما فوتحت في  
الموضوع أبدت عدم رضاها عن أساس المشروع ، وهو أن يكون انتفاع  
المواطنين الأمريكيين بالامتيازات أو استخدامهم لها عن طريق طرف ثالث  
غير مصر وغير حكومتهم . ( تجد شيئاً من تفصيل هذا في كتاب القاضى  
برتون عن المحاكم المختلطة ص ٣٣٩ — ٣٤٠ ) .

ولعل موقف الولايات المتحدة وفرنسا والدول الكبرى الأخرى هو  
الذى دعا اللورد كيرزون لأن يكف عن الكلام في مسألة الامتيازات ، فانقطع

بذلك الكلام فيما ارتبط بها من أحكام مشروع ملر ، التي بنيت على تقدير أن الغاء الامتيازات جزء من المعاهدة لا يتجزأ ، وشرط لازم لنفاذها ، واقطع أيضا تبعا لذلك الكلام فيما يتعلق بهذه الأحكام من التحفظات المصرية ، وكذلك بقى صندوق الدين باختصاصه الحالى باعتباره نظاما دوليا ينطبق عليه ما ذكرناه عن الامتيازات من طول الزمن اللازم للمفاوضة في تغييره .

وقد عرضت وزارة الخارجية للمناقشة شئونا شتى منها مسألة قناة السويس ، وكانوا قد طلبوا أن تنظر الحكومة المصرية في تأمين الشركة على مدامتيازها ، ومسألة أسلاك التلغراف البحرية ومحطات التلغراف اللاسلكى ، والترخيص من الآن للحكومة الانجليزية وللشركات التى توصى بها تلك الحكومة بإنشاء ما ترى انشاءه منها ، واشترط موافقة المندوب السامى على انشاء الأسلاك والمحطات فى الحالات الأخرى ؛ ومسألة تعهدات مصر فيما يتعلق بالخراج الذى تدفعه مصر سدادا لدائى تركيا ؛ ومسألة تعويض الموظفين الأجانب الذين تخرجهم الحكومة المصرية من خدمتها على أثر تنفيذ المعاهدة أو يخرجون من تلقاء أنفسهم .

وفى اليوم العاشر من نوفمبر ، سلم اللورد كيرزون عدلى باشا مشروع الحكومة الانجليزية ، ورأى الوفد الرسمى أنه لا يحقق الغاية التى ذهب للمفاوضة من أجلها . فقرر ألا يسترسل فيها أكثر من ذلك .

وبعد فما هى مواد المشروع ؟

### أولاً - انتهاء الحماية :

١ - ترفع الحكومة البريطانية الحماية فى مقابل ابرام هذه المعاهدة ، وتعترف بمصر منذ الآن دولة ذات سيادة فى ظل حكومة دستورية ، وبمقتضى هذا يبرم ويظل باقيا بين الحكومتين والشعبيين معاهدة وميثاق دائمان يكفلان السلام والمودة والتحالف .

## ثانيا - العلاقات الخارجية :

٢ - الشؤون الخارجية لمصر تتولاها وزارة الخارجية المصرية ويقوم على هذه الوزارة وزيرها .

٣ - يمثل الحكومة البريطانية في مصر مندوب سام ، يكون له في كل وقت وبسبب تبعاته الخاصة مركز استثنائي ، ويكون له التقدم على ممثلي الدول الأخرى .

٤ - يمثل الحكومة المصرية في لندرة وفي أية عاصمة أخرى ترى الحكومة المصرية أن المصالح المصرية قد تستدعي فيها هذا التمثيل معتمدون سياسيون يكون لهم لقب الوزير ومرتبه .

٥ - نظرا لما التزمت به الحكومة البريطانية من التعهدات في مصر ، وعلى الخصوص ما كان منها متعلقا بالدول الأجنبية ، يجب أن تكون بين وزارة الخارجية المصرية والمندوب السامي البريطاني أوثق الصلات ، ويقدم هذا المندوب للحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة في المعاملات والمفاوضات السياسية .

٦ - لا يجوز أن تباشر الحكومة المصرية أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية دون أن تستطلع رأى الحكومة البريطانية ، ويكون ذلك الاستطلاع بطريق المندوب السامى البريطانى .

٧ - للحكومة المصرية حق تعيين قناصل يمثلونها في الخارج حسبما تقتضيه مصالحها .

٨ - في الجهات التى لا يكون لمصر فيها ممثلون سياسيون أو قناصل مصريون يضع ممثلو الحكومة البريطانية أنفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية فيما يتعلق بالادارة العامة للشئون السياسية وبالحماية القنصلية للمصالح المصرية ، ويقدم لها هؤلاء المندوبون كل ما في مقدورهم من المساعدة .

٩ — تستمر الحكومة البريطانية في تولى المفاوضات مع الدول ذات الامتيازات لالغاء الامتيازات الحالية ، وتقبل أن تضطلع بتبعة حماية المصالح المشروعة للأجانب في مصر ، وتتداول الحكومة البريطانية مع الحكومة المصرية قبل البت في هذه المفاوضات رسميا .

### ثالثا — الأحكام الخاصة بالمسائل العسكرية :

١٠ — تتعهد الحكومة البريطانية بمساعدة مصر في الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها .

وللقيام بهذا التعهد وتوفير حماية المواصلات الامبراطورية البريطانية تكون للقوات البريطانية حرية المرور في مصر ، ويكون لها أن تستقر في أى مكان في مصر ولأى زمان يحددان من آونة لأخرى ، ويكون لها أيضا في كل وقت ما لها الآن من التسهيلات لاحتراز الثكنات وميادين التمرين والطائرات والترسانات الحربية والمين الحربية واستعمال جميع ذلك .

### رابعا — استخدام الموظفين أو الضباط الأجانب :

١١ — بالنظر للتبعات الخاصة التى تضطلع بها الحكومة البريطانية وبالنظر للحالة القائمة في الجيش المصرى والمصالح العمومية تتعهد الحكومة المصرية ألا تعين ضباطا أو موظفين أجانب في أية مصلحة من هذه المصالح بدون موافقة المندوب السامى البريطانى .

### خامسا — الادارة المالية :

١٢ — تعين الحكومة المصرية بعد مفاوضة الحكومة البريطانية مندوبا ماليا توكل اليه في حينها الحقوق التى يتولاها أعضاء صندوق الدين ، ويكون هذا المندوب مسئولا بوجه أخص عن دفع المطلوبات المالية في مواعيدها .

( ا ) المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة .

( ب ) جميع المعاشات والمسانهات ( أى مستحقات سنوية ) الأخرى لمن كان في المعاش من الموظفين الأجانب أو لورثتهم .

( ج ) ميزانيتا المندوبين المالى والقضائى والموظفين التابعين لهما .

١٣ — لأجل أن يقوم المندوب المالي بأعماله كما ينبغي له يجب أن يطلع اطلاعا تاما على جميع الأمور الداخلة في اختصاص وزارة المالية ، ويكون له في كل وقت حق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية.

١٤ — لا يجوز للحكومة المصرية عقد قرض خارجي أو تخصيص إيرادات مصلحة عمومية لوفاء دين بدون موافقة المندوب المالي .

#### سادسا — الادارة القضائية :

١٥ — تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مندوبا قضائيا يناط به ، نظرا للتعهدات التي أخذت الحكومة البريطانية نفسها بها ، القيام بمراقبة تنفيذ القانون في جميع المسائل التي تمس الأجانب

١٦ — لأجل أن يقوم المندوب القضائي بأعماله كما ينبغي له يجب أن يطلع اطلاعا تاما على جميع الأمور التي تمس الأجانب وتكون من اختصاص وزارتي الحقانية والداخلية ، ويكون له في كل وقت حق الدخول على وزيرى الحقانية والداخلية .

#### سابعا — السودان :

١٧ — حيث ان رقى السودان في هدوء وسكينة ضرورى لأمن مصر ولحفظ مؤوتها من المياه تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضى أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة اعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين . وتكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام . وعدا ذلك تتعهد الحكومة البريطانية بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل . وقد تقرر من أجل ذلك أن لا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده في جنوب وادى حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر وآخر السودان وثالث أوغندا .

## ثامنا — قروض الجزية :

١٨ — المبالغ التى تعهد خديو مصر فى أوقات مختلفة بدفعها للبيوت المالية التى أصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية ، والتى كانت مخصصة لدفع الفوائد عن قرض سنة ١٨٩١ وسنة ١٨٩٤ ولاستهلاكهما ، تستمر الحكومة المصرية على تخصيصها لذلك الى أن يتم استهلاك ذينك القرضين ، وتستمر الحكومة المصرية أيضا فى دفع ما كانت تدفعه من المبالغ لسداد فوائد قرض سنة ١٨٥٥ المضمون .

وحينما يتم استهلاك قروض سنة ١٨٩١ و ١٨٩٤ وسنة ١٨٥٥ لا تسأل الحكومة المصرية عن أى تعهد ناشئ عن الجزية التى كانت مصر تدفعها لتركيا فى الماضى .

## تاسعا — اعتزال الموظفين والتعويض المستحق لهم :

١٩ — للحكومة المصرية الحق فى أن تستغنى عن خدمة الموظفين البريطانيين فى أى وقت تشاء بعد نفاذ هذه المعاهدة ، بشرط أن يمنح هؤلاء الموظفون تعويضا ماليا ، كما سيأتى بيانه ، فوق المعاش أو المكافأة التى يستحقونها بمقتضى أحكام استخدامهم .

ويكون للموظفين البريطانيين بنفس هذه الشروط الحق فى الاستعفاء من الخدمة فى أى وقت بعد نفاذ هذه المعاهدة .

تسرى جميع هذه الأحكام على من كان ومن لم يكن له حق فى المعاش من الموظفين ، كما تسرى على موظفى البلديات ومجالس المديريات والهيئات المحلية الأخرى .

٢٠ — الموظفون المرفوتون أو المستقيلون بناء على حكم المادة السابقة تعطى لهم زيادة على التعويض اعانة اياهم لبلادهم ، تكون كافية لسد نفقات انتقال الموظف ونقل عائلته ومتاعه المنزلى الى لندرة .

٢١ — تدفع التعويضات والمعاشات بالجنيهات المصرية باعتبار سعر الجنيه الانجليزى ٩٧ر٥ على اطراد .



٢٢ - يوضع جدول عن التعويضات

(أ) للموظفين الدائمين .

(ب) للموظفين المؤقتين .

بمعرفة رئيس جمعية خبراء حسابات التأمين •

عاشرا - حماية الأقليات :

٢٣ - تتعهد مصر بأن الأحكام الواردة بعد تعتبر قوانين أساسية ،  
وإلا يتعارض معها أو يؤثر فيها أو ينقص فعلها أى قانون أو لائحة أو عمل  
رسمى .

٢٤ - تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكانها الحماية التامة الكاملة  
لأرواحهم وحريتهم ، من غير تمييز بينهم بسبب مولد أو جنسية أو لغة  
أو جنس أو دين .

ويكون لجميع سكان مصر الحق فى أن يؤدوا بحرية تامة فى السر والعلن  
شعائر أى ملة أو دين أو عقيدة ما دامت هذه الشعائر لا تنافى النظام العام  
والآداب العامة .

٢٥ - جميع أهالى مصر متساوون أمام القانون ، ولكل منهم أن يتمتع  
بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية ، بلا تمييز بينهم بسبب  
الجنس أو الملة أو الدين . اختلاف الأديان والعقائد والمذاهب لا يؤثر على  
أى شخص من أهالى مصر فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية  
كالدخول فى الخدمات والوظائف العامة والحصول على ألقاب الشرف  
ومزاولة المهن والصناعات .

لا يسوغ وضع أى قيد على أى شخص من أهالى مصر فى حرية استعماله  
لأية لغة فى معاملاته الخصوصية أو التجارية أو فى الدين أو فى الصحف  
أو فى المطبوعات من أى نوع كانت أو فى الاجتماعات العامة .

٢٦ — أهالى مصر التابعون للأقليات الجنسية أو الدينية أو اللغوية لهم الحق فى القانون وفى الواقع فى نفس المعاملة والضمانات التى يتمتع بها غيرهم من الأهالى ، ولهم على الخصوص كما لغيرهم الحق فى أن ينشئوا أو يديروا أو يراقبوا على نفقتهم معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية ومدارس أو غيرها من دور التربية، كما أن لهم الحق فى أن يستعملوا فيها لغتهم الخاصة وأن يؤدوا فيها شعائر دينهم من غير قيد .

( ملحوظة : استخدمت فى الترجمة العربية الرسمية كلمة « أهالى » لتأدية كلمة Nationals فى الأصل . والظاهر أن المترجم قصد أن لا يستعمل كلمة « رعايا » عمدا بسبب أن قواعد الجنسية المصرية والتجنس اذ ذاك لم تكن على درجة من التحديد تسمح باستخدام تعبير قانونى من نوع رعية ورعايا ) .

والقول فى النصوص ليس بحاجة الى تفصيل ، فالأحكام الخاصة بالمسألة العسكرية ليست الا الاحتلال بعينه ، الاحتلال الذى يذهب بكل معنى للاستقلال ويقضى على السيادة الداخلية نفسها ، وقد كفى الاحتلال العسكرى فى الماضى — ولم يكن الا مؤقتا — لأن يجعل لبريطانيا المراقبة المطلقة على الادارة كلها دون أن يحتاج فى ذلك لأى نص فى معاهدة أو لاثبات أية سلطة له .

أما مسألة العلاقات الخارجية ، فقد سلم فيها بمبدأ التمثيل ، ولكنه أحاط ذلك بقيود كثيرة كاد يصبح معها أمرا وهميا . ثم ان استبقاء لقب المندوب السامى أوضح فى الدلالة على نوع التمثيل المقترح لمصر .

وفى مسألة الامتيازات ، ولو أنها أجلت ، تظل الحكومة البريطانية متشبثة بدعواها فى تولى حماية المصالح الأجنبية ، وهى التى تباشر وحدها عند الاقتضاء المفاوضة بشأن الغاء الامتيازات .

وما منح للمندوبين المالى والقضائى هو تدخل فى الشؤون الداخلية قد يصل لشل سلطة الحكومة والبرلمان .

وأما مسألة السودان ، التي لم يكن قد تناولها البحث . فإن النصوص الخاصة بها لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذي لا نزاع فيه ومن السيطرة على مياه النيل .

ولقد سجل الوفد الرسمي في المناقشات الواردة بمحاضر الجلسات وفي المذكرات التي قدمها للمفاوضين البريطانيين وجهة النظر المصرية في كل ما تقدم ، ولكنه ، وهذا مما يؤسف له ، لم يحول وجهة النظر المصرية الى نصوص يحتويها مشروع ، على غرار ما فعل الوفد المصري في المباحثات مع لجنة ملر .

لقد قطع عدلى باشا المفاوضات — أو على حد تعبيره — لم ير الاسترسال فيها لأكثر مما فعل ؛ ولكن هل معنى ذلك نهاية مشروع كيرزون ؟ لا . لقد بقيت نصوصه التفسير الانجليزي العملى للتحفظات المشهورة التي أعلنتها إنجلترا في تصريح ٢٨ فبراير ، حينما ألغت الحماية ، فهو اذن وثيقة سنعود لأحكامها في الفصول المقبلة .



## الفصل الثامن

تصريح ٢٨ فبراير

وصل عدلى باشا الى الاسكندرية يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢١ ؛ وكان الواجب أن يتيح جهاده في سبيل الدفاع عن حقوق الوطن فرصة للزعماء لرأب الصدع وجمع الصفوف ، ولكن الناس قابلوا عدلى باشا في كل مكان بفاحش الالهانة ، مما يذكر لمن ارتكبوها بالخزى والعار .

وقدم عدلى باشا لعظمة السلطان استقالة الوزارة في ٨ ديسمبر ، وتأخر قبولها حتى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ ، بعد الحاح عدلى باشا على عظمة السلطان في ذلك حتى « لا يكون هناك سبيل لتحميل الوزارة شيئا من التبعة عن اجراءات لا علم لها بها ولا دخل لها فيها . »

فما هي هذه الاجراءات ؟ نجد أساسها وعناصرها في الأحاديث الأخيرة بين عدلى باشا من جانب والمستر لويدي جورج واللورد كيرزون والمسترلندسي من الجانب الآخر ، ومحاضر الجلسات التي جرت فيها تلك الأحاديث وافية جلية .

وقد تأثرت تلك الأحاديث بما بدا اذ ذاك من دلائل الاخفاق المتوقع للمفاوضات ، وعلى ذلك فهي تحمل طابع التفكير في ما يجب عمله بعد قطعها .

تقابل عدلى باشا بالمسترلويديجورج رئيس الوزارة في يوم الأربعاء ٣ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، وبعد حديث في موضوع حماية المواصلات البريطانية قال المستر لويدي جورج : انه حقيقة شديد الحرص على الوصول الى اتفاق ، وان له ملء الثقة برغبة عدلى باشا في التفاهم ، وان من دواعي الفخر أن ترتبط بلاده بصداقة مع الأمة المصرية العريقة في المجد ، ولكن من الصعب الوصول

الى حل مرض للطرفين ، نظرا لحالة الرأى العام الانجليزى وللحالة النفسية السائدة فى الوزارة وفى مجلس العموم ، فان الهياج والشغب الذى يحدثه زغلول يزعجهم ويخيفهم ، وهم لا يرضون بحال أن يطأطئوا الرؤوس أمام زغلول ، أو أن يسلموا مواصلات الامبراطورية الى بلديقوده زعماء يصارحون انجلترا العدا . فأجاب عدلى باشا بأن زغلول يناهض الوزارة المصرية ويدعو الى عدم الثقة بها ، ولكنه لا يعلن عدا لانجلترا . فقال المستر لويد جورج ان زغلولا بعمله على احباط مساعى الوفد الرسمى يعطل الاتفاق ، وانه ( أى لويد جورج ) يعجب كيف لم تتخذ ضده اجراءات شديدة بمناسبة القتن التى أحدثتها زياراته للصعيد وكيف لم ينف من مصر ، فقال عدلى باشا: ان اتخاذ التدابير الشديدة ضد زغلول قد يحدث اضطرابا عاما فى البلاد ، ثم تساءل عن مصير هذه المفاوضات . فقال لويد جورج : انه يمز عليه أن يعود الوفد الرسمى الى مصر من غير نتيجة ، ولكن لا يمكن فى الظروف الحاضرة الوصول الى اتفاق مقبول من الطرفين ، ما دام زغلول يسلك طريق التهيج وأعضاء الوزارة الانجليزية يتولاهم الخوف والقلق مما يحصل فى مصر، لهذا فانه يتساءل هلا يحسن وقف المفاوضات الآن على أن تستأنف حين تصبح الأحوال فى مصر أكثر هدوءا ووضوحا . فقال عدلى باشا : انه لا يوافق على تأجيل المفاوضات الآن ، خصوصا اذا أريد بذلك التأجيل التمكن من نهي زغلول لتستأنف المفاوضات بعد نفيه ، وان اتخاذ التدابير الشديدة ضد شخص سعد باشا لا يخلو من الخطورة للحكومة الانجليزية ، ومن شأنه أن يعقد المسألة المصرية ، وان الأحكم أن تعمل الحكومة الانجليزية على ارضاء الأمة المصرية بمشروع اتفاق يحقق مطالبها ولا يترك مجالا لتهيج أحد . وعند انتهاء الحديث كانت آخر كلمة للمستر لويد جورج أنه يجب التخلص من زغلول ، وكان قد كرر هذه العبارة أكثر من مرة فى أثناء الحديث .

تبين عدلى باشا من خلال حديثه مع رئيس الوزارة أن هناك خطرا يشغل بال المستر لويد جورج ، فما أن فارقه حتى أخذ ذلك الخطر يقلقه ، ولذلك طلب أن يلتقى بالمستر لندسى ليجلو كل غموض وينفى كل شبهة .

وتقابل الرجلان في يوم ٤ نوفمبر ، وصرح عدلى باشا للمستتر لندسى بالتصريح التالي ، وطلب اليه أن ينقله عنه للورد كيرزون ، وهاك نصه : -  
 « ان الفكرة التى ألم بها المستر لويد جورج هى أنه وان كان يثق بأز الاتفاق ممكن من جانبى وجانبه الا أنه يظن أن الهياج الذى أحدثه زغلول في مصر بعث الرأى العام هنا على القلق والحذر ، ومن شأنه أن يجعل البرلمان الانجليزى لا يطمئن الى بلد يقوده زعماءه الى مثل ذلك الشغب والهياج ، وأن يحمله على التشدد من الضمانات بحيث يصبح الاتفاق متعذرا ، وقد تساءل هلا يحسن تأجيل المفاوضات الى وقت يسود فيه الهدوء وتكون الأحوال أكثر ملاءمة وأدعى للثقة والاطمئنان مما هى عليه الآن، كما أنه لم يخذل دهشته من ترك زغلول حرا في ايقاعه الفتن واحداث الاضطرابات ؛ والذي أرجوه هو أن يعرف أنى لن أقبل التأجيل ، ولن أتواضع عليه كحل للمسألة المصرية ، وأن ليس للوزارة الانجليزية أن تعتمد على في تسهيل هذا الحل عليها ؛ فاذا كانت قد عقدت النية عليه ، وأرادت المضي فيه ، فلا يسعنى الا أن أعتبره جوابا غير مرض ، وأن أعلن أنه فيما يتعلق بى قد انتهت المفاوضات على غير اتفاق »

وفي الجلسة النهائية بعد قطع المفاوضات ، وتاريخها ١٩ نوفمبر ١٩٢١ : قال اللورد كيرزون - بعد أن أبدى أسفه لهذه النتيجة - كنت أعتقد دائما أنه اذا تعذر وضع اتفاق نهائى جاز أن تنتهى الى ترتيب حالة مؤقتة على قواعد المشروع ( الذى قدمته الحكومة الانجليزية ولم يقبله الوفد الرسمى ) ، حتى اذا أخرجت الى حيز الواقع وطبقت بضع سنين ، واستطاعت مصر في أثناءها أن تثبت كفاءتها وقدرتها على ادارة شئونها وتنظيم جيشها ، واستتب الأمن واستقام النظام ، أمكن البحث في وضع اتفاق نهائى ، ورفع القيود التى تبدو الآن ضرورية لا غنى عنها . فقال عدلى باشا : ليس في وسعى أن أقبل هذه الفكرة ، ولو استطعت لما أقرتني البلاد على ذلك ، لأن التوقيت الذى تشيرون اليه لا ضابط له ، اذ يمكنكم أن تقولوا ان التجربة لم تصح ، فتستمر الحالة على ما كانت عليه ، ولا يخفى عليكم أن المصريين لن يصادقوا على الاحتلال أو على اشراف دولة أجنبية على شئونهم ، ولو كان ذلك مؤقتا والى أجل .

وقد يمكنكم أن تنفذوا ما لا يقرونه من النظم ولكن لا تتوقعوا منهم قبولا لها . وعلى أى حال فلست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الأحكام التى تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين ، وذلك الى أن يتم الاتفاق على ما اختلفنا فيه من المسائل . فقال كيرزون : ولكن كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا يتضمن تمثيلا خارجيا ونظاما نيابيا كاملا ، من غير معاونة ذوى نفوذ مثلك ؟ فقال عدلى باشا : ان لى بروجراما معروفا ولم أقبل الوزارة الا للسعى فى تحقيقه ، فلا يسعنى أن أعود الى مصر وأعلن للملا أنى لم أنجح ولكنى باق لتنفيذ جزء من المشروع الذى لم أقبله .

\*\*\*

نستخلص مما تقدم الأسس والخطط الآتية : —

ابعاد زغلول عن الميدان السياسى ليتمكن تطبيق خطة ما . خطر للمستمر لويد جورج ، قبل أن يقطع عدلى باشا المفاوضة ، أن يؤجلها الى وقت تكون فيه الأحوال فى مصر قد هدأت بابعاد زغلول عن الحياة السياسية ، وبهذا الهدوء يتمكن الفريقان من الوصول الى تسوية يقبلانها ، الانجليز وقد زال قلقهم من جراء نفوذ زغلول ، والمصريون وقد كف زغلول عن التهيج . ورفض عدلى باشا ذلك رفضا حاسما . ثم خطر لكيرزون خاطر آخر ، بعد انتهاء المفاوضات ، مؤداه « ترتيب حالة مؤقتة على قواعد مشروعه » تكون فى أثناءها مصر تحت الاختبار ، فاذا ما اطمأنت انجلترا الى كفايتها رفعت عنها القيود التى تراها فى الوقت الحاضر أمرا لا غنى لها عنه . ورفض عدلى باشا هذا أيضا رفضا صريحا ولكنه أضاف الى رفضه فكرة خطرت له وهى : لست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الأحكام التى تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين ، وذلك الى أن يتم الاتفاق على ما اختلفنا فيه من المسائل .

فقال كيرزون : ان قبول هذه الفكرة يتضمن التسليم لمصر بحق التمثيل الخارجى وبالنظام النيابى الكامل . وتساءل كيف يمكن لانجلترا أن تنفذ هذه الفكرة من غير معاونة رجال ذوى نفوذ كعدلى باشا . فقال عدلى باشا ان برنامجا يمنعه من أن يعلن لبلاده أنه أخفق فى تحقيقه ولكنه باق فى الحكم لتنفيذ جزء من المشروع الذى لم يقبله .



أمامنا اذن خطتان : الأولى « ترتيب حالة مؤقتة على قواعد مشروع كيرزون » ، والثانية « تنفيذ الأحكام التى تضمن ذلك المشروع الاعتراف بها للمصريين وتأجيل ما اختلف فيه الفريقان الى أن يتم الاتفاق عليه » . وسواء أخذت الحكومة الانجليزية بالأولى أو الثانية فلا بد من شرطين : الأول ، ابعاد زغلول عن الحياة السياسية ، والثانى ، معاونة رجال ذوى نفوذ من أمثال عدلى باشا .

ولا نعرف بالضبط متى ابتداء ممثل الحكومة البريطانية فى القاهرة — اللورد اللبى — يتخذ العدة لتنفيذ الشرطين . وعلى كل حال فانه قبل أن يتخذ الاجراءات الخاصة بابعاد سعد زغلول عن الحياة العامة ، وقبل أن يدخل فى أحادبث مع فريق من الزعماء المصريين ، كلفته حكومته أن يرفع تبليغا من قبلها لعظمة السلطان ، وكان ذلك يوم ٣ ديسمبر ١٩٢١ ، أى قبل وصول عدلى باشا للاسكندرية عائدا من مهمته .

والتبليغ — فى ذاته — وثيقة سياسية سقيمة ، مفرطة فى الطول ، مختلة التركيب ، مفككة التفكير . تبرعت فى المقدمة بابداء الأسف على عدم قبول الوفد الرسمى للمقترحات البريطانية ، « ومما زاد فى أسفها أن الحكومة البريطانية تعتبر اقتراحاتها هذه سخية فى ذاتها ، بعيدة المدى فى نتائجها . وأنها لا يمكنها أن تترك مجالا للأمل فى اعادة النظر فى المبدأ الذى بنيت عليه تلك الاقتراحات » . وأتقلت من ذلك لتأكيد تمسك الحكومة البريطانية بالأساس الذى بنيت عليه المقترحات ، وهذا الأساس يمكن وصفه فى جملة واحدة : « الى أن يحين الوقت الذى تصبح ضمانات مصر ذاتها ( للمصالح البريطانية ) بحيث يطمأن لها ويعتمد عليها ، ( فمن ) الواجب أن تتولى الامبراطورية البريطانية بنفسها توفير الضمانات الكافية لمصالحها . وأول هذه الضمانات ورأسها ، هو وجود جنود بريطانية بمصر ، وليس يسمع حكومة جلالة الملك أن تتخلى عن هذا الضمان أو تنقص منه .. وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية لا يسعها تنفيذ اقتراحاتها بدون رضا الأمة المصرية فانها لن تنتظر حدوث ذلك الرضا لتعمل على ارضاء المصريين . فلاتزان

مثلا ، رغبة في العمل على زيادة مقدرة المصريين بزيادة عدد من يوظف منهم في كل فرع من فروع الادارة ولاسيما في فروعها العالية ، وقد اتخذت عدتها — مثلا ثانيا — لأن تواصل بمشاوره الحكومة المصرية المفاوضات مع الدول الأجنبية لأجل الغاء الامتيازات ، وذلك لكي تكون الحالة الدولية جلية حينما يحين الوقت الذي يكون فيه التشريع المصرى الذى يحل محل تلك الامتيازات قد تم اعداده ، وتود الحكومة البريطانية أيضا — مثلا ثالثا — أن تتولى الحكومة المصرية وحدها بمقتضى القوانين المصرية السلطة التى يتولاها اليوم فى ظل الأحكام العرفية القائد العام ، ويسرها أن تبادر برفع الأحكام العسكرية بمجرد اصدار « قانون التضمينات » ( أى قانون اقرار الاجراءات العسكرية ) والعمل به فى جميع المحاكم المدنية والجنائية فى مصر ، وهو قانون لا بد منه لحماية الحكومة المصرية وحماية السلطة البريطانية فى مصر .

وأما عن المستقبل ، فقد ذهب التبليغ الى أنه فى يد الشعب المصرى نفسه فكلما زادت تسليما بوحدة المصالح البريطانية والمصالح المصرية قلت الحاجة الى الضمانات ، وعلى زعماء مصر المسئولين أن يقيموا الحجة على أن المصالح الحيوية للامبراطورية البريطانية فى بلادهم يجوز أن توكل تدريجا لعنايتهم .

ولم يقبل أحد فى مصر أن يذهب هذا المذهب

واتجه ذهن أَللنبى الى الخطة الثانية ( ص ١٠٧ ) .

ترى ما العوامل التى أثرت فى تفكيره ! أهمها عاملان : أحدهما اعتقاده أن نفوذ الدولة البريطانية فى مصر متوقف على سيادتها البحرية فى البحر الأبيض المتوسط ، وطالما احتفظت بتلك السيادة فلا ضير من أن تتساهل مع مصر تساهلا « معقولا » ، لأنها تستطيع أن تتحكم فى مصر ، مادامت تتحكم فى ذلك البحر ، أما اذا فقدت تلك السيادة فلا قيمة بالمرّة لأى ضمانات تفرض على مصر أو تقبلها مصر . وكان العامل الثانى هو ضرورة الوصول الى مخرج من الأزمة التى أحدثها اخفاق الوفد الرسمى والتبليغ البريطانى واستقالة وزارة عدلى باشا .

وكان هذا المخرج هو التمهيد لتطبيق الخطة الثانية ( ص ١٠٧ )  
 بتحقيق شرطها ، فأندرت السلطة العسكرية سعد باشا زغلول وسياسيين  
 آخرين بعدم القاء الخطب وعدم حضور المجتمعات العامة أو الكتابة في  
 الصحف أو المشاركة الفعلية في الشؤون السياسية ، وأمرتهم بمغادرة القاهرة  
 والاقامة في الريف ، ورفض سعد وأصحابه الاذعان لذلك ، فاعتقلته السلطة  
 العسكرية في يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر ، كما اعتقلت أيضا فتح الله بركات  
 باشا وعاطف بركات بك (باشا) ، ومصطفى النحاس بك (باشا) ، وسينوت  
 حنا بك ، والأستاذ مكرم عبيد (باشا) ، ونفثهم في النهاية لاحدى جزائريشيل  
 في المحيط الهندي . وعلى أثر ذلك الاعتقال ألح عدلى باشا في قبول الاستقالة  
 التى قدمها يوم ٨ ديسمبر تبرأ منه من أى صلة بالاجراءات التى اتخذتها  
 السلطة العسكرية البريطانية ضد الزعماء المصريين ، وقبل السلطان الاستقالة  
 يوم ٢٤ ديسمبر .

ولنتقل للشرط الثانى :

يقول الماريشال ويثل في ترجمته لألنبنى ( ألنبنى في مصر ص ٦٩ ) أنه في  
 الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٢١ والأول من يناير ١٩٢٢ تحقق اللورد ألنبنى  
 بوساطة أحد معاونيه من الشروط التى يستطيع المعتدلون من السياسيين  
 المصريين — وعلى رأس هؤلاء عدلى باشا وثروت باشا — أن يقبلوا تأليف  
 الوزارة اذا ما قبلت شروطهم . وفي ١٢ يناير تم الاتفاق بين ألنبنى وثروت  
 باشا على صيغة يقبلها الطرفان المصرى والبريطانى ، وأعد ثروت باشا  
 بأسماء الرجال الذين قبلوا معاونته في الوزارة، واعتبر ألنبنى الأسماء مرضية .

وأبلغ ألنبنى الأمر لحكومته فترددت . وموضع الخلاف بين المندوب  
 السامى وحكومته ينحصر في أن الحكومة كانت على استعداد لأن تلغى الحماية  
 بموافقة البرلمان ، وتعترف باستقلال مصر بشرط أن يقبل المصريون شروطا  
 تتعلق بصيانة المصالح البريطانية ( وهذا ما رفضه المصريون ) . أما ألنبنى  
 فرأيه أن تلغى حكومته الحماية ، وتعترف بمصر دولة مستقلة ، وأن تعلن  
 في الوقت نفسه احتفاظها بحرية العمل في بعض الشؤون حسبما تقتضيه مصالحها،

وذلك الى حين الوصول لتسوية مقبولة . وقد عرفت تلك الشئون باسم «التحفظات» .

اعترضت الوزارة الانجليزية ، وقالت كيف نسلم ما فى أيدينا ، الغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال،دون أن يسلم المصريون بالضمانات الضرورية لحماية مصالحنا . ويرد أَلَلنبى على ذلك بأن نفوذ دولته فى مصر لا يتوقف على شىء اسمه الحماية ، بل على قوتها البحرية وقوتها العسكرية المربطة فى مصر ، فاذا ما أعلنت الحكومة البريطانية أنها محتفظة بحقوقها فلا خطر مطلقا من الاعتراف للمصريين باستقلالهم . وهناك مزىة أخرى لهذا الحل ، هى أنه يمكن الساسة المصريين من التعاون مع المندوب السامى .

وطال الأخذ والرد بين أَلَلنبى وحكومته ، وفى وقت ما همّت الحكومة بعزله من منصبه ، ولكنها عدلت بسبب نفوذه ، وأخيرا استدعته للندرة ، وسلمت بمقترحاته .

وأعلن أَلَلنبى عند عودته التصريح المشهور بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وبه أعلنت الحكومة البريطانية انتهاء الحماية البريطانية على مصر، وبذا تكون دولة مستقلة ذات سيادة ، ووعدت بالغاء الأحكام العرفية حالما تصدر الحكومة المصرية قانون التضمنات (اقرار الاجراءات التى اتخذتها السلطة العسكرية) ، واحتفظت بصورة مطلقة بتولى أمور معينة الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية بمفاوضات ودية غير مقيدة . وهذه الأمور هى : تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية بمصر ، الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة، حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات ، السودان . وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ماهى عليه .

وقد أبلغ المندوب السامى هذا التصريح لعظمة السلطان بكتاب مؤرخ فى نفس اليوم ، حاول فيه أن يدافع عن مقترحات اللورد كيرزون ، مسوغا التدابير الاستثنائية التى اتخذها ضد سعد زغلول باشا ورفقائه، بأن غرضها لم يعد أن يضع حداً لتهيج ضار قد يكون لتوجيهه الى أهواء العامة نتائج

تذهب بشمرة الجهود القومية المصرية . وقرر أن ليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية ، والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصرلى لمصر ، كما قرر أن أنشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية أمر يتعين الرجوع فيه الى عظمة السلطان والشعب المصرى . وواعد بأنه اذا تأخر اصدار قانون التضمينات وبقيت بسبب ذلك الأحكام العرفية فانه على استعداد لأن يوقف تطبيق تلك الأحكام فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية .

وختم كتابه بالقول : « فالكلمة الآن لمصر ، وانه ليرجو أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد فى أمرها بالعقل والروية لا بعامل الأهواء . »

وعلينا قبل أن نعرف ماذا كانت كلمة مصر أن نكمل العرض باثبات وثيقة سياسية على غاية من الخطورة ، ألا وهى التبليغات التى كلفت الحكومة البريطانية فى يوم ١٥ مارس ١٩٢٢ ممثلها السياسيين ابلاغها للدول ، وهالك موادها :

بعد أن لخص التبليغ نصوص تصريح ٢٨ فبراير أضاف اليه ما يلى : —  
« ومع ما سبق فان انهاء الحماية البريطانية على مصر ليس من شأنه حدوث أى تغيير فى الحالة الحاضرة فيما يختص بمركز الدول الأخرى فى مصر ذاتها .

« ان سلامة الأراضى المصرية ورفاهيتها ضروريان لأمن الامبراطورية وسلامتها ، ولذلك فهى ستمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر — تلك العلاقات التى اعترفت بها الدول من زمن بعيد — مصلحة بريطانية أساسية . وقد تحددت هذه العلاقات الخصوصية فى التصريح الذى اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة . وقد وضعتها حكومة جلالة الملك فى هذا التصريح ، بصفتها مسائل ذات ارتباط حيوى بحقوق الامبراطورية ومصالحها ، وهى لا تسمح لدولة بالبحث والمناقشة فيها ، وبناء على هذه

القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتدخل في شئون مصر عملا غير ودي ، وتعد كل اعتداء يوجه الى الأراضى المصرية عملا يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التى فى وسعها . »

وتكملة للعرض أيضا نقول انه تألفت وزارة ثروت باشا فى أول مارس سنة ١٩٢٢ ، وألفت الوزارة فى ٣ ابريل ١٩٢٢ لجنة لوضع مشروع الدستور المصرى .

وفى ١٥ مارس أعلن السلطان فؤاد على ملأ من العالم أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ، وأنه اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر ، ليكون للبلاد ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية .

والآن وقد أثبتنا جميع عناصر الحكم فلنا أن نرجع لقول أَللّٰه: «الكلمة الآن لمصر .»

قررت الوثائق الرسمية أن عهدا جديدا قد بدأ بتصريح ٢٨ فبراير ، فأعلن عظمة السلطان أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ، وحيا ثروت باشا ، فى كتابه للسلطان بقبول تأليف الوزارة ، العصر الجديد الذى كان لعظمته أجل أثر فى طلوعه على الأمة .

هذا العصر الجديد فى نظر ثروت باشا عصر عمل وجهود لتحقيق أمانى البلاد . فقيمة تصريح ٢٨ فبراير فى نظر أحد صاحبي الفضل فى ايجاده هى أنه فى ذاته ترضية للشعور القومى بعد مشروع كيرزون وتبليغه ، وأنه ينص على أن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأى تعهد سابق ، وفضلا عن ذلك فان هذه المفاوضات ستجرى تحت اشراف الهيئة النيابية التى ستؤلف طبقا لدستور قائم على أحدث المبادئ يؤخذ فى وضعه فورا . وأنه قد سمح باعادة وزارة الخارجية المصرية ، وهذا سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصرى لمصر فى الخارج ، وأنه لا يمنع بطل الوزارة المصرية من أن تتولى ادارة شئون البلاد بنفسها وبلا شريك فى الحكم الذى ستتحمل كل مسؤوليته أمام الهيئة النيابية لمصر . وجملة القول أن ثروت باشا

لم يدع الا أن تصريح ٢٨ فبراير يختم عهدا ويبدأ عهدا خيرا من سابقه وأكثر ملاءمة لتحقيق الأمنى الوطنية . والانصاف يقتضينا أن نقول انه لم يغال ولم يبالغ ولم يخدع الناس . ومما لاشك فيه أن مصر لو كانت أقبلت على الدور الجديد من أدوار علاقاتها بانجلترا متحدة الكلمة مؤلفة القارب آخذة بدواعى النظام ملتزمة جانب الحكمة لأصابت خيرا كثيرا .

ولكن خصوم ثروت باشا اتجهت جهودهم نحو بلبله أفكار الشعب ، فتصدوا لاثبات ما بين التصريح والاستقلال الحقيقى من تباعد ، وأشاروا للتحفظات وللتبليغ البريطانى للدول الأخرى . وكل هذا حق . ولكن أحدا لم يدع أن تصريح ٢٨ فبراير يحقق استقلال مصر . وأدى التهوين من شأن التصريح ، وعده نكبة وطنية ، الى مبالغة أنصار الوزارة فى التعظيم من أمره ، وفسد الجو ، واختلت موازين الحكم . وشعر حافظ يصور الحالة أجمل تصوير .

أصبحت لا أدرى على خبرة	أجدت الأيام أم تمزح
أموقف للجد نجتازه	أم ذاك للالهى بنا مسرح
ألمح لاستقلالنا لمحة	في حالك الشك فاستروح
وتطمس الظلمة آثارها	فأثنى أنكر ما ألمح
قد حارت الأفهام فى أمرهم	ان لمحو بالقصد أو صرحوا
فقائل لا تعجلوا انكم	مكانكم بالأمس لم تبرحوا
وقائل أوسع بها خطوة	وراءها الغاية والمطمح
وقائل أسرف فى قوله	هذا هو استقلالكم فافرحوا
ان تسألوا العقل يقل عاهدوا	واستوثقوا فى عهدكم تربعوا
وأسسوا دارا لنوابكم	للراى فيها والحجا أفسحوا
ولتذكر الأمة ميثاقها	ألا ترى عزتها تجرح
وتنتخب صفوة أبناءها	فمنهم المخلص والمصلح
وليتق الله أولو أمرها	أن يسكتوا الأصوات أو يرفحوا (١)

(١) يرفحوا : أى أن ينفوا خصومهم فى رفع على حدود مصر - فلسطين .

أو تسألوا القلب يقل حاذروا      وصابروا أعداءكم تفلحوا  
انى أرى قيذا فلا تسلموا      أيديكم فالقيد لا يسجج  
ان هياؤه من حرير لكم      فهو على لين به أفدح

\* \* \*

أساء بعض الناس فى بعضهم      ظنا وقد أمسوا وقد أصبحوا  
فالرأى كل الرأى أن تجمعوا      فانما اجماعكم أرجح

\* \* \*

والانصاف يقتضى أن تتلمس العذر لخصوم التصريح ، فان صدوره بعد  
نقى الزعماء جعله بمثابة اعتداء جديد على حقوق الأمة ، وكم كنا نتمنى ألا  
يدخل ثروت باشا فى محادثاته مع الممثل البريطانى بعد اعتقال الزعماء وقيهم ،  
وقد لحظ عدلى باشا هذا المعنى ، فوقف موقفا نبيلاً بعد ما أصابه من بالغ  
الأذى . ان ثروت باشا بفعلته أفسد على نفسه خطته السياسية ، بل ان الخطة  
السياسية فسدت على مصر كلها . وذلك أنها بعد ٢٨ فبراير لم تعرف خطة  
صريحة فى العمل السياسى ، فلاهى مقاطعة محاربة للانجليز ، ولاهى آخذة  
فى سبيل البناء الذى أتاحه لها التصريح . فان كانت هناك دعوة للكفاح الجاد  
أفسد فريق من الأمة جديته ، وان كانت دعوة للعمل الايجابى فى الاصلاح  
أو فى السياسة الخارجية أفسد فريق من الأمة العمل بعرقته وتعطيله . وقد  
ترب على ذلك فساد الكفاح وفساد العمل الانشائى معا . ومن آيات ذلك تعثر  
الحياة النيابية ، وأن ما بذلته مصر من جهد ومال فى دعم نهضتها وتنمية مواردها  
وتعليم أبنائها لم يحقق لها كل ما كانت ترجوه وما هى جديرة بتحقيقه .



## الفصل التاسع

العلاقات المصرية البريطانية من تصريح ٢٨ فبراير إلى تأليف وزارة الشعب  
( فبراير سنة ١٩٢٢ — يناير سنة ١٩٢٤ )

هذه الشهور بالغة الأهمية ، فقد كانت شهور بناء للنظام المصرى ، وما أدى إليه من اختلافات أساسية ، وكانت أيضا عهد تسوية لبعض مسائل العلاقات المصرية البريطانية ، ومن هذه المسائل ما مس النظام المصرى الأساسى فى أثناء تحضيره . ويقع فى هذا العهد أيضا عقد مؤتمر لوزان لوضع شروط الصلح مع تركيا ، بعد أن نجحت فى تمزيق معاهدة سيفر التى أملاها الحلفاء على حكومة السلطنة العثمانية . وتحدثت هذه الأحداث جميعا فى جو مصرى مضطرب بالخصومة العنيفة ، فتعطل عناصر الحياة السياسية بعضها البعض ونلجأ أحيانا للجريمة السياسية كوسيلة لارهاب الخصوم ، أو لافساد الجو أو كوسيلة للضغط على الزعماء الذين ينتمى اليهم مرتكبو الجريمة أن يمسوا فيهم ما يعدونه لنا أو تسليما .

الا أن مصر فى الوقت نفسه كسبت لحياتها المستقبلية عنصرين هامين : أحدهما الملكية الدستورية ، وهى التى أقمناها فى مواقف كثيرة فيما بعد ، من أخطار محققة ، ووجهت حركة الإصلاح الداخلى نحو أهداف معينة توجيها قويا متواصلا ، وأما العنصر الآخر فهو التنظيم الحزبى ، وهذا أيضا وقاها بعض أضرار الفتنة ، فأدت الأحزاب الى تنظيم الاشتغال بالسياسة ، من حيث البرامج ومن حيث العمل . وهذا التنظيم الحزبى كانت له اتجاهات ومثل فاتجه الوفد فى العهد البرلمانى من تاريخنا المعاصر نحو نظام وأهداف «الحزب الواحد» الذى عرفته بعض الأمم فى الطور من تاريخ العالم الذى تلا الحرب العالمية الأولى . وتآلف حزب الأحرار الدستوريين ، قبل صدور الدستور ،

للدفاع عنه ، كما وضعته اللجنة التي نيط بها وضعه . وللحزب أشباه في الأحزاب السياسية الفرنسية ، من حيث فلسفة برنامجه ، ومن حيث اضطرابه — في أثناء هذه الفترة من تاريخنا — للعمل في الحكم أو في المعارضة مشتركا مع غيره ، وكان على العموم حزب موازنة وتلطيف . وتألفت في أثناء هذه الفترة أحزاب أخرى عن طريق الانفصال من جماعة الوفد ، أو من جماعة الدستوريين ، استجابة لظروف أو تحقيقا لأهداف .

وقد خلق هذا التنظيم الحزبي أدواته اللازمة ، لجانه وهيئاته الخ . ولكن مصر لم تبتدىء تعرف تنظيم الجماعات المختلفة الا في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية ؛ تقصد بذلك الجماعات الداعية الى فكريات اجتماعية أو دينية أو ما الى ذلك ، وهذه لم تبدأ الا أخيرا جدا التحول الى جماعات برلمانية من نوع ما حدث في إنجلترا أو في فرنسا في خلال هذا القرن .

وهذا يتيح لنا الحديث في ايجاز عن الدستور وعما نراه شخصيا قصورا من واضعيه :

ألقت وزارة ثروت باشا في ٣ ابريل سنة ١٩٢٢ لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب من ثلاثين عضوا ، يرأسها حسين رشدي باشا ، وينوب عنه في الرئاسة أحمد حشمت باشا . وقد جمعت اللجنة صفوة رجال القانون والعلماء والرؤساء الروحانيين والأعيان ، وجاء الدستور ، من حيث المبادئ ومن حيث براعة الصيغ والحلول ، محققا لرغبة الوزارة في اقامته على مبادئ القانون العام الحديث . ولم يشذ عنها بعض الشيء الا في قانون الانتخاب فقد جعل الانتخاب على درجتين .

ومباحث الثلاثين ممتعة حقا ، من حيث العلم بالأصول والتفريع والحلول وانشاء الأدوات لتحقيق المبادئ والنظريات ، ولكن لا يكاد الانسان يلمس فيها اعتدادا بما كانت تتعرض له النظم البرلمانية في مختلف أنحاء العالم إذ ذاك ، فقد حولت اللجنة الأمة الى أفراد أو ذرات ، وقررت أن الأمة مصدر السلطات ، ونظمت لهؤلاء الأفراد السلطات العامة المعروفة على خير وجه . وهذا كله يجري طبقا للأوضاع التقليدية ، وهذه الأوضاع هي سر ضعف

النظم البرلمانية ، فيما عدا النظم الانجليزية والأمريكية . وما كان أجدرنا أن نلقى بالا الى أن زمانا يتطلب في النظام الأساسى أن يقوم على أسس أخرى ، على أساس الوظيفة الاجتماعية والتنظيم الجماعى ، وأين هذان البدع التى رأيناها فى أمر تقسيم الدوائر ! فإذا ما حلت أمة الى ذرات ، ثم ناديت بأعلى الصوت أنها مصدر السلطات ، فلن يفتر أحد بذلك ، ولا سلطة حقيقية الا للأفراد منظمين فى جماعات .

وعلى كل حال ، فقد عاش الثلاثون فى تاريخ القرن التاسع عشر ، والأحوال الاجتماعية التى ينظمون لها هى أحوال ذلك القرن ، والأزمات الدستورية التى يدبرون لها الحلول أزمات عصر لوى فيليب أو الامبراطورية الثانية أو الجمهورية الثالثة .

ولم يرض الملك فؤاد عن اتجاهات لجنة الثلاثين ، ولا أرى ضرورة تحتم على المؤرخ أن ينسب ذلك لرغبته فى الحكومة المطلقة ، والواقع أن تجاربه وخبرته كانت أوسع من تجارب السياسيين ، وأنه نظر للنصوص والأحكام نظرة واقعية ، لا نظرة الفقه الدستورى . وعندى أن الحكمة كانت تقضى بالتدرج فى اتجاه التوسيع . والعكس هو الذى حدث ، ابتدأنا بأقصى ما يمكن ، ثم اضطر السياسيون تحت ضغط الواقع اما لتعطيل الحياة النيابية تعطيلاً صريحاً أو تزييفها أو تعديل أحكام الدستور بالقسر والقهر . فكانت الأزمات المعروفة فى تاريخ الحياة النيابية ، وهب الشعب للدفاع عما اكتسبه من حقوق ، وكان محققاً فى ذلك . وما كان أولانا أن تتجنب ذلك بأن نراعى التدرج فى أمر الحقوق السياسية ، فيكون رائدنا التوسيع والمنح لا التضييق والسلب .

وقد طوح الخلاف على مشروع الدستور بوزارة ثروت باشا فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ ، بعد أن تسلمت المشروع من لجنة الثلاثين فى ٢١ أكتوبر من نفس السنة . ويذكر لهذه الوزارة بالخير أنها — كما قرر ثروت باشا فى كتاب الاستقالة — « نجحت فى وضع أساس ادارة البلاد بوساطة حكومتها الوطنية دون غيرها ، فألغيت وظائف المستشارين فى وزارات الحكومة ، ولم يستبق منهم

الا مستشارا المالية والحقانية ، مع قصر مهمتهما على ابداء الرأى والمشورة ،  
الا فيما يتعلق بالديون العمومية بالنسبة لأولهما ، وأبطل ما جرى عليه العمل  
من حضوره جلسات مجلس الوزراء . كذلك أصبح الموظفون الأجانب  
تابعين لسلطة الوزير المصرى دون سواه ، وأخذت الحكومة بعد ذلك فى احلال  
المصريين محل من يخرج من أولئك الموظفين الأجانب . ثم أوفدت بعثات  
عدة الى أوروبا لتكوين الكفايات اللازمة بين المصريين ، وليتسنى تعيينهم  
فى وظائف الحكومة التى تقتضى كفايات خاصة ، وعلى العموم فقد جرت  
الوزارة فيما يتعلق بمرافق الأمة ومصالحها على خطة توخت فيها المصلحة  
اقتصادية دون غيرها .  
وهذا كله حق .

وألّف الوزارة الجديدة محمد توفيق نسيم باشا . وأخذت فى تعديل  
مشروع الدستور . ويهنا من ذلك فى الظرف الحاضر ما كان من أمر تدخل  
المندوب السامى لتعديل بعض نصوصه . وتدرج التدخل الى أن بلغ مرحلة  
تقديم انذار نهائى ، قبلته وزارة نسيم باشا ثم استقالت فى ٥ فبراير  
سنة ١٩٢٣ .

طلب المندوب السامى حذف النصوص الخاصة بالسودان ، وهى المادة ٢٩  
من المشروع ، التى كانت تنص على أن الملك يلقب بملك مصر والسودان .  
والمادة ١٤٥ التى كانت تنص على أن تجرى أحكام الدستور على المملكة  
المصرية جميعها عدا السودان ، فمع أنه جزء منها الا أن نظام الحكم فيه يقرر  
بقانون خاص . وسوغ طلبه بأن السودان من المسائل المحتفظ بها فى تصريح  
٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وأن النصوص الواردة فى مشروع الدستور لا تتفق  
وهذا التحفظ ولا مع اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ . وطال الأخذ والرد ، وانتهى  
بتقديم انذار بأنه اذا لم تقبل وجهة نظر الحكومة البريطانية فى أربع وعشرين  
ساعة فانها تسترد كامل حريتها فى العمل بازاء الحالة السياسية فى السودان  
وفى مصر ، وتلجأ عند الضرورة الى أى تدبير تراه مناسبا .

فجرت مخاضات بين الحكومة ودار المندوب السامى ، كانت نتيجتها وضع  
نصين أحدهما « يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون

المفوضون نظام الحكم النهائي للسودان ، والآخر « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقاً بمصر من الحقوق في السودان » ورفع المندوب السامي النصين لحكومته ، ورفعت الوزارة النصين لجلالة الملك مشيرة بقبولهما . ثم قدمت استقالتها وأدمج النصان في الدستور كما صدر .

تم هذا الاصدار في عهد الوزارة التي تلت وزارة نسيم باشا ، وهي وزارة يحيى ابراهيم باشا . وتم تأليفها في ١٥ مارس ١٩٢٣ ؛ وأصدر الملك الدستور بأمر ملكي تاريخه ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ .

واقتضى اصدار الدستور العمل من جانب وزارة يحيى باشا ابراهيم لتطبيقه ، وهذا التطبيق استلزم اصدار تشريعات مختلفة ، أهمها قانون التضمنات ( وصدوره شرط الغاء الأحكام العرفية ) ، وقانون تعويض الموظفين الأجانب الذين يعتزلون خدمة الحكومة ، والقانون المنظم للاجتماعات العامة ، وفك اعتقال المعتقلين وعودة المنفيين . وهذه كلها أمور تمت بالاتفاق بين الحكومتين . فهي اذن تتصل بالعلاقات المصرية البريطانية ، وتقع في نطاقها . وقد عرضت في عهد الوزارات الثلاث فرصة اخراج العلاقات المصرية البريطانية الى نطاق دولي في أثناء اجتماع مؤتمر لوزان لعقد الصلح مع تركيا . ونظرا لأنه لم يحدث شيء من ذلك ، فعلياً أن نلم بموضوع مؤتمر لوزان الماما سريعا قبل أن نعود للمسائل التي سويت بالمفاوضة بين الحكومتين .

يشير ثروت باشا في كتاب استقالته المرفوع لجلالة الملك في ٢٩ نوفمبر لموضوع اشتراك مصر في مؤتمر لوزان ، في العبارة الآتية « ولقد عرض في أثناء تولى الوزارة لعملها أن أدى تغير الأحوال في الشرق الى تعديل معاهدة سيفر ، فطلبت الحكومة من الدول ذات الشأن أن تدعوها لحضور مؤتمر لوزان ، كي لا يقرر فيه شيء يمس مصر دون أن يسمع صوتها ، وعرضت على جلالتهم برنامجها فيما يتعلق بتعديل ما يهمننا من نصوص تلك المعاهدة تعديلا يحقق أمانى البلاد ، وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائي

في تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ، ولكنى أرى أن أترك الأمر لغيرى . » ولم أجد فيما لدى من وثائق بيانا عن هذا البرنامج ولكن الأستاذ الرافعى بك يذكر أن ثروت باشا أوفد سيف الله يسرى باشا الى أوروبا للاتصال بساسة الترك في المؤتمر ، ليقرأ وجهه نظر مصر ، وهى أن يكون تنازل تركيا عن حقوقها السابقة في مصر والسودان اليها . ( في أعقاب الثورة المصرية : الجزء الأول ص ٧٦ ) .

ويشير نسيم باشا في كتاب استقالته المرفوع لجلالة الملك في ٥ فبراير ١٩٢٣ للموضوع نفسه ، قال بعد أن أشار للمسائل المختلفة التى واجهتها وزارته عند تأليفها ، ان منها مسألة مؤتمر لوزان ، « التى تشعبت فيها آراء الناس بشأن التمثيل والممثلين ، ولما لم تكن وصلت الى الحكومة المصرية دعوة رسمية لحضور هذا المؤتمر سعت وزارة الخارجية على أثر تسلم الوزارة ادارة البلاد للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن في بعث هذه الدعوة ، ولكنها لم توفق ولم يقبل البروجرام الذى قبلت هذه الحكومة أن تدخل المؤتمر على مقتضاه . »

والذى لاشك فيه أن عناصر الحياة السياسية في مصر عطلت بعضها البعض الآخر في مؤتمر لوزان . والذى تعطل في النهاية كان صوت مصر ! فلم يشترك مصريون رسميون أو غير رسميين في مؤتمر لوزان .

فالحزب الوطنى يرى أن صالح مصر يقتضى أن تشترك في مؤتمر الصلح لتصل بذلك الى اعلان حقوقها وتقريرها ، غير أن الحزب يرى أن اشتراك مصر بهيئة غير معتمدة من جانب الأمة ممثلة في جمعية وطنية لا يحقق ما ترجوه مصر من فوائد ذلك الاشتراك . . . . . وبعد أن دعا الأمة الى جمع كلمتها قرر أن لا بد للحزب من أن يوفد مندوبين للوزان لبيان حقيقة الحال في مطالب الأمة والدفاع عن كامل حقوقها ، ولم ير بدا من ذلك نظرا لأن الأمة لا تستطيع اعلان رغباتها لما يحيط بها من وسائل الضغط والاجراءات الاستثنائية . (الرافعى بك . في أعقاب الثورة . جزء أول ص ٧٦ ) • كان ذلك في ١٦ أكتوبر ، وفي نفس اليوم أصدر الوفد المصرى قرارا في الموضوع (الرافعى

بك . فى أعقاب الثورة ج أول ص ٧٧ ) ، يقضى بوجوب اشتراك مصر فى المؤتمر ممثلة فيه بمن لا يزالون محل ثقتها ممن وكلتهم للدفاع عن قضيتها — وهم هيئة الوفد الذى يرأسه سعد زغلول باشا — وذلك الاشتراك على هذا النحو للحصول على أمرين : —

أولا : اقرار الدول بتنازل تركيا لمصر عن سيادتها على مصر والسودان ، وعما كان لها من كافة الحقوق ، وبخاصة المتعلق منها بحيدة قناة السويس ثانيا : تسوية مركز بريطانيا ازاء مصر تسوية نهائية ، على قاعدة جلاء جيوشها عن وادى النيل .

« على أن تصادق مصر ممثلة فى هيئة نيابية منتخبة على كل ما يتم من اتفاق فى هذا الشأن »

وأشار القرار الى أن مفاوضات تجرى باسم الوزارة المصرية للموافقة على قبول مصر عضوا فى المؤتمر ، وفى هذا كل الخطر لأن معناه — اذا صح — أن إنجلترا تسعى بوساطة مروجى سياستها من المصريين لكى يكون نقل السيادة التركية الى مصر نقلا اسما ، وأن تظل هى محتفظة بجوهر السيادة ، وقد يمر زمن طويل قبل أن تسمح الظروف لفرصة كالتى تعرض الآن بانعقاد المؤتمر القادم . فوجب أن يرتفع فيه صوت مصر منبعثا من قلوب الشعب ، لا مرددا لصدى ما يمليه الانجليز على ألسنة من ليس للبلاد فيهم أدنى ثقة . وطالب فى الختام برفع الأحكام العرفية وإزالة ما ترتب عليها ، ليكون للشعب وزعمائه المخلصين البارين فرصة ابداء الرأى والعمل .

وسافر مندوبون عن الحزب الوطنى وعن الوفد المصرى . ثم اتصل الفريقان أحدهما بالآخر فى روما ، وقررا الاندماج فى هيئة واحدة سميت الوفد المصرى ، ووضعوا وثيقة سميت « الميثاق الوطنى » ( نصها فى كتاب الرافعى بك فى أعقاب الثورة ج أول ص ٧٨—٧٩ ) . وينص الميثاق على الاستقلال التام لوادى النيل بلا قيد أو شرط ، والغاء اتفاقية السودان ، وجلاء الجنود الانجليزية عن جميع بقاع الوادى ، ومقاومة كل محاولة من إنجلترا لتوجد لنفسها مركزا ممتازا خاصا فى أى جزء من أجزاء الوادى . كما ينص على أن

يكون حل مسألة الامتيازات عن طريق مفاوضات مباشرة بين مصر والدول، وعلى مقاومة أى محاولة تقضى الى مفاوضة انجليزية مباشرة بين مصر والدول، عند بحثها فى مؤتمر لوزان ، وعلى احباط كل محاولة انجليزية ترمى الى حمل مصر على اقرار أى تدبير من التدابير التى اتخذت فى ظل الأحكام العرفية ، وعلى تقرير جيدة قناة السويس طبقا للمبدأ الذى تقرر فى مؤتمر الآستانه سنة ١٨٨٨ ، والحصول على تكليف مصر المستقلة بالدفاع عن تلك الجيدة ، وعلى العمل على منع تمثيل مصر فى المؤتمر بوساطة أى وفد من الحكومة المصرية لأنها لا تعبر عن رأى الشعب ، وعلى العمل على تمثيل الشعب المصرى لدى المؤتمر بوساطة الهيئة المتحدة ، مع المطالبة بفك اعتقال سعد زغلول باشا ليتمكن من رئاسة هذه الهيئة .

ثم قدمت الهيئة مذكرات سياسية تاريخية توضح نقط هذا الميثاق وتؤكددها ( كتاب الرافعى بك ... فى أعقاب الثورة جزء أول ص ٨٠ - ٢٨٤ ) .

ثم انقسمت الهيئة الى عنصريها . وأوفد كل منهما بعثة الى أنقرة لمقابلة الغازى مصطفى كمال . وقد تخلص الزعماء الترك من الحرج بأن اكتبوا بإبداء العطف على أماني الشعب المصرى . أما النص فى معاهدة لوزان ، فلم يقرر الاتنازل تركيا عن كل حق لها فى مصر والسودان ، على أن يسرى مفعول هذا التنازل من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وتحررت تركيا بموجب مادة أخرى من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ ، وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصرى العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية . وفى المعاهدة نص آخر مهم وهو : أن المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية ، التى لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأملأك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ، ستسوى فيما بعد ، باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها . ثم أقرت المعاهدة بقاء نفاذ معاهدات واتفاقات معينة ، منها معاهدة الآستانه المعقودة .



في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة في قناة السويس ، وذلك بالتخفظ الخاص بتسوية المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية باتفاقات تعقد في حينها بين الدول صاحبات الشأن .

فكان مؤتمر لوزان على هذا النحو هزيمة تامة لمصر ، وهزيمة تمت على أيدي أبنائها . وكان مؤتمر لوزان مسجلا للخطة التي ستجرى عليها تركيا الحديثة ، وهي أن تنفض يدها من شعوب الدولة العثمانية ، وألا تعنى الا بمصالحها الخاصة ، وأن تؤثر العمل السياسي في صف الدول الأوروبية على العمل زعيمة ونصيرة لتلك الشعوب .

ولم يكن بد اذن من أن تعود الحكومة المصرية لتسوية شئون عاجلة مع الدولة البريطانية وجها لوجه .

وقد حددنا في ( ص ١١٩ ) هذه المسائل كما يلي : اصدار قانون التضمينات ( واصداره شرط الغاء الأحكام العرفية ) وقانون تعويض الموظفين الأجانب الذين يعتزلون خدمة الحكومة ، وقانون الأحكام العرفية ، والقانون المنظم للاجتماعات العامة ، وفك اعتقال المعتقلين وعودة المنفيين .

ولنبدا بقانون التضمينات . صدر في ٥ يوليو سنة ١٩٢٣ واتفقت على نصوصه الحكومة والمندوب السامي ، وخلقت من أجل تنفيذ بعض أحكامه لجنة مختلطة تستعرض أحوال الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبات من المحاكم العسكرية البريطانية. وألفت هذه اللجنة من المستشار القضائي البريطاني رئيسا، ومن وكيل محكمة الاستئناف الأهلية — وكان اذ ذاك انجليزيا — ومن مستشارين مصريين بمحكمة الاستئناف أعضاء . وكانت مهمتها اقتراح العفو أو ابدال العقوبة بأخف منها أو تأييدها . ويقضى القانون باقرار جميع ما قامت به السلطة العسكرية ، منذ اعلان الأحكام العرفية في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، أى مدى تسع سنوات ، من اجراءات ادارية أو قضائية أو تشريعية . ونص على منع المصريين من الرجوع بتعويض الأضرار التي أصابتهم تحت الحكم العرفي ، وفي الوقت نفسه أبيع تعويض الأجانب عما يكون قد أصابهم تحت ذلك الحكم ، كما قضى القانون بأن تبقى الأراضي

التي استولت عليها السلطة العسكرية البريطانية أو احتلتها على حالتها ، الى أن يفصل فيها في مفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

وفي ١٨ يوليه أصدرت الوزارة قانون تعويضات الموظفين الأجانب ، وأصدرت في ٣٠ مايو قانون الاجتماعات العامة .

وأصدرت قانونا للأحكام العرفية في ٢٦ يوليه ١٩٢٣

وعلى أثر هذه التنظيمات كلها اطمأن المندوب السامي ، فأصدر بوصفه القائد العام للقوات البريطانية في مصر في ٥ يوليو أمرا بالغاء نظام الأحكام العرفية ، بشرط أن تستمر السلطات العسكرية ، وعلى الأخص الحارس الرسمي لأموال الأعداء ، في مباشرة الحقوق التي خولتهم اياها الاعلانات المختلفة المتعلقة بتنفيذ معاهدات الصلح ، فيما عدا الحقوق الجنائية ، وذلك الى أن تتم التدابير المقررة في تلك الاعلانات ، وبشرط أن يستمر السير في جميع القضايا المنظورة وقتئذ في جلسات المحاكم العسكرية الى النهاية ، ويكون لها ما يترتب عليها من النتائج .

وهذه التشريعات المختلفة اكتفينا الآن بمجرد اثباتها ، ولكننا سنعود لها اذ أنها خلفت تركة مثقلة للوزارة البرلمانية ، ووزارة سعد باشا زغلول ، التي تألفت عقب اجراء الانتخابات .

وأذاعت رئاسة مجلس الوزراء في ٢٠ يوليه ١٩٢٣ بلاغا بأن في مكنة المصريين الذين كانوا مبعدين بأمر السلطة العسكرية البريطانية أن يعودوا الى مصر ، وأنه لم يبق حظر على مجيئهم واقامتهم في الديار المصرية .

وعاد سعد زغلول باشا لمصر في شهر سبتمبر سنة ١٩٢٣ ، بعد أن أفرج عنه في ٢٧ مارس لأسباب صحية ، وأبيح له أن ينتقل الى فرنسا للعلاج ، فاحتفت به الأمة الاحتفاء الواجب له . وعاد زملاؤه في منفى سيشل ، وأفرج عن المعتقلين أو المحكوم عليهم من الزعماء الوفديين وغيرهم .

واستعدت مصر لمرحلة أخرى من تاريخها . فلنر ماذا سيكون أمرها .

## الفصل العاشر

### وزارة الشعب

يناير ١٩٢٤ — نوفمبر ١٩٢٤

أدارة وزارة يحيى باشا ابراهيم الانتخابات البرلمانية على مبدأ الحياد التام ، وظهرت نتيجة الانتخابات مسفرة عن فوز يكاد يكون تاما لمرشحي الوفد المصري ، ولم ينجح من مرشحي الحزب الوطنى لعضوية مجلس النواب سوى عبد اللطيف الصوفانى بك وعبد الرحمن الرافعى بك والدكتور عبد الحميد سعيد والأستاذ عبد العزيز الصوفانى ، ولم ينجح من الأحرار الدستوريين سوى محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا وعبد الله بك أبو حسين وعبد الجليل أبو سمره بك ( باشا ) وعبد الحليم العلايلى بك وتوفيق اسماعيل بك . وفاز مرشح الوفد على رئيس الوزارة نفسه فى دائرته الانتخابية .

وقد كان فى عزم وزارة يحيى باشا ابراهيم أن تبقى فى مراكزها الى أن يتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ ، ولكن رأى رئيس الحكومة — عملا بمبدأ الحياد الذى راعاه — أن يرفع استقالة الوزارة لجلالة الملك . فرفعها فى ١٧ يناير وقبلها الملك فى ٢٧ يناير ، ودعا فى اليوم التالى سعد زغلول باشا لتأليف الوزارة .

وكان رأى سعد قد استقر قبل ذلك على قبول التكليف ، بعد أن اختلفت الآراء فى ذلك . ففريق من الزعماء كان يرى أن الحيطة تقضى على سعد باشا ، وعلى كل من انتخبتهم الأمة للنيابة عنها فى البرلمان ، أن يتعدوا كل الابتعاد عن تأليف الوزارة ، حتى لا يعتبر ذلك التأليف بمثابة اعتراف بتصريح ٢٨ فبراير . وكان الأمير عمر طوسون فى مقدمة القائلين بهذا رأى ،

وقال آخرون بالعكس ، فقال محمد باشا سعيد ان الأمة وضعت ثقتها في سعد باشا لكي يتولى حل قضيتها السياسية ، والآن وقد فتح أمامه ميدان العمل للقضية باسم الحكومة المصرية ، فالواجب عليه أن يخوض هذا الميدان ، واذا اعترض على ذلك بأن المصريين ألفوا منذ عام ١٨٨٢ أن تكون الوزارات المصرية خاضعة للنفوذ الانجليزي فالرد أن وزارة سعد باشا ستكون وليدة ارادة الأمة ، مستمدة سلطتها من هذه الارادة وحدها ، ولا تأثير لنفوذ الانجليز عليها . وأشار محمد باشا سعيد الى أن الزعماء الذين قادوا النهضة ، من أمثال الغازي مصطفى كمال وفتزيلوس وموسولينى ، لم يحجموا عن تقلد الحكم في الوقت المناسب ، ولم ير واحد منهم أن قيادة النهضة مانعة من ذلك . وأبدى زعماء آخرون مثل هذا الرأى .

وتحدث سعد باشا الى النواب الوفدين قبل أن يدعى لتأليف الوزارة ، فبين خطة الوفد في البرلمان . قال ان الماضى خلف للبرلمان تركة مثقلة بالديون . وأعلن أن كبرى المشكلات هى مشكلة الاستقلال ، وهى مشكلة لا يستعصى حلها . فوزارة يسندها برلمان ، وبرلمان تؤيده أمة ، وأمة يسود فيها الاتحاد ، قوى لا يضيع الله لها سعيها ، وأنفاس لا يخيب لها رجاء . واعتبر من علامات اذن الله بنجاح سعى مصر أن تقوم في الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل الى مطالب مصر ، والى تسوية الخلاف بينها وبين الحكومة الانجليزية باتفاق صريح مبنى على قواعد العدل والحق . وهو على استعداد للمفاوضة بروح الحق ، للوصول الى اتفاق يضمن الاستقلال الذى تنشده البلاد ، مع احترام المصالح الانجليزية التى تكون مقبولة معقولة . ثم أضاف الى ذلك الكلام على مشكلة التعهدات التى تعهدت بها الوزارات السابقة ، ولم يكن للأمة دخل فيها ، بل اعترضت عليها بلسان وفدها وجرائدها وخطبها ، ولم يكن هناك من ضرورة لاعطائها قبل انعقاد البرلمان ، ومن غير أن تكون للذين أعطوها صفة تصحح لهم أن يربطوا البلاد بها . وقد ظن سعد باشا أن الحكومة الانجليزية لا تثبت كثيرا بها ، لأنه ليس من تقاليدها أن تتعاقد مع حكومات غير نظامية ، خصوصا اذا كانت هذه الحكومات تحت سيطرتها ، وخاضعة لسلطانها . وهذا كله بالنسبة

للمشاكل الخارجية ، أما الداخلية فتحدث عن اصلاح الادارة : وبعد أن قرر أنها على غاية السوء ، أعلن أن معالجة الادارة واصلاحها ، بتقنيتهما من الأدران وادخال النظام فيها وبث روح الجد والاجتهاد في فروعها وتوجيهها الى وجه المصلحة العامة ، من أدق الأمور وأحوجها الى الزمان والحزم وسعة الحيلة ، ثم صرح بأن القوانين التي صدرت من وقت ايقاف الجمعية التشريعية ستعرض على البرلمان ليبدى فيها رأيه بالتعديل أوالتغيير أوالغاء. ثم فندما ادعاه الخصوم من أن عصر الوفد سيكون عصر اختباط واختلاط ولا يلبث أن يصير عهد اضطرابات ، بأنه وأنصاره على العكس من ذلك قد عقدوا العزم على جعله عصر نظام وصفاء ، عصر جد وعمل ، وأنهم سيعملون على بث روح الاتفاق والوئام بين جميع السكان وتناسى الهفوات التي فرطت من بعض الأمة في حق البعض الآخر . وختم كلامه بالحض على اكرام النزلاء الأجانب .

ومعنى هذه الخطبة أن رأى سعد باشا كان قد استقر على قبول الوزارة . وتألفت فعلا يوم ٢٨ يناير . واشترك فيها من غير الوفدين محمد سعيد باشا ومحمد توفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا . وبرنامج الوزارة يتفق تماما مع البرنامج الذي أعلن في الخطبة الهامة التي لخصناها . ولكن يصح أن نشير الى بعض ما ورد في خطاب سعد باشا لجلالة الملك ، عند قبوله تشكيل الوزارة .

قرر سعد باشا في الخطاب أن قبوله تشكيل الوزارة لا يعتبر اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصري الذي يحتفظ برياسته . ثم أكد أن الانتخابات لمجلس النواب أظهرت بكل جلاء اجماع الأمة على التمسك بمبادئ الوفد ، التي ترمى الى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعي في الاستقلال الحقيقي لمصر والسودان ، مع احترام المصالح الأجنبية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسيا ، وقفورها من كثير من التعهدات والقوانين التي صدرت بعد ايقاف الجمعية التشريعية ونقصت من حقوق البلاد وحدثت من حرية أفرادها ، وشكواها من سوء التصرفات المالية والادارية ومن عدم الاهتمام بتعميم

التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية ، وغير ذلك من وسائل التقدم وال عمران . فكان حقا على الوزارة التي هي وليدة تلك الانتخابات أن توجه عنايتها الى هذه المسائل الأهم فالمهم منها .

ولا يتم شيء من ذلك الا بمساعدة البرلمان ، ولهذا يكون من أول واجبات الوزارة الاهتمام باعداد ما يلزم لانعقاده في القريب العاجل . ولما كانت الأمة قد لبثت زمانا طويلا وهي تنظر الى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصما قديرا يدبر الكيد لها ، لا وكيلا آمينا يسعى لخيرها ، فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على احلال حسن الثقة محل سوء الظن في الحكومة ، وعلى اقناع الكافة بأنها ليست الا قسما من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدير شؤونها ، بحسب ما يقتضيه صالحها العام . وبعد أن وعد بالعمل على احلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان ، وعد أيضا بالعمل على بث الروح الدستورية في جميع المصالح وتعويد الكل احترام الدستور والخضوع لأحكامه ، وذلك انما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأى كان بالاستخفاف بها والاخلال بما تقتضيه .

وعلى هذا النحو كان افتتاح عهد وزارة الشعب . فهل حققت الأيام آمال مصر في ذلك العهد ؟ لقد أشرنا فيما سبق لكلمة من كلمات سعد باشا ونعيدها . قال : « ذهب بعض من لا يروق لهم تقدمنا ، ويتطلعون من آن الى آن لخيبتنا ، الى أن عصرنا سيكون عصر اختباط واختلاط ، ولا يلبث أن يصير عهد اضطرابات ! وأنه يجب ترقبه بكل احتياط وحذر ! ونحن ندفع هذا التشاؤم ونستفيد منه . »

فهل وقع التشاؤم حقا ؟ وهل منع العصر من أن يكون عصر اختباط واختلاط ؟

لم يكن العصر عصر اختباط واختلاط ، ولكنه كان عصر خيبة الأمل . فما السر في ذلك ؟ هناك كلمة قالها سعد ورواها الأستاذ عباس العقاد ( سعد زغلول ص ٤٣٩ ) تفسر السر . كان سعد يقول اذا ذكرت وزارة الشعب :

« ان عيننا الأكبر في تلك الوزارة أننا أخذناها جدا وصدقنا أننا مستقلون » .  
لا يخلو القول من دعاية مرة . ولكنه يدلنا على منشأ الصعوبات التي  
اعترضت طريق الوزارة .

لقد حارب الوفد الحكومات التي سبقت حكومته ، واستنكر فعالها ،  
وتبرأ منها ، وأعلن عند توليه الحكم أن ذلك التولي لا يعتبر اعترافا بآية  
حالة أو حق استنكره في أثناء المعارضة . ولم يكف ذلك الاعلان لمحو تلك  
الحالات أو تلك الحقوق . فتملل أنصاره ، وتشفى خصومه : لما طالب  
بالتريث والوثوق بزعامته وكلمته .

وأجمعت الأمة على تأييده في الانتخابات ، فاعتقد ألا سبل مشروعة  
يملكها معارضوه الا الاذعان لهذه النتيجة ، واذا جاز له أن يتهمهم في وطنيتهم  
وفي شرفهم وفي ادارتهم للشئون الداخلية للبلاد ، فلا يجوز لهم الا التجاوز  
عن هذه « الهفوات » ، وما عليهم الا الاعتراف بالزلزلات والوطن غفور رحيم ،  
فاذا ما أبوا ولجوا في الخصومة تعقبهم بالشدة . فبعد عصره كل البعد عن  
روح الوئام والاتفاق .

ونجاح الحكم الدستوري متوقف على تبادل الثقة بين رئيس الدولة —  
الملك — ورئيس الحكومة — رئيس الوزارة . وهذه الثقة لا تأتي فقط  
بالتزام الحدود الدستورية . انما هي ثقة يتباد لها رجلان ، أحدهما دائم ،  
يجلس على عرش مملكة ، موكل بالمحافظة على تاريخ وحاضر ومستقبل ،  
والآخر ، قائد ، ظفر في معركة انتخابات ، وموكل بتنفيذ برنامج . ولكن هذا  
الظفر لا يمثل كل شيء ، وهذا البرنامج لا يمثل كل الحياة القومية ، فاذا  
ما اعتقد صاحب العرش أن صاحب الأغلبية البرلمانية يتصرف تصرف الدكتاتوريين  
المحدثين واذا ما اعتقد رئيس الوزارة أن الملك يرنو الى الحكم المطلق .  
ضاعت الثقة وأخفق الحكم الدستوري .

وهذه انجلترا ، اذا ما رجع الانسان لما نشر من رسائل ملكتها فكتوريا  
وملكها ادوارد السابع عرف مقدار ما تتمتع به الملكية الدستورية في تلك  
البلاد من نفوذ حقيقى . ولا يمكن أن يقال ان هناك اعتداء ما على حقوق ،

وعرف القادة — مع علو كعبهم وتأيد أحزابهم — كيف ينتفعون من خبرة تفوق خبرتهم ، وتجارب تزيد كثيرا على تجاربهم ، وأفق قومي أوسع من آفاقهم الحزبية .

هذا ما تأخذه على سعد باشا زغلول . ولكن على غيره مآخذ . أذكر منها تجنى خصومه عليه ، وأذكر منها جناية الغلاة على مصر ، وأذكر منها احراج المعارضة له . أما تجنى الخصوم ، فيكفى أن أشير لحملات جريئة السياسة ، لقد ذكرت ما يفسرها ولكن ما يفسرها لا يبررها قط . وقد قرأت بامعان الفصول الخاصة بتلك الفترة من مذكرات الدكتور هيكمل باشا ، فوجدته يشرح شرحا مقنعا ما أنزلته الوزارة بحزبه ، ووجدته يدافع بلباقة عن الحرب التي شنّها حزبه على الوزارة ، وتعترف المذكرات بعنف الحملات ، ولكنها لا تنقل للقارئ صورة من قسوتها وأذاها . والصحافة المصرية القديمة عهد بعنف الخطاب ، ولكن كان ذلك قبل « السياسة » ساذجا سوقيا ، ولكنه تحضر وتمدين على يد « السياسة » فصار أبلغ في الايذاء . والعنف السوقي القديم كان يقابل في الماضي من ضحايا بالاذراء أو التأديب الجثماني ، ولكن العنف المتحضر يحز ويؤلم ويهق . فكانت اذ ذاك حرب الأعصاب قبل أن تخلق الكلمة . وكان من تلك الأيام أن أولعنا نحن المصريين بحب الصحافة المهاجمة وخصوصا اذا تناولت الأشخاص . والناس يعرفون أن الصحف يتسع انتشارها حينما تكون معارضة، بل ان مؤيدي الحزب الحاكم يفضلون قراءتها على قراءة جرائد حزبهم ، اذ هي ترضى في المعارضين والمؤيدين جميعا ذلك الولع بتعقب الرجال الذي اكتسبناه أجمعين .

والمعارضة للوزارة في البرلمان يصفها ويشرحها أحد أركانها ، الأستاذ الرافي بك في الجزء الأول من كتابه « في أعقاب الثورة » ، ويقرر الأستاذ أن مجلس النواب في مجموعه كان لا يضيق بها ، وأن الذي كان يضيق بها هو سعد باشا نفسه . ولا أشك لحظة في أن الأستاذ وزملاءه كانوا لا يريدون للحكومة احراجا على الاطلاق ، بل كانوا يعتقدون أن معارضتهم مما يقوى القضية الوطنية ، والمطالب القومية . ولكن اذا طالبت المعارضة الحكومة بأن



تفعل شيئا معنا — كأن تبطل مثلا مشروع زراعة القطن في السودان على يد الشركة الانجليزية صاحبة المشروع — وهى تعلم أن الحكومة لا تستطيع ذلك ، أمن المصلحة القومية أن يظهر عجزها ؟ وهل الأستاذ الرافعى بك منصف اذا ما قرر استيائه من اجابة سعد باشا : دلونى على الطريق أو هل عندكم تجريدة ؟ يقول الأستاذ انها الاجابة التى لا ينتظرها من سعد ، وهل يستطيع سعد أن يفعل المعجزات ؟ لقد صدق حينما قال : من أخرج زغولوا فقد أخرج الأمة .

«والغلاة» جنوا على مصر . وسواء كانت الجناية للارهاب أو للضغط أو لافساد عمل وزارة أو للانتقام أو لانزال العقوبة فليست لها حجة تناقشها بالعقل ، ومثل هذا العمل لا يصدر عن عقل . ولم يكن يوما ما من خطط الأحزاب والهيئات المصرية المختلفة ، بل كان دائما عمل أفراد تقاربت مشاربهم فأصبحوا شركاء في التدبير والتنفيذ . وقد تجسم عمل الغلاة وجناتهم على الوطن في قتل السردار السير لى ستاك وما كان من آثاره المشؤمة .

أحطنا بهذه الظروف كلها ، لنعرض ما كان من أمر العلاقات بين مصر وانجلترا في عهد وزارة الشعب ، على الوجه الذى يعيننا على تطورها . مهمة الوزير المصرى أن يجعل الاستقلال حقيقة ، ومهمة الوزير الانجليزى أن يسوى أمر التحفظات الأربعة على أساس اعتراف مصر بها . فلكل من الفريقين مصلحة فى أن يفاوض للوصول لغرضه . ولكن الفريقين أدركا منذ أول الأمر صعوبة التوفيق بين الغرضين ، فكان لكل منهما مصلحة فى تجنب المفاوضة ، اذ هى لا تسفر الا عن اتساع الهوة بين الأمتين .

وكان يمكن لكل منهما أن يتجنب المفاوضة محتفظا بما لديه بشرط واحد هو تجنب الأزمات . وهذه كان يمكن تجنبها ، اذا اجتمعت الكلمة حول الوزارة ، وبقيت الثقة متبادلة بين العرش والحكومة ، ولكن لم يتحقق شيء من ذلك ، فضرب الانجليز مصر الضربة المشهورة عقب اغتيال السردار . بدأت الوزارة بأن سعت لدى الحكومة الانجليزية للعفو عن المحكوم عليهم فى

القضايا السياسية من المحاكم العسكرية الانجليزية ، فوافقت تلك الحكومة على ذلك ، وأفرجت الحكومة المصرية عنهم •

وفي أثناء ذلك كانت قدمت الانتخابات واجراءات التعيين لمجلس الشيوخ بعد اختلاف بين القصر والوزارة على مبدأ التعيين لمجلس الشيوخ ، وحل الاختلاف بالاحتكام لمسيو فان دن بوش النائب العمومي لدى المحاكم المختلطة ، على اعتبار أنه مشرع بلجيكي وأن الدستور المصرى وضع — فيما يقال — على مبادئ الدستور البلجيكي • وقد روى المسيو فان دن بوش في مذكراته قصة التحكيم ( تجدها في كتاب الرافعى بك في أعقاب الثورة الجزء الأول ص ١٤٦ — ١٥٠ ) • وافتتح البرلمان في يوم ١٥ مارس ١٩٢٥ • وكان يوما مشهودا .

أقسم الملك فؤاد اليمين الدستورية ، وألقى سعد زغلول باشا خطاب العرش وجاء فيه :

لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظمى ، وألقت بها عليكم مسئولية كبرى ، فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرها ، اذ يتعلق بها مستقبل البلاد ، وهى مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح . ولا شك أنكم ستعالجونها بروح من الحزم والحكمة والروية ، وأنكم ستجدون من أهم مسهلاتها الاتحاد المقدس الذى لا انفصام له بين العرش والأمة ، والذى توثقت اليوم عراه بالقسم العظيم الذى أقسمناه وستؤدونه أتم عما قليل •

« لهذا يحق لى أن أصرح علنا ، باسمى وباسمكم ، أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد ، لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان ، مملوءة من الرجاء في الوصول اليها ، بقوة حقنا وعناية الله القدير .. »

« وعلى مصر أن تتبوأ مكانها بين الدول بايجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام ، والأمل وطيد في أن تتوج حريتنا السياسية بدخول مصر في جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال . »

في أول يوم اتخبنا فيه مجلس النواب ، واحتفلنا فيه بالدستور ، أن نقول  
ان الدستور معيب ، ونجعل الملك هو الذى يقول ذلك ؟ »

وكرر تأكيده عدم الارتباط بتصريح ٢٨ فبراير .

ثم ختم خطبته :

« أرجوكم أن تلقوا سمعكم لما أقول، كلامكم هنا ليس كلام رجال غير  
مسئولين، بل أتم مسئولون عن كلامكم وطلباتكم ، فافرضوا أنكم طلبتم  
من الوزارة طلبا ، وكان القصد منه تعجيزها — لا سمح الله — فهذا التعجيز  
لا يكون لها وحدها بل يكون لكم أيضا . . . . .

« ولكن هناك طلبات لا تتعلق بى وحدى ولا بالوزارة بل تتعلق بالأجانب  
وبالدول الأجنبية ، فأرجوكم أن تستشعروا بما عليكم من مسئولية . اذا  
طلبتم طلبا فعلى أن أنفذه ، ولكن يجب عليكم أن تبصروا فى : هل يمكنكم  
أن تسيروا فيه الى النهاية ؟ وأن تتحمل البلاد مسئوليته ؟ فاذا كنتم بعد  
انعام النظر وتدقيق الفكر تجدون فى تنفيذه مصلحة ، فأقدموا عليه ،  
ومرونى بنفيذه ، وأنا أنفذه ، وأرى الشرف فى تنفيذه .

« يمكن لكاتب فى جريدة أن يكتب ما يريد ، لأنه غير مسئول ، يستطيع  
أن يكتب ما يجعله أشد وطنية منى ومنكم ! وأنه لا يطلب للبلاد السودان  
وحده وانما يطالب بما وراء السودان ! ولكن نائبا فى مجلس النواب المصرى،  
يدعو الى أمر ، ويحمل اخوانه عليه ، يجب أن يذكر أنه مسئول هو واخوانه  
اذا قبلوه ، واذا كان فى رأيه خطر على البلاد ، كان هو واخوانه مصدر  
ذلك الخطر وعليهم تقع نتائجها » .

وعن قانون التعويضات ( تعويضات الموظفين الأجانب ) . لقد استنكره  
ولكن الوزارة السابقة جعلته معاهدة بين مصر وبريطانيا . فهل يمكنه أن  
ينقض معاهدة بمجرد أنه تسلم الحكومة وقال انه يستنكر القانون ، وهل  
يترتب على ذلك أنه لا ينفذ المعاهدة ، « هل تأخذون على عاتقكم مسئولية  
ذلك ، وأنا فى الحال انذر الدولة الانجليزية ؟ » • أما ما عمله فهو أن ينفذ منه

ما اقتضته الضرورة من المحافظة على حقوق الأفراد المكتسبة ، بشرط حفظ الحق لمصر في مناقشة هذا القانون في المفاوضات المقبلة .

وفي جلسة ١٠ مايو لمجلس النواب ألقى سعد باشا — على أثر مناقشات طويلة في موضوع المفاوضات — تصريحاً قوياً قال فيه : « انى لست مرتبطة بما يقوله رئيس الوزارة الانجليزية في مجلس النواب البريطانى ، ولكنى مرتبط بالدعوة التى ترد الى ، فاذا كانت الدعوة مطلقة ، وكنت أرى أن أدخل المفاوضة طليقا من كل قيد ، دخلتها ، ولغاية الآن لم أقبل دعوة تقييد التقييد ، وانما الذى قبلته دعوة غير مقيدة . فيصح لى أن أقول انى اذا قبلت الدخول في المفاوضات انما أدخل فيها حرا من كل قيد . واذا تكلم رئيس الحكومة الانجليزية بأن المفاوضات على أساس تصريح ٢٨ فبراير ، فلا يقيدنى هذا اذا كانت دعوته لا تشمل هذا القيد » .

ووجه أحد النواب أسئلة تتعلق بالجيش المصرى وبرياسته ، وكان منها . ألا يرى معالى الوزير (وزير الحربية) أنه لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية ، ولا يتمشى مع روح استقلالها ، أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنيا ، وأن اقامته بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل . وأجاب سعد باشا عن هذا قائلاً : « نعم لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنيا ، بل ولا الرئيس الأدنى أيضا ، ولكن هذا كان من قبل ، ويجب علينا أن نمحوه . كما أن اقامة السردار بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل ، وهذا واقع من قبل أيضا ، ويجب أن تتخذ الوسائل لازالة ذلك » .

ودار حديث في ٢١ مايو سنة ١٩٢٤ بين سعد باشا ومراسل التيمس ، أكد في أثنائه الرئيس استعدادده للدخول في مفاوضات طليقة من أى قيد ، وأجاب عن سؤال وجهه اليه المراسل ، أنه من السهل التوفيق بين المطالب المصرية والمصالح المشروعة ، ولكنه يرى أنه من المحال طبعاً الوصول الى اتفاق يكون مرضياً للمطامع الاستعمارية . وأضاف أنه يعترف بأن حماية القنال هى ذات أهمية للمواصلات العالمية ، وأن لبريطانيا العظمى مصالح كما غيرها من المصالح فيه ، فهو طريق عام للملاحة ، والحكومة المصرية

تقدر هذه المصالح قدرها ، وهي مستعدة لحمايتها ، ولكنها لا ترى من الضروري أن يعهد بهذه الحماية الى بريطانيا العظمى . وقد دار الحديث بعد ذلك على الحالة السياسية في إنجلترا ، ولا سيما فيما يتعلق بمركز حكومة المستر مكدونالد ازاء حزب المحافظين وحزب الأحرار ، وسلم سعد باشا بأن الوزارة الانجليزية الحالية ، مهما تكن ميولها فيما يتعلق بمصر ، لا تستطيع أن تصل الى التصديق على تسوية يعارض فيها المحافظون والأحرار ، ولكنه لا يرى أن يكون ضعف حكومة المستر مكدونالد سببا للتخلي عن أى حق من حقوق مصر . وقال مبتسما : « انك لا تنتظر منى بلا شك أن أقوى مركز المستر مكدونالد على حساب مصر » وجاء ذكر السودان ، فقال الرئيس : « ان السودان ليس ضروريا لانجلترا ولكنه حيوى لمصر » . وفي ٢٥ مايو ١٩٣٤ أجاب سعد باشا على سؤال برلماني نصه : متى تبدأ المفاوضات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ؟ بقوله : « تبدأ المفاوضات بين الحكومتين حين ينتهى ما قام حديثا في طريقها من العقبات ، فاذا ذلت هذه العقبات بما فيه صيانة كرامتنا وحفظ حقوقنا ، كان من السهل حينئذ تحديد موعد المفاوضة واعلانه للأمة » . وشرح دولته للمجلس في جلسة سرية طبيعة هذه العقبات ، وقرر المجلس الثقة بالوزارة بالاجماع ، فيما عدا صوت محمد عبد الجليل أبو سمره بك ( باشا ) .

ماهى تلك العقبات ؟ وماذا حدث أو جد ؟ لم أجد فيما بين يدي من المراجع العربية ما يشرحها . ولكن لويد في كتابه « مصر منذ عهد كرومر » يقوم بذلك على طريقته \* أى طريقة العدو لمصر وأمانها ، الناقم على أى سياسة انجليزية غير سياسته هو ، قال ان مكدونالد بعد أن تعجل وعبر عقب تأليفه الوزارة عن ترحيبه بالمفاوضات الحرة ندم ، وابتدأ يسعى لأن يحصل من رئيس الوزارة المصرية على شئ من الاعتراف بمصالح إنجلترا أو بقبول شئ مما قبلته الوزارات المصرية السابقة ، وكان أللنبى من جهة يسعى لأن يحمل حكومته على عدم التمسك بهذا كل التمسك ، فشرح دقة مركز زغلول في الحكم ، بعد أن أعلن — وهو رئيس الوفد وقبل أن يلى الحكم — ما أعلن من استنكار لتعهدات خصومه والتبرؤ منها . ولم يقتنع

ماكدونالد ، واستقر رأيه على ألا فائدة ترجى من المفاوضات، حتى اذا أُرضى زغولاً من حيث الشكل باطلاق الدعوة من كل قيد ، وابتدأت الوزارة الانجليزية تستعد في السودان ، وفي دوائر عصبة الأمم في جنيف ، لما قد يحدث بعد الاخفاق المتوقع للمفاوضات ، تاركة التنفيذ للفرصة المناسبة وسنشرح هذا كله في موضعه . ونكتفى الآن باثبات تعليمات صدرت من ماكدونالد للنبى في ٣٠ مايو ١٩٢٤ ، اذ هي تجمع كل شيء ، ( نصها في كتاب لويد الجزء الثاني ص ٨٩ ) جاء فيها : —

« ان مركز بريطانيا العظمى في مصر — مهما قال المصريون — شرعى تماما من كل الوجوه الدولية والقانونية ، وكانت مصر — من حيث القانون ومن حيث الواقع — تحت الحماية البريطانية ، الى أن عدلت حكومة صاحب الجلالة حالتها هذه بمحض ارادتها ولأسباب ارتأتها ، فمنحت مصر قدرا من الاستقلال ، ولم يكن يستطيع اجراء ذلك التعديل أو له الحق في منح الاستقلال سوى حكومة صاحب الجلالة ، واستقلال مصر — أو القدر القائم منه — هو اذن من انشاء حكومة صاحب الجلالة . . . . . والميزة الكبرى للمفاوضة مع زغول هي أن اتفاقا يقبله هو تقبله الأمة المصرية في الغالب .» ثم أضاف الى ذلك ما يراه من أن زغولاً قد يبالغ للانجليز في تصوير صعوباته ، ليحصل منهم على شيء ، يستدل به لدى مواطنيه عند اخفاق المفاوضات ، على أن تصريح ٢٨ فبراير لا أثر له ، اذا لم يعترف به المصريون ، أو ليظهر الحكومة الانجليزية بمظهر الطرف الراغب في الدخول في المفاوضات ، مهما كلفه ذلك ، لكى يضمن على مركزه في مصر صفة شرعية ليست له الا بذلك .

ندرك الآن عناصر الموقف من الناحيتين ، حتى قبيل انتهاء مايو ، ولنمض فيما كنا في سبيله .

وفي جلسة من جلسات نظر الميزانية ، في ٧ يونيه ١٩٢٤ طلب عبد اللطيف بك الصوفاني عرض ميزانية السودان ، وذكر أنه أثناء كان عضوا في مجلس شورى القوانين وفي الجمعية التشريعية كانت ميزانية السودان تعرض عليهما عرضا مفصلا .

واتقلت المناقشة من هذا الى المفاوضة ، ورأى الحزب الوطنى فيها . قال سعد باشا مخاطبا الصوفانى بك : « انك تقول بعدم مخاطبة واضعى اليد على السودان ، وفى الوقت ذاته تطلب ميزانية السودان ، وأنا أقول انها ليست تحت يدى ، والسودان كله تحت يد قوية . فماذا أصنع ؟ اما أن تتبع طريقتى ، والا فدلنى على خير منها » وفى جلسة ١٨ يونيه ، وعد سعد باشا بأنه سيبحث أسباب وقف تنفيذ اتفاقية سنة ١٩١٠ بين حاكم السودان العام ( ونجت باشا ) والمستشار المالى لمصر ( هارفى باشا ) ، بشأن عرض ميزانية السودان على مجلس الوزراء ، ومراقبة ومراجعة الاجراءات المالية لحكومة السودان .

وحذف البرلمان الاعتماد المطلوب لنفقات الجيش البريطانى بمصر ، وقدره ١٤٦٢٥٠ جنيها .

وفى جلسة ٢٤ يوليه ، وافق المجلس على الاعتماد المخصص لتعويض الموظفين الأجانب ، من انجليز وغير انجليز . فعل ذلك بعد أن بين سعد باشا أنه ممن استنكر قانون التعويضات ، وأنه يوافق الرافعى بك على قوله ان القانون ما كان ينبغى أن يصدر ، ولكنه عمل وارتبطت به مصر ، ومهما كان فى هذا الارتباط من البطلان القانونى فقد انعقد سياسيا ، ولا يمكن لأحد الطرفين أن يتحطل منه الا باتفاق مع الطرف الآخر . ومبلغ التعويض باهظ ، ولكن مصر اشترت به سيادتها الداخلية ، لأن الموظفين الانجليز كانوا سادة وحكاما .

وفى جلسات مجلس النواب فى أيام ١٩ و ٢٣ و ٢٤ يونيه ١٩٢٤ ، أثار بعض النواب ما حدث فى السودان ، من اصطناع عرائض ثقة فى الحكومة الانجليزية ، واصطناع وسائل العنف والقهر ، لمنع السودانيين من اظهار ولائهم للعرش ولمصر ، ومن حضور وفد منهم لمصر للتعبير عن تلك المعانى . واستنكر سعد باشا العاملين تماما . وأجاب عن تساؤل لأحمد رمزى بك ، هل للمفاوضات فائدة فى هذا الجو المضطرب ، قائلا انه لا يخشى المفاوضة ، فهى محادثات كسائر المحادثات ، يباشرها واثقا بنفسه ، وقال انه لا يستطيع

أن يصرح بأن وقت المفاوضات قد دنا أو لم يدن ، لأنه توجد أمور تتوقف عليها المفاوضات ، فإذا تمت هذه الأمور وتحققت دخل المفاوضات .

وأثير موضوع مصر والسودان ، في مجلس اللوردات الانجليزي ، في جلسة ٢٥ يونيه ، واشترك في المناقشة اللورد جراي ، وزير خارجية انجلترا القديم ، فادعى أولا أنه بلغه أن جميع أعمال الادارة التي قام بها كرومر والتي كانت موضع فخر انجلترا قد انهارت . وقال ان الذي يهم الآن هو أن يبقى في يد انجلترا حق حماية قناة السويس وصيانتها وادارتها ، هذا أولا . وثانيا أن حكومة السودان أمر يتعلق بالحكومة البريطانية وبالسودانيين . وثالثا . تأليف لجنة يرأسها محاييد ، تضمن ألا يحرم السودان مصر من المياه وألا تحرم مصر السودان منها . وأعلن اللورد بارمور باسم الحكومة البريطانية : أن الحكومة البريطانية لن تترك السودان بأي معنى كان ، وأنه لن يسمح بوقوع تبدل في نظام السودان ، أو بإجراء هذا التبدل من دون اذن البرلمان البريطاني .

أدى هذا الاعلان الى موجة من الاستياء في مصر وفي السودان .

وصرح سعد زغلول باشا في جلسة مجلس النواب في ٢٨ يونيه بأز الخطة الانجليزية مدبرة من قديم ، وأن حزب العمال قد أقرها . وأعلن أن الأمة لن تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت ، وأنها تسعى ولا تكف عن السعى بكل طريق مشروع سلكه مهضوم الحق لرد حقوقها . ثم صرح باستعداده للتخلي عن الحكم . فقرر المجلس الثقة التامة به وطلب اليه أن يبقى مشرفا على أقدار البلاد . فشكرهم وأبلغهم أنه سيعرض الأمر على جلالة الملك . وفعل مجلس الشيوخ نفس الفعل ، ورفض جلالة الملك استقالة الوزارة .

وعرضت على البرلمان ، طبقا لنص الدستور ، القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ، ومنها قانون الاجتماعات الذي صدر في عهد وزارة يحيى ابراهيم باشا ( ص ١٢٤ ) .

وفي جلسة ١ يوليه لمجلس النواب ، وفي غيبة الحكومة ، ودون أن يكون الموضوع مدرجا في جدول الأعمال ، ألغى المجلس القانون . ففتح سعد باشا



في الجلسة التالية — جلسة ٢ يولييه — المناقشة في المبدأ ، وكان حقا موقفا كل التوفيق ، بارعا كل البراعة ، حكيما رزينا . واجه المجلس كله في هدوء ، وقرع الحجة بالحجة . و انتهى الأمر بقرار حكيم أصدره المجلس بالموافقة على اقتراح قدمه الأستاذ ويصا واصف وهذا نصه « حيث أن قرار المجلس أمس بإلغاء قانون الاجتماعات قد عرض على مجلس الشيوخ ، فأقترح تأجيل المناقشة حتى يقدم مشروع قانون جديد لتنظيم الاجتماعات . » وسنسمع فيما بعد عن هذا القانون !

وعدل البرلمان قانون الانتخاب ، وأهم تعديل أدخله ، جعل الانتخاب من درجة واحدة لا من درجتين كما كان أولا .

واتخذ مجلس النواب قرارات مهمة في جلسة ٩ يولييه ١٩٢٤ ، في موضوع الديون العثمانية المترتبة على الوركو ، والتي ألزمت مصر بها معاهدة لوزان ( ص ١٢٢ ) .

ونص القرارات : —

المجلس — بعد سماع تصريحات الحكومة بشأن القروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية — يوافق على رأى الحكومة من زوال التزام مصر بدفع الجزية ابتداء من ٥ نوفمبر ١٩١٤ ، ويقرر : ( أولا ) أن مصر لم تعد ملزمة من هذا التاريخ بالاستمرار في دفع الأموال اللازمة للوفاء بهذه القروض ( ثانيا ) بقاء الاعتمادات المخصصة لها في ميزانية سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ بالشروط الآتية :

١ — أن تكف الحكومة عن دفع أى قسط للدائنين أصحاب القروض بعد القسط المستحق يوم ١٢ يولييه سنة ١٩٢٤ .

ب — أن المبالغ المستحقة الدفع بعد ١٢ يولييه سنة ١٩٢٤ تودع بالبنك الأهلي باسم الحكومة المصرية الى أن يفصل نهائيا في الأمر ، اما باتفاق يتم بالطرق السياسية ، أو بقرار يصدر من سلطة تعترف بها الحكومة المصرية . ويعتبر حق مصر محفوظا صريحا في استرداد ما دفع من المبالغ للوفاء بالقروض المذكورة ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

وقد ألقى سعد باشا في خلال المناقشات التي سبقت تلك القرارات بيانا له أهميته التاريخية . قال سعد باشا زغلول : ان المسألة المطروحة أمام حضراتكم تنقسم الى قسمين (الأول) هو هل مصر ملزمة بالديون التي كانت مرتبة على الويركو أو لا ؟ ( والثاني ) هل اذا كانت مصر غير ملزمة بهذه الديون يجب عليها أن تتوقف عن الدفع حالا أو لا . وهاتان مسألتان منفصلة احدهما عن الأخرى . أما المسألة الأولى ، فمن المذكرة التي قدمتها الحكومة ، ومن الخطاب التي ألقيت ، يتبين أن مصر غير ملزمة بهذه الديون على اختلاف أنواعها . هذه قضية لا شك فيها عندنا . . . . ولكن المسألة الثانية وهي هل يجب على مصر أن تتوقف دفعة واحدة عن دفع تلك الديون أو لا . اني بصفتي رئيسا للحكومة ، وواجب على ملاحظة اعتبارات كثيرة ، لا أنصحكم بذلك ؛ لأننا محتاجون للعطف العام في مركزنا الحالي . نحن دولة شابة ويجب علينا أن نتذرع بالحكمة في سيرنا ، وأن نظهر للعالم أننا لسنا طائشين ، ولا مغرورين ، ولا يدفعنا التمسك بالحق الى التهور وعدم ملاحظة الاعتبارات التي يجب علينا أن نلاحظها . . . وأنا مع تمسكنا بحقنا ملاحظون للاعتبارات السياسية حتى لا نجعل الدول ضدنا . ولكن نقول لهؤلاء الدول اننا نعتقد اعتقادا جازما أننا لسنا ملزمين بهذه الديون ولذلك يصح ألا ندفعها . وان قولنا هذا ليس مصدره التعنت والنزق وليس من قبيل المماحكة ، ولكنه اعتقاد جازم بأنه لا يصح أن نلزم بدفعها ، واثباتا لحسن قصدنا لا نمسك الدين عندنا بل نعطيه لبنك حتى يفصل في النزاع . . . .

وبعد ذلك عرض الرئيس لما جرى في مؤتمر لوزان . فقال : « ان المؤتمر قرر سقوط سيادة تركيا عن مصر والزام مصر بالديون التي لتركيا على مصر ، وقد سبق هذا القرار أن حرمت مصر ظلما وعدوانا من أن تمثل في مؤتمر لوزان للدفاع عن حقوقها . آسف لأن الوفد المصري الذي أرسل من هنا لم يقبل في هذا المؤتمر ، وأن الحكومة وقتئذ لم تهمل مساعدته فقط ، بل سعت في عدم قبوله ! وعندنا أوراق تثبت أن الحكومة وقتئذ كانت تشتغل في عدم قبول الوفد ! وكانت تتراح لقول مندوبها هناك ان الوفد

صار مهزأة في نظر المؤتمرين » . ثم قال : « انه كان مقررا أن ترسل الوزارة المصرية في ذلك الحين مندوبا يمثل مصر في المؤتمر ، ولكن من حسن حظ مصر أنه لم يتم لها هذا التمثيل في ذلك الوقت ( يقصد التمثيل الحكومي ) اذ لو حصل لتم الأمر كما تم . وسقطت الحجة التي تتمسك بها الآن ، لأن الذين كانوا معينين في المؤتمر ليدافعوا عن حقوق مصر ، سبق لهم أن تعهدوا لانجلترا تعهدا خفيا شخصيا بأنهم يحترمون ديون تركيا بأنواعها الثلاثة ! وهنا يجب على ، وقد عرفت الحقيقة ، واطلعت على الأوراق أن أؤدى احتراما عظيما لحضرة صاحب الدولة توفيق نسيم باشا في هذا الخصوص . فانه لما حصلت المخابرة بخصوص انتداب مندوب للمؤتمر ، وضع برنامجا للسير عليه ، وهو أن تنازل تركيا عن حقوقها يكون لمصر ، لا تنازلا مطلقا كما قبلت الوزارة التي كانت قبله ، وأنه اذا سجل تصريح ٢٨ فبراير في المؤتمر فيجب أن يقرر بأن للبرلمان المصري الحق التام في بحث النقط الأربع المحتفظ بها . فرفض طلب نسيم باشا ، ولم يدع للمؤتمر ، لأن برنامجه لم يكن متفقا مع برامج من قبله من الوزراء ، الذين قبلوا أن يكون التنازل عاما ولم يذكر فيه حق الاحتفاظ بالنقط الأربع لنظر البرلمان .

وعلى أثر ذلك البيان سافر الدكتور محمد حسين هيكل ممثلا لجريدة السياسة الى الاسكندرية وقابل ثروت باشا وتشر حديثا معه في جريدة السياسة يوم ١١ يولييه تحت عنوان « حديث اليوم » . قال فيه : « فاه حضرة صاحب الدولة سعد باشا زغلول أمس الأول في مجلس النواب بتصريحات عن ديون الجزية ، يستفاد منها أن ثروت باشا تعهد للانجليز في وثيقة سرية بتحمل مصر اياها ، وحمد الله في هذه التصريحات على أنه لم تمثل حكومة ثروت باشا مصر في مؤتمر لوزان لكي لا تنفذ ما تعهدت به في أمر تلك الديون . ونعى على تلك الحكومة أنها لم تعترف بالوفد الذي سافر الى لوزان برياسة معالي حسيب باشا . وأثنى على نسيم باشا وعلى خطته وبرنامجه في هذا الشأن ، وعلى ما أديا اليه من عدم تمثيل مصر في لوزان . فقد سافرت هيئة من الوفد المصري وهيئة من الحزب الوطني لتأييد مطالب

مصر، و لم تقم الوزارة لأسباب لاصلة لها ببرنامج العمل ولاخطته بأى مجهود لتحقيق هذا التمثيل . واكتفت بتبليغ رأيها الى دار المندوب السامى .  
« دهش ثروت باشا من التصريح وتناول ملف المحادثات التى دارت بينه وبين دار المندوب السامى قبل تصريح ٢٨ فبراير . وأطلع الدكتور هيكمل على محضر ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ ، وهو المحضر الذى بنى عليه سعد كل أقواله ، فوجد الأمر على عكس ما قال رئيس الحكومة تماما ، ثم ذكر ماقلته !بلاغ فى ذلك الأمر .

« ومن الحقائق التى يجب أن تعرف هنا أن ثروت باشا واسماعيل باشا صدقى كانا قد تعهدا فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ ، أى قبل تأليف الوزارة الثروتية بنحو ٤٠ يوما ، فى وثيقة سرية أمضاها مع مستر سكوت مستشار دار الحماية ( وهى الوثيقة التى كان سعد باشا أول من فضح أمرها فى احدى خطبه ) أن يتركا للحكومة البريطانية أن تتصرف فى مسألة الديون التركية كما تشاء . ومعنى ذلك أنهما تعهدا اذا هما صارا فى الوزارة أن يقبلا باسم الحكومة المصرية كل قرار تقرره الحكومة البريطانية فى هذا الموضوع . وبما أن الجزء الأعظم من هذه الديون مطلوب لبيوت انجليزية ، وقد كانت الحكومة البريطانية نفسها قررت فى زمن الحماية الزام مصر بهذه الديون ، والزامها باستمرار الدفع فعلا ، فبديهي أن هذا القرار الذى قبله ثروت باشا واسماعيل صدقى باشا فى الوثيقة السرية كان معناه الحقيقى الزام مصر بتلك الديون ، لأن انجلترا ما كانت لتقرر شيئا غير ذلك » .

فرد ثروت باشا قائلا :

« انى آسف لصدور هذه التصريحات من دولة سعد باشا ، وليسمح لى دولته أن أقول انى لا أستطيع أن أوفق بين هذا الاتهام من جانبه وبين قوله انه اطلع بنفسه على ما يؤيده فى وثيقة عملت فى الخفاء ( وقد سمتها جريدة !بلاغ بالوثيقة السرية ) . ولكل لفظ مدلوله ، ومن حسن الحظ أنه ليس فى تلك الوثيقة لفظ جاء غامضا أو مشكلا ، فيمكننى أن أرى فيه مسوغا للخطأ فى فهم موجب تلك الوثيقة واليك الحقيقة :

« هذه الوثيقة التي يشير إليها سعد باشا وضعت في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ أثناء المفاوضات التي أدت الى انتهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، أى قبل تأليف وزارتي ، وهي محضر دوت فيه محادثة خاصة ، حضرها معى صديقى معالى صدقى باشا ، ببيان المسائل التي تشملها الأمور المحتفظ بها الى حين المفاوضات ، كما رسمت فيه طريقة يجرى عليها العمل بصفة دقيقة في بعض المسائل التي تشملها الأمور المحتفظ بها دون أن يربط ذلك أية وزارة أخرى .

« ولا يخفى ما في تحرير هذا البيان من الحكمة السياسية والاحتياط لمصلحة البلاد حتى يتقيد به الجانب الانجليزي فلا يتوسع فيما بعد في مشتلات الأمور المحتفظ بها .

« وعند الكلام على التحفظ الثالث الخاص بحماية مصالح الأجانب والأقليات ذكر في المحضر أن هذا التحفظ يشمل قروض تركيا التي كانت تدفع من الجزية .

« واني أذكر لكم حرفيا ما أثبتته ذلك المحضر عقب هذا التفصيل ، وهو ينفي بتاتا وجود أى تعهد من جانبنا يقيد المفاوض المصرى أيا كان في أى من الأمور المحتفظ بها .

« والنص الوارد في الأصل الموقع عليه هذه ترجمته :

أوضح حضرتنا صاحبى المعالى ثروت باشا وصدقى باشا تمام الايضاح أن اعترافهما بمدلول الفقرات المشار إليها ، كما ذكر من قبل ، ليس معناه نزولهما عن حرية تامة في مناقشة الحلول التي قد توضع لهذه المسائل ، وطلبا — وسلم بطلبهما مستر سكوت — أن تضاف عبارة « بكامل الحرية في المناقشة من الطرفين » الى الفقرة ١٣ من مشروع « الكتاب » بعد كلمة « ودية » .

« وقد استؤذنت الحكومة الانجليزية بالفعل في اضافة هذه العبارة الى مشروع الكتاب الذى أعد ليرفق به «التصريح لمصر» فوافقت ، وأضيفت

العبارة الى التصريح نفسه ( انظر الكتاب الأبيض - مشروع الخطاب  
صفحة ٣٧ الفقرة ١٣ ، وراجع التصريح لمصر ) •

« أما دعوى سعد باشا بأننا عملنا هذا العمل في الخفاء ، فان كان المقصود  
بها أننا لم ننشره على الناس مفاخرة به فهذا صحيح .

« وأما أننا كتمناه على من يجب ألا يكتهم عنهم فهذا غير صحيح . وليرتفع  
سعد باشا بنشر هذه الوثيقة فلست أنا الذي أمانع في النشر .

« ويتضح جليا مما سبق أن ما بناه سعد باشا على هذه الوثيقة من أننا  
نريد الذهاب الى لوزان لتنفيذ سياسة خاصة تعهدنا بنفاذها في أمر ديون  
الجزية لا أساس له . والواقع أن البرنامج الذي وضعناه لمؤتمر لوزان لم  
يكن يقتضى تحميل مصر ديون تركيا التي كانت تدفع من الجزية ، بل كان  
مطابقا لبرنامج الوفد الرسمى الذى قضى بأن لا تلزم مصر بشيء مما يتعلق  
بالخراج الذى كان مطلوبا منها للدولة العلية ، فاذا أوجبت الدول على مصر  
أن تدفع فلا يكون ذلك الا مقابل تقرير حق مصر في الرجوع على تركيا  
بكل ما تدفعه عنها .

« وهذا البرنامج موجود في وزارة الخارجية ، ولاشك في أن دولة سعد  
باشا قد اطلع عليه وله أن ينشره اذا أراد .

«والى جانب هذا ، فان ما أعلمه أنا وما فهمته من التصريحات التى فاه بها  
دولة سعد باشا في مجلس النواب أن الوزارة التى خلفتنا أبقت البرنامج  
في هذه المسألة كما تركناه من غير تعديل أو تغيير • والآن وقد أجبناك على  
ما تسألنى عنه ، فاسمح لى أنؤكد لك ، أنتى لم أعمل أى عمل يضعف مركز  
المفاوض المصرى ، بل كل ما كان من خير أراد الله لمصر على يدى ، من شأنه  
أن يقوى موقف الأمة ، ويجعلها أكثر عدة وأمضى سلاحا في المفاوضات التى  
نحن مقبلون عليها ، والتى أرجو أن يوفق سعد باشا فيها لتحقيق ما وعد  
البلاد بتحقيقه . »

« ولم يشر دولة ثروت باشا بشيء الى ما قيل من أن حكومته كانت  
تحول دون أن يمثل مصر في المؤتمر الوفد الذى سافر للوزان برئاسة

حسيب باشا ، ولم نرد أن نسأله عن هذه الواقعة ، لأن ما نعلمه ويعلمه  
الافراء من تصرفات ذلك الوفد في أوروبا لا يجعل للسؤال عما قاله سعد باشا  
موضعا ، كما أن حكومة نسيم باشا التي خلفت ثروت باشا لم تعمل للاعتراف  
بهذا الوفد .

ونشرت السياسة في ١٢ يولييه سنة ١٩٢٤ مقالا « حديث اليوم » بين  
وزيرين ، قالت فيه ان جلالة الملك كلف ثروت باشا بتأليف الوزارة على اثر  
استقالة عدلى باشا في ٨ سبتمبر ١٩٢١ فرفض ثروت باشا الوزارة ، وكاد  
يقبلها نسيم باشا ، ثم قبل ثروت باشا الوزارة بشرط اعلان تصريح  
٢٨ فبراير ، وفاوض الانجليز حتى قبلوا .

وقد جاء في التصريح عند الكلام عن التحفظ الثالث الخاص بحماية  
مصالح الأجانب وحماية الأقليات ، أن هذا التحفظ يشمل ديون الجزية ،  
أى أن إنجلترا تستبقى الحالة في ديون الجزية كما كانت قبل التصريح ،  
الى أن تتم المفاوضات بشأنها مع الجهات ذات الشأن .

وقد نص أن احتفاظ إنجلترا لا يضيع على مصر حقا لم تعترف به ، ولهذا  
كان لمصر أن تناقش بحرية تامة عدم اعترافها بديون الجزية بعد انتهاء سيادة  
تركيا .

وشكل ثروت باشا وزارته ، ورفع برنامجها الى الملك ( برنامج الوفد  
الرسمى ) وقد جاء في هذا البرنامج أنه يأخذ بجميع نظريات الوفد الرسمى .  
ونظرية الوفد الرسمى في أمر الجزية ، أن مصر لا تلتزم بشئ من الخراج  
الذى كان يؤدى في الماضى للدولة العلية ، وهى لذلك لا تلتزم بشئ من  
الديون التى تؤدى من هذا الخراج .

واحتفظ الانجليز من جانبهم لمفاوضات مقبلة بالمصالح الأجنبية، وأدخلوا  
ديون الجزية ضمن هذا التحفظ ، بموجب محضر ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ ، وهو  
المحضر الذى تغنت به جريدة الوفد . وليس صحيحا أن ثروت باشا كان  
يريد الذهاب الى لوزان لتنفيذ تعهده في ديون الجزية .

وان وزارة ثروت باشا وضعت برنامجا بأن مصر غير ملزمة بشيء ، ومع ذلك فاذا رأت الدول أن قبول مصر لدفع هذه الديون يجعلها في مقام الضامن فيجب أن تقرر في نفس الوقت وبضمانها حق مصر في الرجوع على تركيا بما تدفعه لها .

سعد لا يجب ثروت ويريد تلويث اسمه ، ويجب نسيم باشا ويريد تبرئته ، وهو يعلم أن ثروت بعد أن أقنع الدول بتمثيل مصر في لوزان ، أضع نسيم باشا على مصر هذه الفرصة لأسباب خاصة ، بعضها تفسره الأقوال التي حامت حول الأسباب التي أدت الى استقالة ثروت باشا ، وبعضها يفسره عجز نسيم باشا السياسي عجزا أدى الى كارثة محو نصوص الدستور الخاصة بأن السودان جزء من مصر .

وجاء في مقال بجريدة السياسة (الأربعاء ٢ يولية سنة ١٩٢٤ ) تحت عنوان :

#### مصر والقروض العثمانية ازاء مؤتمر لوزان

« كان أول سؤال طرح في احدى اللجان الفرعية للمؤتمر ، هو اذا كانت مصر تدخل ضمن البلاد التي ينبغي أن تتحمل جزءا من الدين العثماني العام ، وفقا للقاعدة الدولية المقررة ، من أن الديون الدولية توزع على أجزائها جميعا ، وتتحمل الأجزاء المنفصلة تصفيتها منها عند الانفصال .

« طرح الفرنسيون السؤال ، فقبل بعدم ملاءمة النظر فيه مادام المندوب المصري لم يصل بعد ، وكانت وزارة ثروت باشا قائمة في مصر ، وكان مفروضا أنها ستذهب الى لوزان وأنها ستشارك في مفاوضات المؤتمر .

« ولكن وزارة ثروت باشا سقطت ، وتولى نسيم باشا ، ولما طال انتظار مندوب مصر ، تكلم مندوب انجلترا ، ونجح في تقرير مبدأ انفصال مالية مصر عن مالية تركيا ، وتمييز ميزانية مصر عن ميزانية تركيا ، وتمييز ديون مصر العامة عن ديون الدولة العلية ، وتقرر أن مصر اقليم ممتاز ، لم تصرف عليه تركيا مليما واحدا مما اقترضته هي ، فلا يصح تحميل مصر جزءا من الديون العثمانية .



« هذا من ناحية علاقة مصر بمبدأ توزيع الديون العثمانية \* أما علاقتها بتلك الديون التي كانت تدفع أقساطها من حساب الجزية المصرية ، فالذى حصل في المؤتمر ، هو أن لجنته المالية ، عندما أرادت حصر الديون العثمانية ، لجأت الى بيانات صندوق الدين في الآستانة ، وهو الذى كان يتولى دفع الأقساط لحاملى القراطيس ، فلم يجدوا بين هذه البيانات ذكر ديون الجزية ، لأن صندوق الدين العثمانى لم يكن يتولى أمر دفع أقساطها ، بل كان الدفع يحصل مباشرة من القاهرة الى لندن .

« ولم يكن في المؤتمر مندوب مصرى يوجه النظر الى ضرورة ضم مبالغ هذه القروض الى القروض العثمانية ، ثم توقفت المفاوضات ، ثم استؤقت ، وكانت العلاقة بين فرنسا وتركيا قد توترت ، وتحسنت مع انجلترا ، فضمن عصمت باشا مذكرته اشارة الى ضرورة وضع نص في صلب المعاهدة يقضى بتحميل مصر أعباء الديون التي كانت تدفع من الجزية المصرية .

« وكانت وزارة يحيى باشا في الحكم فكانت صامتة ، فتفاهم المتخاصمون في المؤتمر على حساب مصر ، وصرح سير رامبولد رئيس ممثلى انجلترا لعصمت باشا بأن مصر ستتحمل ما تطلب تركيا \* »

والذى يمكن أن نقوله في الحكم على ماقرره كل من الرجلين العظمين سعد باشا وثروت باشا انهما كانا في الواقع يتحدثان عن شىء أهم من موضوع الديون . فكلام زغلول باشا حكم عام على سياسة تصريح ٢٨ فبراير برمتها ، وكلام ثروت باشا دفاع عن تلك السياسة ، بما فيها موضوع الديون المضمونة بالجزية المصرية ، وإذا ما سلم الانسان بمقدمات أحد الرأيين في تصريح ٢٨ فبراير جاز له أن يسلم بما يترتب عليها .

وفض الدور العادى الأول لانعقاد البرلمان في ١٠ يولييه ١٩٢٤

وحاول معتوه أن يغتال سعد زغلول باشا في محطة القاهرة يوم ١٣ يولييه ١٩٢٤ عند سفره للاسكندرية . وأصيب دولته بجروح شفاء الله منها . وتأثر جلالة الملك حينما سمع خبر الاعتداء . وأمر بإبطال تشريفات عيد الأضحى .

وبعد أن برىء سعد باشا من جروحه غادر مصر للاستشفاء بأوروبا .  
وفي أثناء اقامته بأوروبا حدثت اضطرابات بالسودان في شهر أغسطس ،  
وتظاهر تلاميذ المدرسة الحربية في الخرطوم وأورطة السكة الحديدية  
بالعطبرة ، فقررت الوزارة الاستعلام تفصيلا من حاكم السودان العام عما  
حدث ، وتكليفه إيقاف الحكومة أولا فأولا عما يحصل .

كما قررت الاحتجاج لدى حكومة لوندرة على تصرفات الحكومة في  
السودان ، وطلبت المبادرة الى تشكيل لجنة مصرية سودانية ، لتحص الحالة  
وتحديد المسؤوليات والعمل على تهدئة الخواطر حقنا للدماء .

ونشر بعد ذلك بقليل في لندن بيان رسمي ، قيل فيه انه في شهر ابريل  
اقترح مستر ماكدونالد امكان اجراء المباحثات في لندن حوالى آخر يونيه  
أو أوائل يوليه الماضيين ، فقبل زغلول باشا هذه الدعوة . ولكن ظهر بعد  
ذلك أن من المتعذر الاجتماع في آخر يونيه ، وأن آخر سبتمبر يكون أوفى  
موعد . وقد أبلغ زغلول باشا اللورد ألباني قبل سفره ( أى زغلول باشا )  
الى فرنسا أنه يتوقع أن يكون هذا الموعد مناسبا ، وأشار مستر ماكدونالد  
في آخر رسالة أرسلها الى زغلول باشا الى الاجتماع المقترح في آخر هذا  
الشهر ، ولكن لم يرد جواب على هذه الرسالة . فمما تقدم يتضح أنه كان  
في النية أن يقع الاجتماع في آخر شهر سبتمبر ، وأن الدعوة ما زالت باقية  
على حالها فيما يتعلق بمستر ماكدونالد .

وفي ٨ سبتمبر قابل المستر كار نائب المندوب السامي محمد سعيد باشا  
رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ، وأبلغ دولته فحوى كتاب أرسله المستر  
ماكدونالد لسعد باشا زغلول ، وقد عبر فيه المستر ماكدونالد عن أسفه  
لما ذكره سعد باشا في كتاب منه للمستر ماكدونالد تاريخه ٢٩ أغسطس عن  
عدم امكان اجراء المفاوضات ، ولكنه ( أى ماكدونالد ) مغتبط بما أشار  
اليه دولته من أنه في الاستطاعة مع ذلك محاولة تبديد الغيوم التلبدة في  
جو العلاقات بين مصر وانجلترا ، وبالأخص بعد حوادث السودان الأخيرة .  
وقد استطرد المستر ماكدونالد الى القول بأنه يرغب شديدة في الاشتراك

في اعادة حسن التفاهم في العلاقات بين البلدين ، وأنه يكون مسرورا لمقابلة سعد زغلول باشا في لندرة في أواخر سبتمبر .

وأعلن سعد باشا أنه يقبل دعوة الحكومة البريطانية الى المفاوضة . ووصل سعد باشا الى لوندرة يوم ٢٣ سبتمبر ، وقابل مكدونالد مرتين أو ثلاث وأدرك الرجلان أن ليس هناك ما يدعو لاضاعة الوقت .

واليك ماقاله سعد للصحفيين الانجليز: تستطيعون القول الآن بأننا لم نشرع في مفاوضات ، لأننا لاحظنا أن الوقت يعوزنا للوصول الى اتفاق ، وعدا هذا فان صحتي تحتم على مغادرة انجلترا بأسرع ما استطاع ، هذا فضلا عن اقتراب وقت دعوة البرلمان المصرى الى الاجتماع . وقد لاحظت أيضا أن وزارة مكدونالد ترتطم الآن بصعاب عديدة جعلتها مهددة بالسقوط . وقال لى مستر مكدونالد ، بالرغم من كثرة شواغله ، انه على استعداد للمناقشة وايأى . . . ولكنى أختار المناقشة مع رجل أكثر حرية وأقل مشغلة منه ، وهو محاط بالشواغل من كل جانب .

وكانت هذه ملاحظة مهذبة من جانب سعد على ما فرط من مكدونالد — فيما يقال — في حق زائره ، فقد تركه تلبية لدعوة تليفونية مستعجلة !

وغادر سعد باشا لوندرة في ٧ أكتوبر . وفي نفس اليوم أرسل المستر مكدونالد للمندوب السامى بالقاهرة كتابا — نشر كتابا أبيض — جاء فيه أن زغلول باشا أوضح التعديلات التي لا يرى بدا من ادخالها في الحالة الحاضرة في مصر ، وهي :

أولا — سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية .

ثانيا — سحب المستشار المالى والمستشار القضائى .

ثالثا — زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ، ولا سيما في العلاقات الخارجية، ويشير سعد باشا بذلك الى مذكرة الحكومة الانجليزية للدول في ١٥ مارس ١٩٢٢ ، التي تقرر أن تلك الحكومة تعتبر كل سعى من دولة أخرى للتدخل في شؤون مصر عملا غير ودى . ( ص ١١١ ) .

رابعا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات في مصر .

خامسا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت في حماية قناة السويس .

وكرر سعد باشا تمسكه بالتصريحات التي فاه بها في البرلمان المصرى عن السودان وحقوق مصر فيه . ومعنى ذلك — عند ماكدونالد — أن الاخلاص من قبل السودانين في الجيش المصرى ومن قبل المصريين المستخدمين في السودان نحو الحكومة المصرية أصبح تحت تأثير تصريحات سعد باشا أمرا يختلف عن الاخلاص لادارة السودان الحالية . وتبدلت تبعاً لذلك روح التعاون الانجليزى المصرى الذي كان سائدا في السودان ، ووجد المصريون المستخدمين في السودان مشجعا على أن يعدوا أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية ، واذا استمرت هذه الحال من دون وجود أى اتفاق ، يصبح وجودهم في السودان تحت نظام الحكم الحالى مصدرا للخطر على الأمن العام .

وأثار ماكدونالد مسألة قناة السويس ، وقال انه ليس في وسع أية حكومة بريطانية ، بعد ما اختبرت من حوادث الحرب العالمية ، أن تجرد نفسها من اتخاذ التدابير اللازمة لتضمن بقاء القناة مفتوحة ، ولا تستطيع أن تتخلى عن ذلك ، ولو من أجل حليفة ، وفي رأيه أنه من الممكن ضمان التعاون العملى بين بريطانيا العظمى ومصر لحماية هذه المواصلات بعقد معاهدة تحالف وثيقة، يعقدها الفريقان بالحرية والاختيار ، على قاعدة المساواة ، وتنص على وجود قوة بريطانية في مصر ، ولا يكون وجودها مناقضا بوجه ما لاستقلال مصر . أما عن السودان ، فالموقف هو كما يلى : يظل الواجب العملى في حفظ النظام في السودان واقعا على عاتق الحكومة البريطانية ، وهى تتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض ، لأنها منذ ذهبت الى هناك وضعت على عاتقها تعهدات أدبية بايجاد نظام ادارى جيد ، فهى لا تسمح بأن يزول هذا النظام . وهى تعد مسئوليتها وديعة في يدها للشعب السودانى . ولا يمكن أن تترك

السودان الا حينما تتم عملها . ان الحكومة البريطانية لا ترغب في مس الاتفاقات الحالية ، ولكن يجب عليها أن تصرح بأن الحالة الحاضرة التى تسمح للموظفين الملكيين والضباط العسكريين أن يتأمرؤا ضد النظام المدنى هى حالة لا تطاق ، فاذا لم يقبل النظام الحاضر باخلاص ، واذا لم يسلم بوجوده الى أن يوضع اتفاق جديد ، فان حكومة السودان تظل بواجبها اذا سمحت لمثل هذه الحالة أن تستمر . ولم تغفل الحكومة البريطانية قط عن الاعتراف بأن لمصر بعض المصالح المادية فى السودان ، وبأن هذه المصالح يجب أن تضمن وتضان ، وأهمها ما يتعلق بنصيبها فى مياه النيل ، وبارضاء ما قد يكون لها من المطالب المالية من حكومة السودان .

وعلق سعد باشا على الكتاب الأبيض بقوله ان المسألة الوحيدة التى تناقش فيها مع مستر ماكدونالد هى حماية قناة السويس ، فقد طلب الانجليز عقد محالفة مع مصر ، يكون من شأنها التصديق على استبقاء القوات البريطانية فى القاهرة لغرض واحد هو حماية القناة ، ولكنه رفض هذا الاقتراح للأسباب الآتية : —

أولا — لأن التحالف المقترح اذا قبل بهذه الشروط كان منافيا للاستقلال .

ثانيا — لأن القناة يجب أن تبقى على الحيدة .

ثالثا — لأن القناة طريق عالمية ، فلا ينبغى أن تنفرد أية دولة بحمايتها ، واذا قدر أن مصر لا تستطيع حمايتها الحماية الكافية ، فلتكن جمعية الأمم هى التى تتولى هذه الحماية .

ولما رفض الانجليز هذا الاقتراح قطع المحادثة معهم .

وعلق على الكتاب الأبيض فى مناسبة أخرى فقال ان الكتاب أغفل ذكر مطلب لى وهو أن يكون مقام المندوب السامى فى مصر مثل مقام أى وزير لأية دولة أجنبية .

وعاد سعد باشا الى مصر ، وفى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ افتتح جلالة الملك الدور الثانى للبرلمان .

وفى ١٥ نوفمبر قدم سعد باشا استقالة الوزارة وصرح بأن هناك دسائس وقرر البرلمان ثقته التامة به ، وأن يلتزم من جلالة الملك عدم قبول استقالته.

وبعد ظهر يوم الأحد ١٦ ، مثل سعد باشا بين يدي جلالة الملك ، وبقي في حضرته ساعتين كاملتين ، ووجد من جلالة قبولاً كاملاً لتأييد الدستور وسلطة الأمة ، واسترد استعفاءه .

ويشرح الأستاذ عباس العقاد ما حدث (سعد زغلول ص ٥٤) وما بعدها فيقول : ان الرئيس — بعد عودته من أوروبا — وجد خصومه مجددين في محاربتهم بالشعب تارة والدسياسة تارة أخرى . وسعى هؤلاء الخصوم بالوقعة عند الأزهريين ، لأنهم يعلمون من ماضى سعد أنه هو صاحب رأى قديما في انشاء مدرسة القضاء الشرعى التى تخرج القضاة الشرعيين ، والأزهريون يطالبون بأن تنحصر فيهم وظائف القضاء وما اليها من وظائف تعليم الدين واللغة العربية، قبل اجراء الاصلاح فى المناهج الدراسية الأزهرية. واستثارهم خصومه ملقين فى روعهم أن مطالبهم غير مجابة ، فخرجوا فى الطرقات متظاهرين مهدين متوعدين معرضين بسعد ، وتعاقبت أمثال هذه الدسائس والسعايات ، واجترأ بعض الموظفين على الخوض فيها والحض عليها ، لاعتقادهم أن الملك من جهة وأن الانجليز من جهة أخرى يرحبون باضعاف الوزارة الوفدية وتنفير الناس منها ولا سيما رجال الدين والموظفين . وهؤلاء كان يخشى جمهرة منهم أن يتبع نظر الوزارة فى اصلاح نظام الدرجات نقص المرتبات أو الاستغناء عن بعض الوظائف . واستقال توفيق نسيم باشا وهو المعروف بعلاقاته بالقصر . . . . ولما مثل سعد باشا بين يدي جلالة طلب قطعاً لدسائس الدسائسين أن تدخل مسائل الأزهر والمعاهد الدينية ومناصب القصر والرتب والنياشين فى اختصاص مجلس الوزراء ، فأجاب الملك سعدا الى هذه الطلبات ، ووعد أن تضاف الى صلب الدستور ، وأن يشرع فى ذلك عقب رد الاستقالة اذا شاء .

وانهزجت الأزمة ، فى الظاهر .

وبينما يعقب كل اخفاق فى مفاوضة مع الانجليز أزمة فى مصر تطوح

بوزارة ، كان الأمر في إنجلترا يجرى على العكس . تتصل حلقات السياسة في خطة إيجابية تواجه بها الحكومة الانجليزية آثار انقطاع المفاوضة ، فأدى الاضطراب في السودان والموقف الذي اتخذته منه وزارة سعد باشا ، كما أدى انقطاع المحادثة بينه وبين مكدونالد ، الى خطة تتبع وخطوة سياسية تتخذ . وتنسب الخطة والخطوة لوزارة مكدونالد ووزارة المحافظين التي تألفت عقب انتصارهم في انتخابات أكتوبر ١٩٢٤ ، وكان أوستن تشامبرلين وزير الخارجية فيها .

شرح الخطة اللورد لويد في كتابه ( مصر منذ عهد كرومر الجزء الثاني ص ١٣٣ وما بعدها ) . قال ان ولاية الأمور في السودان أدركوا منذ عدة سنوات أن المهيجين المصريين لن يعتمدوا لاثارة التمرد في السودان على دعاة ورسل يوفدونهم من مصر ، بل سيكون اعتمادهم على المصريين المقيمين في السودان فعلا ، مدنيين أو عسكريين ، وهؤلاء يسهل عليهم أن يبشوا دعوتهم في الجنود السودانيين . فالجنود على الفطرة متعصبون ، ويشق عليهم أن يفهموا معنى الولاء لدولتين ، وضباطهم اما مصريون واما انجليز ، وقد عرف الضباط المصريون كيف يشيرون جنودهم السذج ويملاؤن أدمغتهم بقصص خيالية عما يضره لهم الانجليز في المستقبل . وفي أغسطس سنة ١٩٢٤ ، اجتمع المندوب السامي ( اللورد أللنبى ) والحاكم العام للسودان ( السير لى ستاك ) برئيس الحكومة الانجليزية في لندرة ، للنظر في تلك الحالة . واستقر رأى مكدونالد على أن تكون الحكومة الانجليزية على استعداد لأن تجلى المصريين عن السودان تماما اذا رفضوا أن يقوموا بواجبهم فيه ( هكذا ) . كما أخذ الاقتراح بتأليف قوة عسكرية سودانية صرف يتبلور ويتكون . ومواجهة لما يتطلبه تأليفها من اعتمادات وموارد ، تقرر أن تضع الادارة السودانية مشروعا لتنمية موارد السودان الاقتصادية ، وأن تمضى سريعا في تنفيذ مشروع زراعة القطن بالجزيرة .

هذه هي الخطة المقررة .

أما الخطوة فهي هذه : في يوم ١٩ نوفمبر ، أرسل تشامبرلين — وزير

الخارجية الجديد — مذكرة للسكرتير العام لعصبة الأمم ، أشار فيها الى ما قد يترتب من آثار على العلاقات بين مصر وانجلترا ، من قبول مصر للوثيقة السياسية المعروفة باسم بروتوكول جنيف . وهذا البروتوكول أو العهد يرمى الى تسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية . وقد تقرر ألا يقتصر توقيعه على الدول أعضاء العصبة فحسب بل توقعه جميع الدول . فاذا فرض ووقعته الحكومة المصرية فماذا يكون من أثر ذلك في العلاقات بين انجلترا ومصر . هذا ما قصدت المذكرة أن تحدد رأى الحكومة الانجليزية فيه ، استعدادا لدور الخصام مع مصر الذى توقعت حدوثه بعد عودة زغلول باشا لبلاده ، فلا تتيح لمصر أن تستخدم سلاحا دوليا احقاقا لحقها أو دفعا للعدوان عليها .

وعلى ذلك أرسلت تلك المذكرة .

تبدأ المذكرة بتحديد التحفظات الأربعة على تصريح ٢٨ فبراير ثم اقتبست فقرات من المذكرة الدورية التى أرسلتها للدول عقب ذلك التصريح بتاريخ ١٥ مارس ١٩٢٢ ( ص ١١١ ) ثم ختمت بالعبارة الآتية : —

« وفي هذه الظروف لا تستطيع حكومة صاحب الجلالة أن تقبل أن البروتوكول يعطى الحكومة المصرية الحق — اذا ما وقعت — فى أن تطلب تدخل عصبة الأمم لتسوية أمور احتفظ تصريح ٢٨ فبراير بحق التصرف فيها لحكومة صاحب الجلالة وحدها . » ( الأستاذ آرنولد توينبى ، دراسة الشؤون الدولية لسنة ١٩٢٥ ، المجلد الأول ص ٢١٢ ) .

وفى يوم ارسال هذه المذكرة — ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ — وبعد انهراج الأزمة الوزارية المصرية بثلاثة أيام ، اغتيل سردار الجيش — السير لى ستاك — فى القاهرة .

وأعلن الملك والحكومة أسفهما الشديد على وقوع هذا الحادث ، واهتمت الحكومة حق الاهتمام بضبط مرتكبيه .

وفى يوم السبت ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ، تحرك المندوب السامى فى مظاهرة



عسكرية نحو دار الرئاسة ، واستقبله الرئيس ، وقرأ المندوب السامى انذارا بمطالب الحكومة الانجليزية ، وسلم الرئيس نسخة منه ، وعاد الى مقره .  
هذا الانذار ، استشار اللورد أللبنى حكومته فى نصه ، وأتاه ردها بالأرقام السرية ، وهو على أهبة الاستعداد للتوجه لدار الرئاسة ، فلم يشأ أن ينتظر حتى تفك الأرقام ، خشية أن يستغرق ذلك وقتا ، قد تستقيل الوزارة خلاله ، فيحرم من لذة التشفى من سعد باشا زغلول ، بعد أن ضاق به أشهرا . ولم تقره حكومته على بعض فقرات التبليغ وبعض المطالب ولكنها قدمت للحكومة المصرية كما وضعها اللبنى .

ديباجة الانذار بذينة ، تهين مصر وحكومة مصر ، وتحمل الحكومة المصرية المسئولية عن الجريمة ، وتصنفها بأنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب أو أن ذلك لا يهمها كثيرا . ولم ترض وزارة الخارجية عن عبارات هذه الديباجة

والمطالب : الاعتذار الكافى ، مواصلة البحث عن الجناة وانزال العقاب الشديد بمرتكبى الجريمة بقطع النظر عن أشخاصهم وعن سنهم ، حظر المظاهرات الشعبية السياسية وقمعها ، دفع تعويض قدره نصف مليون جنيهه ( ولم توافق وزارة الخارجية على هذا الطلب ) ، اصدار الأوامر فى خلال أربع وعشرين ساعة بارجاع جميع الضباط والوحدات المصرية البحث من الجيش المصرى بالسودان ، تبليغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأتبان التى تزرع فى الجزيرة فبدلا من أن تكون ٣٠٠ ألف فدان تكون غير معينة المقدار على نسبة ماتقتضيه الحاجة ، ( وقد رأت وزارة الخارجية تعديل هذا النص كما يلى : توسيع نطاق الرى بالجزيرة أقصى توسيع ممكن بلا اضرار بمصر على أن يكون تحديد نسب المياه بين مصر والسودان بواسطة لجنة فنية تمثل فيها الحكومة المصرية ) ، العدول عن كل معارضة لرغبات حكومة انجلترا فى الشؤون الميينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية .

واذا لم تلب هذه المطالب فى الحال تتخذ الحكومة الانجليزية على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان .

وقدم فى نفس اليوم انذارا ثان ، مفصلا لبعض النقط ( أولا ) بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحت للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية ، تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها ، وتحت قيادة الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر براءات الضباط .

ثانيا — أن القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة وكذلك الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقا لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة . ( وهذا الطلب لم توافق عليه وزارة الخارجية ) .

ثالثا — من الآن الى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية فى مصر ، تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى ، وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما ، كما نص عليها عند الغاء الحماية ، وتحترم أيضا نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية ، كما سبق تحديدها بقرار وزارى ، وتنظر بعين الاعتبار الوافى الى ما قد يبيده مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلة فى اختصاصه .

وقد أقرت الحكومة البريطانية المطالب بعد تقديمها ، ولكنها طلبت من اللورد ألبنى أن يبرر مخالفته للتعليمات ( التى لم يقرأها كما ذكرنا ) . فقال ان طلب الغرامة يقصد به أن يشعر المصريون بسوء مغبة تصرفات حكومتهم ، وان طلب اباحة الرى فى السودان يقصد به أن يجعل المصريين يدركون قوة انجلترا فى السودان ومدى ما تستطيع أن تنزله بهم ، وأضاف الى ذلك أن فى نيته أن يخفف هذا الطلب حينما تتولى وزارة صديقة الحكم عقب الاستقالة المتوقعة من وزارة سعد باشا زغلول ، ومن المصلحة أن يقوى مثل هذه الوزارة بشئ من التساهل من جانبه ، وأما الطلب الخاص بتعويض

الموظفين الأجانب فانه قدمه لكى يسوى مشكلة طال العهد بها ، ولكى يتجنب أن يرغم حكومة صديقة على حلها .

وقبلت وزارة سعد باشا بعد أن نفت مسئولية الحكومة المصرية بعض المطالب — قبلت أن تقدم اعتذارا وأن تدفع الغرامة ، ووعدت بتعقب الجناة ومحاكمتهم ومنع كل مظاهرة شعبية تخل بالنظام . ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات .

ورد اللورد ألبنى فى يوم ٢٣ نوفمبر بأنه تلقاء رفض الحكومة المصرية الطلبين الخامس والسادس فانه ارسل تعليماته الى حكومة السودان باخراج جميع وحدات الجيش المصرى من السودان ، وبأنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة الى مقدار غير محدود ، أما عن المطالب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فانه سيعلم رئيس الوزارة فى الوقت المناسب بما سيتخذه . وأضاف الى ذلك أنه ينتظر دفع مبلغ الغرامة قبيل ظهر ٢٤ نوفمبر .

وردت الوزارة يوم ٢٤ نوفمبر باحتجاجها على تصرفات الحكومة الانجليزية وأرقت بالخطاب تحويلا بمبلغ الغرامة . وأجاب ألبنى بتسلم المبلغ واحتلال جمارك الاسكندرية .

وقدم سعد زغلول باشا استغفاء الوزارة يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وأعاد التماس قبولها يوم ٢٤ نوفمبر . فقبلها جلالة الملك فى نفس اليوم .

واجتمع مجلسا البرلمان مساء ٢٤ نوفمبر . وأعلن سعد باشا استغفاء وزارته واستعداده لتأييد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد . وقرر المجلسان الاحتجاج على التصرفات الانجليزية المناهية لحقوق البلاد ، لما فيها من الاعتداء على استقلالها ، والتدخل فى شؤونها ، والعبث بدستورها ، وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصادية ، فضلا عن أن هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولا نظير لها فى التاريخ . كما أعلن البرلمان تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين يكونان وطننا واحدا لا يقبل التجزئة . وتقرر ابلاغ الاحتجاج الى برلمانات العالم ، والى مجلس جمعية الأمم ،

ب التدخل لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة في الحياة  
رية ولا تبغى عن استقلالها بديلا .

قد حول السكرتير العام لجمعية الأمم احتجاج البرلمان المصرى لرئيس  
الجمعية ، ولكن نظرا لأنه لم يصدر عن حكومة فانه لم يبلغ للأعضاء .  
كومة المصرية نفسها — على عهد الوزارة التى خلفت الوزارة الوفدية  
، تتخذ أية خطوة للسير في الموضوع . وكذلك لم تحاول أية دولة من  
دول الأعضاء أن تتولى عرض النزاع المصرى البريطانى طبقا للمادة ١١  
عهد الجمعية .

قد طلبت الحكومة البريطانية من السكرتير العام للجمعية أن يبلغ  
مذكرتها المؤرخة ١٩ نوفمبر الى جميع الدول التى وقعت بروتوكول  
( ص ١٥٥ ) . وألقى السير أوستن تشامبرلين وزير الخارجية بيانا برأى  
منه في تدخل العصبة في الحوادث المصرية : « يبدو لى جليا أن ما حدث  
ر لا تنطبق عليه نصوص عهد جمعية الأمم التى تتعلق بتدخل الجمعية .  
ما نكنه من احترام للجمعية واعتداد بها دفع زملائى في الوزارة الى  
يح لى بمغادرة انجلترا لحضور اجتماع مجلس الجمعية ، ويسرنى أن  
النيابة عنهم للمجلس أى معلومات عما حدث أو أى بيان عن الأسباب  
عملت حكومة صاحب الجلالة على اتخاذ السياسة التى اتبعتها في مصر ،  
ن هذا مما يهم أعضاء المجلس الوقوف عليه <sup>(٢٠)</sup> . و انتهى الأمر  
لك .

ستاد آرنولد توينبى : دراسة الشؤون الدولية لسنة ١٩٢٥ . المجلد  
ول ص ٢٢١ .

يقدم اقتبس الأستاذ في ص ٢٢٢ الهامش فقرات من فتوى للأستاذ  
سرع البجيكى فيشر ، مؤداها أن العلاقات بين مصر وبريطانيا ذات طابع  
ستورى وليست ذات صفة دولية ، وإن مصر لا تستطيع أن تستخدم  
موص عهد جمعية الأمم لتتحرر من التحفظات على تصريح ٢٨ فبراير (



## الفصل الحادى عشر

العلاقات المصرية البريطانية فى عهد الحكومة البرلمانية

( نوفمبر ١٩٢٤ الى يونية ١٩٢٦ )

تسلمت الحكم بعد استغفاء الوزارة الوفدية وزارة ألفها زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ . وكان المفهوم والمنتظر أن تنحصر مهمتها فى تسوية الموقف المترتب على الانذارات الانجليزية على وجه يقى البلاد بعض شرها ، ولكن وزارة زيور باشا سلمت تسليما مطلقا ، وكان هذا التسليم وسيلة لكسب حياد انجلترا فى معركة الدستور التى نشبت فى مصر . ولولا هذه المعركة لاستطاعت الوزارة المصرية أن تقف من الطلبات الانجليزية موقفا آخر .

قلنا فى كلامنا السابق اننا تأخذ على واضعى الدستور المصرى أن عملهم قام على الأسس التى وضعت عليها الدساتير الأوربية فى القرن التاسع عشر ، ومنها الدستور البلجيكي بصفة خاصة ، وهو فى جوهره يرجع للعقد الرابع من ذلك القرن . وأخذنا عليهم أيضا أنهم ابتدأوا بالتوسعة على الشعب وتحولوا بعد سنة من الحياة البرلمانية نحو التضييق عليه ، وكان الأولى بهم أن يعكسوا القضية . وأخذنا عليهم أيضا أنهم لم يتنبهوا التنبه الكافى لحاجة الأمة — فى طور بناء حياتها القومية بعد تصريح ٢٨ فبراير — لما تقدمه لها الملكية من الاستقرار والتوجيه وجمع الكلمة .

ولكن ، هل تبرر هذه المآخذ ما حدث فى سنتى ٢٥ و ٢٦ ؟ وقبل أن نجيب عن ذلك السؤال نسأل عما حدث اذ ذاك .

الذى حدث هو اعتبار البرلمان المصرى الأول وما جرى فيه مسئولا عن

نكبة الانذارات والمطالب الانجليزية بعد قتل السردار . ولا أعتقد أن الذين أعلنوا الحرب على الحياة النيابية كانوا مؤمنين حينئذ بصدق تلك الدعوى التي أدعوها على البرلمان . انما هو شيء يجارون فيه السلطات البريطانية التي لم تحتل خطط ذلك البرلمان وموقفه منها . وهم بهذا أيضا يضمنون حيده تلك السلطات في معركة الدستور .

والواقع أن الاعتداء على الحياة النيابية يرجع لدافعين : أما الدافع الأول فهو كره امتلاك الوفد للأغلبية الساحقة في المجلسين ، واجتماع الزعامة الشعبية ورياسة الحكومة في يدى رجل واحد ؛ وأما الدافع الثانى فهو ضيق أصحاب المناصب الحكومية والسياسيين الذين تربوا في مدرسة الوظائف بالحياة النيابية . وقد قال الأستاذ العقاد يصف سعدا خلال الفترة التي تلت مقتل السردار ، قال انه في أكثر الأيام كان يسأل ما الذى يوغر صدور هؤلاء الموظفين على الأمة ؟ وما الذى ييغضهم في أيام الوزارة الشعبية . فقال الأستاذ العقاد يوما انهم تعودوا أن يكونوا طول حياتهم مأمورين وآمرين ، ووزارة الشعب فرضت لهم حرية وفرضت للناس حرية فلا هم مأمورون ولا هم أمرون . ولو عرفوا أنها دائمة لخافوها وعلقوا رجاءهم برضاها ، ولكنهم لا يحبونها تدوم . . . قال لا يبعد أن يكون كذلك . فقد كنا نعامل هؤلاء الموظفين معاملة الشركاء في الحكومة ولا نعاملهم معاملة الآلات . وكنا ننتظر منهم غيرة وطنية ولا ننتظر منهم طاعة عمياء . فوجدوا منا غير ما تعودوه . ( سعد زغلول : ص ٤٨٩ )

والذى نذكره على خصوم البرلمان الوفدى الوسائل التي اتخذوها لبلوغ غرضهم : تعطيل الحياة النيابية بالتأجيل تارة وبالحل تارة أخرى ، التعرض لنظام الانتخاب بالتعديل على غير الطريق الدستوري ، التعرض للمحقوق والحريات على وجه لا يرضى الحق ولا العدالة ولا الضمير ، وأحيانا على وجه تقشعر له الأبدان ، اغراء الناس بالوعد والوعيد على أن يتخذوا من مبادئهم سلعا وعروضا ، وهكذا . ولا يقل عن هذا كله سوء التسليم للسلطات الانجليزية بما تريد ، فأصبحت في النهاية تلك السلطات الحكم

بين المصريين ، ولم تعد لمصر الحياة النيابية في سنة ١٩٣٦ الا بمشيئتها وبشروطها . ونحن الذين مكنها من ذلك .

وليس أساس الحياة النيابية في بلد ما ألا يختلف أهلها فيما بينهم ، بل على العكس ، هي لا تحيا الا في جو من الحرية يظهر فيه اختلاف الآراء ، ويتمسك فيه الناس بما يروته حقا وعدلا . ولكنها لا تنجح الا بشرط أن يدرك أبناء الأمة على اختلاف أحزابهم وشيعهم وفرقهم أنه قد قدر عليهم أن يعيشوا أبناء أمة واحدة في بلد واحد، وأن هناك حدا ينتهي عنده التناحر ، وأن هناك شئونا يجب ألا تقف حركتها والا ضاع الغالبون والمغلوبون معا . وللقائد الانجليزي المشهور ولنجتون قول سار مثلا . كان اذا اشتدت معارضة مجلس اللوردات للحكومة القائمة وأرادت الحكومة أن تتغلب على المعارضة بمنح ألقاب اللوردية لطائفة من أنصارها تكفى لقتل المعارضة في المجلس ، وهو اجراء بالغ مبلغ العنف ، قد تترتب على مقاومته ما يقرب من الحرب الأهلية ، كان ولنجتون اذ ذاك يرى أن حرب الأحزاب قد بلغت الحد الذي يعقبه الفتنة فكان يشير على أنصاره بالتسليم قائلا ان حكومة صاحب الجلالة يجب أن تستمر . وهذا بالضبط سر نجاح الحياة النيابية : أن يدرك الجميع أن الكفاح بلغ حده الجائز وأن ما يعقبه خراب الوطن .

وادراك الأحزاب والفرق أنها مقضى عليها بالعيش تحت سماء واحدة وفوق أرض واحدة ينتهي بها في النهاية الى ادراك معاني التسامح والحرية ، وأن الكفاح تنظمه قواعد ، وأن النصر شئ غير القضاء التام على الخصوم . وكان هذا الادراك سر نمو فكرة الحرية الدينية في أوروبا . عمل الكاثوليك على ابادة البروتستنت في فرنسا ، وعمل البرتستنت على ابادة الكاثوليك في انجلترا، ثم ادرك الفريقان في كل من فرنسا وانجلترا أن ذلك غير مستطاع وأن كل فريق قدر له أن يعيش في وطن واحد مع مخالفيه في الدين . فاحتل البعض وجود البعض الآخر ، ومن ذلك الاحتمال والتحمل نمت فكرة السماحة والحرية .

وانا لا نعالج في هذه الفصول أزمات الحياة النيابية المصرية الا بقدر



اتصالها بالعلاقات بين مصر وانجلترا ، وقد تبينا أن معركة الدستور في سنتي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ أدت الى التسليم لممثل الدولة البريطانية في مصر بمركز الحكم بين المصريين . ولنتبع اذن أدوار المعركة مقترنة بحوادث العلاقات المصرية الانجليزية .

تألفت وزارة زيور باشا في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وقبلت الطلبات الانجليزية .

قبلت المطالب الخاصة بنظام الموظفين الأجانب بدون قيد ، قائلة انهـ تفعل ذلك مذعنة الى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة في المسالمة وحسن التفاهم ، فانسحب الجنود الانجليز من جمر ك الاسكندرية . وسلمت سلطة المستشارين المالي والقضائي موضحة على الوجه التالي في كتاب رسمي انجليزى : « تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار وبروح المودة ، في علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين ، كل رأى يبيده أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته ، على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزارة من المسؤولية الدستورية . ومن البدهى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الايضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية . »

واعتقلت السلطة العسكرية البريطانية جماعة من المصريين ، اما بوساطة جنودها أو بوساطة رجال البوليس المصرى ، واتصل القسم الأوربى بوزارة الداخلية مباشرة بالمديرين ، لابلأغهم تعليمات فخامة المندوب السامى بشأن المحافظة على أرواح الأجانب .

وأوفدت الحكومة المصرية رسولا خاصا للجيش المصرى بالسودان ، للانسحاب بلا مقاومة ، بعد أن رفض قواده الجلاء بناء على أمر نائب السردار . وثار ت بعض الفرق السودانية تضامنا مع الجيش المصرى ، واشتبكت مع الجنود الانجليز في قتال . واستشهد من أبناء السودان رجال ، منهم من قتل في الاشتباك مع الانجليز ومنهم من أعدم بحكم المحاكم

العسكرية • وبالييتنا — وقد قررنا الانسحاب من السودان بلا قتال —  
حلنا بين اخواننا في الجنوب والمقاومة المسلحة .

وفي يناير سنة ١٩٢٥ أنشأ حاكم السودان الذى خلف السير لى ستاك  
قوة دفاع سودانية تدين بولائها للحاكم العام للسودان •  
واتفقت الحكومة المصرية والحكومة الانجليزية على تأليف لجنة ثلاثية  
يرأسها خير هولاندى وعضواها خير بريطانى وآخر مصرى هو عبد الحميد  
سليمان باشا ، ومهمتها اقتراح القواعد لتوزيع الماء بين مصر والسودان .

وفي هذه الأثناء كان البرلمان المصرى مؤجلا انعقاده لمدة شهر • وفى  
٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ حل مجلس النواب ، على أن تجرى الانتخابات  
العامة وفاقا لأحكام قانون الانتخاب القديم ذى الدرجتين ، وهو القانون  
الذى ألغاه البرلمان فى عهد الوزارة الشعبية واستبدل به قانون الانتخاب  
المباشر • ومع أن القانون الملغى الذى قررت الحكومة اجراء الانتخابات  
على أساسه ينص على أن المندوبين الثلاثينيين ينتخبون لمدة خمس سنوات،  
ومع أن هذه المدة كانت لا تنتهى الا فى سنة ١٩٢٨ ، فان الحكومة قررت  
تجديد انتخاب المندوبين الثلاثينيين • والسبب واضح فالمندوبون الثلاثينيون  
الذين انتخبوا فى سنة ١٩٢٣ هم الذين أرسلوا لمجلس النواب الأكثرية  
الوفدية الساحقة •

وجرت الانتخابات العامة فى مارس سنة ١٩٢٥ ، ونظرا للمواقف المبهمة  
التي اتخذها عدد من المرشحين ، لم يكن من المستطاع تحديد نتائج  
الانتخابات تحديدا دقيقا • والواقع أن ألوان الأعضاء الحزبية لم تستبين  
على وجه التحقيق الا عند فرز الأصوات لانتخاب رئاسة مجلس النواب •  
وقبل أن يحدث ذلك أعلنت الوزارة أن الأحزاب غير الوفدية نالت الأغلبية  
فى الانتخابات ، وعلى ذلك قررت الاستمرار فى الحكم مع تعديل تأليفها •  
وفعلا أعيد تشكيل الوزارة مع بقاء زيور باشا فى الرئاسة ، ودخلها وزراء  
من حزب الأحرار الدستوريين ومن حزب جديد ألف تحت اسم حزب  
الاتحاد ومن المستقلين •

وافتح جلالة الملك البرلمان في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ • ولما دارت حركة انتخاب رئاسة مجلس النواب ، نال سعد باشا زغلول ١٢٣ صوتا ، ونال ثروت باشا ٨٥ صوتا • فدل ذلك على أن الأغلبية في المجلس الجديد للوفديين • ورفع زيور باشا للملك استقالته في كتاب جاء فيه : « بمجرد انعقاد المجلس وقبل بحث برنامج الوزارة الذي تضمنه خطاب العرش ظهرت في المجلس روح عداوية تدل على تلك السياسة التي كانت سببا لتلك النكبات التي لم تنته البلاد من معالجتها ، وقد بدت تلك الروح جلية في أن المجلس اختار لرياسته زعيم تلك السياسة والمسؤول الأول عنها » وما أقسى ذلك القول !

ورفض جلالة الملك قبول استقالة زيور باشا ، ووقع مرسوما بحل مجلس النواب • وحل المجلس فعلا في اليوم الأول من اجتماعه •

وتلا ذلك استقالة اللورد أَلنبي من منصبه ، والاستقالة قديمة ترجع لخلاف شخصي بين اللورد ووزير الخارجية السير أوستن تشامبرلين ، من أيام مخالفته تعليمات حكومته ، فيما يتعلق بالانذار الذي قدمه للحكومة المصرية على أثر مقتل السردار • وقد دعا ذلك وزير الخارجية لأن يوفد لدار المنسوب السامي رجلا من رجال الوزارة هو ثقيل هندرسون ليكون بجانب اللورد أَلنبي ، ورأى هذا في تعيين هندرسون مساسا بمركزه ، فاستقال وقبلت استقالته ، وأرجىء تنفيذها لموعد مناسب • وحل محله اللورد لويد ، وأصله من حكام الهند الانجليزية •

وقد كشف لويد عن سياسته كشفا تاما في كتاب مفصل أطلق عليه اسم « مصر منذ أيام كرومر » • والرجل من غلاة الاستعماريين ، وهو فوق ذلك طموح ، يعمل على أن يضعه التاريخ في صف « بناء الامبراطورية » الكبار من أمثال كرومر وملنر ومن اليهما • دون أن يكون له ما لهؤلاء من الشخصية والصفات العقلية • فاعتمد — ليلينغ مبلغ المتصرف في مصر — على الخيلاء وأبهة المظهر وصفاقة الوجه ، كما اعتمد ليلينغ ذلك المبلغ على الانقسام بين الزعماء المصريين ، وتقولها والألم يحز في النفس •

ويسيطر لويد في كتابه سياسته كل التبسيط ، فيقول انها لا أقل ولا أكثر من الأمانة لتصريح ٢٨ فبراير ، يعطى مصر ما لها ويعطى انجلترا ما لها .  
واذا عرفنا أن التحفظات التي احتفظت بها الحكومة الانجليزية تغطي كل الشئون أدركنا مذهب لويد في فهم استقلال مصر واحترامه .

واتجه لويد أول ما اتجه لترك طرفى المعركة الدستورية فيما هما فيه .  
ثم أخذ يحدد موقفه منهما حينما بدأ كيان الوزارة في التصدع .

كان ذلك لموقف وزير الحقانية الدستورى ، عبد العزيز فهمى باشا ، في مسألة كتاب الاسلام وأصول الحكم . والكتاب بحث تاريخى فقهى في أمر الخلافة الاسلامية وضعه الشيخ على عبدالرازق (على باشا عبد الرزاق فيما بعد) ، الحامل لاجازة العالمية من الأزهر والقاضى اذ ذاك بالمحاكم الشرعية . وقد حاكت هيئة كبار العلماء المؤلف وحكمت بتجريدته من لقبه العلمى . وتبعاً لذلك الحكم خطب وزير الحقانية لعزل الشيخ على عبد الرزاق من ولاية القضاء . وأراد الوزير أن يبحث الموضوع قانونياً . فأقاله رئيس الوزارة بالنيابة ، يحيى باشا ابراهيم ، من منصبه ، وخرج مع عبد العزيز باشا فهمى زملاؤه الدستوريون توفيق دوس باشا واسماعيل صدقى باشا ومحمد على علوبة باشا . ومن الفصول الممتعة في مذكرات الدكتور هيكل باشا ما جاء فيها خاصة بتلك الأزمة .

وقد أدى هذا الخروج الى اضعاف يمين الوزارة ، وأدى ضعفها الى الامعان في العنف ضد خصومها ، كما أدى الى انتعاش حركة المطالبة بالحكم البرلمانى الصحيح .

فاجتمع أعضاء البرلمان من تلقاء أنفسهم يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بفندق الكوتنتنتال ، لتنفيذ لأحكام المادة ٩٦ من الدستور . واحتجوا على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور ، وعلى منع الأعضاء من الاجتماع بدار البرلمان ، وقرروا عدم الثقة بالوزارة ، واعتبار دور الانعقاد قائماً قانوناً ، واستمرار اجتماعات المجلسين في المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها الأعضاء ، وانتخب النواب سعد باشا رئيساً ومحمد محمود باشا والدكتور عبد الحميد سعيد وكيلين .

والتمس أمراء البيت الملكي من جلالة الملك إعادة النظام النيابي •  
 بأن ضعف الوزارة جليا . ولكن لويد لم يتحرك . فقد كان لانجلترا  
 مطلب لم يتم بعد • وكان لابد من الاحتفاظ بوزارة زيور الى أن تقبل النزول  
 عن واحة جغوب لاطاليا • وتم ذلك في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ •  
 حينئذ رأى لويد أن يتدخل • فلم يبق بعد لزيور شيء يسلمه • وآن  
 لمثل انجلترا أن ينتصر للحكم النيابي . ومما يؤسف له أن ينقل الدكتور  
 حسن باشا نشأت من منصبه بديوان جلالة الملك ، بناء على تدخل اللورد  
 لويد ، وكان هذا الاقصاء على اعتبار نشأت باشا عماد الحركة المناوئة للحكم  
 النيابي . ثم استقر الرأي على اجراء الانتخابات العامة طبقا لأحكام قانون  
 الانتخاب المباشر .

واتفقت كلمة الأحزاب المعارضة للحكومة على تنظيم معركة الانتخابات  
 بتقسيم الدوائر فيما بينها . وفاز الوفديون بمئة وخمسة وستين مقعدا  
 والدستوريون بتسعة وعشرين ورجال الحزب الوطني بخمسة مقاعد . وعين  
 حسين رشدي باشا رئيسا لمجلس الشيوخ . واستقالت وزارة زيور باشا في  
 ٧ يونية . وكان من الطبيعي أن يدعى سعد باشا زعيم الأغلبية البرلمانية  
 لتأليف الوزارة الجديدة . ولكن تدخل اللورد لويد من جديد لمنع ذلك .  
 فألف عدلي باشا يكن وزارة ائتلافية ، تولى ثروت باشا فيها وزارة الخارجية .  
 واجتمع البرلمان الجديد يوم ١٠ يونية سنة ١٩٢٦ ، وانتهى عهد وبدأ عهد  
 آخر ، فيه تدخل العلاقات المصرية البريطانية مرحلة جديدة ، مثقلة بما  
 خلفته الانذارات الانجليزية ، وبخطة اللورد لويد في تطبيق تحفظات تصريح  
 ٢٨ فبراير . وفي العهد الجديد زاد ضيق مصر بالقيود الدولية والبريطانية ،  
 تلك القيود التي شلت حركتها ، وأعجزتها أينما تلقت عن مطاوعة عوامل  
 النهوض والوثوب الدافعة لها نحو الحركة والتقدم . ولنزد هذا شرحا  
 وتفصيلا في الفصل التالي •

## الفصل الثاني عشر

المحادثات بين ثروت باشا والسير أوستن تشامبرلين

( يوليه ١٩٢٧ — مارس ١٩٢٨ )

قلت في آخر الفصل الماضي ان العهد البرلماني الائتلافي بدأ مثقلا بما خلفته الانذارات الانجليزية وبخطة المندوب السامي البريطاني — اللورد لويد — في تطبيق تحفظات تصريح ٢٨ فبراير \* وقد زاد في ثقل الحمل أن مصر كانت تتوثب نحو النهوض والارتقاء والعمران \* \*

انبعثت في أبنائها على أثر الثورة الآمال في العزة المدعمة بالعلم والاستقلال الاقتصادي والاصلاح الاجتماعي ، وأخذ ملكها فؤاد الأول في توجيه تلك الآمال نحو التحقيق ، جامعا بين عنصرى التجديد والحفاظة ، واستجاب لتوجيه رجال الحكم جميعا على اختلاف الأحزاب والأهداف ، فلم يخل عهد وزارة من الوزارات من عمل نافع في ناحية من النواحي \* وانا لا نؤرخ الآن لذلك ، ولكن ثبتته لأنه يكون المحيط الذى ندرس فيه مراحل أخرى من تاريخ العلاقات بين مصر وانجلترا \* \*

في هذا المحيط الذى جد على مصر ، جدت لها آمال ، وتفتحت لها آفاق ، وتكشفت لها مطالب \* ولكنها أينما تلفتت وجدت أمامها انجلترا ، ووجدت معها قيود الامتيازات ومطالب الدول \* فزاد كما قلنا ضيقها بما هى فيه ، وشعرت مصر كأنها تختنق فى بيتها \* \*

ولعل ذلك يفسر موقفها من المفاوضات ابتداء من محادثات ثروت باشا ، ورغبتها فى تحرر يتيح لها الحركة \* وهو يفسر أيضا معاهدة ١٩٣٦ ، فاذا قلنا الآن — فى سنة ١٩٥٢ — انا وقعناها كرها ، لانجافى الحقيقة ، اذ كنا فى الواقع ابتداء من سنة ١٩٢٧ نعمل جديا على الخلاص \* \*

ولقد أحكمت الحكومة الانجليزية القيد والتضييق • فلا حركة من مصر الا ويعقبها اعتراض وتهديد من الانجليز ، ولا محاولة لبناء الا بعقبة تقام في وجهها ، ويتكرر القول من انجلترا ، ان سلمتم لى بمركزى الخاص في بلادكم جاز أن يكون لكم ما للأمم المستقلة • وسلمنا في سنة ١٩٣٦ بذلك • ولكننا لم نجد عند انجلترا ما يحق للحليف أن يجده عند حليفه •

ولنثبت موجزين أزمات القيد والتضييق •  
أولها أزمة الجيش ، حدثت وقد تولى رئاسة الوزارة الائتلافية ثروت باشا بعد استقالة عدلى باشا يكن •

استندت الحكومة الانجليزية الى أن المقترحات والملاحظات التي قدمتها لجنة متفرعة عن اللجنة الحربية لمجلس النواب لاصلاح الجيش المصرى ورفع مستواه تدل على اتجاه نحو ادخال المؤثرات السياسية في شئون الجيش المصرى • وبما أن الحكومة البريطانية ترى أنه يجب على مصر أن تساعد بريطانيا العظمى على صيانة مصر من الاعتداء الأجنبى ( أرأيت قلبا للأوضاع كهذا القلب ) . . الخ فيترتب على ذلك أن تعيد الحكومة المصرية النظر في موقفها من المقترحات الخاصة بالجيش بلا ابطاء ، وأن تلبى الطلبات التي تمكن اللواء اسبنكس باشا المفتش العام للجيش ومعاونيه البريطانيين من الاشراف على الجيش وعلى أقاليم الحدود • وعبنا حاولت الحكومة المصرية مقارعة الحجة بالحجة ، وتحركت ثلاث بوارج بريطانية نحو مصر • ونالت انجلترا ما طلبت •

كان ذلك قبل رحلة جلالة الملك فؤاد الرسمية الى أوروبا وبدء المحادثات بين ثروت باشا والسير أوستن تشامبرلين •

وبعد ، فكيف بدأت ؟ وماذا قدر لها الفريقان من مصير ؟ وماذا كان لها من نتائج ؟

أما أن الفريقين لم يمهدا لها ولم يستعدا لها فهو أمر ظاهر • فشروت باشا ذهب لانجلترا في معية جلالة الملك ، ولا تسمح ظروف الزيارة الا بقدر

من الاتصال الشخصى بينه وبين وزير خارجية انجلترا ، قدر كلاهما أنه لا يخلو من نفع • وهذا كان يدركه ثروت باشا تمام الادراك • فلم يستصحب معاونين الذين يلزمون لاجراء محادثات دقيقة فى أمر العلاقات بين المملكتين ، ولم يحمل معه المستندات والوثائق والمباحث التى تلزمه •

ولكن الاتصال الشخصى الأول شجع الرجلين على المضى فى المحادثات ، وعلى الرغم من أن ثروت باشا كان مقيدا ببرنامج جلالة الملك وانتقالاته ، وعلى الرغم من أنه حمل على كتفيه فريدا عبء التحضير والبحث والأخذ والرد ، فقد مضى فى العمل المضنى الذى هد من كيانه وقطع حبل حياته قبل الأوان ، وكأنى به يسابق الزمن للوصول الى تحقيق شىء لبلاده .

وهذا التلهف من جانبه لاتتزع شىء لمصر يرجع الى ايمانه بأن الظرف موات ، فالحياة النيابية قد عادت الى مجراها ، والأحزاب مؤتلفة ، وأمور مصر تضبطها يد سعد القوية ، فلا ارتباك ولا نشوز ، وسعد يشجعه ويحمى ظهره ، وزيارات جلالة الملك للعواصم هيأت لمصر جوا صالحا وأكسبتها مكانة وصداقات وعلاقات طيبة ، والمصريون قد برموا بالسدود التى أقامها حولهم الانجليز ، فكانوا كما قلنا يبعون الانطلاق •

ولا أستطيع أن أقبل ما يدعيه بعض الناس من أن سعدا لو بقى حيا عند عرض المشروع النهائى الانجليزى على الوفد المصرى وعلى الوزارة لكان المشروع حظ من القبول ، ولا أستطيع أن أتصور أيضا أن ثروت نفسه كان يقبله ، بل نراه حتى اللحظة الأخيرة يعمل على اصلاحه وتعديله فى بعض نصوصه ، ونرى أنه حمل على ذلك العرض حملا ، ضغط عليه ليفعل ذلك ، زملاؤه وحلفاؤه السياسيون ، كما ضغطت عليه ليفعل ذلك الحكومة الانجليزية •

واذن فما الذى كان ثروت يأمله ويرجوه من سعيه المتواصل ؟ كان يأمل أولا فك التوتر على وجه ما ، وكان يأمل ثانيا أن يسترد لمصر على الأقل بعض ما فقدته من جراء الانذارات الانجليزية ، وهذا بصفة خاصة فيما يتعلق بالسودان ، وكان يأمل ثالثا أن يستخرج من مادة المفاوضات



والمحادثات صيغا وأحكاما ، ان لم تنظم العلاقات بين المملكتين تنظيما كاملا فعلى الأقل تهذب تلك العلاقات ، وتضبطها على أساس من العقل والانسانية ، فتبعد عنها من ناحية ارتباك الفوضى والعاطفة ومن ناحية أخرى التهديد باستخدام السيف والمدفع من آن لآخر . وايمان ثروت اذن هو ايمان ذلك النفر القليل من الرجال الذين حذقوا فن الدبلوماسية واتخذوا منها أداة لحل العقد وتسوية المشكلات ، بل واعتبروها الأداة الوحيدة الجديرة بأن تستخدمها الأمم المتحضرة . وانا لنقرن اسمه بأساتذة هذا الفن ، بتاليران و مترنيخ وغيرهما ، وهؤلاء — مع الأسف — بقايا القرن الثامن عشر ، وقد خلف من بعدهم خلف لا يعرفون الا الدم والحديد ، ولا يضير ثروت شيئا أنه نادى بالعقل وتمسك بأدوات المتحضرين .

وقد سجل ثروت باشا مساعيه في وثائق سياسية هي خير ما يصور فن المفاوضة في كماله ، وكم تمنينا أن تدخل في اعداد شباب وزارة الخارجية المصرية دراسة تلك الوثائق : « وثائق سياسية خاصة بالمحادثات التي دارت بين حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السعادة السير أوستن تشامبرلين وزير خارجية بريطانيا العظمى ، تمهيدا لوضع أسس لمفاوضات رسمية ترمى لعقد معاهدة تحالف وصداقة بين بريطانيا العظمى ومصر . » ورقمها ( ١ ) لسنة ١٩٢٨ . ومجموعتنا المصرية هذه أوفى من الكتاب الأبيض الانجليزي الذي نشر عن هذه المحادثات .

وصدّر ثروت باشا الكتاب المصرى ببيان شامل دقيق . قال فيه ان المحادثات مرت بأدوار ثلاثة . أما الدور الأول ، وهو الدور الذى بدأ بالاتصال الشخصى بين الوزيرين ، والذى كانت ثمرته أن قدم ثروت باشا مشروعا مصرية أوليا جدا لمعاهدة ، رد عليه تشامبرلين بمشروع بريطانى ، فقد جرى فى أثناء زيارة جلالة الملك لانجلترا زيارته الرسمية ، أى من ٤ الى ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٧ . كذلك جرى الدور الثانى بلوندره ، فى خلال المدة القصيرة التى قضاها ثروت باشا بها ، عقب زيارة جلالة الملك لبلجيكا ،

وفى غضون هذه المدة دارت أهم المناقشات فيما اقترحه كلا الطرفين \*  
وجرى الدور الثالث فى القاهرة ، وكان أهم أغراضه تبادل الرأى تنمة  
للاحاديث السابقة وسعيا الى تحديد مرمى بعض نصوص المعاهدة ، وقد  
بدأ هذا التبادل شفها ، ثم عاد كتابيا ، وكان الوسيط فيه اللورد لويد  
المندوب السامى \*

ويشرح ثروت باشا كيف اتخذ من زيارة جلالة الملك فرصة للاتصال  
مباشرة برجال الحكومة الانجليزية ، ثقة منه بأن الاتصال الشخصى بما  
يؤدى اليه من زيادة فهم كل من الانجليز والمصريين حالة الآخر لابد عائد  
بالفائدة على مصر \* وكان حريصا بوجه خاص على ازالة حالة التوتر الذى  
تركته الحوادث الأخيرة ، ولاسيما حادث شهر يونيه بشأن الجيش \* وقد  
كان فى الحفاوة التى لقيها جلالة الملك ما شد من عزمه ، لذلك اجتمع بوزير  
الخارجية البريطانية اجتماعا طويلا تحدث فيه الرجلان حديثا وديا مستقيضا  
فى تلك المعانى \* ولنقتطف من الحديث عبارتين هما لب الموضوع \*

قال تشمبرلين ان سنه تسمح له أن يذكر ظروف التدخل البريطانى  
فى مصر ( فى سنة ١٨٨٢ ) وأن يذكر أن وزراء انجلترا كانوا مخلصين  
حينما كانوا يصرحون بأن الاحتلال وقتى وأنه صائر الى الزوال فى اقرب  
زمن ممكن ، ولكن الحوادث كانت فوق مقدور الرجال . وذكر أن المستقبل  
يعنيه أكثر من الماضى ، وعنده أن لب المسألة هو ما اذا كان الشعب المصرى  
والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التى يجد كل  
من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الآخر ، وبما يترتب على تلك الظروف من الضرورات  
بالنسبة لكل منهما ، وما اذا كنا نرغب فى التعاون الودى مع الحكومة  
البريطانية لضمان الدفاع عن مصالحنا المشتركة ولرخاء بلدنا ، فان كان  
الجواب سلبا ظلت العلاقات بين مصر وانجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ ،  
وتعرضت تلك العلاقات لأزمات قد تضطر بريطانيا العظمى — على أسف . —  
الى تسويتها بالقوة \* وأشار الى مسعى مستر ماكدونالد لوضع أساس  
التعاون الودى بين البلدين ، وما كان من فشله فى ذلك ، ومن ذلك الحين  
وقعت حوادث يؤسف لها ، وكانت لها عواقب غير مرضية \* وتساءل هل

استفاد المصريون من تلك التجارب ، وأصبحوا الآن أكثر استعدادا لأن يلقوا حقائق الحالة وجها لوجه ، وأن يدركوا المزايا التي تترتب على التعاون مع بريطانيا العظمى تعاوننا قائما على الصراحة والاخلاص •

ولم يصعب على ثروت باشا أن يشرح شعور مصر بعدالة حقها ، وأن أكبر الأسباب لوقوع ما يؤسف له من الحوادث يرجع الى جو من سوء الظن وعدم الثقة يحيط بعلاقات مصر مع إنجلترا •

شاطره تشمبرلين هذا رأى وسأله عن العلاج • فأجابه بأن أفضل حل هو أن يتولى باخلاص تحديد العلاقات بين البلدين تحديدا يحول دون وقوع الاصطدام بينهما ويجعل العلاقات قائمة على قواعد تكفل زوال سوء التفاهم الذى تجلت أضراره بالبلدين على السواء • فقال تشمبرلين هل من سبيل الى تحقيق ذلك ؟ فأجاب ثروت بأن ذلك يتوقف على إنجلترا بنوع خاص ، لأنها تطلب ضمانات بينما مصر لا يسعها أن تعطى من الضمانات الا ما يتفق مع حرية القيام بشؤون استقلالها •

ثم أكد ثروت باشا أنه لم يكلف اجراء أى مفاوضة ، ولكن ما أبداه تشمبرلين من صدق الحفاوة قد شجعه على الاعراب بكل بساطة عن رأيه ، وأن كل ما يستطيع عمله فى هذا الشأن انما هو — اذا أذن بذلك — أن يتعرف رأيه ونوع الضمانات التى يراها ضرورية من وجهة النظر البريطانية ، فاذا بدت له مقبولة أبلغها الى زعيم الأغلبية ( سعد زغلول باشا ) ، وينظر بعد ذلك فيما اذا كان فى الامكان الدخول فى مفاوضات رسمية ، واذا تمت تلك المفاوضات تعرض نتيجة الاتفاق على البرلمان فان لم تبد الاقتراحات البريطانية مقبولة ، بقيت الأمور على ما كانت عليه واتقيت بذلك الإخطار التى قد تنشأ عن قطع مفاوضات رسمية •

ولكن تشمبرلين طلب الى ثروت باشا أن يقدم له مشروع معاهدة ، فاعتذر ثروت بأن ليس لديه العدة لهذا العمل • غير أن تشمبرلين ألح وقبل ثروت •

هذه رواية الكتاب المصرى •

وهناك رواية أخرى رواها السير تشارلس بيتري صاحب كتاب :  
 « السير أوستن تشمبرلين » ، حياته ورسائله » ( الجزء الثاني ص ٣٤٤ ) ،  
 وذلك تقلا عن تشمبرلين نفسه . قال : « لم أسمع لفتح باب المفاوضات لتسوية  
 موضوع التحفظات ، لأننى لا أعتقد أن تسويتها أمر ممكن فى القرب . ومن  
 الخطأ أن يدخل انسان فى مفاوضة فى المسألة المصرية ، بل وفى غيرها من  
 المسائل أيضا ، الا اذا كان هناك احتمال قوى للوصول الى اتفاق . وكل  
 ما فكرت فيه عند مقابلتى لثروت باشا هو أن أشرح له شرحا جليا طبيعه  
 مصالحنا فى مصر ، وأن أؤكد له أن سياستنا من شأنها ألا تتغير بتغير الوزارات  
 عندنا ، وأن أدعوه للبحث فيما اذا كان قد آن لمصر أن تقتنع بهذه الحقائق  
 فتتخذ من هذا الاقتناع أساسا لتنظيم علاقات البلدين . وكنت أرى اذ ذاك  
 أنه اذا تبين لى أن ثروت باشا مقتنع بوجهة ما ذهبت اليه فقد كان فى  
 عزمى أن أقترح عليه — وقد اقترحت عليه فعلا — أن يستمر فى  
 محادثاته مع اللورد لويد بالقاهرة عند عودتهما لها . ولكنه تحرك بأسرع  
 مما كنت أتوقع وأحضر لى فى أيام معدودات مشروع معاهدة . ولم  
 يكن بد من أن أقابل ذلك بالاهتمام وبالناية . فهاهو ذا رئيس وزارة  
 مصرية يظهر لأول مرة رغبة حقيقية فى الوصول الى اتفاق واستعدادا — على  
 أقل تقدير — لمحاولة فهم وجهة نظرنا والاستجابة لها . وليس معنى ذلك  
 أن مشروعه كان يمكننا قبوله ، ولكن كان ينبغى على أن أقابل مشروعه  
 بمشروع بريطانى وضعناه على المبادئ التى وافقت عليها الوزارة فى الشهور  
 الأولى من عمرها . ولسنا نستطيع الا أن نسير وفق هذه المبادئ ،  
 اللهم الا اذا استرددنا ما منحناه لمصر فى تصريح ٢٨ فبراير استردادا فظلا  
 غليظا ، وتقضنا بذلك العهود التى قطعناها على أنفسنا ، فنجلب على أنفسنا  
 بذلك ما نستحقه من تهمنى الخداع وسوء النية » .

هذا ما رواه صاحب ترجمة تشمبرلين ، نستخلص منه ومما جاء فى  
 الكتاب المصرى أن ثروت باشا بدلا من أن يقدم المبادئ والقواعد لتنظيم  
 المحادثات قدم مشروعا كاملا . والظاهر أنه فضل أن يجرى المحادثات فى  
 لوندرة على اجرائها فى القاهرة مع اللورد لويد ، لأسباب : أولا كسبا للوقت ،

فإن العمل في لوندرة مع وزير الخارجية أو مع مندوب عنه قريب منه لا يستغرق من الزمن ما تستغرقه المحادثات مع ممثل الخارجية في القاهرة ، ثانياً لأن الابتعاد عن القاهرة في المراحل الأولى من العمل قد يتيح لها قدراً من السرية لا يتوافر لها بغير ذلك ، ثالثاً لأن الاتفاق أو التفاهم مع تشمبرلين نفسه قد يكون أقرب منالاً منه مع لويد .

والآن وقد أخذ ثروت باشا على عاتقه عبء تقديم الاقتراحات ، فماذا كانت فكرته الأساسية في صياغة مشروعه ، قال انها كانت وضع شيء يصلح أداة لفتح باب المحادثات ، فكان رائده ألا يذكر المسائل الا على أبسط وجوها ، وذلك بقدر الامكان ، وكان رائده أيضاً ألا يبدأ بأصعب المسائل ، وهى بصفة خاصة مدة استقرار الجنود البريطانية في منطقة السويس وشروط هذا الاستقرار ، فأغفلها في مشروعه الأول مرجئاً اياها لما بعد الاتفاق على بقية المسائل ، اذ يكون الجو قد أصبح أكثر صفاء عن قبل . وكان رائد ثروت باشا أخيراً أن يقيس مشروعه بمشروع الوفد المصرى (راجع ص ٦٦) ، وسرى فيما بعد أن القياس بذلك المشروع القديم سيكون هم المفاوضات المصريين الاتكاء عليه ، سراه فيما بعد محور الدفاع الذى برره النحاس باشا ومكرم باشا توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وكأني بالسياسيين المصريين يقولون لأمتهم : ما كان لكم أن ترفضوا الآن ما اقترحه سعد نفسه في سنة ١٩٢٠ !

ولنتبع ثروت باشا في عرض مشروعه :

اعتبر ثروت باشا المشكلات الأساسية هى : الاحتلال والسودان وحماية المصالح الأجنبية والعلاقات الخارجية .

فعن المشكلة الأولى ، مشكلة الاحتلال ، نصت المادة السادسة من مشروع ثروت باشا على ما يأتى : تسهلاً وتحقيقاً لقيام بريطانيا بحماية طرق مواصلات الامبراطورية ، ترخص الحكومة المصرية لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبقى قوة عسكرية في الأراضى المصرية ، ولا يكون لوجود هذه القوة مطلقاً صفة الاحتلال ، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية . وتستقر هذه القوة العسكرية بعد انقضاء مدة ... سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة في ...

أما فيما يتعلق بمشكلة السودان فقد كان هم ثروت باشا أن يعمل على إعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ ، وتسوية المسألة الحيوية المستعجلة ، مسألة مياه النيل ، على أن يحتفظ بحل مسألة السودان السياسية الى اتفاق يعقد فيما بعد ( المادة ١١ ) .

وفما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية نصت المادة الثالثة من المشروع على تعهد بريطانيا العظمى ببذل تفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على استبدال نظام أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة في مصر بنظام الامتيازات الحالي ، وعلى أن الحكومة المصرية تعترف — وذلك في سبيل الاعتراف لها بحق التشريع ضد الأجانب (\*) — لبريطانيا العظمى بحق التدخل بواسطة ممثلها في مصر لمنع تنفيذ كل قانون مصرى يشترط الآن في تطبيقه على الأجانب مصادقة الدول ذوات الامتيازات . وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق الا في الأحوال التي يجعل فيها القانون في مسائل الضرائب تفرقا غير عادل في معاملة الأجانب ولغير مصلحتهم ، أو التي يتعارض فيها القانون مع مبادئ التشريع المشتركة بين الدول ذوات الامتيازات . وعلى أن توضع اتفاقات خاصة بالتعديلات المقترضة ادخالها على النظام القضائى الحالى ، توصلا الى إلغاء المحاكم القنصلية وتحويل المحاكم المصرية كامل السلطة في محاكمة رعايا الدول ذوات الامتيازات .

يقوم هذا كله على مخالفة بين البلدين ، تؤكد الى ما شاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما ( المادة الأولى ) ، وتترتب على ذلك نتائج • يترتب عليه أن مصر اذا أصبحت على أثر غارة أو اعتداء أيا كان نوعه في حالة حرب للدفاع عن أراضيها أو عن مصلحة من مصالحها تقوم في الحال بريطانيا العظمى لانجادها بصفة محارب • وأنه لأجل تحقيق

(\*) هكذا وردت فى الكتاب الرسمى . والخطا ظاهر . وقد رجعنا للترجمة الانجليزية فى الكتاب الأبيض الانجليزى ، فوجدناها « حق التشريع للأجانب أو بعبارة أدق التشريع الذى يسرى على الأجانب » •

هذه المعاونة بين الجيشين تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش الانجليزى ، واذا رأت الحكومة ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين ( المادة الثانية ) • وترتب على ذلك أيضا أن مصر تقبل أن تبذل لبريطانيا العظمى كل ما فى وسعها من المساعدة فى حدود أراضيها بما فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها ، وذلك اذا اشتبكت بريطانيا العظمى فى حرب ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها ( المادة الخامسة ) • وترتب على المحالفة أيضا تعهد مصر ألا تتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو موقفا يجوز أن يفضى الى اثاره صعوبات لبريطانيا العظمى ، كما تتعهد ألا تسلك فى البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التى تتبعها بريطانيا فيها ، وألا تعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية ( المادة ٧ ) . ونصت المادة الرابعة على أن بريطانيا العظمى تبذل وساطتها لتقبل مصر فى جمعية الأمم وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر لهذا الغرض • وبالنظر أيضا الى العلاقات الخاصة التى تنشئها المحالفة بين البلدين يكون لممثل بريطانيا العظمى لقب سفير ويكون اعتماده بالطريقة العادية المتبعة لاعتماد الممثلين السياسيين ، ويخول حق التقدم على الممثلين الآخرين ( المادة ١٠ ) • ونص المشروع على أن تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا ، تخوله فى الوقت الملائم السلطات التى يتولاها الآن أعضاء صندوق الدين ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها ( المادة ٨ ) • كما نص أيضا — نظرا للتنظيم القضائى المستقبل — أن تعين الحكومة المصرية فى وزارة الحقانية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا يحاط علما بكل ما يمس اداء القضاء فيما يتعلق بالأجانب، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها ( المادة ٩ ) • وأخيرا نص المشروع فى مادته الثانية عشرة على اتفاق الحكومتين على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من أحكام المعاهدة يعرض على جمعية الأمم ، ويصرح الطرفان المتعاقدان منذ الآن بالاذعان لقرارها •

سلم ثروت باشا مشروعه لوزارة الخارجية في ١٨ يولييه • وتقابل  
الوزيران يوم ٢٩ يولييه ، وقال تشبرلين انه عملا على تسهيل المناقشات وجعلها  
واضحة قد أمر بوضع مشروع يجوز لهما المناقشة فيه ، وسلم الى ثروت باشا  
صورة منه ، وأخذ يتلوه عليه مادة مادة ، وكان يدلى في أثناء التلاوة  
بالايضاحات والتفسيرات التي يراها لازمة • وأظهر ثروت باشا في أثناء  
ذلك بالقول أو الاشارة رأيه في أن أحكام المشروع البريطاني الأساسية  
لم تصادف منه ارتياحا ، وأنها تبدو غير متفقة مع مبدأ الاستقلال ، ووعد  
بأن يقدم مذكرة مكتوبة بملاحظاته • وغادر انجلترا لمرافقة جلالة الملك  
في زيارته الرسمية لروما •

ومن روما كتب باسهاب لسعد باشا يوقه على كل ما حدث • فأرسل له  
سعد باشا برقية يخبره فيها بمرضه ، وأنه وان كانت صحته قد تحسنت  
تحسنا محسوسا فانه لا يستطيع أن يدلى برأى في موضوع الخطاب ، اذ  
كان قد قرأه قراءة سريعة ، واذ كان لا يعلم مافي المشروع البريطاني •  
ثم جاءت ثروت باشا أنباء وفاة سعد باشا ، فتأثر تأثرا عميقا بهذه المفاجعة  
القومية ، وقال انه مضى في عمله وهو يسأل نفسه ماذا يكون منذ الآن  
حظ المحادثات بعد وفاة سعد باشا ، هل سيلقى عند من يخلفونه ما لثيه  
منه من التشجيع والتأييد •

وفي هذه الحالة النفسية سلم ثروت باشا ملاحظاته على المشروع البريطاني،  
وأيدها شفويا في أحاديثه مع الوزير البريطاني خلال شهر أكتوبر •

وبعد فما هو هذا المشروع وما هي ملاحظات ثروت باشا عليه ؟

ونلخص مواد المشروع البريطاني :

المادة ١ — عقد محالفة تؤكد الى ما شاء الله قيام الصداقة والاتفاق  
الودي وحسن العلاقات بين الطرفين .

مادة ٢ — كافة مسائل السياسة الخارجية التي تكون المصلحة فيها  
مشتركة بين البلدين تكون موضوع مشاورة تامة صريحة بين الطرفين ،  
وعلى الإخص اذا حدثت ظروف يخطئ منها الاخلال بحسن العلاقات بين



ملك مصر وأية دولة أخرى يتشاور جلالتهم في الحال مع صاحب الجلالة البريطانية للاتفاق على خير الطرق الودية لحل الاشكال •

مادة ٣ — اذا أصبح ملك مصر على أثر غارة أو اعتداء أيا كان نوعه في حالة حرب للدفاع عن أراضيه أو عن مصلحة من مصالحه ، يقوم في الحال ملك بريطانيا لانجاده بصفة محارب ، وذلك مع عدم الاخلال بما نص عليه من الأحكام في ميثاق جمعية الأمم •

مادة ٤ — اذا تهدد ملك بريطانيا وقوع حرب أو اذا وجد في حالة حرب ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر أو مصالحها ، يبذل ملك مصر لملك بريطانيا في الأراضي المصرية كل ما في وسعه من التسهيل والمساعدة اللتين تقتضيهما حالة حلفتين مشتبكتين معا في حرب ، بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

مادة ٥ — تسهلا للتعاون بين القوات المسلحة لكل من الطرفين المتعاقدين وتسهلا وتحقيقا لقيام ملك بريطانيا بحماية طرق المواصلات الامبراطورية البريطانية يرخص ملك مصر لملك بريطانيا بأن يبقى في الأراضي المصرية من القوات المسلحة ما ترى الحكومة البريطانية ضرورة وجوده لهذا الغرض ، ويبذل له في كل وقت ما يقتضيه بقاء هذه القوات وتدريبها من التسهيلات ، ولا يكون لوجود هذه القوات مطلقا صفة الاحتلال ، ولا تخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية • وبعد انقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ينظر الطرفان المتعاقدان في مسألة الجهات التى تستقر فيها تلك القوات ، مسترشدين في ذلك بما يكونان قد أحرزا من الخبرة في تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ، مع مراعاة الأحوال العسكرية القائمة في ذلك الوقت •

مادة ٦ — لأجل تحقيق التعاون بين الجيشين يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة في الجيش البريطانى ، واذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين •

مادة ٧ — يتعهد ملك بريطانيا ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به في مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة في مصر .

مادة ٨ — بالنظر الى التعهدات التي أخذها ملك بريطانيا على نفسه بمقتضى هذه المعاهدة بشأن الدفاع عن مصر من كل اعتداء ، والى المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتقه فيما يتعلق بالمصالح الأجنبية في مصر ، تتعهد الحكومة المصرية بأن توافيه في كل وقت بوسائل التحقق من أن حياة الأجانب وأموالهم تتمتع بحماية كاملة في مصر ، وتبقي الحكومة المصرية في ادارة البلاد عنصرا أجنيا كافيا لضمان مثل تلك الحماية .

مادة ٩ — يبذل ملك بريطانيا وساطته لتقبل مصر في جمعية الأمم ، ويعضد الطلب الذي تقدمه مصر لهذا الغرض .

مادة ١٠ — يتعهد ملك مصر ألا يتخذ في البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو موقفا يجوز أن يفضى الى اثاره صعوبات لملك بريطانيا ، كما يتعهد ألا يسلك في البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التي تتبعها بريطانيا العظمى فيها وألا يعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية .

مادة ١١ — كلما دعت الحاجة لاستخدام موظفين أجانب في الادارة تطلب الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية وساطتها للقيام بسد حاجاتها ، وتتعهد الحكومة البريطانية من جانبها بأن تبذل لها المعونة اللازمة في هذا السبيل . وكل تعيين لموظف أجنبى لا يتمتع بالجنسية البريطانية في وظيفة مدير أو في أية درجة أعلى يجب أن يتفق عليه مقدما بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية .

مادة ١٢ — بالنظر الى العلاقات الخاصة التى تنشئها المحالفة بين الطرفين المتعاقدين :

(١) يكون لممثل بريطانيا العظمى لقب سفير ، ويكون اعتماده بالطرق العادية المتبعة لاعتماد الممثلين السياسيين ، ويخول حق التقدم على الممثلين الآخرين .

(٢) يظل منصبا المستشار المالى والمستشار القضائى باختصاصاتهما الحالية باقيين كما هما الآن . ويكون تعيينهما ، كما كان فى الماضى ، بالاتفاق مع الحكومة البريطانية ، ويكونان تحت تصرف الحكومة المصرية فى جميع المسائل التى ترى استشارتهما فيها .

مادة ١٣ — يعترف الطرفان المتعاقدان بأن أدنى ضمان لصيانة مصالحهما ولاسيما مصالح مصر فى مجارى النيل العليا هو استمرار سيادتهما المشتركة فى السودان .

وكلاهما متفقان على أن يتخذا كقاعدة لتحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التى وردت فى تقرير لجنة النيل المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ وفى الاتفاق الذى عقد فى أول مايو سنة ١٩٢٦ بين ممثلى مصلحتى الرى فى مصر والسودان . ويمنح ممثلو مصلحة الرى المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة المشاهدات المتعلقة بأعمال قناطر سنار ، وتكون لهم حرية الوصول الى البيانات الخاصة بذلك ، للتحقق من أن توزيع المياه جار طبقا للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور . وتمنح الحكومة البريطانية الحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة لتمكينها من القيام ، لمصلحتها الخاصة وعلى نفقتها وبوجه يتفق مع مصالح السلطات المحلية ذات الشأن ، بأعمال الحفظ المنصوص عليها فى ذلك التقرير . وتتحمل الحكومة المصرية نفقات كل عمل تكميلى ودفع كل مبلغ تقضى ، تدعو الحاجة اليهما باعتراف الطرفين ، تعويضا للمصالح المحلية عن كل تلف أو تفكك ينجم عن الأعمال المشار اليها .

ويستمر ملك مصر — نظرا لاهتمامه بحفظ السلام في ربوع السودان وعلى حدود مصر الجنوبية — في دفع حصته الحالية في تفقات الادارة في السودان ، الى أن يقرر الطرفان المتعاقدان أن الحالة تدعو الى اعادة النظر في هذا الترتيب .

مادة ١٤ — لاتخل أحكام هذه المعاهدة بأى وجه من الوجود بالحقوق أو التعهدات التى تنجم أو يجوز أن تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق جمعية الأمم .

مادة ١٥ — يتضمن ملحق هذه المعاهدة أحكاما تفصيلية لتنفيذ بعض نصوص هذه المعاهدة ويكون للملحق ما للمعاهدة نفسها من النفاذ ، وتكون مدتها مدته .

مادة ١٦ — أنه وان يكن الطرفان المتعاقدان على يقين من أنه مع الايضاحات السابق الاشارة اليها عن طبيعة العلاقات بين البلدين لا يحتمل وقوع أى سوء تفاهم بينهما ، الا أنه رغبة في الحرص على حسن علاقتهما قد اتفقا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من تلك الأحكام ولا يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم .

## الملحق

١ — في أثناء المدة المشار اليها في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من المعاهدة يجب ألا يتجاوز عدد رجال الجيش المصرى في زمن السلم ١٢٢٥٠ رجلا ، ولأجل تحقيق الاتصال بين القوات المسلحة البريطانية والمصرية وتنسيق تدريبها يجرى العمل في هذه المدة طبقا للأحكام المنصوص عليها في المذكرات المتبادلة بين ممثل الحكومة البريطانية ورئيس مجلس الوزراء ( المصرى ) بتاريخ ٢٩ مايو و ٣ و ١٣ و ١٤ يونيه سنة ١٩٢٧ على التوالى ( أى المذكرات المتبادلة في أثناء أزمة الجيش — راجع ص ١٧٠ ) .

٢ — تضع الحكومة البريطانية تحت تصرف الحكومة المصرية مدربين

وفنين عسكريين ، وتبذل لها التسهيلات الخاصة بالتدريب العسكري بحسب ما يقع عليه الاتفاق بين الحكومتين في هذا الشأن من وقت لآخر ، وليس للحكومة المصرية أن تدرب رجالها في بلد أجنبي عدا بريطانيا .

٣ — تورد الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية بالثمن الاساسى ما يلزمها من الأسلحة والذخائر والتعينات مما لا يصنع في مصر ، وليس للحكومة المصرية أن تستوردها من أى مصدر آخر .

٤ — تحتفظ القوات البريطانية في مصر بما تتمتع به الآن من المزايا والامتيازات ، وتستمر الحكومة المصرية في المدة المشار اليها في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من المعاهدة في أن تضع مجانا تحت تصرف تلك القوات الأراضي والمباني التي تشغلها الآن .

٥ — تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأرض عرضها عشرون كيلومترا على كل من جانبي قناة السويس ، على ألا يسرى هذا الحظر على القوات المشار اليها في المادة الخامسة من المعاهدة ، ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على اتفاقات معمول بها .

٦ — يحتفظ بالادارة الأوروبية في وزارة الداخلية ، وتتعهد الحكومة المصرية بألا تعدل في عدد واختصاص الموظفين البريطانيين الموجودين الآن في الادارة المذكورة وفي البوليس بمصر والاسكندرية وبور سعيد الا بعد الاتفاق على ذلك مع الحكومة البريطانية .

هذا هو المشروع البريطاني ، وصفه ثروت باشا بحق بأنه نظام وصاية ضاغطة ومراقبة لا تنى ولا تغفل لها عين . ومشروع كهذا كان خليقا بأن يحمل رجلا أقل صبرا أو أقل تفاؤلا — وان شئت أقل ثقة بنفسه — من ثروت باشا بأن يقطع المحادثة ويدع المستقبل للمقادير . ولكن الوزير المصري تعامل على نفسه ، وأقبل على بحث المشروع الانجليزي نقطة نقطة ، مستخدما كل ما وهبه الله من قوة الحجة وسعة الحيلة . قال في مقدمة ملاحظاته المكتوبة ان المشروع البريطاني لا يتضمن دائما الايضاح والتحديد المطلوب ، وهو يستعمل بعض الصيغ المبهمة التي لا تلبث أن تصبح عند العمل بها مثارا للمثل

ما تعرضت له مصر حتى الآن من الصعوبات، وحيث يتضمن المشروع ايضاحاً أو تحديداً فإنه يرمى الى جعل تصرفات الحكومة المصرية خاضعة لمراقبة تنافى في شؤون كثيرة ما تمتعت به مصر من حرية في السنوات الأخيرة . والمشروع لا يجعل حظها خيراً مما كان لو بقيت الحالة على ما كانت عليه مع التحفظات الأربعة ، وما كان التدخل في شؤون البلاد في ظل تلك التحفظات ليزيد على ما يجوز أن يحصل في ظل المشروع . وقال ان أخص ما في معاهدة التحالف أن يكون الى جانب ما للطرفين المتعاقدين من الواجبات والحقوق المحددة حرية واسعة النطاق يتبين من خلالها وفي سياق استعمالها روح الصداقة بينهما ، ولو أن أعمالهما وتصرفاتهما في كل الأمور قيدت بوجوب الاستشارة والاتفاق مقدماً عليها لترتب على ذلك اضعاف الصداقة لا توثيقها .

ولا نزاع في أن أحكام المشروع البريطاني تترك في النفس أثراً واضحاً بأن الحكومة البريطانية ليس لها بمصر كبير ثقة ، ولكن اذا أتيح لها بالمشروع أن تحرز بالفعل كل ما ترمى اليه من النتائج الحسنة المقصودة فإن الثقة التي يجب أن تكون بين حليفين لن تستفيد من ذلك شيئاً . أما بريطانيا العظمى فإن شعورها بأن مصالحها لن تصان بغير الوصاية التي جاء المشروع بها لا بد أن يقوى على توالي الأيام . وأما مصر فإن ثقل هذه الوصاية لا بد مبهظها ، ولن تشعر في صميم نفسها بأى فضل لها في محافظتها على المصالح البريطانية ، اذ كانت في أعمالها وتصرفاتها في هذا السبيل مسيرة بارادة الدولة الوصية لا صادرة عن وحى نفسها . وكأن ثروت باشا عند ما خط هذه العبارات في أغسطس سنة ١٩٢٧ ينظر بعين الغيب الى ١٩٣٦ وما بعدها حتى هذه الأيام ! ومضى ثروت باشا بعد مقدمته العظيمة يتناول بحث المشروع الانجليزي مادة مادة ، وكان بحثه بمثابة شرح وتفسير للحكم الذي أصدره على المشروع بأنه نظام وصاية ضاغطة ومراقبة لا تنى ولا تغفل لها عين .

ولما وصل الى لوندرة في ٣٠ أكتوبر ١٩٢٧ أخذ في تبادل الأحاديث مع تشمبرلين ورجال الخارجية الانجليزية . واستمر الأخذ والرد بعد عودته الى مصر . وعلى أساس هذا كله عدلت الخارجية البريطانية مشروعها بعض

التعديل ، وحولته لمشروع نهائي ، وافقت عليه الحكومة البريطانية وحكومات المستعمرات والهند ، وطلبت الى ثروت باشا أن يعرضه على هيئة الوزارة المصرية .

أبلغ هذا المشروع طى رسالة من السير أوستن تشمبرلن للورد لويدي تاريخها ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ - والرسالة مهمة . أول ما يلقت النظر فيها أن الموضوع كله قد تحول تماما عن أساسه الأصلي . فنحن نعرف أن الوزيرين البريطانى والمصرى دخلا فى محادثات ترمى الى وضع أسس المفاوضات ، ونحن الآن بازاء مشروع المعاهدة النهائية . تقبل كما هى أو ترفض كما هى . وهو مشروع قبلته الحكومة البريطانية وقبلته حكومات المستعمرات الحرة والهند . وأن اللورد لويد مفوض لتوقيعه حالما يستطيع رئيس الوزارة المصرية التوقيع عن الحكومة المصرية . (\*) ويضيف الوزير الى ذلك أن المشروع المقدم يتضمن تساهلات عظيمة سلمت بها الحكومة البريطانية نزولا على رأى ثروت باشا ومراعاة للشعور المصرى بغية الوصول الى اتفاق

فلننظر اذن فى المشروع النهائى :

(٧) وبقي ثروت باشا على الرغم من هذا كله متمسكا بأنه لا يزال فى طور التمهيد! اثبت فى خطبة العرش التى افتتحت بها الدورة البرلمانية الجديدة ( ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ - أى قبل رسالة تشمبرلن بأسبوع واحد ) ما يأتى :- « وقد انتهر رئيس حكومتنا وجوده بلندرة فى ذلك الجو الممتلىء صداقة وولاء ، فاتصل بوزير خارجية الحكومة الانجليزية فى احاديث عن بعض شئون سياسية ، رغبة فى اقرار حسن التفاهم بين البلدين ، ولقد كان لتلك الأحاديث اثرها المحمود فى ذلك . كذلك كانت محادثات بينهما قصد بها الى تفهم الحكومتين الانجليزية والمصرية وجهتى نظر احدهما الأخرى فى مسألة مصر والسودان . حتى اذا ما ظهر امكان التوفيق بين وجهتى النظر تيسر الدخول فى مفاوضات لعقد محالفة تستكمل البلاد بها استقلالها وتحدد ما بينها وبين انجلترا من العلاقات ، على أن يكون القول الفصل فى هذه المحالفة للبرلمان . وانى لاذكر بمزيد السرور ما ساد تلك المحادثات الدقيقة من روح الود وما أشرته من الجانبين من صادق العمل لتقريب وجهتى النظر . . . . الخ »

المادة ١ — عقد محالفة تؤكد قيام الصداقة . ( وحذفت منها الى ما شاء الله ) .

المادة ٢ — تعهد ملك مصر بألا يتخذ في البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة ... الخ كنص المادة ١٠ من المشروع الأول .

المادة ٣ — ملك انجلترا ينجد مصر بصفة محارب في حالة الاعتداء عليها .... الخ كنص المادة ٤ من المشروع الأول .

المادة ٤ — اذا حدثت ظروف من شأنها أن تجعل في خطر ما بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر واحدى الدول الأجنبية من حسن العلاقات أو تهدد حياة الأجانب وأموالهم في مصر يتشاور جلالتهم في الحال مع حضرة صاحب الجلالة البريطانية لاتخاذ أنجع الوسائل لحل الاشكال . (وهذا تعديل للمادة ٢ وللمادة ٨ من المشروع الأول) .

مادة ٥ — الخاصة باتباع الأساليب الانجليزية في تدريب الجيش المصرى ... الخ ( تطابق المادة ٦ من المشروع الأول ) .

مادة ٦ — الخاصة بما تقدمه مصر لانجلترا في حالة وقوع هذه الدولة في حرب ... الخ ( كنص المادة ٤ من المشروع الأول ) .

مادة ٧ — الخاصة بالقوات المسلحة البريطانية في مصر المقابلة للمادة من المشروع الأول . وقد طرأت عليها تعديلات مهمة تؤثر عليها في اثباتنا للمادة الجديدة : —

« تحقيقا وتسهيلا لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية وريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق هذه الحماية ، يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن يبقى في الأراضي المصرية من القوات المسلحة ما ترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من ضرورة وجوده



لهذا الغرض ، ولا يكون لوجود هذه القوات مطلقا صفة الاختلال ، ولا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وبعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يعيد الطرفان المتعاقدان النظر في مسألة المكان الذي تستقر فيه تلك القوات ، مسترشدين في ذلك بما يكونان قد أحرزاه من الخبرة في تنفيذ أحكام هذه المعاهدة . وفي حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على مجلس جمعية الأمم ، وإذا لم يكن قرار جمعية الأمم موافقا لمطالب الحكومة المصرية جاز بناء على طلبها وبالشروط نفسها إعادة النظر في آخر كل خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار المذكور .

ويقول تشمبرلن في رسالته للويد ان عبارة ريثما يحين الوقت ... الخ .. شغلت باله وبال زملائه طويلا . خشى أن تثير هذه العبارة في المستقبل فكرة أنها تقضى حتما على حكومة حضرة صاحب الجلالة في وقت ما — مهما يكن بعيدا — بأن تعقد مثل هذا الاتفاق . وشرح لثروت باشا أنه لا يريد أن يقع أي لبس في معنى هذه العبارة فان حكومة حضرة صاحب الجلالة لا يسعها الارتباط بأي تعهد صريح أو ضمني بسحب جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط مواصلات الامبراطورية حيث تخترق هذه الخطوط الأراضي المصرية أو تمر عليها . فأكد له ثروت باشا أنه لم يرم بالعبارة « ريثما ... الخ الى هذا القصد ولا الى هذا المعنى . ولكنه يؤمل ، إذا ما اعتمدت المعاهدة ، أنه قد يأتي يوم تشعر فيه الحكومة البريطانية من أسباب الأمن بما يجعلها تعهد في أمر الدفاع عن مصر وحماية المواصلات البريطانية فيها الى الحكومة المصرية ، كما عهدت بحماية مثل هذه المصالح في المستعمرات الحرة الى حكومات تلك المستعمرات ، وهو ( أي ثروت باشا ) ليدرك على كل حال أن هذا اليوم بعيد ، ويكتفى بأن يترك للحكومة البريطانية مطلق التصرف في تقرير أن ذلك جاء يومه . وبناء على هذا التأكيد قبل تشمبرلن ادراج الفقرة وأقنع زملاءه بقبولها .

## مادة ٨ — تعديل المادة ١١ من المشروع الأول

تنص على تفضيل الرعايا البريطانيين على غيرهم في حالة استخدام غير المصريين ولا تعين الحكومة المصرية موظفين من رعايا الدول الأخرى الا اذا لم يوجد من الرعايا البريطانيين من يكونون حائزين للمؤهلات والشروط المطلوبة .

مادة ٩ — بذل الحكومة الانجليزية نفوذها لتعديل نظام الامتيازات (المادة ٧ في المشروع الأول) .

مادة ١٠ — تعضيد طلب مصر الانضمام الى جمعية الأمم . ( المادة ٩ من المشروع الأول ) .

مادة ١١ — تعديل المادة ١٢ من المشروع الأول . فاقصرت المادة الجديدة على ما يتعلق بلقب ممثل بريطانيا بمصر وتقدمه على ممثلى الدول الأخرى . ونقل من هذه المادة فى المشروع الأول ما يتعلق بالمستشارين المالى والقضائى الى الملاحق .

مادة ١٢ — مقابلة للمادة ١٤ من المشروع الأول ، المتعلقة بعدم اخلال أحكام المعاهدة بالحقوق والتعهدات التى تنجم عن ميثاق جمعية الأمم .

مادة ١٣ — الترتيبات التى يقتضيها تنفيذ الأحكام الواردة فى الملحق . وللملحق ما للمعاهدة من حيث النفاذ والمدة ( المادة ١٥ من المشروع الأول ) .

مادة ١٤ — الفصل فى الاختلاف طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم . ( المادة ١٦ من المشروع الأول ) .

## الملحق (١)

وهو الخاص بالجيش المصرى . حذف منه تحديد عدد رجال الجيش فى زمن السلم ب ١٢٢٥٠ رجلا ، والباقى كما جاء فى المشروع الأول بعد حذف الاشارة الى المذكرات المتبادلة فى أثناء أزمة الجيش بعد ادماج ما نصت عليه فى صلب الملحق .

## الملحق (٢)

وهو الخاص بالمستشارين المالى والقضائى والموظفين البريطانيين بإدارة الأمن العام والبوليس . وأحكام الملحق فى هذا الشأن هى أحكام مادة ١٢ من المشروع الأول والفقرة ٦ من الملحق بذلك المشروع .

ويلاحظ أن السودان لم يرد له ذكر فى المشروع النهائى . والظاهر أن الوزيرين اتفقا على ارجاء الناحية السياسية من الموضوع ، وان كنا لم نجد أشارة صريحة لذلك . بل كل ما وجدناه هو العبارة الآتية ، فى رسالة من السير أوستن تشامبرلين الى دولة ثروت باشا ، تاريخها ٢٤ فبراير ١٩٢٨ ، ونصها « أما المسائل الثانوية الخاصة بالامتيازات وتوزيع مياه النيل فقد اتفقنا كلانا على أن تتبادل عند اعتماد المعاهدة مذكرات بتسويتها . »

وقد تردد ثروت باشا فى أن يعرض هذا المشروع على زملائه بعض الوقت ، محاولا أن يصل عن طريق المفاوضة مع المندوب السامى فى مصر الى ازالة الغموض عن بعض نصوصه ، والى أن يوفق الى حل نهائى قاطع فى مسائل الجيش والبوليس والمراقبة على مياه النيل ، الا أن تشمبرلن ألح فى عرض المشروع كما هو على هيئة مجلس الوزراء . وفى الوقت نفسه أبدى مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى والوزراء رغبتهم فى الوقوف على المشروع والمذكرات التى تبودلت فى شأنه مهما تكن النتيجة التى وصل اليها حتى ذلك الوقت . فلم يسع ثروت باشا الا اجابة تلك الرغبة العامة . وبناء على ذلك أبدى النحاس باشا رأيه فى المشروع بأنه لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ، وأنه يجعل الاحتلال البريطانى شرعيا ، وأنه لذلك لا يرى فائدة للدخول فى مناقشة يصح أن تفسر المشروع أو توضحه أو يصح عند الحاجة أن تسمح بإدخال تحسين عليه يجعله صالحا للقبول . وأبدى أعضاء الوزارة نفس رأى . وانتهى الأمر عند ذلك . وقدم ثروت باشا استقالته من رئاسة الوزارة ، وتولاها مصطفى النحاس باشا ، واستمر الائتلاف .

ولكن ثروت باشا بقى على اعتقاده فى صلاحية المشروع بعد ادخال

تحسينات عليه . رأى فيه ما يكفل لمصر العمل بسيادتها حرة كاملة ، سواء في الشؤون الخارجية ما دامت ادارة تلك الشؤون مطابقة لروح المعاهدة ، أو في الشؤون الداخلية اذ هي غير مقيدة من هذه الوجهة سوى بوجوب ادخال أساليب التدريب والنظام المتبعة في الجيش الانجليزى ، وانخاذ الأسلحة المستعملة فيه في الجيش المصرى ، وبتفضيل البريطانيين على غيرهم من الأجانب في الوظائف الفنية التى ترى الحكومة المصرية فيها حاجة الى تعيين اخصائيين أجانب ، ما دامت الكفايات المشترطة متوافرة فيهم ، وهذان التعهدان يمكن اعتبارهما من النتائج التى تترتب على المحالفة . أما مسألة السودان فقد كان المشروع يضع لها حلاً ابتدائياً عظيم الأهمية ، من شأنه أن يمهّد لحل الوجه السياسى لتلك المسألة وأن يسهل . (\*) وأخيراً فإن المعاهدة على بعدها من مظنة تأييد الاحتلال تهيم لمسألة وجود الجيوش البريطانية في مصر حلاً لم يتيسر في المفاوضات السابقة رسمية أو غير رسمية أن ينظر فيه بشئ من الأمل في نجاحه .

وأن مبدأ تدخل جمعية الأمم في جميع المسائل الناشئة عن المعاهدة وبخاصة في مسألة الجيش — وهو ما كانت انجلترا تصر دائماً على رفضه — يعد من أكبر الآمال المشجعة لمصر .

وأعرب ثروت باشا في نهاية بيانه عن أحاديثه عن اعتقاده بأن جهوده لن تذهب سدى ، وأنه سيأتى يوم تستأنف فيه المفاوضات ، وأنه يرجو أن يدخل على المشروع حينئذ التعديلات والايضاحات الكفيلة بتبديد ما قد يساور النفوس من القلق .

والواقع أن محادثات ثروت باشا هي أساس المفاوضات التالية في أدوارها المختلفة والسؤال الذى يصح توجيهه هو : لم صممت الحكومة البريطانية على عرض مشروعها النهائى ، وهى تعلم علم اليقين نوع المصير الذى ينتظره؟

---

(\*) ( الظاهر أن ثروت باشا يقصد مشروعه هو . فالمشروع النهائى خال من ذكر السودان ) .

كان ذلك لأنها حينئذ لم تر بأسا في بقاء الحالة الراهنة ، وأنها لا تطلب من  
المفاوضة الا صياغة واقع تلك الحالة في نصوص وأحكام معاهدة بين البلدين .  
فلما وجدت أن ثروت باشا يسعى الى ما هو أكثر من ذلك ، وأنه يطلب  
تنظيما يمكن بلاده من حرية العمل ، لم تر اذ ذاك ما يدعوها لمجاراته في ذلك ،  
وأرسلت مشروعها الى مصيره المحتوم ، ولم تبال بطبيعة الحال أن ذلك  
معناه نهاية حياة ثروت باشا السياسية !

## الفصل الثالث عشر

مقترحات أغسطس سنة ١٩٢٩ لاتفاق أنجليزى مصرى

( وهى المقترحات التى أفضت إليها المفاوضات بين محمد محمود باشا والمستر هندرسون ) .

على أثر استقالة ثروت باشا كلف جلالة الملك مصطفى النحاس باشا تأليف الوزارة ، فألفها ائتلافية كالوزارة السابقة ، اشترك فيها من الدستوريين محمد محمود باشا وجعفرولى باشا .

وواجهت الوزارة الجديدة أول ما واجهت مذكرة من دار المندوب السامى لرئيس الوزارة السابق تاريخه ٤ مارس . ولم يتسع الوقت لوزارة ثروت باشا لكى تبت فى موضوعها فتركت ذلك للوزارة اللاحقة .

ومذكرة مارس هذه على درجة كبيرة من الخطورة ، فان تسليم مصر بها يحقق لانجلترا ادعاء تبنى عليه التدخل فى شئون مصر متى شئت وكيف شئت ، فلاحد لمدى التدخل الا مطلق حريتها فى التقدير ، وهذه عبارة المذكرة : « لاحظت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بعين القلق بعض الأعمال التشريعية التى أقرها البرلمان ، والتى اذا عمل بها أضعفت اضعافا جديا من سلطة الهيئات الادارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال »

«وطالما كان هناك محل للأمل فى عقد محالفة بين البلدين تحدد مسئوليات وحقوق كل منهما أمسكت حكومة جلالة الملك عن ابداء أية ملاحظة ، أملا منها فى أن تعتمد باطمئنان على الحكومة المصرية لاجتناب كل تشريع يحول بين الادارة المصرية والقيام بنجاح بالمسئوليات التى يستلزمها النظام الذى توجده المحالفة » .

« ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح فى تحقيق غرضها ، فان حكومة جلالة الملك البريطانية ليس فى وسعها أن تسمح بأن

تتعرض مسؤولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر سواء بتشريع شبيه بذلك الذى أشرنا اليه أو بأى تصرف إدارى ،وهى تحتفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ أى اجراء ترى فى نظرها أن الحالة تقتضيه . »

قلنا ان هذه المذكرة بالغة الخطورة.ومما يستحق الإشارة اليه من عباراتها القول ان عدم نجاح المحادثات بين الحكومتين يستلزم من الحكومة الانجليزية اتخاذ الموقف الذى اتخذته ازاء أعمال البرلمان المصرى . وللمصريين اذن الحق فى أن يذهبوا الى أن مذكرة مارس اجراء تقصده به الحكومة الانجليزية معاقبتهم على عدم قبولهم لمشروع ثروت تشمبرلن أو — على الأقل — الضغط عليهم لقبول مشروع جديد .

ومن أوجه العنت فى مذكرة مارس هذه ما ذهب اليه اللورد لويد من أن السلطات المصرية من تنفيذية وتشريعية لا تعرف واجباتها الأساسية بالنسبة لحفظ الأمن وحماية الأرواح والأموال الا بعد الارتباط بانجلترا بمعاهدة تحالف . وطالما تعطل عقد المعاهدة فلانجلترا أن تتخذ أى اجراء ترى أن الحالة تقتضيه .

والانصاف يقتضى أن نذكر أن السياسة الانجليزية فى أزمة الجيش التى سبق الكلام عنها وفى أزمة التشريعات المصرية التى نحن بصدددها هى من رسم اللورد لويد نفسه ، وتجربى على طريقته فى تطبيق تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته ، وهى الطريقة التى لم يخفها عن رؤسائه والتى شرحها بجلاء فى كتابه « مصر منذ أيام كرومر » . وليس معنى ذلك اعفاء الحكومة الانجليزية من مسئولية المعاملة التى عاملت مصر بها ، ولكن الثابت أن لويد كانت له آراؤه وخططه ومناهجه ، وأنه سار فى تنفيذها فى مصر على وجه لم يرض تشمبرلن نفسه رغم انتمائهما لحزب واحد ، والثابت أيضا أن تشمبرلن ضاق ذرعا بتصرفات لويد وأزماته ، وأنه — فيما يلوح — لم يقو عليه لما كان للويد من نفوذ بين غلاة المحافظين ، ولأن تصرفات العنف من استدعاء البوارج وقعة السلاح ومواكب المظاهرات فى الجو والبر والبحر تستهوى العامة وتنال رضاهم واعجابهم . وعلى كل حال فقد ترك تشمبرلن لخليفته

العمالى فى وزارة الخارجية — المستر هندرسون — تصفية أمر اللورد لويد فى مصر . وستحدث عن هذا فى موضعه .

واجهت وزارة النحاس — كما ذكرنا — مذكرة مارس البريطانية وتولت الرد عليها ، ولم يصعب على الحكومة المصرية تنفيذ المزاعم البريطانية وختمت ردها بالعبارة التالية :

« يضاف الى ما تقدم أن المذكرة المشار اليها تهىء السبيل لتدخل مستمر فى ادارة شؤون البلاد الداخلية ، مما يشل سلطة البرلمان فى التشريع وفى الرقابة على أعمال الادارة ، وتجعل مهمة الحكم مستحيلة على أية حكومة جديرة بهذا الاسم ، ولا ريب لدينا فى أن الحكومة البريطانية لم تقصد الى شىء من هذا . لذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلا لو أنها سلمت بمبدئه لأسلمت ذاتها ، وأنكرت وجودها ، بل انها كحكومة دولة مستقلة ذات سيادة لتدرك حق الادراك ما عليها من واجبات ، وتعزم بعون الله وتوفيقه أن تنهض بأعبائها » .

وقالت الحكومة البريطانية فى ردها على هذا انها لا تستطيع أن تعد الرد المصرى بيانا صحيحا عن العلاقات الموجودة بين بريطانيا ومصر ، ثم أشارت الى تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته،والى التبليغ الذى أرسلته للحكومات الأخرى عما سمته علاقات خاصة بينها وبين مصر لا تسمح لدولة ما أن تنازع فيها .. الخ ( ص ١١١ ) وفى النهاية فانها ترى أنه بعد اخفاق مفاوضات ثروت تشمبرلن قد عاد كل شىء الى ما كان عليه بعد اخفاق مفاوضات مكدونالد — زغلول ، الا بمقدار التعديل الذى أدخلته الانذارات الانجليزية فى نوفمبر ٢٤ ( أى أن مصر تحترم كل شىء والحكومة البريطانية لا تحترم حتى الحالة التى تحدثها هى ! ) وبناء على هذا كله تبقى النقط المحتفظ بها محتفظا بها على صورة مطلقة بوساطة الحكومة البريطانية ، وللحكومة المصرية أن تستعمل سلطتها المستقلة ، على شرط أن يكون ذلك على وجه مرض للحكومة البريطانية .

وألقى رئيس الوزارة النحاس باشا بيانا فى مجلس النواب بجلسته ٥ ابريل



قال فيه ان الحكومة المصرية متمسكة بوجهة نظرها المستمدة من برنامجها .  
هكذا كانت الجولة الأولى من جولات هذه الأزمة ، لم تتناول عملاً  
تشريعياً معيناً ، ثم تطور الأمر فقدمت دار المندوب السامى انذاراً  
للحكومة المصرية تطلب فيه منع مشروع قانون الاجتماعات المعروض  
على البرلمان من أن يصبح قانوناً ، وحددت لاجابة طلبها موعداً غايته  
الساعة السابعة من مساء الأربعاء ٢ مايو ١٩٢٨ . وهددت بأنه ان لم تتم  
اجابة طلبها قبل ذلك الموعد فانها تتخذ الاجراء الذى تستدعيه الحالة .  
وقد أرسل النحاس باشا رداً قوياً على هذا رفض أن يسلم فيه بما تدعيه  
الحكومة الانجليزية ، وختم كلامه بأن أعلن للمندوب السامى أن الحكومة  
رغبة منها فى التفاهم قد طلبت فى حدود حقها الدستورى الى مجلس الشيوخ  
أن يؤجل المناقشات فى مشروع قانون الاجتماعات الى دور الانعقاد القادم ،  
ووافقها المجلس على ذلك .

واعتبرت الأزمة بذلك منتهية .

وتلاها أزمة داخلية مصرية . بدأت باستقالة محمد محمود باشا من  
الوزارة ، ثم استقال الوزير الدستورى الآخر جعفر ولى باشا ، والوزير  
الوفدى ( اذ ذاك ) أحمد محمد خشبه باشا ، والوزير المستقل ابراهيم فهمى  
كریم بك . وعلى ذلك تصدع الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة .  
وأقال جلالة الملك النحاس باشا فى ٢٥ يونية ١٩٢٨ ، وألف محمد محمود باشا  
وزارته الأولى من الأحرار الدستوريين والاتحاديين . وكان حافظ  
عفيفى باشا وزير الخارجية فى تلك الوزارة .

وأجلت الحكومة انعقاد البرلمان مدة شهر . ثم استصدرت أمراً ملكياً  
فى ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ بحل مجلسى النواب والشيوخ ، وإيقاف تطبيق بعض  
مواد الدستور ، وبأنه بناء على ذلك يؤجل انتخاب أعضاء المجلسين وتعيين  
الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ مدة ثلاث سنين من تاريخ هذا الأمر ،  
وعند انقضاء هذا الأجل يعاد النظر فى الحالة لتقرير اجراء الانتخاب والتعيين  
المذكورين أو تأجيلهما زمناً آخر . أما السلطة التشريعية فى فترة السنين الثلاث

المذكورة أو في أى فترة أخرى تؤجل إليها الانتخابات فيتولاها الملك طبقاً لحكم المادة ٤٨ من الدستور ، وذلك بمراسيم تكون لها قوة القانون .

وقالت الوزارة في مذكرتها الايضاحية لهذا الأمر الملكى انها ما كانت لتقدم على حل المجلسين وتأجيل الانتخابات طوعية واختياراً ، ولكن يلجئها الى ذلك الجاء ضرورة الخلاص من الحالة الحاضرة ، والحاجة الى نظام ثابت مرض يعيد للبلاد وحدتها ، ويهيئ لها سبيل معالجة قضية استقلالها على وجه يحقق كامل أمانها . والوزارة شديدة الايمان بأنها تصدر في ذلك عن حاجات الأمة الحقيقية واجماع أهل رأى فيها . وقد اعترمت الوزارة أن تأخذ نفسها في ادارة الشؤون العامة في فترة تعطيل الحياة النيابية باجراء العدل وتحقيق المساواة في غير تحيز أو حزبية ، وبتأييد الحريات في حدود القوانين ، وتنفيذ الاصلاح في المرافق العامة الذى طال على البلاد أمد انتظاره . وكذلك ترى الوزارة أن ينظر في قانون الانتخاب وما يتصل به من أحكام الدستور لتعديل ما قد يكون في تعديله اصلاح الحالة التى ترغب الوزارة الخلاص منها ، على أن النظام النيابى والمسئولية الوزارية لن يسهما التعديل بحال من الأحوال .

ونسبت المذكرة الايضاحية سوء الحالة الى أن فترة قليلة هيأت لها المصادفة المحضة في هذا العهد الأخير مكان الزعامة من حزب الأكثرية ما زالت في حرصها على الاستئثار بالأمر تنقض أسباب التعاون ، وتسترسل في حزبية شديدة الخطر على المصالح العامة ، مدعية أن الانقسام جاء من انفرادها بالتمسك بحقوق البلاد ، جاهدة في نشر ذلك الوهم ، عاملة على توسيع نطاق الانقسام واستدامة أسبابه . وبينت المذكرة أن آثار الانقسام امتدت الى دوائر الحكومة مما أفسد نظام الأعمال ، وعرض مصالح الجمهور للعسف والعبث ، ونشر القلق والاضطراب بين الموظفين ، وكذلك انتقلت هذه الآثار الى أفراد الأمة ، فاضطربت بها العلاقات والروابط بينهم ، بل اقلبوا بعضهم حرباً على البعض الآخر ، وتزعزعت أسباب التراحم والتضامن في الأسر ، ثم انتهى الأمر الى أن أصبحت الحياة النيابية نفسها أداة لطغيان

تلك الفئة واستبدادها ، مستعينة بأكثرية اضطرت الى ممالأتها أو مداراتها بين رجل مخدوع فيها وآخر يخشى شرها وثالث يطمع في خيرها ، ولذلك عجزت تلك الحياة النيابية عن تحقيق أخص ما يرجى فيها من اتقاذ الاصلاحات المختلفة في المرافق العامة للبلاد .

وإذا كان لنا أن نستبعد من المذكرة الايضاحية ما اعتاد السياسيون أن يقولوه بعضهم في البعض الآخر ؛ جاز لنا أن نقول ان تحليلها لبعض ظواهر الحياة السياسية ذهب في التبسيط والحصر حدا لا يقبله غير المنهمكين في المعركة السياسية من المصريين . من ذلك الكلام على فئة هيأت لها المصادفة المحضة السيطرة على حزب الأكثرية ، وعلى أن أتباعها هم بين رجل مخدوع فيها وآخر يخشى شرها وثالث يطمع في خيرها . ثم الكلام على فساد الحياة السياسية . نقول انه غلو لا يقبله هو أيضا غير المنهمكين في المعركة السياسية من المصريين ، وهو مما يصدر عن أوهام الأحزاب السياسية من حيث ادعاء كل حزب لنفسه وحده الطهارة الخلقية والحكمة السياسية .

وأهم من هذا كله أن نذهب في دراسة حركة يولييه ١٩٢٨ مذهبا آخر، فنحاول أن تبين من حقيقتها ما يتصل بموضوعنا .

لم تكن حركة ١٩٢٨ حركة انقلاب دكتاتوري . حقيقة تأثرت بما كان في تركيا وأروبا من محاربة النظام البرلماني الحزبي التقليدي . ولكن الدكتاتوريات الحقيقية ألغها رجال على رأس عصابات تحركها عواطف وغرائز وشهوات ولا تتردد في تحطيم أية عقبة ، ورجال حركتنا في ١٩٢٨ — الذين انتقلوا منهم الى جوار ربهم والذين هم لا يزالون بين ظهرائنا — لا نعرف عن واحد منهم اسرافا أو شذوذا ، ولا نعرف أن واحدا منهم في حياته العامة أو الخاصة يصدر في تصرف أو مسلك الا عما يصدر عنه سائر أبناء قومه .

وعلىنا اذن ألا تتأثر كثيرا بوصف محمد محمود باشا لنفسه بأنه دكتاتور خير ، وباستخدامه صيفا كصيغة اليد الحديدية وما الى ذلك .

وحركة ١٩٢٨ اذن هي حركة في معركة الأحزاب ، لا أكثر ولا أقل .

ولم تكن الحركة نتيجة مؤامرة دبرها القصر والمندوب السامى وخصوم الوفد المصرى . ولنزد هذا شرحا ، أما خصوم الوفد فلا نصدق عن واحد منهم — وبخاصة رئيسهم فى هذه الحركة محمد محمود باشا — قبوله لأن يكون أداة مسخرة لأحد . وأما القصر فقد ذكرنا فى أكثر من موضع أن ما أذاعه الكتاب الأوروبيون عن مسعى المغفور له الملك فؤاد لاستبدال الحكم المطلق بالحكم البرلمانى خرافة خلقت بسوء نية وتكررت أحيانا بحسن نية ، والثابت هو العكس ، فقد كان فى الأزمات البرلمانية المختلفة ملكا دستوريا بالمعنى الصحيح ، وإن تصرفات جلالتة فيها جميعا اذا قيست بما تكشف للتاريخ أخيرا عن تصرفات الملكين جورج الخامس وجورج السادس فى حل أزمات الكثرة والقلّة التى ترتبت على الانتخابات العامة فى عهديهما لاتضح أنها صدرت عن ايمان صحيح بالحكومة النيابية ، وعن تقدير حكيم لشتى النزعات والتيارات ، وعن رغبة وطنية سامية فى أمن الوطن وخيره ورفاهيته ، ومن عدم الانصاف أن يدعى أحد أن اعتقاد جلالتة فى أن أحوال البلاد الداخلية والخارجية تقتضى عدم اضعاف السلطة التنفيذية ، وفى أنه من خطئ الرأى أن تنتقل الأمة طفرة واحدة من الحرمان التام من مباشرة الحقوق السياسية الى التمتع بها بأوسع مدى ممكن لها ، أقول انه من عدم الانصاف أن يحمل هذا الاعتقاد الذى له كل الوجاهة وكل القيمة على ايثار الحكومة الاستبدادية على غيرها . وأما دار المندوب السامى فلا يهمها من المعركة السياسية الا ذلك القدر منها الذى يقرب أو يبعد قبول المصريين للتسوية السياسية مع انجلترا ، والا ذلك القدر منها الذى يوجد من الانقسام بين المصريين ما يحملهم على الاتجاه نحو تلك الدار يستعينون بها بعضهم على البعض الآخر .

عرفنا اذن أن حركة يوليه سنة ١٩٢٨ هى معركة أحزاب ، فلننظر اليها على هذا الاعتبار .

ان نجاح الحكومة البرلمانية يتوقف على أن الوزارة تستند الى أكثرية معقولة ، وأن المعارضة كذلك تستند الى قوة حقيقية من حيث العدد والكفاية،

ويتوقف أيضا في النهاية على أن تجرى المعركة بين الحكومة والمعارضة وفقا لأساليب وقواعد مرعية ، ويتوقف أخيرا على تسليم كليهما بأن هناك اعتبارات وأمورا أساسية تقف الحرب عن الامتداد إليها .

قومي هم قتلوا أميم أخى      فاذا رميت يصينى سهمى  
فلئن عفوت لأعفون جلا      ولئن سطوت لأوهنن عظمى

فهل الوسائل التي قررتها وزارة محمد محمود تفضي حقا الى هذه النتائج وتهبى فعلا الأسباب للحياة النيابية الصالحة ؟ يؤسفنا أن نقول لا . مثلا : هل يؤدي حقا تعطيل الحياة النيابية ثلاث سنوات الى أن تعود للبلاد وحدتها كما ترجو المذكرة ؟ وكيف يمكن أن يحدث ذلك والحزب الذي أقصى عن الحكم يعتقد أنه أقصى وأذى تعسفا ، ويرى من حقه بل ومن واجبه أن يهدم التدبير كله ؟ فلنحكم إذن على حركة محمد محمود باشا في يولية ١٩٢٨ بأنها لا تؤدي ولا يمكن أن تؤدي الى الأهداف الطيبة التي أعلنتها ، ونعود الى ما قررناه في مناسبات عدة من أنه لاصلاح ولا اصلاح الا بالتربية السياسية الحققة ، ولكن لا بد لمن يتولاها أن يوطن نفسه على الصبر وعلى أن ثمرتها قد لا تنضج الا بعد مماته . وأتى لنا اقناع السياسيين بذلك . وكذلك لاصلاح ولا اصلاح الا بتنظيم الرأي العام على أسس أخرى بالاضافة الى أسس الأحزاب السياسية وحدها ، ويكون ذلك اذا اتجهت جماعات العمل الاجتماعى نحو التأثير في الانتخابات طبقا لاتجاهاتها وتبعاً لقوة أنصارها ، وحينئذ يكتسب العمل البرلماني معناه ويكون له أثره ، وبغير هذا يكون حلقة من المصادفات .

هذا وقد كان علينا أن نأتى بهذا القدر من السياسة الداخلية المصرية لنعرف الظروف التي أحاطت بالعلاقات بين مصر وبريطانيا في السنتين ١٩٢٨ و ١٩٢٩ .

نشير أول مانشير في شأنها الى توقيع الميثاق المعروف باسم ميثاق كيللوج باسم صاحبه وزير خارجية الولايات المتحدة ، وهو تعهد من موقعه بأن يسووا مشكلات علاقاتهم بالوسائل السلمية . وقعت الحكومة البريطانية مع تحفظ سبق لها أن أبدته في أثناء المفاوضات الخاصة بالميثاق وأكدت عند

التوقيع ، قالت فيه توجد مناطق لبريطانيا مصلحة خاصة وحيوية في استتباب الرخاء والأمن فيها، فتوقيع الحكومة البريطانية للميثاق لا يمس حريتها في العمل في تلك المناطق ، وأضافت الى ذلك أن حكومة الولايات المتحدة توجد لديها هي أيضا مناطق من هذا النوع ، وبناء على ذلك فاذا ما حددت الحكومة البريطانية موقفها من هذه المناطق فانها تعبر عن الموقف المائل للولايات المتحدة في المناطق التي تهمها ، وتجنبت الحكومة البريطانية أن تذكر أى البلاد تعنى ، كما أن المستر كيللوج نفسه تجنب أن يسأل . وفي اشارة الحكومة البريطانية في تحفظها الى أنها والحكومة الأمريكية « في الهوى سوا » ما حملة على الصمت . والذي يؤكّد أن الحكومة البريطانية كانت تعنى مصر حينما تحفظت بالنسبة للمناطق التي تدعى لنفسها فيها مصالح خاصة ، الخطة التي جرت عليها تلك الحكومة منذ أرسلت للدول تبليغها المشهور على أثر تصريح ٢٨ فبراير ( ص ١١١ ) وموقفها من شكوى البرلمان المصري لمجلس جمعية الأمم على أثر الانذارات الانجليزية المشهورة ( ص ١٦٠ )

وعلى كل حال فلم يسع حكومة محمد محمود باشا الا أن توقع ميثاق كيللوج بتحفظ هي أيضا ، ونصه : تعلن الحكومة المصرية انضمامها الى الميثاق بالصيغة التي وقع بها بباريس دون أن يفيد هذا الانضمام تسليما بأى تحفظ أبدى بشأن ذلك الميثاق .

وانضمام مصر للميثاق تطبيق للقواعد التي وضعها محمد محمود باشا لسياسته الخارجية . وقد وصف هذه السياسة في قوله بأنها ترمى الى تجزئة المسائل المصرية ، وتسوية ما كان مرتبطا منها بتنفيذ سياسة الوزارة وبرنامجهما الاصلاحى من جانب ، والى العمل من جانب آخر — في حدود الحالة القائمة — على استعادة ما خسرته مصر في السودان وعلى المشاركة الجديدة في الحياة الدولية .

وتطبيقا لهذه السياسة أيضا تمكنت حكومة محمد محمود باشا من تسوية شؤون مالية خاصة بالقروض العثمانية ، وكان هذا في مارس ١٩٢٩ . كما تمكنت أيضا من تسوية شؤون الرى في مايو ١٩٢٩ . وتم ذلك بتبادل

مذكرتين مع دار المندوب السامي . وقد قبلت الحكومتان بموجب هذا النتائج التي انتهت اليها لجنة النيل في سنة ١٩٢٥ ( ص ١٨٢ ) ، كما قبلتا أن يكون لرجال مصلحة الري المصرى بالسودان حرية التحقق من أن موازنات خزان سنار ( وهو مخصص للري في السودان ) تجرى طبقا لما خصص للسودان حسب قرار لجنة النيل ، وأن لا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوة ، وأن لا تتخذ اجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الادارة البريطانية يكون من شأنها انقاص مقدار الماء الذى يصل الى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على وجه يلحق أى ضرر بمصالح مصر ، وأن تلقى الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة للقيام بدراسة ورصد الأبحاث المائية لنهر النيل ، وأنه اذا قررت الحكومة المصرية اقامة أعمال فى السودان على النيل وفروعه أو اتخاذ أى اجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر فعليها أن تتفق مقدما مع السلطات المحلية على مايجب اتخاذه من الاجراءات للمحافظة على المصالح المحلية ، ويكون انشاء هذه الأعمال وصيانتها وادارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأسا ، وأن تستعمل الحكومة البريطانية وساطتها لدى حكومات المناطق التى تحت نفوذها لكى تسهل للحكومة المصرية عمل الدراسات والأعمال من قبيل ما هو مبين فى الفقرتين السابقتين ، وأنه اذا حدث خلاف فى تفسير قواعد الاتفاق يرفع الأمر لهيئة تحكيم مستقلة ، وأن هذا الاتفاق لا يعتبر ماسا بمراقبة وضبط النهر فان ذلك يحتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضة فى مسألة السودان . وعلى ذلك فقد تم البت فى هذه المسألة الخطيرة دون التعرض لحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى السودان .

وانا لا نذهب مذهب القائلين بارجاء كل شىء الى أن يتم الاعتراف بحقوق مصر على الوجه الذى يرضيها تماما . فمن المسائل مالا يحتمل الارجاء الذى قد يؤثر فى تقدم السودان وتقدم مصر ورخائها ، هذا الى أن وضع الاتفاق الخاص بالنيل يتصل بسياسة تصفية آثار الانذارات

الانجليزية في السودان والرجوع الى ما كان عليه قبل سنة ١٩٢٤ . وقد جرى عليها ثروت باشا كما رأينا ، وسار عليها محمد محمود باشا أيضا .

وجريا على هذه الخطة أيضا . خطة تجزئة المسائل ، للوصول الى المشاركة الجديدة في الحياة الدولية ، والى استعادة ما خسرته مصر في أمر السودان ، سعى محمد محمود باشا لتحريك أمور أخرى وتقديمها خطوات محسوسة ، منها ما يتعلق بتعديل نظام الامتيازات عن طريق عقد مؤتمر تدعو اليه الحكومة المصرية لادخال تعديلات في لائحة ترتيب المحاكم المختلطة توسع اختصاص هذه المحاكم توسيعا جزئيا يشمل بعض الجنايات والجنح التي كثرت الشكوى من بقائها خاضعة للقضاء القنصلي أو مست الحاجة لادخالها في سلطان القضاء المحلي ، ومنها البحث في فرض ضرائب معينة على الأجانب مع الاحتفاظ بمبدأ سلطة الحكومة المصرية وحققها غير منازعة ولا مدافعة في اخضاع الأجانب لكل ما يفرض على أهل البلاد من الضرائب ، ومنها أمر دخول مصر في جمعية الأمم . ومما يحمد لحكومة محمد محمود باشا أنها حركت هذه الأمور دون أن تقف موقف المنتظر لما تتيحه المفاوضات العامة من فرص ، فصدرت في هذا كله عن المبدأ الكريم الطبيعي ، ألا وهو ان شؤون مصر من حق حكومة مصر أن تتولى التفكير فيها ووضع الخطط لمعالجتها .

وقد اقتضى تحريك هذه الأمور أن يزور وزير الخارجية الدكتور حافظ عفيفي باشا في شهر ابريل ١٩٢٩ لوندرة وكان لجهوده نتائج مشجعة . وفي هذه الأثناء كان الحكم قد انتقل في انجلترا منذ أوائل شهر يونية ١٩٢٩ من أيدي حزب المحافظين الى أيدي حزب العمال على أثر انتخابات عامة . وتولى وزارة الخارجية في وزارة العمال الجديدة المستر آرثر هندرسون .

ورأى الوزير الجديد بعد الاطلاع على ما دار من الكتب بين سلفه — السير أوستن تشمبرلن — والمندوب السامي في مصر — اللورد لويد — أنه لا يستطيع أن يعمل عملا نافعا لتحسين العلاقات بين مصر وبريطانيا الا اذا



أقصى لويد عن مصر . فاستدعى الرجل لمقابلته وحمله على تقديم استقالته من منصب المندوب السامي . ولشرح الرسائل التي أقنعت هندرسون بضرورة ابعاد لويد عن السياسة المصرية .

وذلك أنه في ابريل من سنة ١٩٢٩ اتصل الدكتور حافظ عفيفى باشا بوزارة الخارجية البريطانية، وأبلغها أن الحكومة المصرية تدرس انشاء ضرائب ورسوم على الخفر والبلديات والبترول والدمغة ، وأنها ترجو أن تعلن الحكومة البريطانية عطفها على مبدأ فرض تلك الرسوم والضرائب على الأجانب مساواة لهم بالمصريين . وكان من رأى وزير الخارجية — وكان اذ ذاك تشمبرلن — أن يعلن ذلك العطف ، وطلب الى لويد أن يبدى رأيه ، فكتب اليه لويد أنه بعد أن استشار محافظ البنك الأهلى ورئيسى العرفتين التجاريتين البريطانيتين بالاسكندرية والقاهرة يوافق على ضريبة الخفر ، أما فيما يتعلق بضريبة البلديات فلا بد أولا من أن تقدم الحكومة المصرية مقترحاتها لتنظيم الأسس التى تبني عليها ضرائب البلديات عموما ، وفيما يتعلق بالبترول يفضل لويد أن تكون الضريبة على القوة لا على كمية السائل ، وبالنسبة للدمغة يرى لويد أنها ضريبة ايراد، أى أنها لا تجبى نظير خدمة، وليس ايراد الحكومة المصرية فى نظره بحاجة اليها . فغضب تشمبرلن من موقف المندوب السامي ، وكتب اليه أنه يعلن موافقته على طلبات الحكومة المصرية . وتلا ذلك أن أرسل فى ٢٨ مايو الى اللورد لويد بيانا مفصلا بالمبادئ التى تقوم عليها السياسة البريطانية ، ذهب فيه الوزير الى أن التدخل فى شؤون مصر الداخلية يجب أن يقصر على المسائل الكبرى فقط ، كما ذهب الى أن نظام الامتيازات سائر نحو الزوال فى كل مكان ، فلا معنى لأن تدعمه انجلترا فى مصر ، وأوضح فى النهاية أن الحكومة البريطانية لا تعارض فكرة نقل اختصاص القنصليات القضائى للمحاكم المختلطة . وقد أخذت لويد العزة بالاثم ، فرد ردا سمحا على وزيره، مؤكدا أنه ينبغى ألا تتساهل الحكومة البريطانية مع مصر تساهلا يغير من الموقف الراهن ، وذلك حتى تقبل الحكومة المصرية معاهدة معقولة . ولكن ينبغى علينا أن نقرأ كتابه للوزير ( الكتاب منشور فى كتاب لويد فى « مصر منذ أيام كرومر » . المجلد الثانى ص ٣٢٢ — ٣٢٣ —

بلا تاريخ) . قال : « سيدى ، قرأت باهتمام عظيم وعناية واجبة الكتاب الذى لخصتم فيه المبادئ التى توجه سياستنا فى مصر . واذا كان لى أن أنتقد النتيجة الرئيسية التى وصلتكم اليها ، وهى ، أن تدخلنا فى شؤون مصر الداخلية يجب أن يقصر على تلك المسائل التى تؤثر بصفة مباشرة فى مصالحنا الامبراطورية ، اذا كان لى أن أنتقد هذه النتيجة فعلى هذا الوجه : ان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ كان ولا يزال تصريحاً صادراً من جهة واحدة ، ومصر لم تقبله حتى الآن ، ولن نجد وزارة مصرية اليوم تفعل ذلك مهما كانت صديقة لنا ، واذا دلت المفاوضات مع ثروت باشا على شىء ، فذلك الشىء هو أننا حتى الآن قد تساهلنا مع مصر للدرجة التى يستحيل معها وجود مجال لتساهل جديد يحمل مصر على أن تقبل الحد الأدنى لطلباتنا وتمكننا من أن نصفى تحفظات سنة ١٩٢٢ . وانى كنت دائماً أرى — ولا أزال على رأى هذا على الرغم من كتابكم الجديد — أن منح مصر أى تساهل جدى حتى ولو كانت طلباتها فى ذاتها معقولة ينطوى على خطر كبير ، مالم يكن التساهل جزءاً من تسوية عامة تعترف فيها مصر بمطالبنا الأساسية . والتساهل المنفصل عن تسوية عامة يزيد موقفنا ضعفاً على الضعف الذى كشف عنه العجز عن اتمام مشروع ثروت تشمبرلن . وانا اذا جردنا أنفسنا بأنفسنا مما فى أيدينا من مزايا نستطيع منحها أو منعها فى خلال المفاوضات نجد أنفسنا ولم يبق لنا شىء نعتمد عليه الا عرفان المصريين للجميل ، ومنذ سنة ١٩٢٢ وأنا أبحث عن عرفان المصريين للجميل ولا أجده أثراً . »

ضاق تشمبرلن ذرعاً بمندوبه السامى هذا ، وضاق به رجال وزارة الخارجية ، وألحوا على تشمبرلن ألا يجدد تعيينه بعد انقضاء سنواته الخمس . وكان الوزير يأمل أن ينقله من مصر الى افريقية الشرقية ، اذ أن مواهبه أكثر ملاءمة لوظائف الادارة فى المستعمرات منها للعمل السياسى الذى نيط به فى مصر .

وسقطت وزارة المحافظين قبل أن تبت فى أمر لويد . وحلت محلها وزارة العمال . ولما تقابل الوزيران الجديد والقديم كما هى العادة ، أشار تشمبرلن على هندرسون ألا يستدعى لويد من مصر ، وذلك بصرف النظر عما كان

يعتزم هو أن يتخذه في شأنه ، وذلك على اعتبار أنه لا يحسن بحكومة جديدة أن تبدأ عملها بعزل كبار الموظفين ، فان هذا العزل لو أصاب لويد على يد حكومة العمال يثير الشك والقلق في بعض الدوائر البريطانية ، كما يثير في المصريين آمالا ويفتح أمامهم آفاقا لن تقوى حكومة العمال على الاستجابة لها . ولم يستمع هندرسون لنصيحة سلفه وحمل لويد على الاستقالة (\*) .

وقد أثارت المعارضة موضوع لويد في البرلمان . تحدث فيها زعيم المحافظين — المستر بلدوين — حديث من يقوم بالقدر الرسمي الواجب من المعارضة ، وصال فيها وجال المستر تشرشل ، فلويد من المحبين اليه ، والسطح والنطح سياسة تعجبه حينما يكون المنطوح أمة عزلاء ، وقد سهل على هندرسون أن يرد سهم المعارضة الى نحرها حينما بنى رده على أنه لم يفعل أكثر مما كان يفعله تشمبرلن نفسه لو بقى وزيرا للخارجية .

وقد حمد الله تشمبرلن أنه لم يحضر مناقشة الموضوع ، اذ كان متغيبا عن البلاد حينما أثير ، والا كان موقفه فيها موقف المخرج لا يدرى كيف المخرج .

استعد على هذا النحو المستر هندرسون لمعالجة المسألة المصرية . وربما كان الرجل أصدق رجال السياسة البريطانيين أجمعين عزا على محاولة ارضاء الألمانى المصرية ، وأخلصهم طوية ، وأكثرهم ايمانا بمبدأ التفاهم والتراضى بين الشعوب .

واستعد أيضا محمد محمود باشا من جهته للسير في الخطة التى اتخذها لتحريك الشؤون المصرية على حد تعبيره . وانتهاز فرصة وجوده بانجلترا فى يونية ١٩٢٩ لحضور الحفلة التى رسمتها جامعتها — أكسفورد — لتقليده لقب دكتور فى القانون المدنى للاتصال بالسياسيين الانجليز . وكان فى نيته

---

(\*) (الحقائق الخاصة باستقالة لويد استخرجناها من كتابه « مصر منذ أيام كرومر » ومن ترجمة حياة تشمبرلن للسير شارلس بيتري ومن ترجمة حياة هندرسون تأليف أجنيس هاملتون ) .

مبدأ الأمر أن لا تمتد جهوده الى تسوية عامة للمسألة المصرية ، ولكنه مالبت أن تبين أن مجهوداته تكون أكثر إنتاجا وأعظم توفيقا لو عالج المسألة المصرية بالجملة لا بالتجزئة ، وكان المستر هندرسون من جهته ميالا لمعالجة المسألة برمتها .

وقبل أن ندرس تاريخ المفاوضات بين محمد محمود باشا والمستر آرثر هندرسون علينا أن نتبين نوع الجو السياسى الذى تمت فيه . الرجلان يعرفان أن ما يتفقان عليه لا بد أن يعرض على ممثلى الأمتين ، فكيف يكون الحال والحياة البرلمانية المصرية معطلة لثلاثة أعوام ؟ ان معنى أخذ رأى ممثلى مصر انتهاء تجربة محمد محمود باشا قبل أوانها المحدد لها . أدرك هذا محمد محمود باشا ادراكا تاما . وقد كشف لنا الدكتور هيكل باشا فى مذكراته عن بعض ما غمض من حوادث ذلك العهد . قال الدكتور هيكل باشا ان محمد محمود باشا أفضى اليه يوما أن وزارة الخارجية البريطانية أبلغته أنها تريد محادثته فى المسائل المعلقة بين مصر وانجلترا ، علما تستطيع أن تنتهى الى اتفاق معه . وأضاف أنه يخشى أن تنتهى هذه المحادثات الى استقالة وزارته ، والى رجوع البلاد الى عهد الفوضى الذى أفقدها منه على تعبيره ، وكان من رأى الدكتور هيكل باشا أن يفاوض أيا كانت النتائج التى تترتب على ذلك . فهذه فرصة تهيأت لمحمود باشا يعالج فيها ما استعصى على غيره علاجه ، فان هو لم ينتهزها فأغلب الظن أن تبلغ الحكومة الانجليزية جلالة الملك أنها تريد المفاوضة ، فاذا طلب اليه الملك أن يفاوض ، لم يكن له أن يرفض ثم يبقى رئيسا للوزارة ، هذا الى أنه اذا نجح فى تحقيق ما عجز سابقوه عن تحقيقه كان ذلك فخرا له لا ينسأه منصف ، وان هو قطع المفاوضة واضطر للاستقالة كان ذلك أيضا عملا وطنيا يحفظه له التاريخ . واتتهى تفكير محمد محمود باشا الى قبول التفاوض . ( مذكرات فى السياسة المصرية ص ٣٠١ ) .

ولم يكن الأثر المحتمل للمفاوضات فى مستقبل الوزارة الأمر الوحيد الذى شغل بال محمد محمود باشا . فقد جرى تفكير وترددت أحاديث فى الدوائر المصرية العليا حول وسيلة أخرى غير وسيلة محمد محمود باشا

لاستقرار الحياة النيابية . لقد عرفنا أن وسيلة محمود باشا كانت تعطيل الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، يعمل في خلالها على استئصال الأسباب التي نسب إليها فساد تلك الحياة كما تصوره أو صوره . أما الفكرة الأخرى التي نبتت مزاحمة لفكرته فكانت تقوم على تعديل بعض مواد الدستور وقانون الانتخاب . ( مذكرات في السياسة المصرية ص ٣٠٤ — ص ٣٠٥ ) .

جد اذن على جو المفاوضات في صيف ١٩٢٩ ما زاد في تعقيده . وصفنا هذا الجو بالنسبة للمفاوض المصري ، والآن فلنر ما كان من أمره بالنسبة للمفاوض الانجليزي .

روى المستر هندرسون في مجلس العموم البريطاني عن بدء مفاوضاته مع محمد باشا محمود مارواه السير أوستن تشمبرلن عن بدء مفاوضاته مع ثروت باشا ، وذلك أن المفاوض المصري في الحالتين كان الداعي لفتح الحديث في المسألة المصرية برمتها ، واستجاب المفاوض البريطاني في الحالتين للدعوة ، وتابع المستر هندرسون ورجاله المفاوضات ، على النحو الذي سنعرضه بعد قليل على القراء ، لوضع مشروع معاهدة بين الدولتين تعرض على ممثلي الأمتين ، ثم حدث أن تطور مشروع المعاهدة وتحول الى « مقترحات » . شاهد الدكتور هيكل باشا ذلك التحول — وكان اذ ذاك في لندرة — وقال عنه في مذكراته « وكم كان عجبى حين رأيت النص الأخير للمشروع وقد صيغ على أنه مقترحات لا على أنه مشروع معاهدة كالنصوص الأولى . فقد ألغيت ديباجته التي تذكر المفاوضين عن الدولتين ، وألغيت فقراته الختامية ، ولم يبق فيه ما يدل على أنه مشروع يراد توقيعه ، وقد تساءلت عن السبب في هذا التحول فلم أجد جوابا مقنعا . » ( مذكرات السياسة المصرية ص ٣٠٦ ) ولنبحث عن الجواب .

في محاضر المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والبريطانية سنة ١٩٣٠ — المفاوضات المعروفة باسم مفاوضات النحاس هندرسون — ( المطبعة الأميرية بولاق سنة ١٩٣٦ ) دار الحديث التالي بدار المفوضية

المصرية في ٣ ابريل سنة ١٩٣٠ بين النحاس باشا والمستر هندرسون . ( المحاضر ص ٣١ - ٣٢ ) .

قال المستر هندرسون « اننى فى الصيف الماضى عندما وضعت مقترحاتى كنت صريحا ومخلصا الى الدرجة القصوى ، وأعلنت أن هذه التقدمة هى للشعب المصرى دون سواه ، ومهدت الطريق للنجاح المنشود باجراءات جريئة وحكيمة فيما أعتقد ، فأقلت اللورد لويد وعادت الحياة النيابية الى مصر . ولقد طلب منى أن أخرج عن دائرة المقترحات فأجعلها معاهدة يوقع عليها دولة ومحمد محمود باشا فرفضت ، وجاءنى فى يوم من الأيام الأستاذ مكرم عبيد يسألنى عن اشاعة ابرام المعاهدة مع محمد محمود باشا فكذبتها ، وكنت أعلن فى الدوائر الرسمية أنى انما أريد أن أتفاوض فى وضع المعاهدة مع الحكومة المصرية التى تكون وليدة انتخابات حرة من كل قيد ، ويؤيدها البرلمان تأييدا لا شك فيه » . ثم ختم كلامه بأنه كان يرجو أن تعرض المقترحات على الشعب المصرى فى أثناء الانتخابات فخاب أمله فى ذلك ( وهذا عتاب على النحاس باشا الذى رفض أن يبحث أى شىء الا تحت قبة البرلمان ) ثم بعد هذا يضع وفد النحاس باشا مشروعا تناول بالتغيير عشر مواد من المقترحات منها خمس حيوية ( وهذا عتاب ثان على النحاس باشا ) . فرد النحاس باشا مثنيا على خطة المستر هندرسون الحكيمة الجريئة التى اتبعها قبل وضع مقترحاته وبعدها ، ثم شرح الأسباب التى من أجلها رفض أن يبحث المقترحات فى أثناء الانتخابات قال « اننا سلكنا هذه الخطة حرصا على عدم ضياع هذه الفرصة السانحة للاتفاق مع وزارة العمال ، ولو أن المقترحات عرضت على الشعب المصرى لرفضت حتما لأن الشعب ينتظر مقترحات أحسن منها ، فرأينا أن تنفادى تلك النتيجة المحتومة وأن تترى حتى ينتخب الشعب من يثق بهم أولا ، وهؤلاء يتولون القيام بالمهمة الخطيرة الجليلة ألا وهى المفاوضة لوضع التسوية المقبولة بين الأمتين ، وها نحن أولاء الآن فى بلادكم مشبعين بالرغبة الصادقة فى الاتفاق . »

كان اذن لهندرسون « خطة حكيمة جريئة » من مقتضياتها انتهاء تجربة

محمد محمود باشا السياسية وعودة الحياة النيابية . ولم يفت اللورد لويد أن يصف عمل هندرسون هذا بأنه تدخل فعلى في شؤون مصر الداخلية . وقد فرق بين هذا وبين تدخله هو ، فقال ان تدخله لم يكن الا فيما يمس التحفظات ، حقيقة أنه تدخل لحمل زيور باشا على اعادة الحياة النيابية ، ولكن ذلك التدخل من جانبه له ما يبرره اذ كانت السياسة الانجليزية هي المسؤلة عن تعطيل الحياة النيابية في أيام زيور ، فكأنها تدخلت لتصلح ما أفسدت ! ( مصر منذ أيام كرومر . الجزء الثاني ص ٣٣٦ ) .

هذه ظروف المفاوضات بين محمد محمود باشا والمستر هندرسون . ولعل علم محمود باشا بتلك الظروف حمله على أن يبذل أقصى جهد ممكن ليصل الى أحسن ما يمكن أن يحصل عليه لبلاده ، وأن يتقدم بالنتائج التي نالها ثروت باشا خطوات نحو الأهداف القومية . ولا يسع منصف الا أن يقدر له هذا الجهد مع علمه بما ينتظر وزارته ونظامه السياسي . وعلينا اذن أن نسجل له وضعه الاعتبارات القومية فوق كل اعتبار .

وهذا هو سير المفاوضات وما أفضت اليه من مقترحات .

حينما اتفق الفريقان على الحديث في المسألة المصرية برمتها طلب مستر هندرسون الى محمد محمود باشا أن يحدد ما تريده الأمة المصرية لينظر فيما اذا كان من الممكن أن يتسع له صدر الحكومة البريطانية . فذهب محمود باشا يصور ما تريده الأمة المصرية ، ما تفهمه من استقلال لا يختلط بالحماية أو بالوصاية أو بأي وجه من وجوه التبعية ، ويتعقب ما في مشروع سنة ١٩٢٧ من قصور عن تحقيق تلك الغاية . فوجد ذلك المشروع يترك احتلال البلاد قائما ، وأنه لا يمكن في يقين الناس أن يستقيم للاستقلال معنى أو تتسق له صورة الا اذا اقترن بزوال الاحتلال ، وأن المشروع بوصف أنه معالفة لا يحقق على وجه كامل تكافؤ ما يجب أن يكون بين البلدين من الحقوق والتكاليف . وطلب فيما طلب أن تستعيد الحكومة المصرية حريتها بالنسبة للأجانب ، فلا تشاركها أمة في هذا الشأن باسم حماية الأجانب والمسئولية عن أرواحهم وأموالهم ، وأن تعدل الامتيازات بما يتفق مع روح

العصر وحالة مصر الحاضرة ، وأن تلغى الادارة الأوربية ، وأن تكون سيادة البلاد داخلية أو خارجية في جملتها وتفصيلها مطلقة من كل قيد فتزول سلطة الضباط البريطانيين في الجيش ولا يبقى المستشاران الا بمقدار حاجة الحكومة المصرية الى مشورتهم فيما تعترزه من مشروعات الاصلاح الواسعة النطاق . ويكون لها وحدها حق تقدير هذه الحاجة ويراعى في اختيارهما وتعيينهما أنهما موظفان مصريان .

أما السودان فقد طلب أن تحترم وتنفذ اتفاقات سنة ١٨٩٩ بشأنه مؤقتا . وعلى ذلك يعود اليه قسم من الجيش المصرى كما كان الحال قبل سنة ١٩٢٤ . ويجب أن تنقطع التدابير والاجراءات التى ترمى الى التضييق على المصريين فيكون شأنهم فى حرياتهم ومصالحهم فى السودان شأن الرعايا البريطانيين . وقرن هذه التسوية الوقتية بالاحتفاظ بحرية الحكومة فى المفاوضات فى مسأله فى الوقت الذى تراه ملائما .

وبعد مناقشات طويلة وعسيرة فى هذه المسائل وفى تأمين المواصلات الامبراطورية وتنظيم المحالفة بين البلدين اتفق على أن تعد وزارة الخارجية البريطانية مشروعا يتضمن جملة ما اتفق عليه الفريقان فى هذه الشؤون جميعا . وقد رأى محمود باشا أن تضمن المعاهدة الأحكام الكلية للتسوية الجديدة ، وأن يترك البيان والتفصيل لكتب تتبادل بين المفوضين تصدر تارة عن الجانب المصرى وطورا عن الجانب البريطانى بحسب ما تقتضيه طبيعة الموضوع . كما اشترط ألا يمس مصر أذى أو تضيق اذا تبين له أن المحادثات لم تثمر اتفاقا مرضيا فرفضه أو اذا رضى هو بالاتفاق وعرضه على البلاد فرفضه أو لم تقره .

تسلم محمود باشا من وزارة الخارجية فى ٥ يولية سنة ١٩٢٩ المشروع الذى وضعته تلك الوزارة بناء على المحادثات بين الفريقين . فتوفر مع عبد الحميد بدوى باشا على دراسته ليتبيننا مطابقة المشروع المكتوب للاتفاق الشفوى ، وليرى ما اذا كانت الأمانى القومية حققت فيه على وجه يرضى . وبدأت بعد ذلك أحاديث جديدة على أساس النص المكتوب انتهت الى



المشروع المعدل . وهو المشروع الذى شاهد الدكتور هيكمل باشا تحوله الى مقترحات لاتفاق انجليزى مصرى .

ولننظر فى تلك المقترحات .

أرقت المقترحات بكتاب من المستر هندرسون لمحمد محمود باشا تاريخه ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩ . جاء فيه أن هذه المقترحات والمذكرات المتبادلة الايضاحية بشأن تفصيلاتها التى سيرضاها محمود باشا على البرلمان المصرى هى أقصى ما يستطيع المستر هندرسون أن يشير على الحكومة البريطانية أن تذهب اليه فى رغبتها فى الوصول الى تسوية دائمة شريفة للمسائل المعلقة بين بريطانيا العظمى ومصر . وجاء فيه أيضا أن من أحب أمانى الحكومة البريطانية أن يفحص المصريون المخلصون لوطنهم — بلاميز بين الأحزاب — هذه المقترحات بروح الصداقة والمسالمة اللتين امتازت بهما المحادثات الأخيرة وأن يجدوا فيها أساسا مرضيا للعلاقات المستقبلية بين البلدين ، فاذا كان هذا هو حكم البرلمان المصرى الجديد فان الحكومة البريطانية تقوم من جانبها مباشرة بعرض المقترحات على البرلمان لكى تبرم معاهدة للعمل بتلك المقترحات والتصديق عليها .

والمقترحات هى : —

١ — ينتهى احتلال مصر العسكرى بوساطة القوات البريطانية .

٢ — تكون محالفة بين الطرفين المتعاقدين تأييدا لما بينهما من الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات .

٣ — بما أن مصر حريصة على أن تصبح عضوا فى جمعية الأمم فستقدم طلبا للدخول فيها بحسب الشروط المقررة فى المادة الأولى من ميثاق الجمعية ، ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية بتعزيدها فى ذلك الطلب .

٤ — اذا أفضى خلاف قائم بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى الى حالة فيها خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان الراى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

٥ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ في البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو يحدث صعوبات للطرف الآخر ، وعملا بهذا التعهد لا يعارض أى الطرفين سياسة الآخر في البلاد الأجنبية أو يبرم مع دولة أخرى أى اتفاق سياسى يكون مضرا بمصالح الطرف الآخر .

٦ — يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن الحكومة المصرية هي المسئولة منذ الآن عن أرواح الأجانب وأموالهم ، ويتولى صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته في هذا الصدد .

٧ — اذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين في حرب بالرغم من أحكام الفقرة الرابعة فان الطرف الآخر مع مراعاة أحكام الفقرة الرابعة عشرة يقوم في الحال بانجاده بصفة حليف ، وعلى وجه الخصوص يبذل صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية في حالة الحرب أو خطر الحرب كل ما في وسعه من التسهيلات والمساعدات في الأراضي المصرية ، ويدخل في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات .

٨ — نظرا لاستحسان الوحدة في التدريب والأساليب بين الجيشين المصرى والبريطانى يتعهد صاحب الجلالة ملك مصر بأنه اذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب يختارهم من بين الرعايا البريطانيين .

٩ — تسهيلا وتحقيقا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقا أساسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع في الأراضي المصرية في الأماكن التى يتفق عليها بعد — شرقى خط الطول ٣٣ شرقا — من القوات المسلحة ما يرى ضرورته لهذا الغرض ، ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

١٠ — نظرا لما بين البلدين من روابط الصداقة وللمحالفة الملحوظة في هذه المقترحات تجعل الحكومة المصرية القاعدة في تعيين الموظفين الأجانب أن تعينهم من الرعايا البريطانيين .

١١ - يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة لمصر .

ولذلك يتعهد جلالته بأن يبذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول - بالشروط التي تؤمن المصالح المشروعة للأجانب - على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة ، وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب .

١٢ - نظرا لما بين الطرفين المتعاقدين من روابط الصداقة وللمحافضة المحفوظة في هذه المقترحات يمثل صاحب الجلالة البريطانية في بلاط صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد حسب الأصول المرعية ، ويخص صاحب الجلالة ملك مصر ممثل صاحب الجلالة البريطانية بأعلى مراتب التمثيل في بلاطه .

ويمثل صاحب الجلالة ملك مصر في بلاط سانت جيمس سفير .

١٣ - مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ عن الاتفاقات المذكورة ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها اياه الاتفاقات المشار اليها .

١٤ - لا تخل أحكام هذه المقترحات بأى وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات التى تنشأ أو يجوز أن تنشأ لكل من الطرفين المتعاقدين أو عليه من ميثاق جمعية الأمم أو من ميثاق نبذ الحرب الموقع في باريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

١٥ - اتفق الطرفان المتعاقدان على أن كل خلاف في تطبيق أحكام هذه المقترحات أو تأويلها - لا ييسر حله بالمفاوضات بينهما مباشرة - يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم .

١٦ - يجوز بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من العمل بالمعاهدة التى تبني على المقترحات التى مر ذكرها تعديل أحكامها بحسب ما يرى

ملائما في الظروف التي تكون جارية اذ ذاك ، وذلك باتفاق بين الطرفين المتعاقدين .

وهاك المذكرات المتبادلة بين الطرفين :

١ — المذكرة البريطانية عن الجيش : تسجل المذكرة اتفاق الطرفين على انتهاء الترتيبات الحالية التي بمقتضاها يباشر المفتش العام البريطاني ومن معه اختصاصات معينة ، وعلى سحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية ، على أن الحكومة المصرية أخذت بحكم الفقرة الثامنة من المقترحات ترغب في أن تتعهد بمشورة بعثة عسكرية بريطانية ، وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن توافي مصر بتلك البعثة وترسل الحكومة المصرية من يراد تدريبهم في الخارج من رجال القوات المصرية الى بريطانيا العظمى وحدها ، وتتعهد الحكومة البريطانية من جانبها بأن تتقبل كل من توفدهم الحكومة المصرية الى بريطانيا العظمى لهذا الغرض .

ولمصلحة التعاون الوثيق بين البلدين لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية ومهماتهما عن طراز أسلحة القوات البريطانية ومهماتهما ، وتتعهد الحكومة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمهمات من بريطانيا العظمى كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك .

هذا عن القوات المصرية أما عن القوات البريطانية المشار اليها في الفقرة التاسعة من المقترحات فتسجل المذكرة اتفاق الطرفين على أن تقدم الحكومة المصرية مجانا للحكومة البريطانية في الأماكن التي سيتفق عليها بعد أراض وثكنات الخ . تعادل الأراضى والثكنات التي تشغلها الآن القوات البريطانية بمصر . وبمجرد اتمام هذه المباني الجديدة تنتقل اليها تلك القوات وتسلم الأراضى والثكنات . الخ التي أخلتها للحكومة المصرية . ونظرا الى العقبات الفنية التي تعترض اجراء النقل تدريجا ينتظر اكمال الأماكن الجديدة ثم يؤخذ في النقل ، ونظرا لطبيعة المنطقة الواقعة شرقي درجة ٣٢° من خطوط الطول تتخذ التدابير لتوفير أسباب الراحة المعقولة للجنود من مثل زراعة أشجار وحدائق الخ . ولتهيئة وسيلة لتوريد الماء العذب تكون كافية في الطوارئ .

وسجلت المذكرة أيضا اتفاق الطرفين على أن يظل قائما ما تتمتع به  
الآن القوات البريطانية بمصر من المزايا والامتيازات في أمور الاختصاص  
والرسوم . هذا مع مراعاة ما قد يتفق عليه في المستقبل بين الحكومتين  
من التعديلات في هذا الشأن .

وتسجل المذكرة أيضا اتفاق الطرفين على أن تحظر الحكومة المصرية  
الطيران فوق الأراضي الواقعة على جانبي قناة السويس وعلى مسافة  
عشرين كيلو مترا منها . على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات الحكومتين  
ولا على خدمات الطيران التي تقوم بها هيئات بريطانية أو مصرية حقا  
تعمل بأذن الحكومة المصرية وتحت اشرافها . ويسرى هذا الحظر ما لم  
تتفق الحكومتان على غير ذلك .

وتسجل المذكرة أيضا اتفاق الطرفين على أن تبذل الحكومة المصرية  
كل التسهيلات اللازمة لطائرات القوة الهوائية البريطانية ورجالها ومهماتهما  
في طريقهما من المطارات التي وضعت طبقا للفقرة التاسعة من المقترحات تحت  
تصرف القوات البريطانية والى تلك المطارات . وتبذل الحكومة البريطانية  
التسهيلات المناسبة للطائرات العسكرية المصرية ورجالها ومهماتهما في  
الأراضي الواقعة تحت اشرافها .

ورد المفاوض المصري مؤيدا أن ما جاء في هذه المذكرة صورة  
صحيحة لما اتفق عليه .

٢ — المذكرة المصرية عن المستشارين . ذكرت هذه المذكرة أن الحكومة  
المصرية أخذت على نفسها أن تحقق برنامجا من الاصلاحات الداخلية  
واسع المدى ، وأن التعديلات الجوهرية في نظام الامتيازات الملحوظة في  
المقترحات سوف يترتب عليها ما يجعل مهمة الاصلاح أشق وأبعد مدى .  
وترى الحكومة المصرية أن تنفيذ برنامج الاصلاح يقتضى الحصول على  
أفضل ما يمكن الحصول عليه من المشورة ، لذلك تحيط الحكومة المصرية  
الحكومة البريطانية علما بأنها تنوى أن تستبقى في خدمتها في الفترة اللازمة  
لانجاز الاصلاحات المشار اليها اثنى من الرعايا البريطانيين في وظيفة

مستشار مالى للحكومة المصرية ومستشار قضائى لوزارة الحقائقية ،  
وتختار الحكومة المصرية من يشغل هاتين الوظائفين بعد شأغليها الحاليين  
بالاتفاق مع الحكومة البريطانية ، وتعينهما الحكومة المصرية ، ويكون  
تعيينهما باعترارهما موظفين مصريين .

ورد المفاوض البريطاني بأنه يحيط علما مع الارتياح بنيات الحكومة  
المصرية فى شأن وظيفتى المستشارين .

٣ — المذكرة المصرية بشأن البوليس . جاء فيها أن الحكومة المصرية  
تنوى الغاء الادارة الأوربية فى قسم الأمن العام ، على أنها تنفيذًا للتعهد  
المشار اليه فى الفقرة السادسة من المقترحات ستستبقى لمدة خمس سنين على  
الأقل من العمل بمعاهدة تبنى على أساس هذه المقترحات عنصرا أوربيا  
فى بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رياسة ضباط بريطانيين . وطلبت المذكرة  
أن تتبين ما اذا كانت الحكومة المصرية تستطيع أن تعتمد على معونة الحكومة  
البريطانية اذا شأئت فى المستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها .

وردت المذكرة البريطانية مسجلة ارتياحها لما قررت الحكومة المصرية  
العمل به تنفيذًا للتعهد المشار اليه فى الفقرة السادسة من المقترحات ، كما  
أكدت أن الحكومة البريطانية تكون سعيدة أن تقدم للحكومة المصرية  
— حينما تريد فى وقت مستقبل اعادة تنظيم قوات بوليسها — الخبراء  
اللازمين لذلك الغرض فرادى أو بعثة بوليس كما فعلت بالنسبة لبلاد  
أخرى كانت راغبة أيضا فى تنظيم قوات بوليسها .

٤ — المذكرة البريطانية بشأن الامتيازات . تبدى المذكرة استعداد  
الحكومة البريطانية لتأييد جهود الحكومة المصرية فى اجراء تسويات مع  
الدول على أساس قواعد كلية تبينها المذكرة . وهذا حين تصبح المعاهدة  
المبنية على المقترحات نافذة .

وشرحت المذكرة هذه القواعد الكلية .

منها اتخاذ مشروعات القوانين التى وضعت فى سنة ١٩٢٠ بتوسيع  
اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذى تقوم به المحاكم

القنصلية اذ ذاك ( ص ٩٣ ) أساسا للاصلاح في نظام الامتيازات ، اذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية الى المحاكم المختلطة .  
ومما لا ريب فيه أن ذلك سيقضى ادخال تعديلات شتى على تلك القوانين . من ذلك ما يرجع الى أن بعض الدول قد لا توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية الى المحاكم المختلطة ، ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا . على أنه من المتوقع أن توافق الحكومة البريطانية بالذات على هذا النقل .

كذلك فيما يتعلق بحالة العفو عن عقوبات صادرة على الأجانب أو تخفيفها كما فيما يتعلق بتنفيذ عقوبات الاعداء الصادرة على الأجانب يستشير وزير الحقانية المستشار القضائي — مادام ذلك الموظف باقيا في خدمة الحكومة المصرية — قبل عرض رأيه على جلالة ملك مصر .

هذه قاعدة من القواعد . وهناك قاعدة أخرى لاصلاح نظام الامتيازات فيما يتعلق بسلطة الحكومة في التشريع بالنسبة للأجانب أو في فرض الضرائب عليهم . تقول المذكورة انها تعترف بأن الوجه الذي يطبق به نظام الامتيازات في هذا الشأن لم يعد يتفق مع الظروف الحاضرة . وأبدت استعداد الحكومة البريطانية للموافقة على أن يجرى العمل في المستقبل على أن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة هي التي تتولى أى موافقة تكون ضرورية قبل أن يصبح التشريع المصرى منطبقا على الأجانب ، ويدخل في ذلك التشريع المالى . وانما يستثنى التشريع الخاص بتشكيل واختصاص تلك المحاكم نفسها فانه لا ينفذ الا بعد موافقة الدول . ويجب أن يقتصر اختصاص الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع المعروض عليها لا يتنافى مع المبادئ المأخوذ بها عموما في التشريعات الحديثة من حيث انطباقها على الأجانب . وفيما يتعلق بالتشريع المالى على وجه الخصوص تقتصر مهمة الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع لا يتضمن تمييزا غير عادل ضد الأجانب أو الشركات الأجنبية .

وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة في المواد الجنائية اعداد

قانون جديد للتحقيقات الجنائية واصداره . وتعتقد الحكومة البريطانية أن الحكومة المصرية توافق على أن قانون تحقيق الجنايات الجديد لا ينبغي أن ينحرف عن المبادئ المقررة في المواد من ١٠ الى ٢٧ من القانون رقم ٢ طبعة ٨ ابريل سنة ١٩٢٠ ( وهو أحد مشروعات القوانين التي وضعت في سنة ١٩٢٠ والمشار إليها في هذه المذكرة ) (\*).

وهناك مسائل أخرى لابد من أن تتفق عليها الحكومتان . منها مسألة تعريف كلمة « أجنبي » ، والمفهوم فيما يتعلق بذلك أن الحكومة المصرية ستسير على مبدأ أن القوانين التي تطبقها المحاكم الأهلية تخضع لقضاها كل شخص في مصر عدا من لا يخضعون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو العادات المرعية . والحكومة البريطانية مستعدة لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهوما أن جميع الأجانب الذين كانوا في الماضى يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة ، بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ من التغييرات في السيادة . ومن هذه المسائل أيضا مسألة زيادة عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها ، ويدخل في هذه المسائل البحث فى أمر الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفين الذين سيحتاج اليهم للتمكن من القيام بواجبات وظيفته على وجه مرض . ويستشار المستشار القضائى — مادام ذلك الموظف باقيا فى الخدمة — فى تعيين القضاة الأجانب فى المحاكم المختلطة وأعضاء النيابة الأجانب اذا كان سيعين أحدهم . ورد المفاوض المصرى بأن وجهة نظره تتفق مع ما أبدته المذكرة البريطانية . وأضاف الى ذلك أنه بينما الحكومة المصرية لا تعترض على أن يشمل اختصاص المحاكم المختلطة المدنى والجنائى الأجانب الذين كانوا يتمتعون

(ب) تنص هذه المواد فى المشروع المشار اليه على القواعد الاساسية فى الاجراءات الجنائية وقواعد المرافعات التى تتبع امام المحاكم المختلطة . وعلى أن هذه المحاكم تطبق قانون تحقيق الجنايات الاهلى ، مع اضافة بعض احكام بشأن نظام قاضى التحقيق وتوسيع اختصاصه ، والضمانات الخاصة بحماية المتهمين ، وكفالة حق الدفاع لهم فى مراحل التحقيق والمحاكمة .



بنظام الامتيازات قبل حرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ فانه لاشك في أن الأجانب الذين لا يتمتعون ولم يكونوا قد تمتعوا بتلك الامتيازات يجب أن يخضعوا لقضاء المحاكم الأهلية .

٥ - المذكرة المصرية الخاصة بالموظفين الأجانب . قال المفاوض المصرى ان المفهوم بين الطرفين أن الفقرة العاشرة من المقترحات ليس فيها ما يخل بحرية الحكومة المصرية في استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين في الوظائف التى لا يوجد من بين الرعايا البريطانيين من يليق لها . وأقرت المذكرة البريطانية ذلك التأويل .

٦ - المذكرة البريطانية في شأن الأقليات . ثبتت المذكرة أنه لم يثر محل للإشارة في المقترحات الى حماية الأقليات التى ورد ذكرها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . على أنه من المسلم به أن هذه المسألة تكون في المستقبل من شئون الحكومة المصرية وحدها . وأحاط الرد المصرى علما بذلك .

٧ - المذكرات الخاصة بالسودان . وتتناول الموضوعات التالية :

١ - اتفق الطرفان على أن دين السودان لمصر يجب أن يبحث الآن للوصول الى تسوية عادلة ، ويتولى البحث مندوب عن وزارة الخزينة البريطانية ومندوب عن وزارة المالية المصرية .

ب - كيف تجعل المعاهدات الدولية منطبقة على السودان .

اتفق الطرفان على أن مايراد تطبيقه على السودان من المعاهدات لا يعدو بطبيعة الحال ذلك النوع الذى تكون له صفة فنية أو انسانية عامة . ففى الأحوال التى تكون المعاهدة قد وقعتها مصر وبريطانيا العظمى ، والتى يراد فيها تطبيق المعاهدة على السودان يبدى المندوبون المصريون والبريطانيون فى الوقت المناسب تصريحاً مشتركاً بأن توقيعاتهم عن مصر وبريطانيا العظمى يقصد بها جميعاً أن تشمل السودان ، ويدون هذا التصريح على الوجه اللازم . وفى الأحوال التى تحتاج فيها الى تصديق يذكر التصريح

المشار اليه ، أنه عند ايداع تصديق صاحب الجلالة ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية ، تصبح المعاهدة منطبقة على السودان بحسب الأحكام الواردة بها . فاذا لم يبد هذا التصريح فلا تكون المعاهدة منطبقة على السودان الا بطريق الانضمام الذى يشار اليه فيما بعد .

وحيث يبدى هذا التصريح لا يكون ثمة محل بعد ذلك لذكر السودان ذكرا خاصا فى وثائق التصديق .

وفى بعض الأحوال حيث تنص المعاهدة على جواز الانضمام اللاحق . وحيث يستحسن أن تطبق تلك المعاهدة على السودان بالطريقة المذكورة ، فان الانضمام يتم بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وبريطانيا العظمى اثنان يعينان لهذا الغرض . وتتفق الحكومتان على طريقة ايداع وثائق الانضمام فى كل حالة . ولا محل طبعا فى مثل هذه الأحوال لأى تصديق .

وفى المؤتمرات الدولية التى يتفاوض فيها فى أمر مثل تلك المعاهدات يظل المندوبون المصريون والبريطانيون فى اتصال بشأن أى عمل يرونه بالاتفاق فيما بينهم مرغوبا فيه لمصلحة السودان .

### ج - موضوع عودة الجنود المصريين للسودان .

تعلن الحكومة البريطانية استعدادها - اذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التى سادت المفاوضات - لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية الى السودان فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة .

وأحاط الرد المصرى علما بذلك الموقف .

وقد ختم الموضوع كله - مقترحاته ومذكراته - برسالة من محمد محمود باشا للمستتر آرثر هندرسون تاريخها ٣ أغسطس ١٩٢٩ ، قال فيها انه يدرك أن هذه المقترحات هى أقصى ما يمكن للمستتر هندرسون أن يوصى حكومته بقبوله ، ويبدى استعدادا من جهته لعرضها على الشعب والبرلمان المصرى ، واتقا تمام الثقة بأن قبولها هو فى مصلحة بلاده ، وأنه يشاطر الحكومة البريطانية الرجاء بأن هذه المقترحات سيفحصها جميع المصريين

المخلصين لوطنهم بدون تمييز بين الأحزاب وبروح الصداقة والمسالملة التي وضعت وبجئت بها ، فيجدون فيها أساسا مرضيا للعلاقات المستقبلية بين البلدين .

وعاد محمد محمود باشا لمصر . وغداة وصوله ألقى خطابا بفناء كلية سان مارك بالاسكندرية ذكر فيه محادثاته والمقترحات التي انتهت اليها ، وصرح بأنه سيجرى انتخابات يعرض فيها المقترحات على الأمة .

ولكن صحف الوفد قامت بحملة عنيفة على الوزارة وطالبت باستقالتها . ولم يستطع محمد محمود باشا الا أن يقدمها .

وألّف عدلى باشا يكن وزارة انتخابات . وامتنع الأحرار الدستوريون عن دخول معركتها . وكانت حجّتهم في ذلك أنهم اذا خاضوها فسيخوضونها على أساس أن ما حصل عليه محمد محمود باشا خير ما يمكن الوصول اليه في الوقت الحاضر ، وأما الوفد يقول انه يستطيع الوصول الى خير منه فليس من المعقول أن يدفعوا حجّته بأنهم لا يريدون مزيدا تظفر به مصر من حقوقها . ولم تعرض المقترحات على الشعب في أثناء الانتخابات . فقد رفض الوفد أن يبدى فيها رأيا الا تحت قبة البرلمان . وقد قرأنا فيما سبق ( ص ٢٠٩ ) تعليل النحاس باشا لذلك الامتناع .

وتمت الانتخابات ونال الوفديون ٢١٢ مقعدا من ٢٢٥ مقعدا . واستقال عدلى باشا وألّف مصطفى النحاس باشا وزارته الثانية أول يناير سنة ١٩٣٠ .

## الفصل الرابع عشر

المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والبريطانية سنة ١٩٣٠

( مفاوضات النحاس — هندرسن )

ورد في خطبة العرش عند افتتاح البرلمان يوم ١١ يناير سنة ١٩٣٠ إشارة الى المفاوضات الرسمية بين الحكومتين هذا نصها :

« انه لمن دواعي اعتباطى أن يؤذن هذا الدور بعهد جديدمن التفاهم الودى . والصدقة المثمرة بين بريطانيا العظمى ومصر ، فلقد أعربت الحكومة البريطانية عن رغبة صادقة فى عقد اتفاق ودى بين البلدين . وتحقيقا لهذا الغرض قدم جناب وزير الخارجية البريطانية الى الحكومة المصرية مقترحات أملتها عليه روح المودة والوفاق . ويسر حكومتى أن تعرض هذه المقترحات على حضراتكم ، وهى تأمل أن تسير بالمفاوضات فيها مع الحكومة البريطانية مشبعة بروح الوفاق والمودة للوصول الى اتفاق وطيد شريف بين البلدين . ومتى تم الاتفاق فستعرضه حكومتى على البرلمان للتصديق عليه ، وعندئذ تعمل على تنفيذه بنفس الروح الطيبة التى باشرت بها عقده . »

وتنفيذا لهذه الاشارة عرضت الحكومة المقترحات على المجلسين بجلستيهما المنعقدتين فى ٣ فبراير ١٩٣٠ وطلبت من المجلسين تفويضا للمفاوضة .

وبناء على القرار الذى أصدره البرلمان فى ٦ فبراير بتفويض الحكومة المصرية فى أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها للوصول الى اتفاق شريف وطيد ، قرر مجلس الوزراء تشكيل الوفد الذى سيتولى المفاوضة برئاسة مصطفى النحاس باشا وعضوية واصف بطرس غالى باشا وعثمان محرم باشا ومكرم عبيد أفندى ( باشا ) وكان من مستشاريه الفنيين

المغفور له الدكتور أحمد ماهر ( باشا ) والمغفور له محمود حسن بك ( با  
وكان سكرتيره العام مصطفى الصادق بك ( باشا ) ومن موظفى السكر  
محمد كامل سليم أفندى ( بك ) ومحمد صلاح الدين أفندى ( با  
والمغفور له أمين عثمان أفندى ( باشا ) وسابا حبشى أفندى ( با  
وعبد المقصود أحمد أفندى ( باشا ) .

كانت جلسة الافتتاح يوم الاثنين ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ ، وتو  
الجلسات حتى الجلسة الختامية يوم الخميس ٨ مايو سنة ١٩٣٠ وفيها  
اتهاء المفاوضات بالاخفاق .

وقد بذل الفريقان جهدا عظيما للوصول الى اتفاق . وفعلنا تمكنا  
الاتفاق على مشروع كامل لمعاهدة ، ولكن المفاوضات تحطمت على ص  
السودان . وعلى الرغم من جهود الوفدين لوضع صيغة مقبولة للمادة الخ  
بالسودان فان الوزارة البريطانية رفضت أن تتزحزح عن موقفها بشأنه .

ولا نرى داعيا لتتبع المباحثات خطوة خطوة ، بل نكتفى بإثبات ه  
المشروع كما اتفق عليها ، اللهم الا فيما يتعلق بالسودان ، فمن المفيد  
نختار من الكتاب الأخضر الرسمى المحتوى على محاضر الجلسات والوا  
ما يعين على فهم وجهتى النظر فى شأنه .

مشروع المعاهدة فيما عدا مادة السودان .

الديباجة : ملك بريطانيا العظمى .. الخ وملك مصر

رغبة منهما فى توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما والتعا  
على القيام بالتزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم .

واعتقادا منهما بأن هذه الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بعقد معاد  
صداقة وتحالف تنص لمصلحتهما المشتركة على التعاون الفعال لحفظ الس  
وضمان الدفاع عن أراضيهم وتنظيم علاقاتهما المتبادلة فى المستقبل .

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وأنابا عنهما المفوضين الآتين .

المادة الأولى ( وتقابل المقترح رقم ١ ) - انتهى احتلال مصر عسكريا بجيوش صاحب الجلالة البريطانية .

المادة الثانية ( وتقابل المقترح رقم ٣ ) - بما أن مصر تنوى أن تطالب الدخول في عضوية عصبة الأمم فإن صاحب الجلالة البريطانية يعترف بحقها - كدولة مستقلة ذات سيادة - في أن تصبح عضوا بالعصبة عند قيامها بأحكام عهد العصبة .

المادة الثالثة ( وتقابل المقترح رقم ٦ ) - يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن المسؤولية عن أرواح الأجانب وأموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها ، وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد .

المادة الرابعة ( وتقابل المقترح رقم ١١ ) - يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ، وعلى ذلك يتعهد صاحب الجلالة البريطانيه ببذل كل نفوذه لدى الدول ذات الامتيازات في مصر للحصول على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالية الى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب بحيث تصان مصالحهم المشروعة .

المادة الخامسة ( وتقابل المقترح رقم ٢ ) - تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

المادة السادسة ( وتقابل المقترح رقم ٥ ) - يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ألا يتخذ في البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة ، وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

المادة السابعة ( وتقابل المقترح رقم ٤ ) - اذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى الى موقف ينطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل

السلمية طبقا لأحكام عهد جمعية الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

المادة الثامنة ( وتقابل المقترح رقم ٧ ) — اذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام المادة السابعة المتقدم ذكرها فان الطرف الآخر — مع مراعاة أحكام المادة الثانية عشرة الآتى ذكرها على الدوام — يقوم فى الحال بانجاده بصفته حليفا . وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الدايم فى أن يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعه ، بما فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات . وبناء على هذا فالحكومة المصرية هى التى تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية اللازمة لجعل هذه التسهيلات والمساعدات فعالة .

المادة التاسعة ( وتقابل المقترح رقم ٩ ) — بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات ، كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القنال وسلامتها التامة ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع بجوار الاسماعيلية فى المنطقة المحددة بالمذكرة الملحقة من القوات ما لايزيد على العدد المتفق عليه فى تلك المذكرة ، وذلك بقصد ضمان الدفاع عن القنال بالتعاون مع القوات المصرية . ولهذا الغرض نفسه ينقل مستودع قوة الطيران الملكية فى أبى قير الى بور فؤاد . ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال مطلقا ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه أنه عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة فى المادة الرابعة عشرة اذا قام خلاف بين الطرفين المتعاقدين على ما اذا كان وجود القوات

البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القنال وسلامتها التامة فان ذلك الخلاف يجوز عرضه للتسوية على جمعية الأمم .

المادة العاشرة ( وتقابل المقترح رقم ١٢ ) - يقوم بتمثيل صاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط جلالة ملك مصر وبتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المريعة .

المادة الحادية عشرة ( مادة السودان ) .

المادة الثانية عشرة ( وتقابل المقترح رقم ١٤ ) - لا يقصد بهذه المقترحات ولا يمكن أن يبنى عليها بحال أى اخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة أو التى يمكن أن تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد جمعية الأمم أو ميثاق نبذ الحرب الموقع عليه بباريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

المادة الثالثة عشرة ( وتقابل المقترح رقم ١٥ ) - اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات المباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد جمعية الأمم .

المادة الرابعة عشرة ( وتقابل المقترح رقم ١٦ ) - فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة يدخل الطرفان المتعاقدان - بناء على طلب أى منهما - فى مفاوضات بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة ، بما يكون ملائما فى الظروف السائدة حينذاك ، وفى حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على جمعية الأمم .

وعلى ذلك ففى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر كما سبق بيانه .

المادة الخامسة عشرة ( ولا مقابل لها فى المقترحات ) - تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها منافيا



لأحكام هذه المعاهدة . ويجب أن يعد باتفاق الطرفين — اذا طلب أحدهما ذلك — بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة ، وذلك في مدى ستة أشهر من تهاذ هذه المعاهدة .

المادة السادسة عشرة ( ولا مقابل لها في المقترحات بطبيعة الحال ) — يصدق على المعاهدة الحالية ، ويتبادل التصديق عليها في القاهرة في أقرب وقت ممكن ، ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها ، وتسجل في جمعية الأمم بالطرق المرعية .

واذا تركنا مسألة السودان مؤقتا جانبا فاننا نلحظ أن المفاوضات المصرية وقفوا الى اضافة مادة جديدة ، وهى المادة الخامسة عشرة المتعلقة بالنص على الغاء ما ينافى أحكام المعاهدة من الاتفاقات والوثائق . والى حذف المقترح رقم ٨ من المقترحات ، وهو الخاص بتدريب الجيش المصرى على يد معلمين عسكريين بريطانيين ، وكذلك المقترح رقم ١٠ الخاص بجعل القاعدة في تعيين الموظفين الأجانب أن تعينهم من الرعايا البريطانيين .

والظاهر أن الوفدين لم يتم لهما الاتفاق النهائي على نصوص جميع المذكرات التى ينبغى تبادلها تفسيراً وتنفيذاً للمعاهدة . فقد انتهت المفاوضات قبل أن يتم ذلك . اللهم الا فيما يتعلق بالمذكرتين المقترح تبادلها بشأن اصلاح نظام الامتيازات ، وقد تم الاتفاق عليهما في يوم الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩٣٠ . والنصان ( أى المذكرة البريطانية والمذكرة المصرية المقترحتان ) لا يختلفان في الجملة عن المذكرتين المقترحتين في مشروع محمد محمود وهندرسون ( ص ٢١٧ ) ، فيما عدا العدول عن وجوب ألا ينحرف قانون تحقيق الجنايات المقترح وضعه ، بعد ثقل الاختصاص الجنائى القنصلى الى المحاكم المختلطة ، عن المبادئ المقررة في مواد مشروع القانون الذى وضع سنة ١٩٢٠ . فاكتمل الآن بالقول بأن الحكومة البريطانية مستعدة لأن تقبل في تحقيق هذه الأغراض المبادئ التى أدت اليها المباحثات التى دارت في هذا الصدد ، كما حذف من المذكرة البريطانية النص على اجراءات معينة في مسائل العفو وتخفيف الأحكام ،

فاكتفى بترك الاجراءات الخاصة بذلك الى اتفاق بشأنها ، وكذلك تعريف كلمة أجنبي تركت لاتفاق . وقبلت المذكرة المصرية المقترحة هذا كله ، ولكنها أضافت فقرة مهمة جديدة ونصها : « على أنى أود ، مع ذلك ، أن يكون واضحا أن رغبة الحكومة المصرية في عقد اتفاقات على هذه القواعد لاصلاح نظام الامتيازات لا تمس بتاتا رغبتها في تحقيق ما ترمى اليه من الغاء هذا النظام » .

أما المسائل الأخرى التى تركت لتبادل المذكرات ، فأخر العهد بها مشروع مصرى قدمه الفريق المصرى فى يوم ٥ مايو سنة ١٩٣٠ : وقد قال عنها المستر هندرسون فى جلسة الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩٣٠ : ان المذكرة المصرية العامة التى قدمها الفريق المصرى أخيرا قد تناولت تغييرات عديدة ومهمة جدا ، ومع ذلك فان قبل الفريق المصرى مادة السودان فانه يعتقد امكان الوصول الى تفاهم واتفاق بشأن المسائل الأخرى التى تناولتها المذكرة . وعلى هذا فانا تقتصر هنا على تلخيص تلك المذكرة المصرية تبينا لوجهة نظر الوفد المصرى فى المسائل التى تناولتها ، ونصها يقع فى مجموعة المحاضر والوثائق من ص ١٤٠ الى ١٥٤ .

فيما يختص بالمسائل العسكرية .

١ — سحب الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى والغاء وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له .

٢ — قبول بعثة عسكرية بريطانية للمدة التى تراها الحكومة المصرية ووفقا للشروط التى تضعها .

٣ — تكون أسلحة القوات المصرية بوجه عام من طراز مشابه للطراز الذى تستعمله القوات البريطانية .

٤ — القوات البريطانية البرية لا يتجاوز عددها ٨٠٠٠ رجل ، والقوات الجوية لا يتجاوز عددها ٣٠٠٠ رجل ، سبعة من الطيارين والباقيون من الميكانيكيين والعمال .

وتعسكر هذه القوات فى منطقة تمتد من المعسكر الحالى الواقع فى

الجهة الشمالية الغربية للاسماعيلية حتى تختل من الأراضى الواقعة شمالى وغربى المعسكر المذكور مساحة كافية لراحة القوات المشار إليها وتدريبها ، بشرط ألا تمتد المنطقة كلها من الجهة الغربية الى ما بعد محطة سكة حديد المحسة وألا تكون قرية من الأراضى المزروعة .

٥ — بما أن المعسكر البريطانى الحالى يكفى لسكن وتدريب ٥٥٠٠ من القوات البرية و ..... من القوات الجوية فان الحكومة المصرية تتعهد بأن تشيد للحكومة البريطانية الثكنات اللازمة للعدد الباقى من الجنود ، على أن تجهز هذه الثكنات بنفس التجهيزات المتوافرة فى المعسكر البريطانى المذكور ، وذلك مقابل تسليم المباني والأراضى التابعة للجيش البريطانى عند اخلائها الى الحكومة المصرية .

٦ — تخلى القوات البريطانية الزائدة عن العدد المحدد آنفا أرض مصر بمجرد توقيع المعاهدة الحالية .

أما فيما يخص بالقوات المرخص بابقائها فى المنطقة المعينة على القنال فمن المتفق عليه أنه بمجرد اعداد الثكنات الكافية لاقامة القوات الموجودة الآن فى أى من مدينتى القاهرة والاسكندرية وضواحيهما تنسحب هذه القوات من هاتين المدينتين وضواحيهما ، أما القوات المرابطة فى الجهات الأخرى من مصر فانها تنسحب كل بدورها بمجرد اعداد الثكنات الكافية لها فى المنطقة المعينة .

وتنسحب كذلك القوات الهوائية بمجرد اعداد الثكنات اللازمة لها .

٧ — تقدم الحكومة المصرية ببور سعيد والسويس التسهيلات اللازمة لتفريغ المهمات والمؤن البريطانية وخزنها . وتقدم كذلك وسائل المواصلات المعقولة بين هاتين المينائين والمنطقة التى ترابط فيها القوات البريطانية .

٨ — ( بياض بالأصل ) .

٩ — تمنع الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى على جانبى قنال السويس وعلى مسافة ٢٠ كم منها ، ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك . على أن هذا المنع لا يسرى على قوات الحكومتين ولا على خطوط الطيران

التي تديرها هيئات بريطانية أو مصرية تعمل تحت سيطرة الحكومة المصرية .

١٠ — تمنح كل من الحكومتين المصرية والبريطانية الحكومة الأخرى في المطارات التابعة لها بمنطقة القنال تسهيلات متبادلة للطائرات الحربية والموظفين والمهمات التي تكون في طريقها من المطارات المذكورة .

١١ — تنوى الحكومة المصرية من الآن الغاء ادارة الأمن العام الأوروبية ، ولكنها ستبقى لمدة خمس سنين من تنفيذ المعاهدة عنصرا أوربيا معينا في بوليس المدن ، ويبقى هذا العنصر طول المدة المذكورة تحت رياسة ضباط بريطانيين .

وتسهيلا لاحتلال موظفين مصريين بالتدريج محل العنصر الأوربي المذكور مما يضمن تجانس العمل في نظام البوليس تنوى الحكومة المصرية أن تستغنى كل سنة عن خدمة خمس مستخدمى البوليس الأوربي ، على أنها تنوى أن تستخدم على رأس هذا العنصر الأوربي حكمدارين بريطانيين طول المدة المذكورة كلها .

١٢ — تنوى الحكومة المصرية أن تستغنى عن خدمات المستشارين المالى والقضائى في نهاية السنة المالية الحالية .

١٣ — بما أن بريطانيا العظمى — طبقا لأحكام المادة العاشرة من هذه المعاهدة — ستكون أول دولة يمثلها في مصر سفير فلذلك يعتبر السفراء البريطانيون طول مدة المعاهدة الحالية مقدمين على باقى الممثلين السياسيين المعتمدين لدى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر .

١٤ — يسلم الطرفان المتعاقدان بأنه ليس هناك أساس للنص على مسألة الأقليات في مصر ، فانهم كمصريين تكون كل المسائل الخاصة بهم من اختصاص الحكومة المصرية دون سواها .

تأتى بعد ذلك نصوص متعلقة بنظام الامتيازات ، وهذه تم الاتفاق على مذكرتين بشأنها سبقت الاشارة اليهما ( ص ٢٢٨ ) .

ولندرس الآن مسألة السودان .

حينما بدأت المفاوضات أعلن النحاس باشا المبادئ التى يمكن أن تقوم عليها تسوية ما بين البلدين . وقرر بالنسبة للسودان المبدأ الآتى : « الى أن يحصل الاتفاق على التسوية النهائية بمفاوضات مقبلة تقبل أن تكون الادارة فى السودان مشتركة بين البلدين اشتراكا فعليا » وعبر المستر هندرسون عن رأيه فى المبادئ بصفة عامة قائلا « ان الكثير يتوقف على الصيغ التى ستوضع فيها » . فوعد النحاس باشا باعداد هذه الصيغ . ووضع لمسألة السودان الصيغة الآتية : « الى أن تحل مسألة السودان بمفاوضات مقبلة ومع الاحتفاظ بجميع الحقوق يباشر الطرفان المتعاقدان ادارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا » . وشرح النحاس باشا أن تلك الصيغة لا تختلف فى روحها عن الصيغة التى وضعها المستر هندرسون نفسه فى مقترحاته ونصها : « مع الاحتفاظ بحرية ابرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ عن الاتفاقات المذكورة ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها اياه الاتفاقات المشار اليها » ، لا تختلف عنها لأن مصر لا تطلب فى الوقت الحاضر الا الاشتراك الفعلى فى الادارة ، وهو ما تعترف به المقترحات الانجليزية نفسها ، فقد أشير فيها الى أن القواعد التى تتبع فى السودان مؤقتا هى القواعد المستمدة من اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، وهما صريحتان فى أن الادارة التى كانت تنفرد بها مصر فى السودان قد أعطى شطر منها الى انجلترا بمقتضى هاتين الاتفاقيتين . ودارت مناقشة على ذلك لا بأس باثباتها .

سأل المستر هندرسون عن المقصود من الاشتراك الفعلى ، فأجاب النحاس باشا بأن المقصود بذلك أن تكون الادارة مؤقتا فى أيدي المصريين والانجليز معا ، وهو ما لم يكن المصريون يعترفون به من قبل ، فهذا فى الواقع تساهل من الوفد ولا يفهم لماذا يعارض الانجليز فيه . فقال المستر هندرسون ان ما وقع فى السودان فى السنوات الأخيرة لا يزال

مأثلا في الأذهان ، وكذلك التصريحات التي صدرت عقب ذلك ، وأضاف أنه مقيد بكل هذا ، ولا سيما بتصريحات رئيس الوزراء —المستر ماكدونالد— حينما كان وزيرا للخارجية ورئيسا للوزارة في سنة ١٩٢٤ ، فقد وضع اذ ذاك أساس السياسة الانجليزية في السودان ، وقد سبق للمستر هندرسون أن أعلن في البرلمان ارتباطه بتلك السياسة . فقال النحاس باشا : تتمسكون بتصريحاتكم الأخيرة فهل لمصر أن تتمسك بتصريحات ساسة الانجليز وكبرائهم فيما يختص بالجلء ، اذ قد صدر لمصر ما يزيد على الستين عهدا ، وهذه جيوشكم لا تزال في بلادنا . فقال المستر هندرسون انه مرتبط بالمادة الواردة في مقترحاته فكيف يفسر تعديلها على الوجه الذي ذهب اليه الوفد المصرى . فقال النحاس باشا ان كل ما فعله الوفد هو حذف ذكر الاتفاقيتين من المادة لأنهما ممقوتتان في مصر كل المقت ، ومع ذلك فهاتان الاتفاقيتان تنصان على اعطاء انجلترا نصيبا في ادارة السودان ، والمادة التي يقترحها الوفد تشير الى وجوب اشتراك الطرفين في ادارة السودان ، فأى فارق هنالك بين الأمرين ؟ فعاد المستر هندرسون يسأل عن المقصود بالضبط من الاشتراك الفعلى . فأجاب النحاس باشا بأن المقصود هو رفع القيود الموضوعة على حرية المصريين بالنسبة للسودان ، أى حرية الهجرة اليه وحرية الاقامة فيه وحرية التملك كذلك ، ثم جعل الادارة السودانية في أيدي الانجليز والمصريين على السواء . وسأل المستر هندرسون عن تعيين الموظفين المصريين في السودان . قال النحاس باشا الحكومة المصرية . قال المستر هندرسون هذا مستحيل ، لأن حاكم السودان هو المسئول وحده بحكم اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ عن النظام الادارى والعسكرى في السودان ، وهاتان الاتفاقيتان نافذتان ما لم تعدلا باتفاقات جديدة ، والمادة التي وردت في مقترحاته تترك الباب مفتوحا لذلك ، وأضاف الى ذلك أنه متأكد من أن البرلمان الانجليزى يرفض رفضا باتا معاهدة تحتوى على نص كالذى يقترحه الوفد المصرى .

وبعد ذلك طلب المستر هندرسون أن يقبل الوفد ذكر الاتفاقيتين في مادة السودان ، لأن ذكرهما يسهل مهمته في البرلمان الانجليزى اذ يمكنه

عندئذ أن يقنع الأعضاء بأن الاشتراك الفعلى المطلوب انما هو تنفيذ لهاتين الاتفاقيتين اللتين هما أساس مقترحاته بهذا الصدد . فقبل الوفد ذلك بشرط أن ينص فى المادة على عدم المساس بحق سيادة مصر على السودان ، وعلى اشتراكها الفعلى فى ادارته ، مع الاحتفاظ بتسوية المسألة جميعها فى مفاوضات مقبلة ، ووضع ذلك فى الصيغة الآتية : « مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاق فى مفاوضات مقبلة لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، وحل مسألة السودان ، وبدون اخلال بحق سيادة مصر على السودان ، يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ المذكورتين . وبناء على ذلك يباشر الطرفان المتعاقدان ادارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا ويباشر الحاكم العام بالنيابة عنهما السلطات التى خولتها اياه الاتفاقيتان المشار اليهما » . فقدم المستر هندرسون تعديلا لمادته ، بأمل التقريب بينها وبين الصيغة المصرية وذلك باضافة الجملة الآتية الى مقترحه وهى : « بدون اخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية » . وعلى ذلك أصبح النص الانجليزى كما يلى : « مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير اخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشئ عن اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ المذكورتين . وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها اياه الاتفاقيتان المشار اليهما » . فقبل الفريق المصرى هذه الاضافة على أن يقبل الفريق البريطانى فى نفس الوقت المذكرة الآتية نصها :

« المفهوم بتطبيق المادة ١٣ أن حقوق سيادة مصر على السودان تظل سليمة من غير نقص ، وأن الفريقين المتعاقدين يباشران ادارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا .

« وبناء عليه يعين وكيل مصرى للحاكم العام وموظفون مصريون للتعاون مع الموظفين البريطانيين فى ادارة السودان ، وتعود الجنود المصرية الى

السودان بعد التصديق على المعاهدة ، ولا يوضع أى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمتاجرة » . فلم يوافق الوفد الانجليزى على ذلك وعرضه على مجلس الوزراء البريطانى فقرر بالاجماع عدم قبوله .

على أثر هذا اقترح الوفد المصرى أن ينص فى المذكرة الملحقه بالمعاهدة على أنه « تطبيقا لاتفاقتى سنة ١٨٩٩ كما هو نص المادة ١٣ من هذه المعاهدة ، اتفق الطرفان المتعاقدان على أنهما بمجرد التصديق على المعاهدة يبدأان باعادة الحالة الفعلية الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ ، وهاتان الاتفاقتان تستتبعان حتما ألا يكون هناك أى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمتاجرة » .

وقد أجاب المستر هندرسون بأنهم لا يستطيعون قبول ما جاء بهذه المذكرة بخصوص البدء باعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ ، كما لا يستطيعون فيما يختص بعودة الجيش أن يعرضوا شيئا أكثر مما ورد فى المقترحات .

أما عن مسألة الهجرة والملكية والتجارة فقد قال المستر هندرسون انه اذا لم يمانع حاكم السودان فانهم يقبلون أن ينص فى المذكرة الملحقه بالمعاهدة على أنه : « لا يكون هناك أى تهريق بين الرعايا البريطانيين والأهالى المصريين فى السودان فى مسائل المتاجرة والهجرة أو حيازة الملك » . وأرسل الوفد الانجليزى تلغرافا بذلك الى حاكم السودان ليأخذ رأيه فيه ثم أخبر الوفد المصرى بأن الرد جاء بالقبول .

عند ذلك اقترح الوفد المصرى أن ينص فى المذكرة الملحقه بالمعاهدة على ما يأتى :

« بالنسبة للمصاعب الحالية فى الحصول على المعلومات اللازمة لتطبيق وتنفيذ نصوص اتفاقتى سنة ١٨٩٩ ، اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخل فى بحر السنة التالية للتصديق على المعاهدة فى محادثات بقصد الاتفاق على هذا التطبيق ، وفى نفس الوقت لا يكون هناك أى قيد على رعايا



أى فريق من الفريقين المتعاقدين فى مسائل المتاجرة والهجرة والملكية » .  
ولكن المستر هندرسون رفض قبول هذا واقترح أن يضاف الى مواد  
المعاهدة نص مادة جديدة هو :

« اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخل — اذا طلب أحدهما ذلك —  
فى مناقشات ودية فى بحر السنة من تاريخ نفاذ المعاهدة ، وذلك بالنسبة  
لأى مسألة تنجم عن تطبيق المعاهدة الحالية وتكون قد نشأت عنها  
صعوبة ما » .

وقد قال المستر هندرسون ان هذا النص يشمل كل ما يتعلق بتطبيق  
مواد المعاهدة ، ومنها المادة الخاصة بالسودان . فرفض الفريق المصرى ذلك ،  
اذ لا جديد فيه ، بل هو تكرار لما جاء فى المادة ١٥ من المقترحات  
( ص ٢١٤ ) كما أنه ليس فيه أية اشارة الى تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩  
وتنفيذهما ، وهو ما طلب الفريق المصرى حفظ الحق فى المناقشة فيه  
فى غضون السنة التالية للمصادقة على هذه المعاهدة ، ومن جهة أخرى فانه  
يخشى أن يفهم من هذا النص أن الالتجاء الى جمعية الأمم عند الخلاف  
فى تطبيق المعاهدة مقصور على مدى سنة ، وفى ذلك ما فيه من الاخلال  
بحكم المادة ١٥ . فاقترح المستر هندرسون أن تضاف الى هذه المادة  
العبارة الآتية « مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٥ » وعبارة « أى مادة من  
مواد » بحيث يصبح النص كما يلى :

« مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٥ اتفق الطرفان المتعاقدان على أن  
يدخلا — اذا طلب أحدهما ذلك — فى مناقشات ودية فى بحر سنة من تاريخ  
نفاذ المعاهدة ، وذلك بالنسبة لأى مسألة تنجم عن تطبيق أى مادة من  
مواد المعاهدة الحالية وتكون قد نشأت عنها صعوبة ما . »

فرفض الفريق المصرى ذلك أيضا ، لعدم النص على حالة الخلاف  
فى تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بالذات ، واقترح تذليلا للصعوبات أن ينص  
فى المذكرة الملحقة على ما يأتى :

« اذا نشأت أية صعوبة بين الطرفين المتعاقدين بالنسبة لتطبيق وتنفيذ

اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يوافق الطرفان على الدخول في محادثات ، في غضون سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة ، بقصد الاتفاق على هذا التطبيق ، وفي نفس الوقت لا يكون هناك أى قيد على رعايا أى فريق من الفريقين المتعاقدين في الملكية أو المتاجرة أو الهجرة .

فرفض المفاوضون البريطانيون هذا النص ، مصارحين بأنهم لا يريدون أن يتعرضوا لاثارة مناقشة في مسألة السودان أمام البرلمان ، ولا أن يتحملوا مسئولية حلها في الوقت الحالي ، وأنهم لا يمكنهم تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بإشراك مصر في الادارة ، وبالجمله لا يمكنهم تغيير الحالة الراهنة في السودان .

وجرت بعد ذلك بين النحاس باشا والمستر هندرسون محادثات عقب وليمة أقامها الفريق المصرى للفريق البريطانى ، تأكد منها الوفد المصرى أن البريطانيين لا يريدون أن يطبقوا النص الخاص بالسودان على حقيقة مفهومه ، أى أنهم على نية مبيتة ألا تشترك مصر في ادارته ، وألا ترسل جيشا اليه ، وأن كل ما يكون لها فيه هو أن ينوب الحاكم العام عنها في الادارة . أى أنهم يقصدون بتسوية المسألة المصرية أن تكون التسوية فعلية بالنسبة لمصر واسمية بالنسبة للسودان ، بحجة أن البرلمان والشعب الانجليزى لا يقبلان الآن تغييرا في حالة السودان الراهنة ، على أن الباب مفتوح لاعادة النظر في هذا الأمر في المستقبل حينما تتحسن الأحوال ، وتكتفى مصر الآن بما هو مذكور في المادة ١٣ من أن حقها محتفظ به لمفاوضات مقبلة . وأخبر المستر هندرسون المفاوضين المصريين بأنه وزملاءه مصرون على رأيهم ، وأنه سيجيب في اليوم التالى على سؤال في مجلس العموم خاص بنتيجة المفاوضة ، وأن اجابته تتوقف على رأى المصريين في مسألة السودان . فوعد الفريق المصرى أن يعطيه هذا الرأى في الصباح قبل جلسة مجلس العموم ، وعرض المستر كامبل — من النزلاء البريطانيين بمصر — باعتبار أنه يسعى مسعى شخصيا للتوفيق أنه اذا قبل الفريق المصرى أن يكتفى باعادة أورطة مصرية الى السودان بمجرد سريان المعاهدة

فانه يقنع الفريق الانجليزى بقبول هذا الحل ، فوافق المصريون ، ولكنه عاد فى الصباح المبكر ليخبر المصريين بأنه لم ينجح فى مساعه ، وأن المستر هندرسون يريد أن يعد اجابته بأحد أمرين اما أن يعلن فشل المفاوضات. اذا لم يقبل الفريق المصرى واما أن يعلن أنها لا تزال مستمرة وهو يأمل نجاحها اذا قبل المصريون أو فهم أنهم لا ينوون الرفض . فأجابه النحاس باشا بأن يبلغ البريطانيين أنه سيستشير زملاءه فى مصر . وبناء على ذلك أعد المستر هندرسون الرد الآتى للسؤال الموجه اليه فى مجلس العموم :

« لقد دارت - كما يعلم المجلس - فى الأسابيع الماضية مناقشات بين المفاوضين المصريين وبين حكومة جلالة الملك ، التى كانت ترجو أن يتم الاتفاق قبل عطلة عيد الفصح ، ولكن بعض المسائل الهامة اكتنفها بعض الصعوبات فأجلت المناقشات الى ما بعد العطلة » .

أجلت المناقشات على هذا النحو .

وحينما استؤنفت قدم الفريق المصرى صيغتين لمادة السودان ، نص أولاهما :

« من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها فى السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة تجرى بينهما فى بحر سنة من التصديق على هذه المعاهدة » . ونص ثانيتهما : « من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها فى السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة ، وفى انتظار ذلك تماد من الآن الحالة الفعلية التى كان عليها السودان قبل سنة ١٩٢٤ » .

ورفض المستر هندرسون الصيغتين .

وقدم الفريق المصرى تعديلا لمادة السودان فأصبحت :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وحل مسألة السودان ، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير اخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان

هو المركز الناشئ من هاتين الاتفاقيتين ، وكأحدى نتائج اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار اليهما » .

كما قدم نص المذكرة المفسرة للمادة المذكورة وهو :

« بالاحالة الى المادة ١١ ( مادة السودان ) أذكر أننا نفهم من هذه المادة أنها لا تؤثر بآية حال في حق سيادة مصر على السودان ولا فيما ينبى على هذه السيادة من ادارته المشتركة بواسطة الطرفين المتعاقدين » .

ثم اجتمع الفريقان من جديد واتفقا على صيغة لمادة السودان هي :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير اخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من هاتين الاتفاقيتين ، وكأحدى نتائج اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار اليهما . وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخل — اذا طلب أحدهما ذلك — في مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين في خلال اثني عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحالية » .

وتبادل الفريقان التهانى الحارة على هذا التوفيق .

ولكن مجلس الوزراء البريطانى قرر باجماع الآراء عدم الموافقة على النص الذى قبله الفريقان . وانصبت معارضته بصفة خاصة على الفقرة الأخيرة من المادة « وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخل — اذا طلب أحدهما ذلك — في مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين في خلال اثني عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحالية » .

ثم عرض المستر هندرسون صيغة أخرى للمادة فإذا ما وافق عليها الفريق المصرى عرضها على مجلس الوزراء . وهاك نصها :

اتفقت الحكومتان على أن تدخل — اذا طلبت احدهما ذلك —

في مناقشات ودية في بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة ، وذلك بالنسبة لأى مسألة تنجم عن تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ أو لأى مادة من مواد المعاهدة تكون قد نشأت منها صعوبة ما « ولكن الفريق المصرى اقترح أن تستبدل بالعبارة الأخيرة من الفقرة المقترحة العبارة التالية : « وذلك بالنسبة لتطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ أو أية مادة من مواد المعاهدة » فوعد المستر هندرسون بعرض ذلك .

ثم دارت مناقشة في مسائل الهجرة والتجارة والملكية ، وعرض الفريق البريطانى بشأنها الصيغة الآتية لتضمن في المذكرة التفسيرية .

« من المتفق عليه بالاشارة الى المادة ١١ أنه يجب ألا يكون هناك تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالى المصريين فيما يتعلق بمسائل الهجرة والملكية والتجارة في السودان ، وعلى ذلك يكون الرعايا البريطانيون والأهالى المصريون أحرارا في حيازة الملك والاشتغال بالتجارة والصناعة في السودان مع مراعاة القوانين واللوائح المحلية التى لا تتعارض مع التشريع الحديث في مثل هذه المسائل .

« ويجب ألا تستعمل الرقابة التى تفرضها حكومة السودان لصالح السودان على دخوله والهجرة اليه استعمالا غير معقول لحرمان الرعايا البريطانيين أو الأهالى المصريين من حق دخول السودان أو الهجرة اليه » . فاعترض الفريق المصرى واقترح النص الآتى :

« من المتفق عليه بالاشارة الى المادة ١١ أنه يجب ألا يكون هناك تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالى المصريين في التمتع بحق دخول السودان أو الهجرة اليه أو حيازة الملك أو الاشتغال بالتجارة أو الصناعة فيه » فلم يقبل الطرف الانجليزى هذا النص .

كان الأخذ والرد في هذه الصيغ في جلسة الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩٣٠ واستمرت المناقشة الى ما بعد منتصف الليل . وانصرف المستر هندرسون وعاد حوالى الساعة الثالثة صباحا وأبلغ النحاس باشا أن الفريق البريطانى.

يرى ألا يستمر في مناقشة الصيغ والتفاصيل ويحدد موقعه في مسألة السودان بما يأتي : —

- ١ — يكون نص المادة كما قرره مجلس الوزراء بالأمس من غير تعديل.
- ٢ — يجب قبول العبارة الخاصة بأن الحكومة البريطانية تنظر في المستقبل بعين العطف الى عودة أورطة من الجيش المصرى الى السودان .
- ٣ — يجب أن يكون النص الخاص بمسألة الهجرة كما وضعه الفريق البريطانى أخيرا .

وطلب رأى النحاس باشا في ذلك ، فاعتذر بأنه لا يستطيع لفرط تعب بعد عمل مضن استمر حتى الساعة الثالثة صباحا أن يتلقى الآن تغييرا شاملا في الموقف . فقال المستر هندرسون ان مجلس الوزراء سيجتمع في الساعة العاشرة ، فيستطيعان الاجتماع في الساعة الحادية عشرة لسماع رأى النحاس باشا فيما عرضه عليه الآن . فقال النحاس باشا انه يعتبر أن المستر هندرسون لم يعرض عليه شيئا وأن له أن يعرض ما يشاء عند العودة للاجتماع ، وقد تهديه راحة الليل الى اجتناب ما يترتب عليه انهيار البناء الشامخ الذى أقامه .

ولم تفعل راحة الليل شيئا . فعندما اجتمع الفريقان صباح يوم الخميس ٨ مايو أعلن المستر هندرسون أن مجلس الوزراء البريطانى قد قرر باجماع الآراء أنه لا يمكن استمرار المفاوضات الا اذا قبل الفريق المصرى أن يكون حل مسألة السودان على الأسس التى أبلغها للنحاس باشا قبل الاجتماع بساعات . فسأله النحاس باشا عن رأيهم في النص الخاص بالمناقشة في تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ في بحر سنة من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة . فقال ان هذا النص غير مقبول . فرجع النحاس باشا الى زملائه وأفضى اليهم بما قاله المستر هندرسون فقرروا بالاجماع أن يكون ردهم كما يأتي : —

- ١ — يتمسك الوفد المصرى بأن ينص في مادة السودان أو في المذكرة على وجوب الدخول في مناقشات ودية في بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة ، وذلك بشأن تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ .

٢ — لا يمكن قبول العبارة الخاصة بالنظر بعين العطف الى عودة أورطة من الجيش المصرى الى السودان .

٣ — لا يقبل الوفد تقييد حق الهجرة والملكية والتجارة بالصيغة التى وضعها الفريق البريطانى .

وصمم كل من الفريقين على موقعه ، وأعلن انتهاء المفاوضات ، مع ابداء الأسف على هذه النتيجة .

لقد اقطعت المفاوضات — كما رأينا — على أثر التبليغ الانجليزى الذى قدمه المستر هندرسون للنحاس باشا بالتزام أسس ثلاثة لحل مسألة السودان لا انحراف عنها . والمدهش حقا أن يحدث ذلك بعد أن اتفق الفريقان على صيغة لحل مسألة السودان ( ص ٢٣٩ ) هى من وضع هندرسون نفسه ، ووافق عليها أعضاء الفريق البريطانى ومنهم ثلاثة من أعضاء الوزارة البريطانية وهم اللورد باسفيلد ( وزير المستعمرات ) والمستر توم شو ( وزير الحربية ) واللورد تومسون ( وزير القوات الجوية ) ، وبعد أن ذهب الفريق المصرى فى سبيل الاتفاق الى حد عدم التمسك بالاشتراك الفعلى فى الادارة والى حد الاعتراف باتفاقيتى ١٨٩٩ على وجه أنكرته الحركة الوطنية المصرية انكارا تاما طوال تاريخها .

ترى هل اتخذت الوزارة البريطانية هذه الخطة بناء على عدم اهتمام حقيقى بتسوية المسألة المصرية تسوية نهائية ، بعد أن نالت اقرار الوفد المصرى لأول مرة فى تاريخه للقواعد التى وضعتها الحكومة البريطانية للاتفاق مع مصر ، والتى لم تحد عنها — ولن تحيد عنها — الا فى الصيغ والتفصيلات ؟ أو كانت تلك الوزارة حينما قطعت المفاوضات على هذا النحو تحت ضغط حقيقى من أصحاب المصالح البريطانيين فى السودان ؟ الثابت على كل حال أن الحكومة البريطانية فى سبيل اقضاء مصر والمصريين عن السودان صنعت لنفسها أدوات وصيغا — فخلقت للحاكم العام ورجاله اختصاصات فريدة فى نوعها وسلطانا لا مثيل له فى العالم كله ، وكونت أحزابا سودانية تستند الى مبادئ وقواعد لا مثيل لها فى الزمن الحديث ، ورسمت لمستقبل

السودان أهدافا وخططا لا تستند الى واقع الأحوال والظروف ولا تتفق وخير أهله أو تقدمه الحقيقي — كل هذه الأشياء مما خلق الانجليز انقلاب آخر الأمر من أدوات ووسائل الى سياسة معينة — سياسة القضاء على المصالح المصرية — الى شيء يقيد السياسة الانجليزية نفسها ويستطيع في النهاية أن يتحكم فيها وأن يملئ عليها .

ومهما يكن فقد قال المستر هندرسون في كلمته النهائية ما مؤداه . لكم أن ترجعوا حينما تدركون الحاجة للرجوع . قال : « ويهمني في هذا المقام أن أصرح لكم باسم حكومتى بأن مشروع المعاهدة كما تم الاتفاق عليه سيبقى قائما ، فإذا وجدتم بعد عودتكم الى القاهرة ومناقشة المسألة مع أصدقائكم فيها أن هناك أملا في أن يصبح هذا المشروع معاهدة مقبولة من الجانبين فاني وزملائي مستعدون لمحاولة الوصول الى اتفاق على النقط القليلة الباقية في المذكرة الملحقة بالمعاهدة ( ص ٢٢٩ ) ليصبح التوقيع عليها أمرا ميسورا » .

فرد النحاس باشا قائلا : « واذا كنتم قد طلبتم منا أن تفكر بعد العودة الى بلادنا في الأمر ، فاننا كذلك نرجو أن تنتظر الحكومة البريطانية فيه ، حتى اذا رأت أن هناك أملا في تقرب مدى الخلاف عاون ذلك معاونة جديدة على الوصول الى الحل المنشود . وبهذه الطريقة يظل الباب مفتوحا بيننا . »  
وحدث في مصر أن نشبت معركة الدستور فلم تستأنف المفاوضات الا بعد ست سنوات ! .





## الفصل الخامس عشر

السياسة البريطانية في مصر من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٦

الذى يهم السياسة البريطانية بصفة أصلية من أمور مصر الداخلية شىء واحد هو مقدار تأثير تلك الأمور في العلاقات المصرية البريطانية على الوجه الذى يرضى المصالح البريطانية ، فقد ترضى السياسة البريطانية عن اختلاف الأحزاب المصرية كل الرضا ، فالاختلاف يضعها موضع الحكم بين الأحزاب ، والاختلاف بطبيعته مضعف لمصر ، وضعف مصر مرغوب فيه عموما ، ولكن اختلاف الأحزاب لا ترغب فيه السياسة البريطانية مطلقا مستمرا ، وذلك لسببين : أولا لأن الأحزاب في اختلافها قد تهاجم السياسة البريطانية مهاجمة عنيفة متهمة إياها بمالأة خصومها أو وقوفها في صف الرجعية أو ما إلى ذلك ، وقد يفعل كل حزب مصرى ذلك ، فينقلب الأمر إلى هجوم عام على السياسة البريطانية ، وهذا ما تعمل تلك السياسة على منعه . أما السبب الثانى فهو أن المصلحة الانجليزية تقتضى أن يحدث من وقت لآخر ائتلاف بين الأحزاب ، وهذا الائتلاف ضرورى لعقد المعاهدة ، وهو ضرورى إذا اقتضته الأحداث الخارجية بعد المعاهدة .

فالساسة البريطانية إذن تجرى فيما يتعلق بمصر على أسس بسيطة واضحة . ولا تعرف من المصطلحات إلا نحو قولهم « تسليم البضاعة » . وما يجرى مجراها ، ويسىء المصريون عادة فهم أمور ثلاثة متعلقة بها : يسيئون فهمها أولا حينما يعتقدون أنها « تخلق مواقف » ، هى لا تفعل ذلك أبدا ، ولكنها تلتزم مبادئها في كل المواقف ؛ يسيئون فهمها حينما يظنون أن أسسها معقدة ، وهى ليست كذلك ، وكل ما يحدث أن تغير المواقف يدعو إلى تغير الأساليب ، فالأساليب هى التى تتغير ولكن الأسس واحدة ؛ يسيئون فهمها ثالثا حينما يعتقدون أنها تطابى فريقا منهم أو تنتصر

لمبادئ معينة في النظام الداخلي أو أن لها أصدقاء من المصريين ، وليس هناك شيء من ذلك . ولا يهمها من هذه الأشياء جميعها كما قدمنا الا شيء واحد فقط هو تأثيرها في مصالحها على النحو الذي تفهمه .

هذا وجه الحق في المسألة ، وعلى هديه نعرض عرضا موجزا لحوادث الفترة ما بين سنة ١٩٣٠ و سنة ١٩٣٦ .

عاد رئيس الوزارة الى مصر بعد انقطاع المفاوضات ظانا أنه كسب صداقة الانجليز وان كان قد خسر المعاهدة ، وسرعان ما تبين أنه لم يكسب شيئا من ذلك ، اذ أن تلك السياسة تركت الموقف الداخلي يتطور طبقا لقوانين تطوره .

رفض الملك توقيع مرسوم بعرض مشروع محاكمة الوزراء على البرلمان، وفي هذا المشروع نصوص تقضى بعقاب الوزراء الذين يقدمون على قلب دستور الدولة أو حذف حكم من أحكامه أو تغييره أو تعديله بغير الطريقة التي رسمها الدستور أو مخالفة حكم من أحكامه الجوهرية ، ومحاكمة كل وزير يبدد أموال الدولة العامة .

وقدم رئيس الحكومة استقالته الى الملك يوم ١٧ يونيه ١٩٣٠ نظرا لعدم تمكنه — كما قال في كتاب الاستقالة — من تنفيذ البرنامج الذي قطع على نفسه العهد بتنفيذه ، وقبل الملك الاستقالة وكلف اسماعيل صدقي باشا تأليف الوزارة (\*) .

ولم يشترك حزب الأحرار الدستوريين في تلك الوزارة ، بل قرر رئيسهم محمد محمود باشا أن من اشترك منهم كان متخليا عن عضويته في الحزب . ولم يمنع هذا الدكتور حافظ عفيفي باشا من الاشتراك في الوزارة وزيرا للخارجية ، وقرر الأحرار الدستوريون أول الأمر أن يؤيدوا صدقي باشا في كل ما يتفق وسياسة الحزب من أعماله .

ويقول الدكتور هيكل باشا في مذكراته ( ص ٣١٥ ) انه ما كان لحزبه

---

(\*) يقول الدكتور هيكل باشا ( في مذكراته ص ٣١٤ ) إن الملك أقال وزارة النحاس باشا وهو سهو .

أن يعارض الوزارة عادة تأليفها ، فلم تكن هذه خطة الحزب حتى مع الوزارات الوفدية . ويقول أيضا بأن الأحرار الدستوريين لو عارضوها أو لم يعلنوا تأييدها فيما يتفق وسياسة الحزب لشعر الدستوريون بأن مصالحهم عرضة للضياع ولربتوا على هذا الشعور نتائج قد تضر الحزب ضررا بليغا ، أى لم يكن بد للأحرار الدستوريين من فترة يسترد أنصارهم في أثنائها ما ضاع من مصالحهم ولا تخالف الوزارة في أثنائها سياستهم ، فإذا خالفت الوزارة سياستهم من بعد وبلغت مخالفتها مبلغا يسوغ معارضتها وجدوا أنصارا يقفون في صفهم ضدها .

والظاهر أن صدقى باشا في أول الأمر اكتفى بهذا القدر من التأييد ، اذ كان لا بد له هو أيضا من فترة يوجه فيها كل همه لمقاومة المعارضة الوفدية . بدأ بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا . ولم يكن لديه مانع من اجتماع المجلسين لتلاوة مرسوم التأجيل ، بشرط أن يتعهد رئيس مجلس النواب ( الأستاذ ويدا واصف ) ألا يسمح بكلام وتعقيب بعد التلاوة . ولما رفض رئيس المجلس أن يقبل من الحكومة تدخلا في ادارته لجلسات المجلس أغلقت الحكومة أبواب البرلمان . وعلى الرغم من ذلك عقد النواب والشيوخ جلستهم بعد أن حطم رجال المطافئ بأمر رئيس مجلس النواب السلاسل التي أحكم بها اغلاق الأبواب . وتلى مرسوم التأجيل . واحتج النواب والشيوخ على عمل الحكومة ، وأقسموا يمينا بالمحافظة على الدستور . وكان ذلك يوم ٢٤ يونيه ١٩٣٠ . وقامت المظاهرات في أنحاء البلاد ، وفضتها الحكومة بقوة السلاح ، وقتل وجرح كثيرون .

وعلى أثر ذلك أرسلت الحكومة الانجليزية للمندوب السامى — وهو السير برسى لورين ، الذى خلف لويد — ليلبلغ رئيس الوزارة صدقى باشا أن الحكومة البريطانية تعدده مسئولا عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم في مصر ، كما كلفت المندوب السامى أن يبلغ رئيس الوفد — النحاس باشا — أنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب بمصالحهم للخطر ، وأن الحكومة الانجليزية تعدده هو أيضا مسئولا مع

الحكومة اذا تعرضت ارواح الأجانب ومصالحهم للخطر . وأضافت الى التبليغ ارسال بارجتين حريتين لمياه الاسكندرية .

وقد شرح رئيس الوزارة الانجليزية في مجلس العموم سياسة دولته في المسألة . قال ان الحكومة الانجليزية خططها الحياد ، وانها ستحافظ عليه الى الحد الذى لا يتعارض مع التبعات الدولية الملقاة على عاتقها ، وان حكومة صاحب الجلالة لا تنوى أن تتخذ أداة ما للاعتداء على الدستور المصرى ، وعلى ذلك لا يمكن أن يكون لها ضلع في تغيير قانون الانتخاب ، ولو أن تصريح سنة ١٩٢٢ لا يمنعها من التدخل الفعلى في مسألة داخلية من هذا القبيل . وقد رد صدقى باشا على التبليغ ردا قويا بارعا . قال ان اعلان نية الحكومة البريطانية التزام الحياد لا محل له ، فلم تطلب مصر منها معونة ما ، وما كان لها وهى دولة مستقلة أن تفعل ذلك ، فيكون الاعلان تدخلا بمعنى معين في شؤون من حق مصر وحدها التصرف المطلق فيها . والحكومة من جهتها مسيطرة على الموقف فلا خوف على مصير الأمن . وهى من جهتها لم يخطر لها أن تتخلى عن مسئوليتها عن المحافظة على الأرواح والمصالح الأجنبية ، وان لم يكن من شأن التبليغ البريطانى أن يسهل عليه أداء مهمة اعترزم على أى حال القيام بها الى النهاية . والآن وقد استقر النظام فلم يعد وجه لبقاء البوارج البريطانية في المياه المصرية من حيث غرض المحافظة الذى قصد اليه من ارسالها . وأخيرا ترى الحكومة المصرية أن الاشارة في التبليغ الى مسئولية غيرها قد تحمل على أنها غض من سلطان الحكومة القائمة بالأمر ، وتشكيك في انفرادها بالمسئولية ، وهى وحدها التى تسأل عن حالة البلاد وتخطب في هذا الشأن ، فيجر ذلك الى غير ما قصد اليه من تلك الاشارة ، مما قد يعيق من قوة التدابير التى تقضى بها اعادة النظام وحسن أثرها .

ورد النحاس باشا معربا عن سرور الأمة المصرية بالتزام الحكومة البريطانية خطة الحياد ، فهذا أقوم سبيل للمحافظة على الجو الصالح الذى انتهت اليه المفاوضات ، وان الأمة تأسف للحوادث المحزنة التى وقعت ،

والتي جر إليها مسلك الوزارة ، والتي تقترن دائما بقيام الحكومات المعادية للشعب ، وانه يأمل أن تتغلب الديمقراطية على الحكم المطلق فتزول بذلك الأسباب التي تجر الى هذه الحوادث المشؤمة .

وفي ١٢ يوليه سنة ١٩٣٠ استصدرت الوزارة مرسوما بفض الدورة البرلمانية .

وفي ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ صدر أمر ملكي يبطل الدستور القائم ، ويستبدل به الدستور الملحق بهذا الأمر ، ويحل المجلسين الحاليين . وصدر في نفس اليوم قانون الانتخاب الجديد .

وقد رفع رئيس الوزارة الى جلالة الملك كتابا وبيانا لتبرير وتفسير الانقلاب الدستوري الذي أقدم عليه ( النص في الجزء الخامس من تاريخ الحياة النيابية للأستاذ محمد خليل صبحي ص ٧٥٤ وما بعدها )

قال صدقي باشا ان البحث هدى الوزارة الى أن خير علاج للحالة الحاضرة هو تعديل الدستور وقانون الانتخاب الحاليين ، وانه لم يكن أحب الى الوزارة من أن تسلك الى غرضها طريق التنقيح الذي رسمه الدستور ، اذ هي قوية اليقين بأن مجلسين — لا يكون رائدهما الا ما للبلاد من المصلحة الكبرى في أن تكون الحياة النيابية فيها صالحة الأساس مرضية الأثر — لا يترددان في قبول التنقيح للأسباب الحاسمة التي تقدمها الوزارة في صراحة وإيمان ، ولكنها لا تستطيع أن تؤمل ذلك من المجلسين الحاليين . وما بالوزارة أن ترمى أعضاء المجلسين جملة أو فرادى بأنهم يتعمدون العمل لغير مصلحة البلاد ، ولكنها تنذب الظروف التي غشت على جو الحياة في مصر ، ولما تكد تظهر الى الوجود ، فلوتها عن قصدها ، ولم تبق من وجوه الحرية الا حرية محاربة استقلال الآراء . فلم يبق اذن الا أن يمحي الماضي بما له وما عليه ، وأن يصدر دستور جديد تستفتح به صفحة جديدة في تاريخ مصر ترجوها الوزارة مجيدة .

والتاريخ العام للحياة النيابية حافل بظاهرة ابدال دستور بدستور . على أن للابدال الذي تعرضه الوزارة طابعا خاصا هو أنه يقع في جو من

السكينة الشاملة ، وأنه قد تعلق به الآمال العامة في استقرار الأمر وصلاحي الحال : فيرمى الإبدال الى اصلاح الحالة التي استفاضت منها الشكوى ، ولكنه يعنى قبل كل شئ بالاحتفاظ بأصول الدستور الذى صدر في سنة ١٩٢٣ .

ولكى تؤتى التجربة الجديدة ثمارها يجب أن تكون ثابتة مؤمنة الاستقرار . ولذلك فلا يجوز تعديل الدستور الجديد قبل عشر سنين من العمل به .

وفى البيان الذى رفعته الوزارة الى جلالة الملك عرضت لبيان تاريخى عن دستور سنة ١٩٢٣ ، وعن ظروف الحياة النيابية حتى سنة ١٩٣٠ ، فعابت نظام الانتخاب المباشر ، واستكثرت عدد أعضاء مجلس النواب ، فحدده بما لا يزيد على ١٥٠ نائبا ، ينتخبون وفق نظام الدرجتين ، على أن تكون الانتخابات الأولى على أساس الاقتراع العام ، وأن يشترط فى ناخبى الدرجة الثانية شرط نصاب مالى أو تعليمى . أما عدد أعضاء مجلس الشيوخ فينبغى أن يبقى ثابتا وأن لا يتجاوز المائة ، يعين الملك ستين منهم وينتخب الأربعة الآخرون . وللملك الكلمة الأخيرة فى التعيين ، وذلك بموجب نظريته المجردة عن الهوى ، وتمثيله لمعانى الحكم الدائمة الثابتة . على أن يוכל الفصل فى صحة نيابة الأعضاء للمحاكم .

انتقل البيان بعد ذلك الى رسم حدود العلاقة بين البرلمان والسلطة التنفيذية ، فقبل من دستور سنة ١٩٢٣ ركنيه المسئولية الوزارية وحل مجلس النواب . أما المسئولية الوزارية فأخص مظاهرها حالة الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة : وهذا الاقتراع قيده الدستور الجديد بقيود شتى ؛ منها أن يطلب الاقتراع بعدم الثقة عدد مخصوص من الأعضاء مقدما بالكتابة ، وأن يمضى زمن بين انتهاء المناقشة فى موضوع الاقتراع والاقتراع نفسه ، وأنه يجوز للوزراء أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة فى الاقتراع على عدم الثقة بهم لمدة ثمانية أيام ؛ ومنها اشتراط الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء فى أمر الغالبية التى تقرر عدم الثقة بالوزارة .

ولا ترى الوزارة مبررا للإشارة الى أن قانونا سيصدر بتحديد أحوال المسؤولية الجنائية بالنسبة للوزراء ، فإن تطور الأنظمة البرلمانية أحل المسؤولية السياسية محل المسؤولية الجنائية ، ولم يعد لهذه ذكر أو تطبيق في هذا العصر . وإذا قدر بالرغم مما تقدم أن هيئة تشريعية رأت أن تنص على جرائم خاصة بالوزراء فينبغي ألا تكون العقوبة غير سياسية. وألا تتعدى الحرمان من الحقوق الوطنية حرمانا مؤقتا أو نهائيا ، والمقصود هنا بالحقوق الوطنية حق الانتخاب وتولي الوظائف العامة والتحلي بالرتب والنياشين .

وحرّم الدستور الجديد المجلسين على السواء من حق اقتراح القوانين المالية .

هذا الى تعديلات أخرى تتجه نفس الاتجاه : كالنص على أنه يجوز للسلطة التنفيذية فيما بين أدوار الانعقاد وفي فترة حل مجلس النواب تقرير أى مصروف غير وارد في الميزانية ، أى فتح اعتمادات مالية جديدة أو نقل اعتماد من باب الى باب آخر من أبواب الميزانية بمراسيم . دون أن تكون مقيدة بدعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى للموافقة على هذه الاعتمادات ؛ وكإطالة الفترة لتصديق الملك على القوانين من شهر الى شهرين ؛ على أنه لا يجوز للبرلمان في دور الانعقاد نفسه النظر في مشروع لم يصدق عليه الملك . ويجوز له ذلك في دور انعقاد آخر بشرط موافقة ثلثي أعضاء كلا المجلسين ؛ وكتقصير مدة دور الانعقاد بجعلها خمسة أشهر « فيها الكفاية كل الكفاية » ؛ وكعدم النص في الأوامر الصادرة بحل مجلس النواب على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة ، فقد تقتضى الظروف التريث زمنا قبل الحكم على الوقت الذى يجب أن تجرى فيه الانتخابات ، وما دامت الانتخابات جارية حتما وعلى أى حال في مدة عرف أقصاها فالدستور مصون ؛ وكتحريم التدخل في أعمال السلطة التنفيذية على أعضاء البرلمان ؛ وكإيجاد علاج لتهاطل الأعضاء على صياغة القوانين وتعديلها تعديلا مرتجلا ، وذلك بإنشاء لجنة فنية تقوم الى جانب البرلمان على احكام وضع القوانين ؛ وكالحيلولة بين المجلسين وبين الحرية في أن يضع ما يشاء ان بلائحتيهما الداخليتين . وذلك بجعل



اللائحة قانونا ، وتطبيقه على المجلسين على السواء ؛ وكاشتراط ظرف الضرورة عند النص على أن الملك يدعو البرلمان لاجتماع غير عادي ، متى طلبت ذلك الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين .

وترى الوزارة أن يكون تعيين شيخ الجامع الأزهر ومن على شاكلته من الرؤساء الدينيين المسلمين منوطا بالملك وحده .

وترى الوزارة أن ثمت شؤوننا يجب ألا تترك الصحافة تعبت بها . فالدستور الجديد وهو ثمرة رغبة صادقة في اسعاد البلاد يجب أن يكون وأن يظل محترما مطاعا، والآداب العامة والسكينة والسلام العام أحوج ما كانت وما تكون الى الصون والوقاية . وهذا كله يقتضى السهولة والسرعة في اصدار قرار بتعطيل الصحف لمدة تكفى لازالة آثار اعتدائها وردعها عن معاودته ، وقد رؤى أن يحتكم للقضاء في أمر التعطيل ، بحيث اذا لم يأذن القاضي به لم يكن للادارة أن تباشره .

وعرض البيان بعد ذلك لقانون الانتخاب الجديد ، ولا نرى ما يدعو للتعليق عليه بعد أن شرحنا روح الدستور الجديد بما فيه الكفاية .

أخذ صدقي باشا على الدستور المصرى — دستور سنة ١٩٢٣ — أنه نشأ منقطع الصلة بالماضى، وأنه وضع على مثال الدستور البلجيكي ، مستعيرا هنا وهناك من غيره من الدساتير الحديثة أحكاما مختلفة . ورأى هو لاحكام ملائمة الدستور أن يغير بين دساتير البلاد التى عالجتها النظام النيابى دهرًا طويلا وبين ما يوضع لنا بقدر ما يقتضيه اختلاف الشبه بين أحوالنا وأحوالها . وكان من الواجب أن يجعل الدستور بحيث لا تعلق به آثار الفتنة التى ولد في جوها ، ولكننا نرى صدقي باشا يعمد هو أيضا الى النقل من الغير كما فعل رجال سنة ١٩٢٢ و ١٩٢٣ ، فهذا النص من بلغاريا وذاك من فنلندة وثالث من يوغوسلافيا وما الى ذلك ، واختار بطبيعة الحال ما ظنه مضعفا أو مزيلا لما سماه الأوتوقراطية أو بعبارة أخرى الغالبية الوفدية .

وليس من شأنا في هذا البحث أن تعرض لنقد الدستور ، ويكفينا أن

نكرر ما قلناه من قبل ، ان ما حاوله صدقي باشا في دستوره الجديد انتقاص من حقوق حصل عليها الشعب ، وانه من الطبيعي ومن المشروع ، أن يدافع الشعب عن تلك الحقوق . وحاول صدقي باشا أن يحمله قهرا على الاذعان ، فكانت المعركة الدستورية الكبرى . انتصر الشعب في النهاية ، وعاد له دستوره الأول ، فعدنا الى ما كنا عليه ، وذهبت جهود صدقي باشا ومواهبه هباء في هباء ، وصرف في سبيل شفاء النفس من الجهد والذكاء ما كانت البلاد أولى به سواء في سبيل الاصلاح الداخلى أو في سبيل القضية القومية.

ان السبيل الى جعل الانتخاب البرلمانى أمرا جديا أو بعبارة أخرى الى تنمية ملكة الحكم أو ملكة الاختيار في المواطن لا تنال على الوجه الذى اتجه اليه تفكيرنا السياسى فى الربع قرن الأخير ، لا تنال قطعا عن طريق تحليل الشعب الى أفراد واكساب هؤلاء الأفراد حقوقا تظل مهما عظمت حبرا على ورق ، انما تنال عن طريق تنظيم الجماعات السياسية وغير السياسية : الجامعات التعليمية المستقلة ، النقابات ، الجمعيات التعاونية ، الطوائف العمالية ، هيئات الحكم المحلى الخ ... وباتناء الفرد اليها وبشواطئها المحددة المعين يتنظم عمله السياسى ويقوى تفوذه ويقل أثر التحكم فيه ويقل حتما أثر الأهواء والدفعات . ولا يتكون رجال السياسة التكوين الفعال الا اذا بدأوا فى المحيط الصغير وانتهوا الى المحيط القومى العام .

ومهما يكن فلم يستطع صدقي باشا أن يقنع زعماء الأحرار الدستوريين بتأييده فى حركته ، فكانت المعارضة مكونة منهم ومن الوفديين . ومن أجود الفصول فى مذكرات الدكتور هيكى باشا الفصلان الثامن والتاسع وهما الخاصان بالمعركة بين الدستوريين وأعقابها .

ولتنظيم المقاومة أُلِّف الحزبان لجنة اتصال ، وعقد ا ميثاقا قوميا أسمياه عهد الله والوطن ، وقررا مقاطعة الانتخابات التى اعتزمت الحكومة اجراءها طبقا للنظام الدستورى الجديد .

تعاهد المؤتلفون على العمل ليعود الحكم النيابى بكل تقاليده الصحيحة، فتتولى الأغلبية النيابية شؤون الحكم فى حدود تلك التقاليد النيابية ..

« وفوق ما تقدم فإن هذه الحكومة الدستورية مستندة الى برلمان الأمة هي وحدها التي تستطيع أن تعقد مع إنجلترا اتفاقا شرعيا يرضاه الشعب المصرى ويضمن الى نصه وتنفيذه ، ولن تقرر الأمة أى اتفاق يعقد فى ظل دستور الحكومة الحاضرة ، اذ يكون الغرض منه عقده وتنفيذه بطريقة لا تتفق مع مصلحة لمصر ولا مع استقلالها » .

وجرت الانتخابات ، وقصتها معروفة ، بحيث يمكن عدها عاملا آخر من عوامل فساد الحياة السياسية المصرية .

واجتمع البرلمان فى يونيه سنة ١٩٣١ ، وكان من أعماله اقرار اتفاقية جغبوب . ويرجع العهد بابرامها الى وزارة زيور باشا فى سنة ١٩٢٥ . وفى هذه الأثناء كانت أزمة سياسية فى إنجلترا على أثر أزمة مالية ، أدت الى انشقاق فى حزب العمال ، فسقطت وزارة العمال ، وانضم المستر ماكدونالد مع أقلية من رجال حزبه لوزارة ائتلافية تولى هو رياستها ، على الرغم من أن المحافظين كسبوا معركة الانتخابات العامة . وقد تولى رئاسة حزب العمال بعد الانشقاق المستر هندرسون ، ولكن الحزب منى بخسارة فادحة فى الانتخابات . وفى الوزارة المؤلفة تولى السير جون سيمون وزارة الخارجية .

ولا ندرى على وجه التحديد علاقة التغير السياسى البريطانى بظهور فكرة تأليف وزارة قومية مصرية . ويروى الدكتور هيكل باشا فى مذكراته ( ص ٣٣٧ وما بعدها ) أنه ذكر فى لجنة الاتصال المشار اليها سابقا أن المندوب السامى البريطانى — السير برسى لورين — ذكر لعدلى باشا أن الحكومة البريطانية مستعدة ، اذا تألفت وزارة قومية فى مصر برئاسة رجل كعدلى باشا ، أن تعقد مع مصر المعاهدة التى انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ وأن تشير باعادة دستور الأمة اليها .

لم يتردد الأحرار الدستوريون فى قبول الفكرة ، وقد رأوا أنها لا تعدو أحد أمرين : فان كانت مناورة أريد بها أحباط نشاط المقاومين لصدقى باشا وأعلن الدستوريون والوفديون قبولها على أساس اعادة دستور الأمة وعقد المعاهدة ، أسرع انكشاف المناورة ، وأن هى كانت حقيقة كسبت مصر من ورائها أكبر غنم . وعلى هذا أسرع الدكتور هيكل باشا الى لجنة الاتصال

وأعلن قبول حزبه للفكرة . ولكن الوفد انقسم في أمرها الى فريقين . فريق على رأسه النحاس باشا رفضها رفضا باتا ، وفريق يشتمل على فتح الله باشا بركات وواصف غالى باشا وعلى الشمسى باشا وغيرهم يقبلونها .

وشعر الدكتور هيكل باشا أن الفكرة ان تحققت رغم معارضة النحاس باشا وأتت من الثمرات ما كان يرجو فقد يدفع هذا النحاس باشا الى العدول عن معارضتها . ولهذا كان من رأيه الالاح على عدلى باشا لقبول رئاسة وزارة يؤيدها الأحرار الدستوريون جميعا وأغلبية الوفد .

وقال عدلى باشا حينما حدثه هيكل باشا في ذلك : « ألا تذكر كيف اتخذ الانجليز من حوادث الاسكندرية في سنة ١٩٢١ ما جعلوه حجة لتراجعهم حين مفاوضاتنا مع لورد كيزون ؟ وهل أنت واثق من أن مثل هذه الحوادث لا تقع غدا فتقوم الحجة نفسها كرة أخرى ؟ ولا أظن الأغلبية التى تؤيد فكرة الوزارة القومية اليوم أقوى من أغلبية الوفد التى كانت تؤيد وزارة الثقة في سنة ١٩٢١ . وإذا كان مصطفى النحاس غير سعد ، فان الاعتماد على حكمة الأمة وتقديرها للتجارب القاسية التى مرت بها اعتماد على افتراض لا يستطيع أحد أن يؤكد في أمره شيئا . فاذا لم تجتمع كلمة الجميع على فكرة الوزارة القومية فلن يكون لى بها شأن » .

ولم يكن الباعث على هذا الموقف مجرد حرص من عدلى باشا يكن على السلامة . لم يكن الباعث عليه أنه لم يرد أن يلدغ مرة أخرى من قفس الجحر ، بل كان الباعث عليه تجنب السياسى الكبير المجرب للمغامرة والمخاطرة ، فرفض أن يقوم على تأليف سياسى ضعيف الأساس ، قليل احتمال بقاءه . وقد أيدت الأيام حكمة الموقف الذى اتخذه عدلى باشا .

فمصطفى النحاس باشا من جهته يخرج من الوفد سبعة من أعضائه ، والحكومة البريطانية من جهتها لا تقيد نفسها بخطة معينة . ففى أثناء صيف سنة ١٩٣٢ جرت مقابلة في جنيف بين صدقى باشا والسير چون سيمون وزير خارجية انجلترا ، بناء على رغبة أبدأها صدقى باشا ، وأبلغها الدكتور حافظ عفيفى باشا وزير مصر في لندن لوزير الخارجية . وجرى الحديث

عقب مأدبة عشاء خاصة حضرها مع صدقي باشا الدكتور عفيفى باشا ومع السير چون سيمون المستر ايدن الوكيل البرلمانى لوزارته اذ ذاك والسكرتير الخاص المستر رونالد يوم ٢١ سبتمبر ، وقد سجل صدقي باشا ما دار فى وثيقة منشورة ، وأرفق بالحديث مذكرة سياسية سلمها للسير چون سيمون . ( تاريخ النشر فى ١٩٣٦ بالمطبعة الأميرية — وقد اطلعت على الأصل الفرنسى وعلى الترجمة العربية ) .

وقبل أن يفتح صدقي باشا الحديث كما كان يعتزم ، بادر السير چون سيمون بإبداء سروره بالتعرف الى رجل دولة ، يعرفون له فى لوندرة شهرته العالمية فى الادارة والشئون المالية ، ويرون فيه الرجل الذى وطد النظام فى بلده .

وهذه تقارير السير برسى لورين تشهد له بكل ذلك ، وتقارير السير برسى تمتاز بالوضوح وحسن الصياغة . وبعد تبادل الشكر ، وحديث قصير فى شؤون الدين المصرى ، أبدى فى خلاله السير چون سيمون أن شواغله العديدة لم تسمح له بأن يلم بالمسألة المصرية الا بالقدر الذى يلزمه للاستعداد لمقابلة صدقي باشا .

وعندئذ وجه الوزير المصرى الحديث الى صلب المسألة السياسية ، طبقا للآراء التى دونها فى مذكرة استعدادا ، وهذه المذكرة تسلمها السير چون سيمون عند انصرافه .

وهذه هى الآراء الواردة فى المذكرة التى كانت أساس الحديث .

١ — للطرفين — مصر وبريطانيا — مصلحة كبرى فى الوصول الى اتفاق ، ولكن بينما يكاد يكون الاتفاق محور سياسة مصر الخارجية الوحيد اذ هو لا يخرج بالنسبة لبريطانيا عن كونه غاية من غايات عديدة .

٢ — ستعرض المذكرة الوجهة المصرية عرضا موضوعيا هادئا وموجزا .

٣ — قيل اننى ( المتكلم صدقي باشا ) متلهف للوصول الى اتفاق ، وهذا يحتاج الى تحديد يضع موقفى وضعه الحقيقى ، حقيقة انى أو من بأن الوصول فى أقصر زمن مستطاع لاتفاق يسوى ما بين الحكومتين من

صعوبات أمر كله منافع ، ولكنى فى الوقت نفسه أرى ألا أفافوض الا فى الوقت المناسب المحقق للغرض ، اذ أن سوء اختيار وقت المفاوضة ينطوى على مجازفات وأخطار وبخاصة بالنسبة لمصر .

٤ — أود اذن أن يدرك الوزير ( البريطانى ) أن فشلا جديدا تصاب به المفاوضات يسىء الى العلاقات بين البلدين ويهدد أمننا الداخلى تهديدا كبيرا ، وتكون مصر حمقاء اذا عرضت نفسها لمغامرة كهذه المغامرة .

٥ — ولكن عندما يحين الوقت المناسب ويبدو أن المفاوضات سوف تؤتى ثمارها ، عند ذاك تحتم المصالح العامة المختلفة المسئولة عنها بلادانا معا ألا يدعا فرصة استئناف المفاوضات تمر دون أن ينتهزاها .

٦ — وانى اذ أقدر حق قدره اضطراب حالة العالم اليوم سياسيا واقتصاديا ، وما تعانیه السياسة البريطانية حاليا من صعوبات حادة . أرى أنه ليس من سداد الرأى أن أطلب الدخول توا فى مباحثات عن المسألة المصرية ، ولكنى أتساءل : ألا يمكننا على الأقل عندما نتفق على تحديد مبدأ فتح باب المفاوضات أن نمهد لها الأسس والقواعد تمهيدا يقرب ما بيننا ويبين تأكيد نجاحها ؟ ولنا فى اتباع هذه الطريقة أسوة بما يجرى الآن من التمهيد للمؤتمرات العالمية باجتماعات صغرى للدرس والتحضير .

٧ — ومما يسهل علينا اجراء هذا التمهيد أمران : الأول أن أغلب المسائل التى ستتناولها المفاوضات — ان لم يكن جميعها — قد تم الاتفاق عليها من حيث المبدأ فى المفاوضات السابقة ، وأن كل ما يقصد باعادة النظر فيها هو ضبط صيغها . والثانى أن المندوب السامى البريطانى ورئيس الحكومة المصرية يستطيعان أن يدخلوا فى القاهرة فى مجادثات شبه رسمية تتيح لكل من الطرفين فرصة فهم وجهة نظر الآخر فى جو مطمئن ، وهما يكونان فى نفس الوقت جد قريبين مما يمكن أن يطرأ من الظروف . وأخيرا تستطيع الوزارة البريطانية بذلك أن تفرغ لمسائل أكثر حدة وأصعب منالا .

٨ — ولكن لم لا يترك كل شىء على ما هو عليه ؟ أليس الأمن فى مصر مستتباً ؟ ألا تدبر شؤونها ادارة سليمة ؟ ألا تجرى العلاقات بين البلدين

في جو يسوده الوثام بفضل حكومة اختطت لنفسها خطة العمل على صون الصداقة بين الملكتين ؟

٩ - كل هذا صحيح ، ولكن لم يتحقق شيء من هذه النتائج السعيدة إلا بجهود مستمرة وبكفاح داخلي مضمّن مرير . ونريد الآن أن نجعل هذا الأمن المستتب وهذه الإدارة السليمة وهذه الصداقة ثمرة شيء آخر ، نريد أن نقيمها على أساس وطيّد مدعم ، ويتم ذلك عند ما يتم الاتفاق بين البلدين .

وقد لا يكون في علم الوزير ( البريطاني ) أن الهدوء الحالي في مصر تستغله أحزاب المعارضة ، اذ هي تعتبره علامة على عدم الاستقرار السياسي يبيح لها ارتكاب شتى أعمال العنف .

١٠ - فضلا عن ذلك ، فضلا عن أن التحفظات الواردة في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ طبيعتها لا تحتمل تأجيل تسويتها طويلا ، اذ قد ترتب على التأجيل - وقد يترتب عليه - حدوث ما يؤسف على حدوثه ، اذا لم تمنع ذلك سياسة بصيرة حكيمة . فضلا عن هذين الطرفين هناك شؤون ومصالح مادية ومعنوية هي أيضا لا تحتمل أن تترك بلا حل .

١١ - أذكر في مقدمة المسائل المشكلة الخطيرة مشكلة الامتيازات ، ولا حاجة بنا لأن نطيل في شرح الآثار الوخيمة لهذا النظام البالي في تقدم مصر ماديا ومعنويا ، والحكومة البريطانية نفسها قد أدركت منذ عهد طويل مساوئ ذلك النظام ، وتعهدت في المشروعات المختلفة لمعاهدتها مع مصر بأن تستخدم نفوذها لدى الدول لكي يحل محل نظام الامتيازات نظام آخر أكثر ملاءمة لروح العصر ولما بلغته مصر . فتأجيل عقد اتفاق بين البلدين معناه اذن استمرار احتمال مصر لحالة أصبحت لا تطاق . والكساد الاقتصادي المالي الذي تعانيه مصر الآن يجعل الغاء قيود الامتيازات على التشريع المالي أمرا حيويا للبلاد . والخلاصة أن القيود والتأخيرات المترتبة على نظام الامتيازات تشل حركة الحكومة وجهودها النافعة ، وأصبحت في الواقع تتنافى مع مصالح الجاليات الأجنبية التي وجدت الامتيازات لحمايتها .

١٢ — ومن المؤلم حقا ألا تزال مصر خارج جمعية الأمم ، وهذا يجرح عزتها ويؤثر في مقامها في العالم عموما وفي الشرق خصوصا . وقد لحقت بعضوية الجمعية أمم أقل من مصر أهلية للعضوية ، حدث ذلك بينما يحال بين مصر ودخول الجمعية بدعوى أن مسائل عضويتها من المسائل الواردة في مشروع المعاهدة . وإذا استطعنا أن نفهم أن عدم إبرام المعاهدة يمنع مصر من المشاركة في الشؤون السياسية التي تتولاها الجمعية فهل ليست هناك شؤون اجتماعية وصحية ومالية واقتصادية تتولاها الجمعية وتهتم بها مصر اهتماما كبيرا لا يقل بحال عن اهتمام الدول الأخرى ؟

١٣ — وانتقل الآن الى موضوع آخر ، الى موضوع دقيق : أعالجه لا لأننى أتصور أنه يمكن أن يكون له تأثير في وجهة نظر الحكومة البريطانية في أمر تحديد وقت بدء المفاوضات ، وانما أفعل ذلك لأن فريقا من الناس يجول في خاطرهم مخاوف وشكوك عن مبلغ نفاذ اتفاق تعقده الحكومة البريطانية مع ممثلى النظام السياسى الذى يقوم في مصر الآن . فأحب أن أبدد تلك المخاوف وتلك الشكوك ، حرصا منى على نجاح مفاوضة ينبغى أن تسودها الصراحة والثقة .

١٤ — ولن أقف طويلا لأظهر المغالطة السياسية التى ينطوى عيها انشغال بال حكومة ما باستقرار أو عدم استقرار النظام الذى تقوم عليه حكومة أخرى تريد أن تدخل معها في مفاوضات ، وهذه الحكومة البريطانية نفسها سبق لها أن تفاوضت مع حكومات مصرية أضعف شأنا ورسوخا من الحكومة الحالية . وهذه الدول جميعا بما فيها بريطانيا العظمى لم يعقها في الماضى ولا يعوقها في الحاضر عن المفاوضة عائق يتعلق بنوع الحكم السائد في بلد ما .

وتغنيى فطنة الوزير البريطانى عن أن أذكره بما أتهيب ذكره من الشواهد القريبة العهد منا .

١٥ — هذا وينبغى ألا ننسى أن القيمة الحقيقية لاتفاق ما هى بالضبط ما يمكن للاتفاق تحقيقه من المزايا والحلول ، ولا نستطيع أن نتصور أمة



ترفض اتفاقا يحقق لها أمانها ، كما أننا لا نستطيع أن نتصور حكومة  
مصرية مهما كان لونها السياسى لا تصر على أن تنال للبلاد أقصى المزايا .

١٦ — أقول قولى هذا ، وأرى من واجبى أن أطمئن الوزير البريطانى  
بالنسبة لثبات وقوة النظام الحالى فى مصر . أفعل ذلك وأنا مقدر كل التقدير  
لمسؤوليتى عما أقول . فمصر فى اللحظة الحاضرة لا هى بالخاضعة لنظام  
دكتاتورى قلق مفروض عليها قسرا ، ولا هى أيضا بالبلد الذى تستتر فيه  
أو ليجركية غير مسئولة خلف مظاهر دستورية ، ومن الجائز أنها كانت كذلك  
فى عهود سالفه ، ولكنها الآن بلد ينعم بنظام دستورى مجبوك العناصر  
منسجم القوى نافذ المفعول وفيه حرية التعبير عن الرأى مكفولة ما دامت  
تلتزم حدود القانون ولا تدعو للخلل أو تحرك عوامل الاضطراب .

١٧ — لقد أشرت الى شعورى بما على من تبعات . وكان ينبغى على  
تقديرى منى لتلك التبعات أن لا أعرض النظام الحاضر الصالح الذى أقمته  
للنتائج التى تترتب على مفاوضات فاشلة . ولكنى اليوم وقد أصبح هذا  
النظام بفضل قوته وحيويته منيعا لا يمكن مسه بسوء ، فانى أعتقد أنه من  
واجبى أن أتوج عملى وأن أكمل تحديد مركزى السياسى بعقد ذلك الاتفاق  
المنشود .

وان التوكيدات التى أبديتها فى الفقرات السابقة لا تصدر عن موقف  
سياسى غامض أو مستتر . فموقفنا واضح مكشوف للمصريين وللأجانب  
على حد سواء ، ولى أن أفترض أن ممثليك الرسميين ومواطنيك يستطيعون  
أن يكونوا شهودا على ما فى الموقف الراهن من عناصر تزيل كل شك فى  
قوة نفاذ ما يعقد من اتفاق .

١٨ — ولى ملاحظة أخيرة هى : أن مصلحة البلدين لا تتحقق بمجرد  
عقد اتفاق ، ولكنها تقتضى أن ينفذ الاتفاق نفاذا مخلصا مشربا روح  
الصداقة والمحافاة الحقيقية ، وللوزير البريطانى أن يقدر اذا كان يلزمه  
للوصول الى عقد اتفاق من هذا النوع أن يكون النظام السائد فى مصر  
نظاما يجرى على قواعد العقل والضبط والكفاية .

١٩ - وفي الختام أسأل الوزير البريطاني - هل يوافقنى على ما ذهبت إليه من أن الوصول سريعا الى اتفاق مع مصر غاية تستحق أن يسعى اليها ؟ وأسأله أيضا هل يرى معى أنه الى أن يتم تحديد الوقت المناسب لاجراء مفاوضات رسمية يكون أمرا نافعا أن يمهد لها بمحادثات شبيهة بالرسمية؟ وأسأله أخيرا هل يشاطرنى الرأى فى أن تحديد الوقت المناسب لتلك المفاوضات يجب أن يراعى فيه اتفاق رغبة الحكومتين ، كما يجب أن يراعى فيه من ناحية تقدير مختلف المصالح والاعتبارات ومن ناحية أخرى أن حل بعض المسائل حلا سريعا أمر حيوى بالنسبة لمصر ؟

وأخيرا أرى من المرغوب فيه أن يصدر بيان يكون من شأنه تهدئة خواطر المصريين ، نظرا لما صدر من التعليقات المغرضة والبيانات المتناقضة حول موضوع المفاوضات بين مصر وبريطانيا ( انتهى تلخيص المذكرة ) .  
تحدث صدقى باشا للسير چون سيمون - كما قلنا ( ص ٢٥٦ ) فى الأمور الواردة فيها .

فقال الوزير البريطانى : لا تظن أن المسألة المصرية بالنسبة لنا مسألة ثانوية المرتبة . بل هى على الدرجة القصوى من الأهمية ، وإذا أسعدنا الحظ وتمكنا من حلها كان سرورنا بادراك ذلك لا يقل بحال عن سرورنا بتسوية ما فى طبقتها من المسائل التى تهم الامبراطورية ( البريطانية ) . حقيقة ان المسألة المصرية - كما قلت - ليست من المسائل الحادة ، ولكن الفضل فى كونها ليست كذلك يرجع الى أنك قد وطدت النظام فى بلادك ، فأصبح يجرى كل شئ فيها على خير وجه ، وأصبحت علاقاتنا بكم مرضية تماما .

فقال صدقى باشا ( محاولا الجد فى قالب الدعابة ) بأنه يخشى أن ما تنعم به مصر من هدوء تتخذ منه حجة لتترك كل شئ فيها على ما هو عليه . فطمأنه السير چون من هذه الناحية ، وقال : لقد تحدث الناس عن النظام الحاضر فى مصر وأنه ليس أهلا لأن تفاوض القائمين عليه ، ولكن كل ما أوردته فى حديثك الآن عن هذه المسألة حق ، وتقارير السير برسى لورين تؤيده . وعلى هذا فانى أود أن أقول لك على الفور أن ليس هناك صعوبة ما تحول

دون المفاوضات مع حكومة صدقي باشا ، بل على العكس انه مما يسر الحكومة البريطانية أن ترى توقيعك على المعاهدة ، ذلك لأننا نعرف الآن الرجل الذى هو أنت ولأننا — كما قلت — نعرف أن قيمة المعاهدة تتوقف على الرجال الذين ينفذونها . وقد علمت من السير برسى لورين أن الملك ( جلالة الملك فؤاد ) يرغب من جانبه فى تسوية المسألة وأنتك تحظى بثقتك وأنه يؤيد سياستك . وهذا كله من بشائر التوفيق ومن بواعث الأمل فى النجاح . وأحب أن أتحدث اليك الآن فى الموضوع . فى رأى أن مشروعى سنة ١٩٢٩ و سنة ١٩٣٠ ينبغى اتخاذهما أساس المفاوضات المستقبلية . لقد تمت فى هذين المشروعين تسوية شئون مختلفة : انتهاء الاحتلال ، التحالف ، العون البريطانى لالغاء الامتيازات ، وعضوية جمعية الأمم . ولكن لى تحفظين : الأول خاص بالمعسكرات البريطانية ، والثانى خاص بالسودان . فعن التحفظ الأول الظاهر أن الفنين البريطانيين لهم آراء فى تحديد مواقع المعسكرات . فبينما نحن نسلم بوجوب انسحاب الجنود البريطانيين من المدن نرى أنه لا بد من أن نتباحث معا فى أمر المواقع التى ينسحبون إليها . وعن التحفظ الثانى نرى أن الاتفاق ينبغى ألا يحيد عن وجوب الاحتفاظ بالنظام الإدارى الحالى للسودان . فاذا ما تم الاعتراف بذلك أمكن البحث عن الوسائل التى تصان بها حقوق مصر المادية والمعنوية فى السودان .

فأجاب صدقي باشا بأنه لا يستطيع أن يبدى ملاحظات تفصيلية على التحفظين اللذين أثارهما السير چون ، اذ هو ليس فى موقف المفاوضات ، ولكنه لا بد له من أن يعلن أن مصر لا تقبل أن ترجع القهقرى بحال . وهو يؤكد من جديد أنه اذا أعيد النظر فى نصوص تم للطرفين الاتفاق عليها فلن يكون ذلك الا لغرض واحد هو ضبط الصياغة . وعلى ذلك فان الحكومة التى يتشرف برياستها لن تقبل أقل مما عرض على غيرها من الحكومات . وعن التحفظ الخاص بالسودان يرى صدقي باشا ألا يتقيد فى أمره بشئ بل ينبغى البدء من البداية بالتحدث عن نوع النظام الذى ينبغى انشاؤه لتلك البلاد . ثم حبذ من جديد فكرة المحادثات الشبيهة بالرسمية فى القاهرة . فقال السير چون سيمون ان المفاوضات ما هى الا أخذ وعطاء ، فاذا كان

لأنجلترا طلبات جديدة في بعض النواحي فإنها تعوض مصر عن ذلك في نواح أخرى . ولا يرى بأسا في الاقتراح الخاص بالمحادثات الشبيهة بالرسمية في القاهرة . وأما عن تحديد موعد المفاوضات ، فهو يوافق كل الموافقة على الدخول فيها في الوقت المناسب ، وبأسرع ما يمكن . ووعده بأن يستأذن وزارته في فتح باب المحادثات في القاهرة ، ويعتقد شخصا أن ذلك يمكن أن يحدث في الشتاء المقبل . وقال انه سيتحدث في كل ذلك مع زملائه ومع السير برسي لورين . كما وعد بأنه سيتحدث الى رئيس الوزراء في طلب صدقي باشا أن تصدر الحكومة البريطانية بيانا رسميا تقر فيه مبدأ استئناف المفاوضات مع الحكومة المصرية الحالية ، وأنه سيأخذ رأى السير برسي لورين في شأن الصيغة الملائمة لذلك البيان ، وفي شأن اختيار الوقت المناسب لنشره .

كان الحديث وديا من أوله الى آخره ، خرج منه صدقي باشا وهو يحس بأن السير جون سيمون يرغب أن يعبر في أثنائه عما يمكنه من تقدير للنظام القائم بمصر .

وفي الختام طلب اليه صدقي باشا أن يطلع الدكتور غيفي باشا على ما يجد بعد أن يدرس الموقف مع زملائه ، وقبل السير جون ، واتفق الرجلان على أن ما دار بينهما يبقى سرا ، وأن يكتفى بالقول بأن المقابلة بينهما كانت مرضية .

ويختم صدقي باشا المحضر الذي نشر بأنه يعتقد أن مسألة الاتفاق مع بريطانيا العظمى قد خُطت بفضل هذه المحادثة خطوة كبيرة .

وبعد فهل حدث ذلك ؟ الذي نقرأه غير ذلك . فما هو ذا السير جون سيمون «يتحفظ» أو ان شئت يتراجع في مسألة مقر القوات البريطانية وفي السودان ، مما اضطر صدقي باشا لأن يصرح بأنه لن يقبل أقل مما عرض على سابقه .

لعل ما يقصده صدقي باشا بالتقدم هو أن ما أشاعه خصومه عن عدم استعداد الانجليز للمفاوضة معه غير صحيح . فقد قال السير جون سيمون

انه يسره أن يرى اسم صدقى فى ذيل الوثيقة . ولكن هل هذا هو «التقدم» الذى يسجله التاريخ نصرا لمصر أو كسبا لمصر ؟ أقول لا . وأقول أيضا انه لم يمكن ولا يمكن ولن يمكن لمفاوض مصرى كائنا من يكون أن يكسب شيئا لمصر وهو فى حرب فعلية مع غيره من المصريين . وأعنى بالحرب الفعلية أنه يعمل على أن يجردهم حتى من حق البقاء . وأقول أيضا : انظر الى السير چون سيمون فى حديثه مع صدقى باشا ، هل ورد على لسانه ذكر لخصومه السياسيين ؟ أو هل كان يسمح لصدقى باشا بأن يتحدث فى الزعماء البريطانيين أو فى الأحزاب البريطانية . حينما فصل الى المفاوض المصرى الذى يسلك مسلك سيمون فى محادثاته ، لك أيها المصرى أن تطمئن الى حقوقك .

رحم الله «الوزارات الادارية» ، لقد كانت مسكينة ، ولكنها كانت تعلم أنها مسكينة ، ولا تحاول أن تزعم أنها ليست كذلك . ورحم الله مصر من المساكين الذين لا يعرفون أنهم مساكين .

وعاد صدقى باشا الى بلاده فى اليوم التالى لحديثه مع السير چون سيمون ، وفيما نعلم لم يصدر البيان الرسمى الذى طلبه من الحكومة البريطانية . ولم نسمع عن اتصال جديد لاجراء المحادثات الشبيهة بالرسمية التى اقترحها أو لتحديد موعد للمفاوضة ، بل ان النظام السياسى الذى أقامه قد أخذت تظهر عليه مظاهر التصدع ، فاتفصل عن الوزارة المغفور له عبد الفتاح يحيى باشا وعلى ماهر باشا على أثر حوادث التعذيب التى ارتكبتها بعض رجال الادارة ، وكثر الكلام فى فساد أداة الحكم ، ونقل السير برسى لورين من مصر ، وحل محله السير مايلز لامبسون مندوبا ساميا . وانتهى الأمر باستقالة صدقى باشا نفسه فى سبتمبر سنة ١٩٣٣ . وألف عبد الفتاح يحيى باشا الوزارة الجديدة وهو فى أوروبا . ولم يطق يحيى باشا البقاء طويلا ، فقد غضب من توالى اعتداء رجال دار المندوب السامى على كرامته وكرامة البلاد . وقبل الملك الاستقالة ، وكلف توفيق نسيم تأليف الوزارة فى نوفمبر سنة ١٩٣٤ .

وكان أول عمل للوزارة إلغاء دستور سنة ١٩٣٠ ، وحل مجلس النواب والشيوخ القائمين على أساسه ، على أن يظل شكل الدولة ومميزاتها ومصدر السلطات وتوزيعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما هي منذ ادخال النظام الدستورى فى مصر ، كما يظل قائما نظام وراثية العرش وحالة الخديو السابق كما قررها الأمر الملكى الصادر فى ٣ أبريل سنة ١٩٣٢ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٢ . والى أن ينفذ الأمر الملكى بوضع النظام الدستورى الذى يحل محل النظام الذى ألغى يتولى الملك السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التى خص بها البرلمان حتى الآن كما يتولى السلطة التنفيذية ، ويأشر هذه السلطات المختلفة بواسطة مجلس الوزراء والوزراء على مسئولياتهم طبقا لمبادئ الحرية والمساواة التى كانت دائما قوام النظام الدستورى المصرى ، وعلى أن تعرض المراسيم بقوانين التى تصدر طبقا للنظام الحالى على البرلمان الجديد فى دور انعقاده الأول ، فان لم تعرض بطل العمل بها فى المستقبل ، ولا يجوز أن تنسخ المراسيم بقوانين المعروضة أو أن تعدل الا بقانون ، وعلى أن يبقى نافذا كل ما قرره القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات من الاحكام والأوضاع التى كانت متبعة فى حينها وكل ما آفذه الأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ( المقرر لدستور تلك السنة ) بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع ما سبقت الاشارة اليه من مبادئ الحرية والمساواة .

وفقت وزارة نسيم باشا اذن الى إلغاء نظام عمت شكايه الناس منه والى ابطال ما ترتب عليه من بعض قوانين واجراءات شاذة ، وسارت فى الحكم سيرة عادلة نزيهة . ولكن ظهرت رغبة الرأى العام جلية فى اعادة دستور سنة ١٩٣٣ . فرفع رئيس الوزارة لجلالة الملك بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٣٥ كتابا جاء فيه أن الوزارة تتوخى الحكم على الوضع الدستورى : « الى أن يتم وضع دستور تحيا به البلاد حياة طيبة ترضاهها بكلمة تصدرونها باعادة دستور سنة ١٩٣٣ منقحا طبقا لنص الدستور المذكور لو رأيتم تنقيح شىء فيه بما يكون فيه الصالح العام وتستوجه مقتضيات الأحوال ، أو بوضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية تمثل البلاد تمثيلا صحيحا يختار أعضاؤها

من مختلف الهيئات والطبقات كما كنت رفعت ذلك لجلالتكم وأنا متشرف برياسة ديوانكم العالى فى سنة ١٩٢٢ ، وأبديته لها فى مذكرة حينما كانت لجنة الثلاثين تضع وقتئذ الدستور الأول المذكور الذى اتفقته البلاد حينئذ مر الانتقاد ، بل وكما هو مستفاد من تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى جعل أمر البرلمان يرجع الى جلالته والى الشعب المصرى . وهذا الشعب ما كانت تمثله لجنة الثلاثين الحكومية » .

فأرسل جلالتة لرئيس وزرائه بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٣٥ كتابا يبين فيه جلالتة أنه يؤثر إعادة دستور سنة ١٩٢٣ على وضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية ، اللهم الا اذا ظهرت رغبة البلاد واضحة وتحققت المصلحة فى الأخذ بالرأى القائل بوضع دستور تقره جمعية تأسيسية .

يؤثر جلالتة ذلك . فان الساعة كانت رهيبة ، وكان لا بد لمصر من أن يلتفت قادتها وشعبها حول الفكرة القومية ، وأن يكونوا رجلا واحدا لمواجهة الموقف الدولى المكفهر . فاذن لا مجال لتيارات البحث الدستورى وتشعب الآراء والأخذ والرد . فقد جد الجد واكفهر جو السياسة الأوربية . وكان جلالتة على علم لا يدانيه علم بدقائقها وأسرارها وعلى احساس مرهف بنزعاتها واتجاهاتها . يتبع منذ التسوية للحرب العالمية الأولى أزمات السياسة الدولية واضطراب شؤون السياسة الداخلية فى مختلف الأمم الأوربية والآسيوية ، ويدرك أن عوامل الانتقاض على التسوية تتجمع رويدا رويدا الى أن تم لها الالتفاف حول الدكتاتوريات الألمانية والىطالية واليابانية والروسية . وبدأت هذه تهدم الصرح الذى شيده المنتصرون فى سنة ١٩١٩ . ويهم مصر بالذات اقتراب المعركة منها فى البحر الأبيض المتوسط وفى أفريقية الشمالية والشرقية . وهكذا استغرقت عوامل الانتقاض على التسوية خمس عشرة سنة لتستوفى نموها وتستكمل قواها للوثوب والحركة ، وهى بالضبط المدة ما بين مؤتمر فينا فى سنة ١٨١٥ وحركة استقلال البلجيك وثورة يوليه سنة ١٩٣٠ فى فرنسا وغيرها .

هذا هو الموقف الدولى الذى شاء جلالة الملك فؤاد أن تواجهه أمته

موحدة مجتمعة الكلمة . فكيف ووجه ذلك الموقف ؟ فأما بالنسبة للسياسة البريطانية في مصر فقد مرت في مرحلتين ، عملت في المرحلة الأولى على أن تمنع تغيير أى شئ ، وأزمعت في المرحلة الثانية على مواجهة الموقف الدولي بتسوية ما بينها وبين مصر . وأما بالنسبة للقادة المصريين ، فهم أيضا أدركوا خطورة ما تواجهه البلاد وقدروا توجيه المليك ، ولكنهم لم يستطيعوا سريعا وتوا أن ينظموا فيما بينهم وسائل العمل المشترك . وفي بحث هذه الوسائل وفي ابتكار الحلول الملائمة سيكون الفضل لعلى باشا ماهر .

ولنقص أهم الحوادث موجزين .

تركنا الموقف الداخلى عند ابريل سنة ١٩٣٥ ، والقلق يتزايد من جراء غموض الموقف من حيث اعادة الدستور ، واشهر الغضب حينما صرح وزير خارجية بريطانيا — السير صمويل هور — تصريحات خطيرة عن النظام الدستورى . قال في خطبة ألقاها في ٩ نوفمبر ١٩٣٥ : « لا صحة على الاطلاق لزعم الزاعمين أننا نعارض في عودة النظام الدستورى الى مصر بشكل يوافق احتياجاتها ، فنحن — بحسب تقاليدنا — لا يمكن ولا نريد أن نقوم بمثل هذه المعارضة . أجل ! اننا عندما استشرنا أشرنا بعدم اعادة دستورى سنة ١٩٢٣ و ١٩٣٠ ، مادام الأول قد ظهر أنه غير صالح والثانى لا ينطبق مطلقا على رغبات الأمة » وقد أثار التصريح استنكارا شديدا ، وقامت المظاهرات في أنحاء البلاد محتجة مطالبة باستقالة نسيم باشا ، واشتبك البوليس بالمتظاهرين ، وقتل وجرح كثيرون .

وكان الطلبة يضغطون على الزعماء ليوحدوا كلمتهم ولتعاونوا في العمل لمصلحة الوطن ، ويقول الدكتور هيكل باشا في مذكراته ( ص ٢٨٦ ) ان الوفدين كانوا يرون أن هدف الأمة ينحصر في استعادة الدستور ، فاذا عاد الدستور وأجريت الانتخابات على أساسه وظهرت الأغلبية البرلمانية ، كان للحكومة المستندة الى هذه الأغلبية أن تجرى المفاوضات فان نجحت فيها وان أخفقت بقى الدستور وبقيت الأغلبية متمتعة بما تعتقده حقها في الحكم . أما الأحرار الدستوريون فكانوا يرون غير هذا رأى . كانوا يجعلون عقد



المعاهدة مع إنجلترا هدف الوحدة والائتلاف ، فاذا عقدت المعاهدة وعاد الدستور وأجريت الانتخابات تولت الأغلبية الحكم ، ومصر مطمئنة الى أن الحياة الدستورية باقية لا تتعرض لما تعرضت له من قبل من تعطيل والغاء . فقد أثبتت الحوادث أن كل مفاوضة سبقت ، ولم تنته الى نتيجة ، أعقبها أن أقيمت الوزارة القائمة في الحكم أو استقالت ، وحل مجلس النواب القائم أو علقت الحياة النيابية أو ألغى الدستور كله . فالمعاهدة التي تكفل استقلال مصر وتنظم علاقاتها بإنجلترا هي سياق الدستور .

ومهما يكن من أمر فقد أثمرت مساعي الطلبة ، فاتفق الوفد والأحرار الدستوريون على أن يؤلفوا جبهة وطنية تعمل في وقت واحد لاعادة الدستور وعقد المعاهدة . وحررت الجبهة كتابين : يرفع أحدهما لمقام جلالة الملك لاعادة الدستور ، ويبلغ الثاني الى الحكومة البريطانية لتوقيع معاهدة بالنصوص التي انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص للسودان . وفي صباح ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ رفعت الجبهة عريضتها الى جلالة الملك مطالبة باعادة دستور سنة ١٩٢٣ . وظهر اليوم نفسه أبلغ المندوب السامي نسيم باشا عدم معارضة الحكومة البريطانية في اعادة الدستور . وفي المساء صدر الأمر الملكي باعادة ذلك الدستور ، وبالعمل به من تاريخ انعقاد البرلمان . وهكذا تحقق للجبهة أحد مطلبيها الأساسيين ، وانتهت معركة الدستور بانتصار الشعب .

وأما الحديث عن الاتفاق مع إنجلترا فيأتى في الفصل التالي ، الخاص بمعاهدة سنة ١٩٣٦ والمهدات لها ، وهو آخر فصول هذا الكتاب .

## الفصل السادس عشر

معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاق مونترو سنة ١٩٣٧

( ملحوظة : لم تنشر للمفاوضات الخاصة بالمعاهدة محاضر . ولكن استطاع الوصول لفهم بعض ما جرى في خلالها من قراءة المناقشات البرلمانية التي جرت بمناسبة الموافقة على المعاهدة ، وهي مناقشات تشرف الحياة البرلمانية المصرية حقا . وقد نشرت المناقشات رسميا سنة ١٩٣٧ بعنوان « قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى » . وذيلت المناقشات بجميع ما نشره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات السابقة والمحادثات من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٢ ، ووافق السودان سنة ١٨٩٩ ، وتقرير اللورد ملنر وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٣٢ ، ونص معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاق مونترو سنة ١٩٣٧ وملحقاتهما . كل ذلك منشور رسميا بالعربية والفرنسية والانجليزية . ويضاف للمناقشات البرلمانية محاضرة مكرم عييد باشا في القاعة الكبرى بالجامعة عن المعاهدة، وقد نشر اتحاد الطلبة تلك المحاضرة بعد القائها بقليل). ذكرنا في الفصل السابق أن الجبهة الوطنية حررت كتابين رفعت أحدهما الى مقام جلالة الملك لاعادة الدستور وأبلغت الثاني الى الحكومة البريطانية لتوقيع معاهدة بالنصوص التي انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص للسودان .

وهذا الكتاب تاريخه ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ والموقعون عليه هم مصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا واسماعيل صدقي باشا وحمد الباسل باشا ويحيى ابراهيم باشا وعبد الفتاح يحيى باشا وحافظ عفيفى باشا . وهالك ما جاء فيه : —

١ — حرص المصريون دائما منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة على أن يتم الاتفاق بين مصر وانجلترا بتحديد علاقتهما وحل المسائل المعلقة بينهما . وقد قوى أملهم في اتمام الاتفاق حين انتهت مفاوضات الربيع من سنة ١٩٣٠ الى نصوص رضيها الطرفان وأوشكا أن يوقعها لولا خلاف حصل في اللحظة الأخيرة أدى الى عدم توقيعها .

٢ — ويرجع حرص المصريين على اتمام الاتفاق الى أسباب حيوية بالنسبة لبلادهم . فان عدم اتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وانجلترا من حين الى حين ، ولا شيء أحب الى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو الى هذا الاحتكاك الذى يفسد جو العلاقات بين الدولتين . وعدم اتمامه يعوق تقدم مصر ويضع العقبات في سبيل رقيها . ومن الأمثلة على ذلك .

( ا ) بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر ، حائلة بينها وبين حق التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على المقيمين بمصر جميعا ، مع أن حريتها في هذا التشريع هى التى تمكنها من وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتكفل توزيع الضرائب توزيعا عادلا .

( ب ) وجود ادارة أوربية الى جانب ادارة الأمن العام المصرية .

( ج ) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها وللمعاونة حليفاتها .

( د ) حرمان مصر من الاشتراك في الحلبة الدولية ومن دخولها عضوا في عصبة الأمم لتساهم بنصيبها مع دول العالم في خدمة التقدم والسلام أسوة بغيرها من الدول المستقلة .

وليست هذه الا بعض الآثار الناشئة عن عدم ابرام المعاهدة والداعية الى حرص المصريين على المسارعة الى ابرامها .

٣ — فضلا عن هذه العقبات التى تقف في سبيل تقدم مصر وتحد من استقلالها وحريتها ، فان بقاء المسائل المعلقة بغير حل قد كان من الأسباب التى أدت الى عدم استقرار الحكم والطمأنينة في البلاد ، وأدى ذلك في كثير

من الأحيان الى اضطراب المرافق العامة اضطرابا شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين في مصر على السواء .

٤ — ومنذ بدأت الأزمة الدولية التى نشأت عن نزاع إيطاليا والحبشة فى هذا العام ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة الى عقد المعاهدة ، فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهى بهم الى الاشتراك فيها وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها . وقد اشتركت مصر فى هذه الأزمة بالفعل منذ لبثت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على إيطاليا ، كما اتخذت إنجلترا أراضى مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارئ ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع بمدّ المواصلات وتهيئة الجيش ونقل وحداته الى الجهات التى تقتضيها الظروف .

٥ — وقد ظل الشعب المصرى يرقب ذلك كله واثقا بأن التعاون الصادق مع إنجلترا فى هذه الأزمة يتيح أنسب القرص لعقد المعاهدة التى انتهت مفاوضات سنة ١٩٣٠ الى تقرير نصوصها ، وليس فى عقد هذه المعاهدة ما يشغل إنجلترا لعدم الحاجة الى مفاوضات جديدة تحتاج الى مجهود ذى بال .

٦ — ولو كان فى ابرام المعاهدة بعض ما يشغل إنجلترا فى الظروف الحاضرة التى كثرت فيها مشاغلها بسبب الأزمة الدولية فلن يبرر ذلك عدم ابرامها ، فان ابرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية بالنسبة لمصر ، وما بذلت مصر من معاونة صادقة يجعل من حقها عدلا أن تطلب من إنجلترا ابرام معاهدة رضىتها وصرحت بلسان وزرائها أنها لا تعدل عنها .

٧ — لاشك اذن فى أن حرص المصريين على ابرام المعاهدة واعتبارهم فرصة التعاون الصادق مع إنجلترا فى الأزمة الدولية الحاضرة من أنسب القرص لهذا الغرض يرجعان الى أن الاتفاق بين الدولتين حيوى بالنسبة لبلادهم مزيل لما يقوم من العقبات فى سبيل حريتها ورخائها وتقدمها . وما دامت نصوص المعاهدة التى انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ مقبولة من الحكومة البريطانية ، حسب تصريحاتها الرسمية ، ومقبولة كذلك من

المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم ، فان عدم ابرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الذى بذلته مصر من جانبها حتى اليوم بكل أمانة واخلاص .

٨ - ولو أن هذا الاتفاق أبرم ونفذ منذ سنة ١٩٣٠ لكان المصريون اليوم أكثر اقبالا على التعاون مع انجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقا لمطالباتهم ، ولكانت مصر فى موقف يجعل تعاونها مع انجلترا أقوى أثرا مما هو الآن ، لا سيما ونصوص المعاهدة تكفل لانجلترا فى حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما فى وسعها من التسهيلات والمساعدات فى الأراضي المصرية ، ويدخل فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها ، كما تنص على تعاون مصر وانجلترا تعاون حليقتين ( راجع نص المادة الخامسة من مشروع الاتفاق ) .

٩ - لهذا يرجو الموقعون من سعادتكم ، باعتبارهم ممثلى الشعب المصرى على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية ، أن تتفضل فتبلغ الحكومة البريطانية طلبنا أن تصرح بقبولها ابرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات هندرسن — النحاس فى سنة ١٩٣٠ ، وأن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت تلك المفاوضات .

وتعاقبت الأيام ولم يرد رد على كتاب الجبهة . واستقال السير صمويل هور وخلفه المستر أتونى ايدن . وأرسل هذا للمندوب السامى رسالة قال فيها ان كتاب الجبهة الوطنية المصرية موضع عناية الجدية ، ولكن ابداء الرأى فيه يحتاج الى بعض الوقت ، نظرا لحدائثة عهده بتولى الشؤون الخارجية ، ولاشتغال الحكومة بالأزمة الجبشية اشتغالا لا يتيسر معه البحث حالا فى المسألة المصرية ، ويحتاج الأمر بعد هذا الى عرض ما ينتهى اليه بحثه على مجلس الوزراء ، وليس الغرض من معاذيره هذه كسب الوقت أو التسويف .

ويقول الدكتور هيكل باشا فى مذكراته ( ص ٣٩٣ ) ان المندوب السامى

أطلع أعضاء الجبهة على هذه البرقية فرادى ، ولم يسمح بأن يعطيهم صورة منها . وقد ذكر اسماعيل صدقي باشا ومحمد محمود باشا في مفاصلتهما للمندوب السامى أنهما لا يريان هذه الطريقة متفقة مع ما يرجى من تصفية الجو وتحسين العلاقات بين الدولتين .

وعلى كل حال قفى يوم ٢٠ يناير أبلغ المندوب السامى جلالة الملك ورئيس الوزراء وأعضاء الجبهة (فى رواية بريطانية سنشير انيها) والنحاس باشا ( فى رواية الدكتور هيكل باشا المذكرات ص ٣٩٤ ) رد الحكومة البريطانية على الجبهة . وقد لخص هيكل باشا الرد على الوجه التالى ( ص ٣٩٤ ) : أن الحكومة البريطانية على استعداد للمفاوضة لعقد معاهدة فى الحال : لكن هذه المفاوضات يجب أن تسبقها مناقشات مبدئية مع الحكومة المصرية فى المسائل العسكرية ، فاذا انتهت المناقشات الى نتيجة مرضية ، انتقلت الى مسألة السودان ، فاذا انتهت الى نتيجة مرضية كذلك أجريت مفاوضات بين الدولتين لعقد معاهدة . ولم يتقيد الرد بأن يكون مشروع سنة ١٩٣٠ أساسا للمفاوضة ، بل ذكر أن الحوادث الدولية الأخيرة قد جعلت من الضرورى إعادة النظر فى المواد العسكرية الواردة فى المشروع . ولم يكتف التبريلج بهذا ، بل ختم المندوب السامى حديثه بأن فشل المفاوضات فى الوصول الى اتفاق ستكون له عواقب خطيرة ، فقد يتعين على الحكومة البريطانية فى هذه الحالة تغيير النظر فى سياستها ، ثم أردف : « ليس هذاتهديدا بل هوبسط للحقائق ، فان فشل المفاوضات سيجعلنا فى مصر أمام حالة جديدة تماما » . وفى هذه المناسبة كرر المندوب السامى ما قاله فى أحاديثه السابقة مع رئيس الحكومة ورجال الجبهة ، من ضرورة بقاء الأحزاب متحدة لأن الحكومة البريطانية ترغب فى أن تجرى المفاوضات مع ممثلى الشعب المصرى بأسره .

وقد أجمل المستر ألتونى ايدن ما كلف المندوب السامى بإبلاغه للجبهة فى اجابة له على سؤال برلمانى تاريخه ٤ فبراير ، قال : « انه استجابة لطلب قدمته الجبهة الوطنية كلف المندوب السامى أن يصرح بأن حكومة صاحب الجلالة على استعداد للدخول فورا فى محادثات مع الحكومة المصرية للوصول الى

عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا ، وقد رأت حكومة صاحب الجلالة أنه مما يسهل بلوغ تسوية شاملة أن يبدأ بالمسائل التي صعب حلها في سنة ١٩٣٠ ، فإذا ما بدىء بالتفاهم عليها كان الأمل في النجاح أكثر . » وقد علق الأستاذ توينبى في دراسته لحوادث سنة ١٩٣٦ .

(Survey of International Affairs p. 684 note)

ان الحكومة البريطانية تشير في هذه الاجابة للمسألة العسكرية ومسألة السودان . وقال ان مسألة السودان وحدها هي التي لم تحل في سنة ١٩٣٠ ، أما المسألة العسكرية فقد أمكن للطرفين الوصول الى اتفاق بشأنها، فالحقيقة اذن هي أن ماجد من التطورات بعد سنة ١٩٣٠ عموما وفي أواخر سنة ١٩٣٥ خصوصا هو الذى حدا بالوزارة الى اتخاذ هذا الموقف، وازدياد الاستعدادات العسكرية الايطالية برا وبحرا وجوا في ليبيا وأفريقية الشرقية والبحر الأحمر أزعج السلطات العسكرية البريطانية وجعلها تتوقع تهديدا ايطاليا لمصر من ناحية حدودها الغربية ، كما أن أستراليا ونيوزيلندة أزعجها تهديد ايطاليا لحرية المواصلات في قناة السويس .

وقد أدى تبليغ الرد البريطانى الى أن دعا جلالة الملك نسيم باشا لمقابته يوم ٢١ يناير سنة ١٩٣٦ ، ثم دعا رجال الجبهة لمقابته غداة ذلك اليوم وتحدث اليهم . وقد روى الدكتور هيكل باشا في مذكراته ( ص ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ) ما حصل ، قال جلالتة للزعماء « لما كانت وزارة نسيم باشا لا تمثل أحزاب البلد ، فان دولة رئيسها قد أعرب بعد تفاهم معى بالأمس عن رغبته في اخلاء مركزه ، مما يدعونا الآن لتكوين وزارة ائتلافية ، ولقد بحث الأمر قبل حضوركم مع دولة النحاس باشا ، وأظننا قد اقتربنا من أن نتفاهم ، لقد اتفق دولته ٩٩٪ على ذلك وبقي ١٪ وأنا متمسك به أيضا . » وقال أيضا « ان أمامكم صعبا جمة فلا بد من الاستعانة عليها بالأناة والحكمة والحزم ، مع نسيان كل اعتبار غير اعتبار الغاية الكبرى التى نسعى اليها ، وها هو ذا موضوع المفاوضات مع دولة انجلترا قد أصبح من الشؤون العاجلة الحالة مما يدعو لاشتغالكم بها اشتغالا جديدا . ولا يخفى أن هذه المفاوضات قد شرع فيها تكرارا ، وفي كل مرة كان يطرأ ما يدعو

لعدم نجاحها ، حتى بقينا سنين كثيرة بغير نظام مستقر . والآن وقد عرضت دولة بريطانيا المفاوضة من جديد ، فالفرصة قائمة لبذل ما يستطيع من جهود في سبيل المهمة الكبرى التى تتطلبها البلاد جميعها فيما يحقق رغبات الأمة كلها . كذلك فان بريطانيا من جهتها تتوق الى أن تتعامل مع مصر كلها .

وبعد أن عرض جلالته فكرة الوزارة القومية ختم حديثه بقوله « ان الوقت وقت تضحية ، والتضحية في سبيل البلاد تهون مهما كانت غالية . واني أعد جبهتكم بتعصيدي في المهمة التى أخذتها على عاتقها . واني أرى أن أهم ما فيها بث روح الوئام والتضامن والمحبة بين الجميع . »

ولكن فكرة الوزارة الائتلافية لم تتحقق ، رفضها النحاس باشا وقبلها الآخرون . فاستقر الرأي على أن يؤلف على ماهر باشا وزارة غير حزبية تجرى الانتخابات ، وأن تؤلف في الوقت نفسه هيئة رسمية لاجراء المحادثات والمفاوضات .

تألفت وزارة على باشا ماهر في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ .

وتسلم من دار المندوب السامى مذكرة وتبليغا شفويا هذا نصهما : —

**المذكرة :** (وتاريخها القاهرة ٧ فبراير سنة ١٩٣٦) : أعرب ممثلو الهيئات والأحزاب المختلفة في الكتاب الذى بعثوا به الى سعادة المندوب السامى في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عن رغبتهم في أن تصرح حكومة حضرة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بقبولها ابرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بنفس الشروط التى وضعت وقبلت على أثر مفاوضات هندرسن — النحاس في سنة ١٩٣٠ وتسوية المسائل التى لم يتم الاتفاق عليها بالروح الودية التى سادت تلك المفاوضات .

٢ — فلكى يتمتع أى سوء تفاهم محتمل في المستقبل ترى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة أنه من المرغوب فيه أن تشير الى المبدأ الأساسى الذى يقضى بأن الحكومات لا تنقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها في مفاوضات لم تفرض الى اتفاق نهائى ، وأن تصرح بأنها في الوقت الذى تريد فيه أن تصل الى ابرام معاهدة برمتها ليس في وسعها قبول التقيد



بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ نفسها أو أى مفاوضة أخرى لم تنته الى اتفاق .

٣ — نرجو أن يكون مفهوما بجلاء أن هذا التصريح لا ينطوى على بواعث سياسية خفية ، وانما الغرض الوحيد منه هو تجنب أى سوء تفاهم قد ينشأ عن العبارات المقتبسة من الكتاب الذى وجهته الجبهة المتحدة الى سعادة المندوب السامى .

**والتبليغ الشفوى :** أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة على استعداد تام لأن تدخل فى الحال مع الحكومة المصرية فى محادثات بقصد الوصول الى اتفاق على عقد معاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر ، ولكن بالنظر لما للنصوص العسكرية فى هذه المعاهدة من الأهمية الكبرى تقترح حكومة صاحب الجلالة البريطانية — تمهيدا للمفاوضات — أن تتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريهما العسكريين بصفة سرية وبروح التحالف المنشود فى تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل .

وجعل على باشا ماهر أول همه أن يعالج التهديد الذى اختتم به سير مايز لا ميسون تبليغه فى يوم ٢٠ يناير لتوفيق نسيم باشا ، وهو أنه اذا فشلت المفاوضات فان الحكومة البريطانية ستعيد النظر فى سياستها ازاء مصر . فعمل متقفا مع الجبهة على أن يزيل هذا التهديد ، وانهت اتصالاته بالمندوب السامى الى الاتفاق على نص تتبادله الحكومتان المصرية والبريطانية بأن كليهما ستبدلان غاية الجهد لنجاح المفاوضات ، فان أخفقت فلن يكون لاختفاقها أثر فيما بين البلدين من علاقات طيبة .

وفى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ صدر مرسوم بتعيين الهيئة الرسمية لابرام معاهدة صداقة ومودة ومخالفة مع بريطانيا العظمى ، من مصطفى النحاس باشا رئيسا ومن محمد محمود باشا واسماعيل صدقى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا وواصف بطرس غالى باشا والدكتور أحمد ماهر ( باشا ) وعلى الشمسى باشا وعثمان محرم باشا ومحمد حلمى عيسى باشا والأستاذ مكرم عبيد ( باشا ) وحافظ عفيفى باشا والأستاذ محمود فهمى النقراشى ( باشا ) وأحمد حمدى سيف النصر بك ( باشا ) أعضاء .

وتألفت الهيئة البريطانية من السير مايلز لامبسون وقواد عسكريين .  
وعقدت جلسة الافتتاح بقصر الزعفران في ٢ مارس سنة ١٩٣٦ ، وبدأ العمل .  
وفي هذه الأثناء كانت الوزارة قد حددت يوم ٢ مايو لانتخاب أعضاء  
مجلس النواب ، وحددت لاعادة الانتخاب يوم ١٠ مايو : كما حددت يومى  
١٦ و ٢٤ مايو لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ .

وقبل أن يتم ذلك روعت البلاد بمرض جلالة الملك . واختاره الله  
لجواره يوم الثلاثاء ٢٨ من أبريل سنة ١٩٣٦ .

فقدت مصر أول ملك لمصر المستقلة ، القائد المسدد الخطى والرائد  
الموفق . نعاه مجلس الوزراء للأمة ، ونادى بجلالة الملك فاروق ملكا على  
مصر . وأصدر مجلس الوزراء بيانا آخر بتولية سلطات الملك الدستورية  
باسم الأمة المصرية الى أن يسلم مقاليدها الى مجلس الوصاية .

وكان جلالة الملك فاروق يتلقى العلم فى انجلترا ، فلما بلغه نعى والده  
الملك العظيم بادر بالحضور ، فبلغ الاسكندرية يوم الأربعاء ٦ مايو  
سنة ١٩٣٦ ، وحضر توا الى القاهرة ، واستقبله الشعب أينما حل ركابه بأجل  
مظاهر الحب والولاء ، واستبشرت الأمة أيما استبشار بيمين طالعه . وقد  
ولد وترعرع مع الجهاد القومى للاستقلال .

ونهض على ماهر فى تلك الظروف بتبعاته الجسام على خير وجه .  
فأجرى الانتخابات لمجلس النواب حرة وفى موعدها ، وقدمت الوزارة  
موعد اعادة الانتخابات لذلك المجلس ، كما قدمت موعد انتخاب أعضاء  
مجلس الشيوخ ، ليتمكن البرلمان من الاجتماع فى خلال الأيام العشرة  
التالية لوفاة الملك بحكم الدستور . وبعد أن تمت الانتخابات أصدرت  
الوزارة مرسوما بأسماء الشيوخ المعينين ، وهم خمسا أعضاء المجلس  
 واجتمع البرلمان يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وقرر بالاجماع تأليف مجلس  
الوصاية من الأمير محمد على وعبد العزيز عزت باشا ومحمد شريف  
صبرى باشا . وأقسم الأوصياء فى مساء اليوم نفسه أمام البرلمان اليمين  
باحترام الدستور وقوانين الأمة المصرية والمحافظة على استقلال الوطن  
وسلامة أراضيه والاخلاص للملك .

وعلى أثر ذلك قدم على باشا ما هراستقالة الوزارة الى مجلس الوصاية،  
 ققبلها ، وعهد الى مصطفى النحاس باشا زعيم الأغلبية التي أسفرت عنها  
 الانتخابات بتأليف الوزارة الجديدة ، وتم تأليفها يوم ١٠ مايو سنة ١٩٣٦ .  
 ومما يذكر على باشا ما هرا أنه فضلا عن اضطلاع بتلك التبعات ، مع  
 ضيق الوقت وتراكم الأعمال ، تمكن من تسوية أمر العلاقات بين مصر  
 والمملكة العربية السعودية ، بعد أن لبثت سنوات على حالة لا تبعث على  
 الرضا ، ووقع هو ووكيل وزارة الخارجية السعودية المغفور له السيد  
 فؤاد حمزة معاهدة لتسوية تلك العلاقات ، في خلال مدة العشرة الأيام  
 التالية لوفاة الملك ، والتي يملك فيها مجلس الوزراء بحكم الدستور  
 كل سلطات الملك . ( راجع مذكرات الدكتور هيكل باشا ص ٤٠١ -  
 ٤٠٨ ) .

ونعود للمفاوضات ، وقد تركناها عند جلسة الافتتاح يوم ٢ مارس ،  
 وها نحن أولاء قد بلغنا يوم ١٠ مايو ، ومصطفى النحاس باشا يرأس  
 الحكومة وهيئة المفاوضة معا . وينبغي لى أن أنه قارئى الى حقيقة مهمة،  
 هى أنى أكتب هذه الكلمات فى مايو ١٩٥٢ ، أى بعد أن حكمت الأمة  
 حكمها على معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ومهما حاولت فلا بد أن أتأثر بذلك  
 الحكم . وعلى ذلك فلا بد أنصافا للمفاوضين المصريين من أن أنه الى أن  
 القارئ والكاتب كلاهما متأثر فى حكمه بما حدث بعد سنة ١٩٣٦  
 وبما كشفت عنه تلك الحوادث .

ولكننى لا أعتقد أنى أجافى الانصاف اذا أخذت على زعمائنا فى  
 سنة ١٩٣٦ ثلاثة مأخذ :

- الأول: التلهف الشديد للمفاوضة مع التدلل البريطانى الشديد .
- الثانى : التمسك الشديد بمشروع ١٩٣٠ مع التحرر البريطانى  
 الشديد من ذلك المشروع .
- الثالث : المبالغة الشديدة فى مدح مزايا المعاهدة فى أوساطنا المصرية  
 بينما هى تمر فى الأوساط البريطانية ولا يكاد يحس بها أحد .

وكل مأخذ من هذه يمكن تفسيره وان كان لا يمكن تبريره .

فالتلهف يفسره شيان : اكفهار جو السياسة الدولية من جهة واعتقاد الزعماء بأن عدم تسوية ما بين مصر وبريطانيا أدى الى الأزمات الداخلية المصرية من جهة أخرى . والصواب أن لبريطانيا مصلحة لا تقل عن مصلحة مصر ( ان لم تفقها ) فى نجاح المفاوضات والوصول بها الى تسوية نهائية . واضطراب السياسة الدولية تخشاه بريطانيا أكثر مما تخشاه مصر . وعلى أسوأ الفروض ماذا تفقد مصر بعد أن فقدت استقلالها وامبراطوريتها . والصواب أيضا أن اخفاق المفاوضات بين البلدين مرة بعد مرة لم يكن المسبب للأزمات الداخلية المصرية بقدر ما كان الطرف المواتى لحدوثها . وانى أعترف بأنى فى قولى هذا متأثر بالواقع ، وهو أن التدخل البريطانى فى شؤوننا الداخلية لا يقل شناعة بعد المعاهدة عنه قبلها ان لم يزد . وعلى كل حال فالتلهف فى موقف أسوأ من المتدلل .

وأما التمسك الشديد بمشروع سنة ١٩٣٠ فيرجع من جهة الى الاعتقاد بأنه يحمل الحكومة البريطانية على قبول المفاوضات أو هو يطمئنها من ناحية مطالب مصر فيها . فهو اذن يبعثه التلهف ، وهو يرجع من جهة أخرى الى أن الهيئات المصرية التى سبق لها المفاوضات قبلت ذلك المشروع وأقل منه ، فهو اذن شئ يمكن جمع الكلمة عليه .

هذا هو التفسير ، وأما وجه المؤاخذة فهو أن خطة المفاوضات المصرية لم تكن من المرونة بحيث تفيد من تشدد المفاوض البريطانى فى المسألة العسكرية لكى تكسب للبلاد كسبا حقيقيا فى السودان ، وذلك بأن تتمسك بالنص الأول فى مسألة السودان الذى وضعه الوفد المصرى فى سنة ١٩٣٠ ( ص ٢٣٢ ) . حقيقة أن تشدد البريطانيين فى المسألة العسكرية أفادنا كسبا عظيما فى مسألة الامتيازات ، كما سنشرح بعد قليل ، ولكن كان ينبغى أن نعلم وأن تقدر دائما أن جلاء القوات البريطانية عن مصر وأن زوال نظام الامتيازات كانا أمرين محتومين ،

أى أن فعل الزمن فيهما في اتجاه التلاشى ، بينما الحال في السودان على العكس تماما ، ففعل الزمن فيها في اتجاه السوء والاقصا . والواقع أن مصر أساءت لنفسها وللسودان في كل أدوار المفاوضات . وأما المبالغة في التعبير عن مزايا المعاهدة فتفسيرها سهل . هى ترجع الى ما ألقناه من ربط العمل السياسى ببعث الحماسة الشديدة لشيء أو الكره الشديد لشيء ، فاعتاد الناس ألا يطيعوا زعماءهم الا اذا هيجتهم الخطبة أو المقالة أو الصيغة ، وكان الأولى بنا العكس ، فالمزاج المصرى أحوج ما يكون الى أن يدرب على الضبط منه الى أن يشجع على الافعال .

ووجه المؤاخذة على هذا في سنة ١٩٣٦ أن المبالغة لم تكن لها ضرورة ، فالزعماء يعلمون أن البرلمان سوف يقرها اقرارا اجماعيا تقريبا . هذا من جهة ومن جهة أخرى فالزعماء يعلمون أن مصر لم تتل كل حقها ، وأن لابد من السعى لأن تنال ذلك الحق . أفمن المصلحة اذن أن نقول ان الاستقلال قد تحقق ، والقيود على هذا الاستقلال بارزة كل البروز في المعاهدة . ولم لا نخطب عقول الناس ونقول ، لقد بذلنا أقصى ما نستطيع في الظروف الحاضرة ، ونلنا أقصى ما يمكننا نيله الآن ، وان ما نلناه يفوق ما حاولنا في المفاوضات السابقة تحقيقه ، والموقف الدولى ينذر بالعواصف ، ونعتبر المعاهدة مرحلة من مراحل الجهاد تعقبها مراحل ، أو ما فى معناه .

ولن يفوت الباحث المدقق أن يدرك أن العامل الأول فى تشكيل الحوادث فى المدة ما بين ٢٨ ابريل و ٢٦ أغسطس من سنة ١٩٣٦ ، وفى الاتجاه الذى اتجهته العلاقات المصرية البريطانية ، وفى تحور مواقف الأحزاب فى النظر لشروط أى تسوية مع الحكومة البريطانية ، هو موت الملك فؤاد واختفاء تلك الشخصية الموهوبة الجبارة من الميدان . ولكن شرح هذه النقطة ودعمها يتصل بتاريخ الفترة من الزمن التالية للمعاهدة . وهذا ليس من شأن هذا الكتاب .

ولكننا لا نحتاج لمعرفة تاريخ الخمس عشرة سنة الأخيرة لنستطيع أن نأخذ على رجال سنة ١٩٣٦ المآخذ التي سجلناها . بل ان من النواب والشيوخ الذين اشتركوا في المناقشات البرلمانية التي دارت على المعاهدة من عبر عنها أوضح تعبير . ومن هؤلاء من كانوا أعضاء في هيئة المفاوضة المصرية .

وقد هدتنى الاعتبارات المختلفة الى أن أعرض المعاهدة على القارئ كما عرضت على المصريين في سنة ١٩٣٦ بما لها وما عليها . بل سأحاول أن أقصر في العرض على الصيغ والعبارات التي استخدمت في ذلك الوقت .

١ - ولنبدأ بتحديد زمني لأدوار المفاوضة : ( نقلا عن الكتاب البرلماني : القانون رقم ٨٠ الخ ) .

في ٢ مارس عقدت جلسة افتتاح المحادثات بقصر الزعفران بحضور جميع أعضاء الهيئتين المصرية والبريطانية وهيئة السكرتارية لكل منهما وكبار رجال الدولة وموظفيها وممثلي الصحف المصرية والأجنبية . وألقى الرئيسان خطبة الافتتاح .

وفي ٩ مارس سنة ١٩٣٦ بدأت جلسات العمل بحضور جميع الأعضاء، فاتفق الطرفان بادية ذى بدء على أن المعاهدة المراد ابرامها كل لا يتجزأ، وأن كل اقتراح يعرض ويوافق عليه الطرفان يكون خاضعا فيما يتعلق بصحته لتمام الاتفاق على جميع النقاط ، وأن كل فريق من الفريقين يحتفظ بكامل حريته بالنسبة للجزء الذى يتفق عليه من مشروع المعاهدة اذا لم يصل الى الاتفاق على الجزء الباقي . ثم قدم الفريق البريطانى مذكرة بوجهة نظره فى المسألة العسكرية .

وفي ١٦ مارس سنة ١٩٣٦ رد الجانب المصرى على المذكرة البريطانية بمذكرة تبين وجهة نظره ، ثم طلب الانتقال من العموميات الى المقترحات العملية، وعرض تمهيدا للوصول الى اقتراحات معينة ترضى الطرفين أن يجتمع الرئيسان معا للتفاهم فى ذلك ، فرحب الفريق البريطانى بهذا الاقتراح .

وفي ١٧ مارس بدأت المحادثات الخاصة بين الرئيسين .

وفي ١٩ مارس حضر مع السير ما يلزلامبسون كل من الجنرال وير قائد القوات البريطانية في مصر ، والسير بروك بوپهام قائد قوات الطيران في الشرق الأوسط .

وفي ٢٣ مارس حضر معهم الرير أميرال ريكس .

ثم توالى الجلسات بينهم وبين النحاس باشا الى أن عرضت عقبات استدعت سفر المندوب السامى الى لندن ، فسافر اليها في ٢ يونية سنة ١٩٣٦ ، ثم عاد في ٢٩ يونية .

وفي أول يولية استؤثفت المحادثات بين السيرما يلزلامبسون والجنرال وير والسير بروك بوپهام والرير أميرال ريكس وبين النحاس باشا . وأبلغه المندوب السامى أن المستربكت المستشار القانونى المساعد لوزارة الخارجية البريطانية مستعد للحضور بالطائرة للاشتراك في العمل فرحب دولته باستدعائه .

وفي ٦ يوليه عاد الطرفان الى الاجتماع ، وحضر المستربكت مع الفريق البريطانى، وفي تلك الجلسة اقترح النحاس باشا تأليف لجنة للتحريير يمثل فيها الطرفان لوضع الصيغ وعرضها عليهما، ورشح لهما من الجانب المصرى الدكتور أحمد ماهر ومحمد محمود باشا ومكرم عبيد باشا وحافظ عفيفى باشا . فوافق الجانب البريطانى على ذلك ، ورشح من جهته الجنرال وير والسير بروك بوپهام والمستربكت والمستر سمارت .

وفي ٧ يولية بدأت لجنة التحريير اجتماعاتها ، فعمدت عدة جلسات ، كما عقد مكرم عبيد باشا عدة جلسات مع المستر بكت باعتبارهما ممثلين لهذه اللجنة . وفيما بين ذلك اجتمع النحاس باشا بالمندوب السامى وزملائه مرتين . وأخيرا تم الاتفاق على النصوص الخاصة بالمسائل العسكرية .

وفي يوم ٢٤ يولية عقد الوفدان بقصر الزعفران جلسة عامة وقع فيها الرئيسان النصوص التى اتفقا عليها والخريطة الملحقه بها .

ثم انتقلت المحادثات الى مسألة السودان، فاشترك فيها السراستيوارت  
سايمز حاكم السودان العام الذى حضر من لندن بالطائرة لهذا الغرض .  
واشتغل مكرم عبيد باشا مع المستر بكت بالتحريير ، وأخيرا تم الاتفاق على  
نصوص هذه المسألة ، ووقعها الرئيسان فى جلسة عامة عقدها الوفدان  
بقصر أنطونيادس فى أول أغسطس سنة ١٩٣٦ .

ثم انتقلت المحادثات الى مسألة الامتيازات الأجنبية والمسائل الأخرى ،  
فتم الاتفاق عليها فى الجلسة التى عقدت بين النحاس باشا ومكرم عبيد  
باشا وبين المندوب السامى وزملائه فى ١١ أغسطس . وفى نفس هذه  
الجلسة أبلغ السير مايلز لامبسون النحاس باشا أنه قد وصلت اليه برقية  
من الحكومة البريطانية قالت فيها انها تكون سعيدة باستقبال أعضاء الهيئة  
المصرية فى لندن بين ١٧ أغسطس و ٣١ أغسطس ، فشكر النحاس باشا  
هذه الدعوة باسم الهيئة المصرية ولباها مع السرور .

وفى ١٢ أغسطس عقد الوفدان بقصر أنطونيادس اجتماعا عاما وقع  
فيه الرئيسان النصوص الخاصة بمسألة الامتيازات والمسائل الأخرى .  
وفى ١٦ أغسطس أصدر مجلس الوصاية تفويضا بتعيين أعضاء الهيئة  
الرسمية مبعوثين فوق العادة لتوقيع المعاهدة .

وفى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تم التوقيع بقاعة لوكارنوبوزارة الخارجية  
البريطانية ، وقد وقعها عن الحكومة المصرية أعضاء الهيئة وعن الحكومة  
البريطانية المستر أتنونى ايدن وزير الخارجية والمستر رامزى ماكدونالد  
رئيس المجلس الخاص والسير چون سيمون وزير الداخلية والفيكونت  
هاليفاكس حامل أختام الملك والسير مايلز لامبسون المندوب السامى .

## ٢ - ما يتيسر القاؤه من الضوء على المفاوضات :

( ١ ) لم تنشر للمفاوضة محاضر كما يعلم القارئ . وسنحاول هنا أن  
نلم بما كشف عنها .

قال الأستاذ مكرم عبيد باشا فى محاضراته فى الجامعة ( ص ٤٨  
وما بعدها ) :



« انه عند بدء المحادثات العسكرية قدم الفريق البريطاني مذكرة مژولة شرح فيها وجهة نظره ، ثم طلب بعد تقديمها أن تبقى القوات البريطانية العسكرية على اختلاف أنواعها في القطر المصري باعتبارها قوات حليفة من غير تحديد لمكان أو لوقت حتى تتسنى للجيش المصري أن يستكمل معداته ، وعندئذ ينظر الفريقان في التحديد . وعلل هذا الاقتراح بقوله : ان القوات المتحالفة تكون جميعها متحدة في شركة للدفاع عن مصر ومصالح الحليفتين فيها . فرفض المفاوضون المصريون هذا الاقتراح . وعلى أثر ذلك طلب الفريق البريطاني ( أولا ) أن تكون هناك قوات عسكرية برية وجوية في منطقة قناة السويس والاسكندرية وفي الحدود الغربية ، على أن تكون هناك نقطة ارتكاز في القاهرة أو ما يجاورها ، و ( ثانيا ) أن تكون للانجليز ميناء بحرية في مصر . و ( ثالثا ) أن يكون الطيران من غير قيد ولا شرط .

« وقد قدم الفريق المصري مذكرة رفض فيها هذه الطلبات باعتبار أنها تتعدى الحد المنفق عليه ، وهو أن تكون نصوص سنة ١٩٣٠ أساسا للمحادثات ، وأن تطبق هذه النصوص على الظروف العسكرية المتغيرة . وبرر الفريق المصري وجهة نظره باعتبارات عامة ردا على تلك التي تضمنتها المذكرة الانجليزية .

« وقد رأى بعد ذلك تذليلا للعقبات وتسهيلا للتفاهم أن يجتمع الرئيسان معا للمناقشة في حل يمكن قبوله من الطرفين .

« وليس من حقى — وقد كانت المحادثات سرية — أن أفضى لكم بتفصيلات المجهود الجبار الذى بذله حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا لتذليل العقبات ، أو ما لقيه من معاونة صادقة ودية من قبل فخامة السير ما يلز لامبسون ، ولكنكم تدركون مدى هذه الجهود العظيمة عندما ترون ما انتهت اليه النصوص العسكرية اذا ما قورنت بالمطالب البريطانية الأولى التى أشرت اليها ( تصفيق وهتاف بحياة الرئيس ) .

« ومن المفيد أن أشير هنا الى أن مسألة الطرق التي أثّرت حولها ضجة كبيرة قد اقترحها الفريق المصرى باعتبار أنها ضرورة وطنية ، لا حرية فحسب . وأن لدولة الرئيس الجليل الفضل في إيجاد هذا المخرج الكريم . فقد كان الفريق الانجليزى يدلل على وجوب بقاء القوات البريطانية في الشرق وفي الغرب وفي الوسط بقوله انه ليس لدى مصر من طرق أو سبل المواصلات ما يسمح للجيش بصد الغارات المفاجئة ، فأجاب دولة الرئيس على الفور بأن مصر على استعداد تام لأن تنشئ الطرق والسكك الحديدية اللازمة ، لأن ذلك يتفق مع برنامجها في الإصلاح والتعمير ، فلا حاجة اذن لاحتلال مناطق أخرى غير منطقة قناة السويس ما دامت الطرق الموصلة اليها ممهدة صالحة ( تصفيق حاد وهتاف لدولة الرئيس الجليل ) .

« وقد اقتنع الانجليز في النهاية بوجهة النظر هذه التي أقرها الفريق المصرى ورأى فيها مخرجا سهلا وثمنا بخسا لحل المسألة العسكرية . ( تصفيق طويل ) .

« بقى أن أشير هنا الى أنه في أثناء المفاوضات طلب الانجليز العدول عن النص الوارد في مشروع سنة ١٩٣٠ الذي يقضى بجلاء الجيوش البريطانية عن القطر المصرى عندما يتمكن الجيش المصرى من استكمال معداته — فانهم طلبوا في هذا الصدد :

( أولا ) أن يبقى الجيش بمنطقة السويس وأن يدور البحث بعد ٢٠ سنة ، لا على جلأته عن القطر المصرى بل على تحديد مكانه وتخفيض عدده .

( ثانيا ) أن تحل انجلترا محل تركيا في حق الدفاع عن مصر وقناة السويس ، على أن يكون لمصر حق التعاون في هذا الدفاع .

« فرفض الفريق المصرى قطعا هذين المطالبين . وكانت المحادثات وشيكة الفشل لولا أن فخامة السير مايلز لامبسون تلافي الأمر بسفره

الى لندن لقي من الحكومة الانجليزية استعدادا كبير للاقتناع بوجهة النظر المصرية ، وبذلك انقذت المعاهدة وأفلح المسعى .

« وقد حمل المندوب السامى معه الى لندرة مذكرة بوجهة نظر الرئيس الجليل وضعت على عجل وعنوانها : « الدفاع عن قناة السويس » واليكم ترجمة بعض فقرات هذه المذكرة من الانجليزية :

« طبقا لاتفاقية قناة السويس المبرمة فى الأستانة سنة ١٨٨٨ يكون حق الدفاع عن القناة لمصر بلا منازع بصفتها الدولة التى تجرى القناة فى أرضها ، وليس هذا مجرد تطبيق للمبدأ العام الذى يقضى بأن الدفاع عن شواطئ أى بلد من البلاد انما هو لازمة من لوازم سيادتها واستقلالها ولكنه مستمد أيضا من نصوص اتفاقية القناة ذاتها التى تنص على أن أحكامها لا تنقص بحال من الأحوال من حقوق وامتياز صاحب السمو الخديو المكتسبة من فرمانات ، فضلا عن هذا فان المادة الثانية عشرة من الاتفاقية تنص على احترام حقوق تركيا باعتبار أن لها سيادة على الأراضى المصرية ، وبما أن هذه السيادة قد آلت من غير أى شك الى مصر كدولة مستقلة بعد أن قطعت صلتها بتركيا ، فتكون لمصر طبقا للاتفاقية حقوق السيادة على قناة السويس التى كانت لتركيا ، فضلا عن تلك المعترف بها لها بمقتضى فرمانات .

« وقد أعطت المادة الرابعة عشرة لمصر حتى خلال تبعيتها لتركيا الحق الأول فى الدفاع عن القناة وفى تنفيذ أحكام الاتفاقية . ولم يكن لتركيا الا حق المعاونة فى الدفاع عن القناة اذا أعوزت مصر وسائله وطلبت اليها المساهمة فيه . أى أن تركيا تأتى بعد مصر مباشرة فى ترتيب الدفاع عن القناة . والآن وقد أصبحت مصر بلدا مستقلا فمن المؤكد أنها لا يمكن أن تكون أقل حقوقا فى معاهدة انجليزية مصرية تعترف باستقلالها مما كانت فى اتفاقية قناة السويس وهى ولاية تابعة . وبعبارة أخرى لو أن لبريطانيا أن تملك الحق الأول فى الدفاع عن القناة بينما لا يكون لمصر غير مجرد المعاونة فى ذلك كما هو مقترح من الفريق

البريطاني لكان معنى هذا أن بريطانيا العظمى كحليفة سوف يصبح لها حقوق أوسع مدى مما كان لتركيا وهي البلاد المتبوعة . وفي هذه الحالة تعتبر بريطانيا العظمى كأنها قد بسطت حمايتها قانونا وفعلا على قناة السويس ، ومن ثم على مصر ما دامت القناة ليست سوى جزء لا يتجزأ منها ، مهما قيل انها طريق للمواصلات بين مختلف أجزاء الامبراطورية . « واستمرت المذكرة تدل على وجوب توقيت النقط العسكرية البريطانية في مصر وأنه لا معنى للترخيص لها في البقاء اذا لم يكن في مقدور مصر أن تطالب بالجلء بحيث لا يكون رهنا بارادة الانجليز .

« وعلى أثر عودة السير مايلز لامبسون من لندن ونجاحه في مهمته سارت المفاوضات سيرا حثيثا انتهى بحمد الله الى عقد المعاهدة كما تعلمون ( تصفيق ) .

( ب ) و يروي الدكتور هيكل باشا في مذكراته ( ص ٤١٤ ) أنه في أثناء المفاوضات لم يطمئن ضمير محمد محمود باشا الى النص الخاص بمعاونة ملك مصر لحليفه في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها . فجاء من الاسكندرية حيث كانت المفاوضات تجري في قصر أنطونيادس ، والتقى في القاهرة ، بمنزل عبد الرازق باشا خلف سراي عابدين ، بعبد العزيز فهمي باشا وبمحمود عبد الرازق باشا وبى . وشرح لنا الموقف ورأيه فيه . وقد أيدناه فعلا . وجعل عبد العزيز باشا يشرح لنا ما تنطوى عليه عبارة الخطر الداهم من احتمالات لا حصر لها . على أن محمد باشا أخبرنا أن المفاوضين الآخرين لا يتحمسون حماسه لقطع المفاوضات ، بل يحاولون حمله على ألا ينسحب من هيئة المفاوضة . عند ذلك أشار عليه عبد العزيز باشا ، وأيدنا كلنا مشورته ، بأن يتمسك في مسألة الامتيازات بالغائها الالغاء التام ، وبضرورة النص على ذلك في صلب المعاهدة نصا تتعهد به انجلترا أن تعاون مصر على هذا الالغاء فان حصل محمد باشا على هذه الترضية . كانت كسبا لمصر يعوضها عن التسليم بالمعاونة في حال المفاجأة الدولية ، وتكون حجة لمحمد باشا في عدم

انسحابه ، فاما اذا رفضت انجلترا هذا النص على الغاء الامتيازات مع أنها كانت تؤيده من قبل تأييدا حارا ، فلرئيس الأحرار الدستوريين أن ينسحب من هيئة المفاوضة وله كل العذر عن تصرفه .

وقبلت انجلترا ما اقترحه محمد باشا ، من النص على بذل معاوتتها لالغاء الامتيازات .

( ج ) بيان الدكتور أحمد ماهر :

جاء في البيان الذي ألقاه الدكتور أحمد ماهر عند ختام المناقشة في مجلس النواب ما يأتي :

أشاد الخطيب بموقف مصطفى النحاس باشا في المفاوضات وفيما سبقها : « واعتقد أنني اذا ما ذكرت لكم مقدار الجهود التي بذلها ، والقلق الذي كان يساوره آناء الليل وأطراف النهار ، فلن أستطيع أن أعبر لكم عن مقدار ما فعله هذا الرجل العظيم في وطنيته ، القوى في اخلاصه لبلاده .

وأشاد بموقف مكرم عبيد باشا « فلقد لعب في تلك المفاوضات وتحرير نصوصها دورا عظيما . واذا قلت التحرير ، فالواقع أن هذه العبارة لا تفيد حقيقة الواقع . فقد كان التحرير في كثير من الأحيان انشاء ، وكان يأخذ على عاتقه وضع صيغ ، فيصل بفضل عقله ومجهوده الى اقناع من يشتغل معه من الفريق الآخر ، فكان بعمله هذا سهل ويذل كثيرا من الصعوبات التي كانت تعترض المفاوضات ، وكان عمله متمما لمحاولات دولة مصطفى النحاس باشا مع السير لامبسون .

وأشاد بموقف محمد محمود باشا : « وأرى لزاما على أيضا أن أعلن من فوق هذا المنبر ما قدمه دولة محمد محمود باشا من خدمات كبرى . فقد كان دولته معارضا في مسألة النقطة العسكرية كما كان الكثيرون منا معارضين لبعض أحكامها ، وكان لموقفه هذا أثر كبير في تذليل كثير من الصعوبات . فأنكم ولاشك تعلمون أن للمفاوضين الانجليز شعورا

وإدراكا ، فهم اذا شعروا أن ما يعرضونه يقبل في سهولة أبدوا التشدد من جانبهم ، واعتقدوا أنه بقليل من الضغط أو الامتناع يمكنهم أن يحققوا رغباتهم . ولكنهم حين كانوا يعلمون أن دولة محمد محمود باشا — وهو الرجل المعروف عندهم بالاعتدال والاعتدال في الحكم — معارض في هذه النصوص ، وأنه لا يقبلها الا على مضض ، يخفون كثيرا من غلوائهم، واعتقد أن هذا كان خير معوان لدولة النحاس باشا في اقناع السير مايلز لامبسون وغيره .

وقد علمتم أن دولة محمد محمود باشا علق موافقته على المعاهدة على كسبنا مسألة الامتيازات وحصولنا على ما نريده منها . وهاهو ذا قد وافق على المعاهدة مما يدل على أن مكسبنا في هذه النقطة بالذات كان لا يستهان به .

وقال عن النقطة العسكرية. «لقد اشتد الخلاف حول النقطة العسكرية، قلنا بتركيز القوات البريطانية في شرق القنال وفي نقطة واحدة . فقالوا ان وضع القوات في الشرق لا يضمن حماية القنال ، لأنه في حالة الهجوم يكون القنال خلف القوات فضلا عن صعوبة امدادها بالمياه الصالحة للشرب، وذكروا أسبابا أخرى كثيرة ، عللوا بها رغبتهم في أن يكون مقر القوات غرب القنال .

« اقتنعنا بحجتهم ووافقنا عليها ، ولكننا أردنا حصر النقطة التي تعسكر فيها القوات بقدر الامكان ، وهذا في غير مصلحة الانجليز لأنه يقيّد حرية قواتهم في التنقل ولكنه في مصلحتنا نحن ، لأننا نريد ألا يشكو أهل المنطقة التي تعسكر فيها تلك القوات ، من وجود الجنود الأجنبية في أراضيهم ، وأن يشعر سكانها باستقلالهم .

« دارت المناقشة اذن حول تحديد المنطقة التي يعسكر فيها الجيش البريطاني وقد لمستم من تلاوة محاضر مفاوضات سنة ١٩٣٠ المجهود الهائل الذي بذله حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا وزملاؤه في لندن لتحديد هذه المنطقة . لكن الزمن لم يكف عن دورته ، وفي السنوات

الست الماضية تغيرت المعدات الحربية كما تغيرت أهميتها وزاد الاعتماد على الوسائل الميكانيكية في الحروب زيادة كبرى ، فعدا لفظ الجنود المشاه اسما على غير مسمى ، اذ أصبح أغلب تنقل الجنود في سيارات مدرعة وتنكس وما شابهها ، كما ازدادت الطائرات وعم استخدامها وعظم شأنها في الحرب .

« أمام هذا التطور ، ونظرا لما رآه الانجليز من نقص في جيشنا وحاجته انى معاوتتهم فقد اعترضوا على حصر قواتهم في نقطة صغيرة لا تمكنهم من اجراء تدريب للجنود ومناورات للطائرات ، لتحقيق الغرض من وجودها ، فدافعنا وقاومنا مطلبهم خوفا من سوء نيتهم — وأنا في قولى هذا أعبر عما كان يجول بخاطرى — غير أننا كنا مخرجين أمام قولهم بحاجة القوات والطائرات الى مساحات واسعة للتدريب فيها .

« فما كنا لنسلم بأمر من الأمور الا ونحن نعلم أنهم على حق فيه نظرا للظروف التى يطلبونه فيها . على أننا قلنا ان المناورات والتمرينات لا تجرى طول العام ولذلك طلبنا تحديد مدة معينة ، فتم الاتفاق على أن تجرى خلال شهرين فى العام الواحد على ألا تكون فى أراض منزوعة أو مسكونة ، وعلى ذلك فالمليونان ونصف المليون من الأفدنة التى حصرها الدكتور بهى الدين بركات بها والتى قال عنها انها نصف مساحة أراضى القطر الزراعية ليست منتفعا بها . بل هى عبارة عن رمال وصحارى . ونحن لما ننته من اصلاح أراضينا البور ، فعندما تنتهى من اصلاحها سنسعى وراء المليونين ونصف المليون التى ذكرها حضرته ونكون اذ ذاك قد أكملنا معدائنا وأتممنا قواتنا ، فرفع الصوت عاليا ونطالب الانجليز بالبعلاء حيث قد انتهت مهمتهم ، وأصبح جيشنا قادرا على حماية القتال .

« هذه هى الاعتبارات التى حدث بنا الى الموافقة على زيادة التوسع فى المنطقة العسكرية . انى اعترف بأن وجود جندى واحد فى البلاد ، مهما قيل فى بقاءه انه مؤقت ، فيه مساس باستقلالنا ، ولكنى أقول ان علاج هذا النقص فى يدنا والمغالاة فى تصوير هذا النقص تضعف المعارضة .

### ٣ - تحليل وشرح مصطفى النحاس باشا لنصوص المعاهدة :

جاء في البيان الذى ألقاه مصطفى النحاس باشا فى مجلس النواب  
( جلسة ٢ نوفمبر ) ما يأتى :

أخفقت المفاوضات السابقة كلها ، لأن وجهة النظر التى ذهب الجانب  
البريطانى إليها لصيانة مصالحه فى مصر تعارضت مع استقلال البلاد أو  
مستحقا من حقوقها . وانما أفضت المحادثات الأخيرة الى غايتها لأن وجهة  
النظر التى انتهى إليها لم تتعارض مع الاستقلال أو تمس حقا من هذه  
الحقوق .

هذا الاتفاق يحقق آمال مصر ، ويصون مصالح بريطانيا العظمى ويوطد  
علاقتهما على أساس حر شريف من الود والتحالف والمساواة .

كيف يحقق هذا الاتفاق آمال مصر ؟

ماهى آمال مصر ؟ زوال الاحتلال ، والتمتع بالاستقلال :

أما زوال الاحتلال فله وجهان ، زواله صفة ، وزواله فعلا . أما زواله  
صفة فقد كفلته المعاهدة فى المادة الأولى منها . وأما زواله فعلا فسأتكلم  
عنه فى موضعه .

أما التمتع بالاستقلال فمُعترف به فى المادة الثالثة من المعاهدة ونصها :  
« تنوى مصر أن تطلب الانضمام الى عضوية عصبة الأمم . وبما أن  
حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة  
ذات سيادة فانها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة  
الأمم بالشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى من عهد العصبة » .

على أن التمتع بالاستقلال يستلزم صيانة هذا الاستقلال .

وصيانة الاستقلال بحكم هذه المعاهدة معهود بها لينا فى المادتين  
الرابعة والسابعة . فالمادة الرابعة تنص على عقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين  
الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما ،  
وتنص المادة السابعة على أنه اذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب .. فان الطرف  
الآخر يقوم فى الحال بانجاده بصفته حليفا .



ويؤخذ من ذلك أن الطرف الذى يشترك فى حرب هو المعهود اليه أصلا بالدفاع عن سلامة أراضيه وعن استقلال بلاده ، والحليف انما يأتى اليه مساعدا أو معضدا فى هذا الدفاع .

وهذه المحالفة هى مخالفة الند للند على قدم المساواة الحقيقية . ومن حسن حظ مصر أن تحالف مع تلك الدولة القوية برا وبحرا وذات النفوذ الدولى العظيم . ولكى تكون المساواة فعلية بين الحليفين وجب أن تتناسب مع قوة كل من الدولتين . وهو ما حققته هذه المعاهدة فمساعدة انجلترا لمصر انما تكون بارسال قواتها اليها ، أما مساعدة مصر لانجلترا فانها تنحصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فى أن تقدم الى حليفها داخل حدود الأراضى المصرية ، ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعها بما فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وطرق المواصلات .

اذن فالمساعدة التى تقدمها مصر مساعدة محصورة داخل حدودها وتتناسب مع قوتها ، أما مساعدة انجلترا فهى مساعدة غير محدودة ، واذن فقد تساوت المساعدة فى المحالفة من الجانبين تساويا حقيقيا .

ومعنى مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع أن الحكومة المصرية هى التى تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية ، بما فى ذلك اعلان الأحكام العرفية واقامة رقابة وافية على الأنباء ، لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة .

وهذه المساعدة تقدم فى ثلاث حالات ، اثنتان منها نص عليهما فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ وهما حالة الحرب وحالة خطر الحرب ، وزيدت الثالثة فى هذه المعاهدة ، وهى قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها . وهذه الحالة الجديدة هى عين الحالة الثانية فى مشروع سنة ١٩٣٠ أى حالة خطر الحرب مع فارق واحد ، فحالة خطر الحرب تكون معلومة ومعلنا عنها ، أما قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فلا يعلن عنها . وفى هذا حكمة

هى عدم تنبيه الدول الأخرى التى يخشى خطرها الى الاستعداد الذى يقوم به الحليفان درءا للخطر .

وقد نص فى الحالتين على أن هذه المساعدة لا تكون الا بعد أن تتبادل الحكومتان الرأى . وقد جاء التوضيح فى البند الثانى من المحضر المتفق عليه وهذا نصه :

« من المفهوم أنه كنتيجة لأحكام المادة السادسة تتبادل الحكومتان المشورة فى حالة خطر قطع العلاقات . وعليه ففى حالة قيام ضرورة دولية مفاجئة يخشى خطرها يعمل بمبدأ التشاور المتبادل نفسه » .

**مسئوليتنا عن الدفاع** : مسئولية الدفاع عن جميع أراضينا واقعة على عاتقنا . وهذا يستدعى طبعاً أن تكون قواتنا فى حالة تسمح بهذا الدفاع . وجيشنا فى حالته الراهنة لا يحقق هذه الغاية ، اذ حيل فيما سبق بيننا وبين تقويته . أما الآن فقد خلى بيننا وبين ذلك .

وقد كملت المعاهدة مساعدتنا فى هذا السبيل ببعثة عسكرية تقدمها بريطانيا العظمى للعمل على تدريب الجيش المصرى بما فيه سلاح الطيران على النظم الحربية الحديثة ، وليس لهذه البعثة أى تدخل فى ادارة الجيش بل تقتصر مهمتها على تنظيمه وتدريبه وتقويته .

ونحن الذين نختار البعثة ونحدد مهمتها بقدر الحاجة . ومن جهة أخرى تتعهد الحكومة البريطانية بأن تقبل من ترى الحكومة المصرية ايفاده من رجال جيشنا للتعلم بالملكة المتحدة وأن تكفل لهم التدريب الصحيح . والمقصود بالتدريب الصحيح هو أن يدرب الضباط المصريون كما يدرب الضباط البريطانيون سواء بسواء .

وللحكومة المصرية أن توفد الى بلد آخر من لا يتيسر قبولهم بالمعاهد البريطانية ، كما أن لأفراد المصريين أن يتلقوا الفنون الحربية فى معاهد البلاد الأخرى .

وكذلك نص على أن الحكومة البريطانية تعاون مصر فى الحصول على المهمات الحربية من المملكة المتحدة بنفس الثمن الذى تدفعه الحكومة البريطانية .

وتشمل مسئولية الدفاع عن أرضنا مسئولية الدفاع عن قنال السويس وحرية الملاحة فيها ، فنحن المسئولون أصلا عن هذا الدفاع باعتبار القنال جزءا لا يتجزأ من مصر . ولكن لما كان لبريطانيا العظمى مصلحة خاصة في ضمان حرية الملاحة في القنال باعتباره شريانا لمواصلاتها ، فالى أن يصبح جيشنا قادرا على القيام بمفرده بهذه المهمة رخصنا لحليفنا بنقطة عسكرية مؤقتا في منطقة القنال تعسكر فيها قواتها لمعاونة الجيش المصرى على ضمان حرية الملاحة في قنال السويس وسلامتها التامة .

والمقياس المنصوص عليه في المعاهدة لجلاء القوات البريطانية عن مصر أصح وأسلم مما نص عليه في المشروع الذى قدمه الوفد الى لجنة ملنرى ١٩٢٠ . فقد نص في ذلك المشروع على النظر فيما اذا كان استيفاء النقطة العسكرية لم يعد له لزوم ، وهو مقياس مطاط . أما المقياس المنصوص عنه في المعاهدة فهو مجد بأمر فعلى واقعى ، هو وصول الجيش المصرى الى درجة يمكنه فيها أن يقوم بمفرده بالدفاع عن حرية الملاحة وسلامتها في قنال السويس .

وفى هذا يرفع الخلاف الى عصبة الأمم أو الى أى هيئة للتحكيم يتفق عليها الطرفان ، فيكون بحثه منحصرا في هذه المسألة المادية .

كذلك نص في مشروع ملنر على الترخيص بنقطة عسكرية وقبلت الأمة ذلك بشرط تحديد مكانها وتوقيت زمانها . ونص في المشروعات التالية كلها على الترخيص بهذه النقطة، ولكن هذه المشروعات لم تكن وافية بوجهة النظر المصرية في تحديد مدة للجلاء .

أما مشروع سنة ١٩٣٠ فقد وقفنا فيه الى تحديد هذه المدة بالوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى قادرا وحده على ضمان حرية الملاحة في قنال السويس ، ويكون ذلك باتفاق الطرفين قبل مرور عشرين عاما، وبحكم عصبة الأمم اذا اختلف الطرفان بعد مرور عشرين عاما . وهذا نفسه ما تقضى به المعاهدة .

على أنه قد نص في هذه المشروعات كلها على أن النقطة العسكرية التي يرخص بها لا تكون لها صفة الاحتلال ، ولا تظل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية ، وهو نص له كل مداه وقوته مع تحديد مدة للجلاء . اذن فبقاء القوات البريطانية في منطقة القنال بقاء مؤقت ومجرد من صفة الاحتلال . وهناك نهاية محتومة لجلاء هذه القوات نهائيا عن مصر في وقت محدد ومعلق على حالة مادية يتفق عليها الطرفان أو يلجأ فيها الى التحكيم .

وهذا جوهر مشروع ١٩٣٠ وقد بقى جوهر المعاهدة . وهكذا يزول الاحتلال الذى دام أربعة وخمسين عاما وضحينا في سبيل الخلاص منه ما ضحينا من جهد ونفس ومال .  
وهى نتيجة سعيدة موفقة يحق لنا أن نفتخر بها ، كما يجب علينا أن نعمل مجددين لنصل سريعا الى الدرجة التى تمكن قواتنا من الدفاع بمفردها عن حرية الملاحة وسلامتها في قنال السويس ، ليتم بذلك ما كملته المعاهدة من جلاء القوات البريطانية نهائيا عن مصر .

**تفصيلات النقطة العسكرية :** ( العدد ) حدد عدد القوات البريطانية البرية بما لا يتجاوز عشرة آلاف . وكان الحد الأقصى في مشروع سنة ١٩٣٠ ثمانية آلاف ، فرفع بسبب تطور الأحوال العالمية الى عشرة آلاف . أما القوة الجوية فعددها ٤٠٠ طيار وما يلزمهم من المستخدمين والفنيين ، وهو العدد المحدد في مشروع سنة ١٩٣٠ . ( المكان ) كان في مشروع ١٩٣٠ بجوار الاسماعيلية والجزء الشمالى منها ، على الرغم من كفاح الوفد لجعل مكان القوة شرقى القنال ، وفي المعاهدة اقتضت زيادة الحد الأقصى للقوة تخصيص بقعة أخرى على البحيرات المرة ، وتقرر في نظير ذلك نقل مستودع الطيران الموجود في أبى قير الى مقر القوات البريطانية بجوار الاسماعيلية ( وكان مقررا في مفاوضات ١٩٣٠ أن ينقل الى بور فؤاد ) . ( الشكات ) تتولى الحكومة المصرية البناء ، بناء على التصميمات والمواصفات التى تقدمها الحكومة البريطانية ، واشترط أن تكون المواصفات معقولة

ولا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة من ملحق المادة الثامنة ، ويعهد بالاشراف على التنفيذ الى لجنة يمثل فيها الطرفان . وهناك لجنة أخرى مشتركة للفصل فيما قد يقع بينهما من خلاف .

وحكمة تولى الحكومة المصرية البناء هى لأن المباني تقام فى أرضها ، ولأن الثكنات تؤول آخر الأمر لمصر ، والعمل يخلق حركة كبيرة يستفيد منها المقاولون والمتعهدون والعمال المصريون ، كما أن المواد الأولية تكون مصرية .

ويلاحظ أن الجيش البريطانى سيسلم الثكنات التى يشغلها الآن فى القاهرة وغيرها لمصر .

والحكومة البريطانية ستساهم فى نفقات البناء بمبلغين :

١ - ربع تكاليف الثكنات . وذلك فى نظير ما يبنى منها للعدد الزائد على مشروع سنة ١٩٣٠ .

٢ - المبلغ الذى أتفقته الحكومة المصرية قبل سنة ١٩١٤ فى اقامة ثكنات جديدة لتحل محل ثكنات قصر النيل .

**المنارات :** اتسع نطاقها لازدياد استعمال السيارات والأدوات الميكانيكية فأصبح مدى المنارات اليومية منطقة تحد شمالا بالقنطرة وجنوبا بسكة حديد السويس - القاهرة شرقاً بالقنال ، وغربا بخط طول ٣٠/٣١ بحيث تستبعد جميع الأراضى المنزرعة . أما المنارات السنوية وهى تجرى فى فبراير ومارس من كل عام فتأخذ مساحة أوسع فى الجنوب بشرط استبعاد جميع الأراضى المنزرعة .

واتفق على السماح عند اللزوم بارسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس الملكية الى الصحراء الغربية لدراسة الأرض ورسم الخطط الحربية فيها .

**الطيران :** اتفق ( أولا ) على أن يكون مقر القوات البريطانية الجوية فى منطقة القنال . وعلى أن لا تكون ( ثانيا ) لهذه القوات منازل للطائرات

بل تكون كلها في يد مصر وتسلم للحكومة المصرية منازل الطائرات التي تستعملها القوات البريطانية الآن .

أما فيما يتعلق بالمناورات الجوية فنظرا لسرعة الطيران الحديث فقد اتفق على أن يكون الطيران لأغراض التدريب فوق المناطق الصحراوية ولا يكون فوق المناطق المسكونة الا حين تقتضى الضرورة القصوى . واذا اقتضى الأمر نزول الطائرات البريطانية في داخل البلاد فانما يكون ذلك في أماكن النزول المصرية ثم تعود الى قواعدها ، واذا اقتضت حاجات المحالفة في المستقبل انشاء منازل أخرى للطائرات سواء كان ذلك برا أو بحرا فان مصر تقوم بانشاءها على أن تكون مصرية وتستخدمها الطائرات البريطانية ثم تعود الى قواعدها الأصلية .

وقد اشترط أن تمنح الحكومة البريطانية في قواعدها الجوية لقوات الطيران المصرية مثل ما تمنحه الحكومة المصرية في قواعدها الجوية لقوات الطيران البريطانية ورجاؤنا أن يكون لمصر في المستقبل من قوات الطيران ما يجعل هذا التبادل فعليا .

**الاعفاء والميزات :** واستلزم الترخيص بوجود قوات بريطانية مؤقتة الاتفاق على ما تتمتع به هذه القوات من اعفاء وميزات في المسائل القضائية والمالية طبقا لما هو مقرر في هذا الشأن بين الدول .

**كل هذا مؤقت :** على أن جميع هذه التفاصيل مؤقتة لأن وجود القوات نفسها مؤقت ومصيرها الى الجلاء .

**تفاصيل الجلاء :** أولا : تجلو القوات البريطانية عن القاهرة وجميع الجهات الأخرى فيما عدا الاسكندرية ومنطقة القتال ، بعد بناء الثكنات اللازمة لها في المنطقة المشار اليها واعداد الطرق الآتية :

١ — بين الاسماعيلية والاسكندرية عن طريق التل الكبير .

٢ — بين الاسماعيلية والقاهرة

٣ — بين بور سعيد والاسماعيلية والسويس

٤ — مواصلة الطرف الجنوبى للبحيرة المرة الكبرى وطريق القاهرة السويس .

ويقدر لاتمام هذه الأعمال ما لا يزيد على ثلاث سنوات .  
ثانيا . وتجلو القوات البريطانية عن الاسكندرية بعد اتمام باقى الثكنات  
في منطقة القنال وتحسين الطرق الآتية :

١ — القاهرة — السويس ، (٢) القاهرة — الاسكندرية عن طريق  
الصحراء . (٣) الاسكندرية — مرسى مطروح . وبعد تحسين السكك  
الحديدية بين الاسماعيليه والاسكندرية وبين الاسكندرية ومرسى مطروح،  
وقد قدرت المدة اللازمة لالتهاء من هذه الأعمال بما لا يتجاوز ثمانى سنوات  
مسألة الطرق : ( وكلام النحاس باشا يطابق ما أورده مكرم باشا في هذا  
الموضوع ص ٢٨٥ ) وبذلك يتم جلاء جميع القوات البريطانية عن القطر المصرى .  
ولا يبقى بين البلدين غير تحالف شريف وطيد يربطهما على قدم المساواة  
يدا في يد وندا لند .

**استمرار المحالفة :** نصت المعاهدة على استمرار المحالفة طبقا للمبادئ  
الواردة في المواد ٤٥ و ٤٦ و ٧ أى أن المبادئ الواردة في هذه المواد هى التى  
تستمر معمولا بها .

( المادة الرابعة : تنص على عقد محالفة لتوطيد الصداقة والتفاهم  
الودى وحسن العلاقات بين الطرفين

المادة الخامسة : تنص على تعهد كل من الطرفين بألا يتخذ  
في علاقته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وألا  
يرم معاهدات تتعارض مع أحكام المعاهدة

المادة السادسة : تنص على تبادل الطرفين الرأى لحل ما ينشب  
من خلاف بين أحدهما ودولة أخرى يفضى الى خطر قطع  
العلاقات بينهما بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد العصبة  
أو لآى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة مع تلك الحالة .

المادة السابعة : تنص على المعاونة التى يقوم بها كل من الطرفين فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها . )

أما التفاصيل فانها تكون كجميع مواد المعاهدة الأخرى قابلة لاعادة النظر كما سيأتى البيان .

واستمرار التحالف من مصلحة الطرفين ولخير البلدين . فأتتم تعلمون أن جميع الدول كبيرها وصغيرها تلجأ الآن الى عقد المحادثات مع الدول الأخرى ولا تعتمد فى الدفاع عن نفسها على قوتها وحدها بل تعتمد على هذه المحادثات أيضا ، فمن مصلحة مصر أن يكون لها دائما حليف قوى على قدم المساواة الحققة ، ومن مصلحة بريطانيا أن تقدم لها مصر معوتها عند الحاجة وأن تطمئن بالمحالفة على ضمان حرية الملاحة فى قنال السويس ، ولاشك أن خير حليف من تتفق مصالحه الخاصة مع مصلحة حليفه .

( رأى مكرم عبيد باشا فى «المحالفة المستمرة» . (المحاضرة ص ٦٣ و٦٤)

أو المحالفة الأبدية كما أسموها خطأ — فليس هناك تأييد معترف به فى القانون الدولى ، ومما لا ريب فيه ويعرفه المطلعون على القانون الدولى العام أن المعاهدات أو المحالقات المستمرة يجوز عقدها بين الدول المستقلة، وأن من الأمثلة على المعاهدات المستمرة معاهدات السلام والمحالقات العسكرية . وهناك أمثلة عديدة أخرى كالمعاهدة بين بريطانيا العظمى والدانمارك فى ١٣ فبراير ١٦٦٠ و١١ يونية ١٦٧٠، وهما معاهدتان مستمرتان لم يحدد لهما وقت لانتهاهما ، وقد جددتا تجديدا صريحا فى ١٤ يونية سنة ١٨١٤ . وكذلك المعاهدات بين بريطانيا والأرجنتين وفرنزويلا وأورغواى التى عقدت فى سنة ١٨٣٩ ، وكذلك المعاهدة مع روسيا فى سنة ١٨٥٦ التى نص فيها على أن يكون البحر الأسود فى حالة حياد دائم — وكذلك المعاهدة الخاصة بحياد قناة السويس سنة ١٨٨٨ الخ الخ

فالقانون الدولى يعترف اذن بالمحالقات الدائمة أو المستمرة بين البلاد المستقلة ، بل وأكثر من ذلك يقضى بجواز انهاء هذه المعاهدات عند تغيير الظروف التى دعت اليها بناء على قاعدة Rebus sie Stantebus .



- فلا رية اذن ولا اعتراض من أى وجه من الوجوه ( تصفيق ) .
- عود لتحليل النحاس باشا للمعاهدة .
- الزاياء الأخرى :** المعاهدة تكفل الجلاء وتعترف بالاستقلال وتحقق كل أركان الاستقلال فى الداخل والخارج لأنها تضمن ما يأتى : —
- أولا — سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى والغاء وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له .
- ثانيا — الغاء ادارة الأمن العام الأوروبية وخروج العنصر الأوروبى من البوليس فى مدى خمس سنوات .
- ثالثا — تصريح شفوى ألحق بالمعاهدة بأن عدم ورود أى ذكر فى وثائق المعاهدة بشأن المستشارين القضائى والمالى يعنى أن الحكومة المصرية حرة من أى قيد ذى صفة دولية بالنسبة للاحتفاظ بهذين الموظفين أو عدم الاحتفاظ بهما .
- رابعا — اعتراف بريطانيا بأن المسئولية عن أرواح الأجانب فى مصر من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد .
- خامسا — حرية عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية بشرط ألا تتعارض مع أحكام هذه المعاهدة .
- سادسا — تبادل السفراء مع بريطانيا العظمى . ونظرا للمحالفة التى تربطنا بها ولأن سفيرها سيكون أول سفير لدى مصر المستقلة نص على أن يكون له الأقدمية على سفراء الدول الأخرى طول مدة المعاهدة .
- وهذا النص خاضع لاعادة النظر فى الوقت وبالشروط المنصوص عنها فى المادة السادسة عشرة من المعاهدة .
- سابعا — دخول مصر فى عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة وبذلك يتم تعاونها الفعلى مع انجلترا وباقى الدول فى القيام بالتزاماتها الدولية لحفظ سلام العالم كما نص على ذلك فى مقدمة المعاهدة .

ثامنا — الغاء جميع الاتفاقات والوثائق المنافية لأحكام هذه المعاهدة ومنها تصريح ٢٨ فبراير بتخفظاته الأربعة .

السودان: مع الاحتفاظ بمسألة السيادة على السودان وبحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ توصلنا الى الاتفاق على تطبيق هاتين الاتفاقيتين تطبيقا فعليا وذلك بالمسائل الآتية :

( أولا ) عودة الجيش المصرى الى السودان : فبمجرد تبادل التصديق على المعاهدة يسافر ضابط مصرى كبير الى السودان ليتفق مع الحاكم العام على عدد القوات المصرية اللازمة والأماكن التى يقيمون فيها والثكنات الضرورية لهم ، كما اتفقنا على أن يعين الحاكم العام ضابطا مصريا سكرتيرا حريبا له .

( ثانيا ) يعين المصريون كما يعين البريطانيون في وظائف حكومة السودان التى لا يوجد لها سودانيون أكفاء ، وهذا بطبيعة الحال عند خلو الوظائف .

ويرقى الموظفون المصريون الى أعلى الدرجات ومنها وظائف السكرتيرين الذين لهم حق الجلوس في مجلس الحاكم العام وهم بمثابة الوزراء عندنا . كذلك اتفقنا على تخويل مفتش الرى في السودان ( وسيكون مصريا ) حق الجلوس بمجلس الحاكم العام عند النظر في الشؤون المتعلقة بمهام وظيفته ، وقد يصل هذا المفتش بكفاءته وجدارته الى الاشتراك مع المجلس في نظر جميع المسائل الأخرى .

كما أننا اتفقنا على ندب خير اقتصادى مصرى للخدمة في الخرطوم . وبطبيعة الحال بقيت سلطة تعيين وترقية الموظفين العسكريين والمدنيين مخولة للحاكم العام لأنه يعمل باسم الحكومتين المصرية والبريطانية ويقوم مقام الطرفين في ادارة السودان حتى يتم الاتفاق على تعديل اتفاقيتي ١٨٩٩ . ومن هذا كله ترون أنه قد أصبح للمصريين نصيب فعلى في ادارة السودان سواء في ذلك الادارة المدنية أو المالية أو الحربية .

( ثالثا ) تكون هجرة المصريين الى السودان خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والأمن العام .

( رابعا ) فيما يتعلق بحرية التجارة والملكية لا يكون هناك تفريق بين المصريين والانجليز .

( خامسا ) يبلغ التشريع السودانى الى رئيس الوزارة المصرية مباشرة .

( سادسا ) يقدم التقرير السنوى الذى يضعه الحاكم العام عن ادارة السودان الى الحكومة المصرية .

**الامتيازات الأجنبية :** كان الاتجاه المصرى فى المفاوضات السابقة نحو الحصول على تعهد الحكومة البريطانية ببذل نفوذها عند الدول للوصول الى نقل اختصاصات المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب بشروط ، أما الآن وقد توطدت دعائم دستورنا واستقرت علاقاتنا مع الدولة البريطانية ، فكان لابد لنا من البت فى أمر الامتيازات بما يتفق مع روح العصر ومركز مصر اللائق بها ، فاتفقنا على أن الغرض الذى نرمى اليه هو :

١ — الغاء نظام الامتيازات دون ابطاء .

٢ — اقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر ، وفى أثناء تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها القضائى الحالى . وفى فترة الانتقال لا يكون للمحاكم المختلطة أى اختصاص تشريعى ، ولا أن تتعرض لمشروعية القوانين ، وتقتصر مهمتها على تطبيق القوانين المصرية التى تسن أو تعدل لتكون سارية على الجميع من مصريين وأجانب . كما يكون لها اختصاص أوسع من اختصاصها الحالى فى المسائل الجنائية . أما الاختصاص القنصرلى فى مسائل الأحوال الشخصية فلا ينتقل اليها الا بموافقة الدول ذوات الشأن .

وفى نهاية مدة الانتقال تكون الحكومة المصرية حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة .

ويقتضى وجود نظام انتقالي الحاجة الى تحضير القوانين المراد تطبيقها على المصريين والأجانب معا . ويحدد مدة فترة الانتقال المؤتمر الذى يعقد للنظر فى الغاء نظام الامتيازات بأسره .

أما التدابير التى تتخذ فى الاتصال كخطوة أولى فى أقرب وقت مستطاع بالدول ذوات الامتيازات . فاذا تعذر الاتفاق تحتفظ الحكومة المصرية بحقوقها كاملة غير منقوصة ازاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة .

قد يقال ولم لا يقبل الانجليز الغاء امتيازاتهم من الآن . والجواب أنهم لا يقبلون أن يكون رعاياهم فى مركز أدنى من رعايا الدول الأخرى .

**تعديل المعاهدة :** فيما عدا ما سبقت الاشارة اليه من استمرار المحالفة طبقا للمبادئ الواردة فى المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ — لا لتفاصيل هذه المواد — تكون نصوص المعاهدة قابلة للتعديل بالطريقة الآتية :

بعد عشر سنوات يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين لاعادة النظر فيها ، وبعد عشرين سنة يجب الدخول فى مفاوضات لهذا الغرض اذا طلب ذلك أحد الطرفين .

فاذا اتفقنا على التعديل فيها ، والا يعرض الخلاف على عصبة الأمم أو على أى شخص أو هيئة تحكيم يتفق عليها الطرفان .

وختم النحاس باشا بيانه بما يأتى :

الآن وقد أصبح الأمر إلينا وزمام المستقبل بين يدينا ، ينبغى لنا أن نأخذ أهبتنا ونستكمل عدتنا ، وأن نهض بالمسئولية الجسيمة التى تتطلبها العهد الجديد منصرفين الى البناء والانشاء لا الى التحاسد والبغضاء ، فنجنى ثمرات استقلالنا وتأخذ مصر الناهضة مكانها اللائق بها بين الأمم فى خدمة الانسانية وصيانة السلام العام .

٤ — آراء فى المعاهدة أبديت فى المناقشات البرلمانية حول الموافقة عليها :

محمد محمود باشا : ذكرت لكم أنه حيث يوجد طرفان متفاوضان ووجهتان للنظر ، ورأى عام يرتبط به كل من الطرفين ، فلن يستطيع الانسان

عقلا أن يرجو الحصول على كل ما يطلبه، لذلك لا أكون معبرا عن رأيي الصحيح اذا قلت لكم ان هذه المعاهدة تحقق مطالب مصر القومية المشروعة على وجه كامل وبصورة نهائية . وغاية ما أذكره لكم أنها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب . وأن ما تجنيه مصر من مزاياها يفتح أمامها بابا ظل حتى اليوم مغلقا ، تسير منه ، بما عرف عنها من بصيرة وثبات وحزم وحب للنزاهة والعدل ، الى استكمال مافاتها اليوم استكماله .

ففى المعاهدة مزايا لا سبيل الى انكارها ، وحسبى أن أشير الى أن نصوصها فى الامتيازات الأجنبية تفضل ما جاء فى المشروعات السابقة جميعها وتهىء لمصر ما ترغب فيه من الناء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة .

على أن ما تنطوى عليه المعاهدة من هذه المزايا لا يجوز أن ينسبنا أنها تنطوى كذلك فى مسائل معينة على قيود تتنافى مع استقلال مصر . من ذلك أنها توجب على مصر أن تقدم لـانجلترا ، اذا خشيت حدوث مفاجأة دولية ، ما يجب عليها أن تقدمه فى حالتى الحرب وخطر الحرب من التسهيلات فى موانئها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية . والمفاجآت الدولية كثيرة الوقوع فى أنحاء العالم حيثما تشتبك مصالح الامبراطورية البريطانية . وتقرض المعاهدة على مصر انشاء طرق حربية ، كما أنها تبيح جو مصر كله للطيران الحربى البريطانى . وفى هذه القيود ما يتنافى وما أفهمه من معنى الاستقلال . وفيها ما ربما يشعر المصرى بأنه قصد به الى فرض الرقابة على مصر أكثر مما قصد به الى تنظيم دفاعها عن نفسها واشتراك حليفها فى الدفاع عنها . وبعض هذه القيود وما اليها يفرض على مصر أعباء مالية جسيمة ، يعطل اتفاقها لأغراض اجراء المعاهدة الاصلاحات الملحة لفائدة أهل مصر ، وقد يؤخر تنظيم الجيش المصرى واعداده ليكون أداة صالحة للدفاع عن مصر . ومثل هذه النصوص لم تكن موجودة فى مشروع سنة ١٩٢٩ ولم أعثر على أثر لها فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ . هذه قيود تتنافى مع استقلال مصر . ولولا ظروف خاصة بنا فى مصر ، ولولا ما فى المعاهدة من مزايا ، ولولا ظروف دولية قائمة فى الوقت الحاضر تحيط بنا ، وتدعونا

لنفكر في الواقع وألا تقتصر على الحرص على آمالنا ومطالبنا ، لما جال قبول هذه المعاهدة بخاطري . لكن ما ضينا منذ نهضتنا في سنة ١٩١٩ وما جره اختلافنا على مشروعات المعاهدة التي انتهت اليها المفاوضات في هذه الأثناء من تضييع لها وارتداد عنها الى ما دونها ، وما أدى ذلك اليه من تعطيل الاصلاح في مرافق البلاد المختلفة ، كل ذلك من شأنه أن يدعو الانسان الى النظر بعين الواقع للمعاهدة الحالية وان لم يعف من العمل لتعديلها بأسرع ما يستطيع تعديلا يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر ...

اسماعيل صدقي باشا : قلنا ان المعاهدة خطوة كبيرة ، ولم نقل انها الاستقلال التام بذاته . على أنني والذين أعبر عن رأيهم ، ونحن أبعد ما نكون عن الغلو في تقدير ما كسبناه ، نخالف مع ذلك كل المخالفة أولئك الذين يذهبون الى أن المعاهدة هي بمثابة تنظيم للاحتلال أو ما شابه ذلك من الأقوال . .

يقول المعارضون ان مصر لم تستفد الفائدة كلها من الظروف السياسية التي صاحبت المحادثات ، ومع أننا لا نكر أن انجلترا قد تشددت التشدد كله فيما اقتضته من ضمانات ، وأخيرا فيما رضيت به حدا أدنى لهذه الضمانات .. الا أن ثمة حقائق لا يصح أن تغتور فطنة المصريين ، كضعف استعدادنا العسكري في العهد الحاضر والى سنوات قادمة ، وحاجة مصر الى سند عزيز بين الدول ، أخلق به أن يكون هذه الدولة العظيمة القوية التي تربطنا بها مصالح شتى ، وتقرن حظنا بحظها اعتبارات متعددة . ناهيكم يا حضرات النواب بهذا الأمر الأهم . وهو أن ما بين الدول — ليس فقط في أوربا بل في العالم أجمع — من دواعي الخصام ، اجتماعيا كان هذا الخصام أو سياسيا ، ينبغي أن يأخذنا بالحرص ، ويحدو بنا الى الحذر والحيلة لمستقبلنا في مدلهمة هذه الأحداث الجسام . فنحن اذن والانجليز سواء في الحاجة الى معاهدة تسوى ما بيننا وبينهم ، وليس جانب منا أقل من الآخر رغبة فيها ، أو أحسن منه وضعاً بازاء الظروف التي أسفرت عنها

حتى يصح فينا قول القائلين اننا فوتنا فرصا أو فرطنا في مواقف كان يمكن استغلالها .

ولعلنا يا حضرات النواب حين نسلم بهذه المقدمات ، لا يعسر علينا أن تنتقل منها الى نتائجها الطبيعية ، وفي مقدمة هذه النتائج أن ننظر الى هذه المعاهدة ليس فقط في مختلف أجزائها وتباين موادها وملاحظاتها بل أيضا — ومن باب أولى — كمجموعة قائمة بذاتها أسفرت عنها حاجة مصر وبريطانيا كليهما اليها .

وانه لما يثير الدهشة في اعتراض المعارضين على المعاهدة اغفالهم لهذا الوضع ، وعكوفهم على نصوص المعاهدة تحليلا وتفصيلا ، تاركين منها ما يتفق الجميع على اعتباره حسنا في ذاته ، مبرزين قبل كل شيء ما قد يتسع مبناه أو معناه للنقد أو الاعتراض . ممتنعين حتى عن أن يسألوا أنفسهم عما قد يكون هناك من سبب حمل المفاوض المصري على قبول كيت أو كيت مما يعترضون عليه أو عما قد يكون هذا المفاوض قد كسبه في أمر آخر في مقابل هذا الذي سلم به .

. ثم دافع صدقي باشا عن الطرق لحاجة الدفاع المصري اليها .  
وبين كسب مصر لهدم التحفظات ولتضامن انجلترا للتخلص من الامتيازات .

فواجبنا اليوم هو أن نقر المعاهدة والمخالفة ، وأن نصدق عليها بأغلبية كبرى تثبت للملا أننا أمة تقدر النافع وتسعى اليه . بينما تستطيع أيضا أن تدرأ الشر أو تحول دون وقوعه .

**الدكتور محمد بهي الدين بركات بك :** حلل المواد الخاصة بالنقطة العسكرية والسودان والامتيازات الأجنبية والأعباء المالية وخرج من تحليله الى وجوب رفض المعاهدة .

وجاء في كلامه عن « أبدية » المخالفة : « انتقل الى تفسير معنى التأييد ، تاركا الفقه الدولي والأبحاث القانونية ، فانها ستتضائل أمام الواقع ، فهذه انجلترا في معاملتها مع املاكها التي وصلت الى درجة الممتلكات

المستقلة ( الدومنيون ) قد عقدت عدة مؤتمرات مع هذه الممتلكات تقرر فيها أن جميع تلك الدول أعضاء في عصبة الأمم البريطانية باختيارها ، وقالوا ان هذا معناه أن لكل منها حق الانفصال . . . أى أنه في الوقت الذي تتطور الامبراطورية البريطانية وتعطى الحرية الكاملة للدومنيون في الانفصال عنها ، نراها تصر على جعل المعاهدة بيننا وبينها أبدية وبشروط جديدة لم تكن موجودة في مشروع سنة ١٩٣٠ .

**الدكتور احمد ماهر :** ان للمعاهدة مزاياها العظيمة الكبيرة التي دعت الى قبولها ، ولكن هذا لا يغير أن بها قصا وعيوبا في نواح كثيرة ، واننا كنا نود ونريد ونعمل على ازالة هذه العيوب واستكمال ما نشعر أنه ينقصها لتحقيق أمانينا وما نرمى اليه من استقلال بلادنا وحريتها حرية كاملة ... ففى مسألة النقطة العسكرية مثلا ، لا شك أن أمنية كل مصرى هي ألا يبقى جندى انجليزى واحد في بلادنا . هذا ما كنا نريده ونسعى اليه وما يجب أن نعمل له ، وما نحن واصلون اليه ان شاء الله . ولكن جيشنا الآن صغير فى عدده ، فقير فى عدته ، فما كان لنا أن نترك بلادنا — ونحن نقدر مصلحتها — بغير دفاع ...

مصر الآن تستطيع أن تصلح شئونها وتقوى جيشها .  
ولهذا كله وافق على المعاهدة .

**محمد حافظ رمضان بك :** ان وجود الاحتلال يتعارض مع استقلال البلاد مهما كانت صفته ، وينتقص من سيادتها ، ويرتب حقوقا تنسحب الى رقابة فعلية في جميع تصرفات البلد المحتل .

المعاهدة تعطى بريطانيا حق ارتفاق حربى في بلادنا ، وهذا الحق دائم مستمر ، تصبح مصر بموجه بلادا محاربة في جميع حروب بريطانيا — هجومية كانت أو دفاعية — ولو لم يكن لمصر شأن فيها .  
التسليم باتفاقيتى السودان ، وقد ظلت البلاد في جميع أطوار جهادها تنادى ببطلاهما .



« فمعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تنهى الاحتلال غير المشروع ، وتستبدل به احتلالا مشروعا ، تحقق به بريطانيا أغراضا متنوعة ، وتكلف البلاد أعباء مالية لانفاذ برامج عسكرية ، وترتب عليها حقوق ارتفاع حربية تجرها الى حروب لاشأن لها فيها ولا مغنم لها منها ، وتقر اتفاقية السودان الباطلة ، وتجعل من هذه الأقطار مستعمرة بريطانية تحرسها جنود مصرية قد تسخر لأغراض استعمارية ، ثم تحرم مصر لزمان غير محدود من حقها المعترف به دوليا في الغاء المحاكم المختلطة ، ثم هي تترك الامتيازات الأجنبية معلقة بما قد تتجه المفاوضات بشأنها » .

وهيب دوس بك : لاحظ تدقيق المفاوض الانجليزي في صياغة ما يهيم وتحديد تفصيلاته . فهم يتقاضون حقوقهم بالنص عليها كتابة أما نحن فليس امامنا شيء الا الاحتكام للعصبة . وما دامت القوة الانجليزية الكافية لصد هجوم على منطقة القنال حددت بعشرة آلاف رجل فلم لم ينص على أنها تنسحب حينما تستطيع مصر أن تحل محلهم عشرة آلاف مصري مدربين مسلحين بالعدة اللازمة لهذا العدد .

محمد علي علويه باشا : حصر كلامه في الجلاء وفي السودان ، لأنه يعلم أن ما يجرح الناس جميعا هو الاحتلال وما عمل في السودان .  
« والجلاء هو أساس الحركة الوطنية .

« حصلت مقارنة بين المشاريع الأخيرة ومشروع ١٧ يولية سنة ١٩٢٠ ، ولكنى أعتقد أن هذا المشروع كانت تكتنفه ظروف لا يعرفها مفاوض سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٦ ، هي أن الحماية كانت مبسطة على مصر ولم يرححها الا الخيال والمثل الأعلى . ( قال ذلك علوبة باشا لأن أحد الشيوخ الذين سبقوه نعى على المعارضين تعلقهم بالخيال ) . كانت الحماية قائمة اذ ذاك والأحكام العرفية كانت معلنة وقد اعترف الدكتور ولسن بالحماية على مصر . في ذاك الوقت كان الركن الأساسي في المفاوضات مع الانجليز هو الجلاء ، واني ان جاز القسم فاني أقول ان مشروع ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠ لو قبل في سنة ١٩٢٠ واستمرنا ستة عشر

عاما الى الآن لكنتم رأيتم الى أية درجة والى أى مركز وصلت مصر . . . اذن للتاريخ أرجو ألا نلوم ولا نقول ان المشاريع اللاحقة كانت خيرا من مشروع سنة ١٩٢٠ » .

وأفاض علوبة باشا فى شرح مساوىء النقطة العسكرية . وانتهى من شرحه بقوله : « انه اذا تم الجلاء وخرج الانجليز وقامت حرب بين انجلترا ودولة أجنبية أو وجد خطر داهم ففى هذه الحالة ترجع الأمور لا الى مجراها ، ولكن تقدم مصر كل مواردها وموانئها وطرقها وسككها الحديدية والتليفونات والتلغرافات الخ .. تقدمها مصر وتجعلها تحت تصرف الحكومة الانجليزية مهما كانت المعاهدة انتهت أو لم تنته .

» متى صارت مصر خالية من الجنود الانجليزية ومتى صارت قادرة على الدفاع عن نفسها ففى هذه الحالة اذا وجدت حرب أو خطر حرب تدخل انجلترا بجنودها وأساطيلها وطائراتها فى كل القطر المصرى ، وتستخدم الموانىء والمطارات والسكك الحديدية الى آخر ما تعرفونه .

» كل هذا كان موجودا فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ ، ولكن أضيف اليه شىء آخر فى سنة ١٩٣٦ .

» وبعد أن تكونت الجبهة الوطنية ، وبعد أن اتحدت الأحزاب ، وبعد ست عشرة سنة تكافح البلاد فيها عن حريتها ، كانت النتيجة أن أضيف شىء آخر ، أرجوكم أن تعتقدوا أنى لم أفهمه .

» تدخل مصر فى حالة حرب أو خطر حرب داهم . وكانت انجلترا فى سنة ١٩٣٠ تطلب أن تدخل مصر فى حالة حرب أو خطر حرب ، فرفض المفاوض المصرى ، وقال ان كلمة « خطر حرب » كلمة مرنة يجب أن تضاف اليها كلمة « داهم » حتى لا يمكن أن يساء استعمال هذا الحق فاضطر المفاوض الانجليزى أن يضيف هذه الكلمة .

» أكثر من ذلك تدخل مصر عند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » .

وفى نقد علوبة باشا للتسوية الخاصة بالسودان أثار نقطة لم يثرها — فيما أعلم — واحد من المتكلمين وهى قوله : « لا يفرحنا أيها السادة أن يقال اننا تتساوى مع الانجليز فى التملك والهجرة . اننا لنا روابط خاصة مع السودانيين ، لنا روابط اللغة والدين ، وأظن أنه كان يصح أن يكون لنا اتصال روحى بمن هم مثلنا فى الدين من حيث التعليم الدينى وتعليم اللغة » . وقد وضع سعادته بذلك ادراكه لما أعتقد أنه كان وجه الضعف فى سياسة مصر فى افريقية منذ أيام محمد على لآن : ان وحدة الوادى لم توضع على الأساس الوحيد الذى كان يستطيع أن يجتذب اليه أقوى البواعث وأقوى الشخصيات فى الحياة السودانية .

**الدكتور محمد حسين هيكل بك :** وحينما سألة الرئيس هل هو مؤيد أو معارض قال انه لا يعرف ان كان مؤيدا أو معارضا . وضحك الأعضاء ، وأعاد الرئيس سؤاله ، فقال الدكتور ان المسألة مسألة تحليل أكثر منها تأييدا أو معارضة .

وحلل الدكتور ظروف المسألة المصرية والمفاوضات تحليلا دقيقا ، حدد فى خلاله النظرية المصرية والنظرية الانجليزية ، فقال ان وجهة النظر المصرية بسيطة كل البساطة ، واضحة كل الوضوح ، فمصر تريد أن تكون دولة مستقلة استقلالاً صحيحاً وألا يكون لأحد سلطان عليها داخل حدودها بأية صورة من الصور ، وأن يكون لها من الحظ فى الحياة الدولية ما لأية أمة مستقلة من الأمم الأوربية . أما وانجلترا محتلة مصر منذ واقعة التل الكبير بجيوشها ، فقد وضعت يدها على بلادنا وجعلت توجه بنفوذها سياستنا ، وأما وهى ترى لها مصلحة أساسية فى الدفاع عن قناة السويس باعتبارها طريقاً أساسياً فى مواصلات الامبراطورية البريطانية فلتنعمل على كماله ما تريده انجلترا من حمايتها هذا الطريق ، مادامت لا تكتفى فى حمايته بصداقتنا نحن ولا بمعاهدة الآستانة لسنة ١٨٨٨ ، وهى المعاهدة التى تضمن حيدة القناة ، وتلقى على مصر العبء

الأول في ضمان هذه الحيدة . لتعمل على كفالة ما تريده انجلترا على  
ألا تمس هذه الكفالة استقلالنا أو حريتنا .

والنظرية الانجليزية توضحها مذكورة كرزون لعظمة السلطان على أثر  
اخفاق مفاوضاته مع عدلى باشا . « ان مصر واقعة على خط المواصلات  
الرئيسى بين بريطانيا العظمى وممتلكات جلالة الملك فى الشرق . ولا نزاع  
فى أن جميع الأراضى المصرية ضرورية لهذه المواصلات منذ أصبح حظ  
مصر مقرونا بتأمين منطقة قنال السويس ولا يمكن فصلها منها .

« انما يمكن درء الخطر عن الامبراطورية ومصر معا بالعمل المشترك  
تحت قيادة واحدة . وعلى الامبراطورية البريطانية أن تحمل على عاتقها  
التبعة القصوى فى الدفاع عن أراضى عظمتكم من أى تهديد خارجى كما  
حملتها قبل الآن . وأساس هذه المطالب أن استقلال مصر واستتباب النظام  
وتوافر الرخاء فيها ركن لازم لسلامة الامبراطورية . ويجب أن تؤمن  
الامبراطورية البريطانية شديد التأمين من كل ما يهدد مصالحها ، وذلك  
الى أن يحين الوقت الذى تصبح ضمانات مصر ذاتها بحيث يطمأن اليها ويعتمد  
عليها . ومن الواجب أن تتولى الامبراطورية البريطانية بنفسها توفير  
الضمانات الكافية لمصالحها ، وأول هذه الضمانات ورأسها هو وجود  
جنود بريطانية فى مصر ، وليس يسع حكومة جلالة الملك أن  
تتخلى عن هذه الضمانة أو أن تنقص منها . على أنها تعيد  
القول وتؤكد به أن مطالبها فى هذا الصدد لا يقصد بها استمرار الحماية  
حقيقة أو حكما ، بل العكس أمنيتها القلبية الخالصة هى أن تكون لمصر  
حقوقها الأهلية ، وأن يكون لها بين الأمم مقام دولة ذات سيادة على أن  
تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالامبراطورية البريطانية بمعاهدة تكفل  
للجانين الاشتراك فى المصالح والأغراض » .

وللاجابة عن السؤال : أى النظريتين تحققت فى المعاهدة ؟ تقول  
ان المعاهدة سجلت النظريتين المصرية والانجليزية ، ولكنها سجلت نظريتنا  
نحن تسجيلا نظريا ثم قيدتها من الناحية العملية بأثقل القيود ، أما النظرية

الانجليزية فقد سجلتها تسجيلاً عملياً دون أن تحرص على الأساس النظرى الذى تقرأه فى الكتب .

مثال ذلك : لنا الحق فى انشاء جيشنا كما نشاء . فاذا امتنعت انجلترا عن امداده بالعدة تحول الجيش الى فرق من الرياضيين . وقد يكون الامتناع لاختلافنا معها فى مسألة سياسية أو اقتصادية أو لغضبنا اذا سامت السياسة البريطانية شعباً عربياً اسلامياً — كأهل فلسطين — الهوان . وقد كانت الحكومة المصرية تعمل جهدها لمنع الصحف من نشر أنباء فلسطين أو العطف عليها باسم الحرص على المفاوضات المصرية البريطانية ١١

والنص الخاص بالدفاع عن القنال يحرم مصر حقاً كان مقرراً لها بمعاهدة سنة ١٨٨٨ ، وكانت تابعة لتركيا ، وكان جيشها عاجزاً وحده عن الدفاع عن القنال بدليل دخول انجلترا مصر من ناحية القنال فى سنة ١٨٨٢ . والنص فى المعاهدة يسوغ وجود القوة البريطانية على الدوام والاستمرار ، وتدخل المادة الخاصة به فى مواد المعاهدة المؤبدة

من حق مصر أن تنشئ الطرق كما تشاء ، ولكن هذا الحق تفرض عليه رقابة على صورة لم يعرف لها قط نظير فيما مضى . ويفسر هذا ما قاله ملتر فى تقريره « ان المواصلات الامبراطورية يجب ألا تهدد بخطر سواء كان باضطرابات داخلية أو باعتداء أجنبى ، فيجب أن تراقب مصر اذن مخافة الاضطرابات وأن يعهد برقابتها الى القوات البريطانية التى تحتل مصر دون أن يكون لها صفة الاحتلال » .

واستفاد المفاوضون المصريون من الظروف فائدة كبرى فى مسألة الامتيازات الأجنبية .

أما السودان فقد روعيت فى شأنه مقتضيات الظروف الحالية ، وإن كنت أعتقد أن النصوص التى وضعت بشأنه قابلة للتمدد الى حيث تجعله عند الضرورة بريطانيا محضاً أو سودانياً محضاً ، ولكنها لا تجعله قط مصرياً محضاً .

والقيود على حقوق مصر حقوق لانجلترا، ولكن هذه الحقوق العملية لا تذكر صراحة حتى لا تجرح الأذن .. وهى لا تقل براعة فى الصياغة عن القول بأن وجود القوات البريطانية فى مصر لا يكون له صفة الاحتلال .

### والنتائج ؟

أولى النتائج أن تشترك مصر فى الحرب اشتراكا فعليا كلما كانت انجلترا طرفا فيها ، وأن تحرم بذلك مزية الحياد الذى كان لها فى الحرب الكبرى . ومادامنا قد ربطنا مصيرنا بمصير الامبراطورية البريطانية فيجب أن نعد عدتنا لأيام الشدة .

### ومع كل هذا هل تقبل المعاهدة أم نرفضها ؟

لا أرى فى قبول المعاهدة ضمانا لشيء فى المستقبل ، ولا أرى أنها تمنع من تدخلات انجلترا باسم حيادها فى شؤوننا الداخلية ، كما فعلت من قبل . وأكبر اعتقادى أن الفرق بين القبول والرفض بالنسبة لنظامنا الداخلى فرق زمن ومجهود صادق من جانبنا . فإذا كان الأمر كذلك فيجب علينا أن ننظر فى قبول المعاهدة أو رفضها الى مقياس آخر غير هذا المقياس الداخلى ، وهذا المقياس عندى هو ما نصوره نحن لسياستنا فى المستقبل .

فهل نحن نريد أن نكون دولة تعمل لمجدها ويكون لها فى ذلك ما للدول من حرية فى العمل حسب مقتضيات الظروف وأحوال الوقت ؟ وهل نريد أن تفكر فى سياسة شرقية أو عربية أو اسلامية تصل بيننا وبين الدول التى تجاورنا وتنظم صلاتنا جميعا تنظيم الدول الأوروبية لصلاتها بعضها ببعض ؟ أم أننا نريد أن نكتفى بتنظيم أمورنا الداخلية رويدا رويدا وعلى هون ، تاركين سياستنا الدولية لانجلترا ، مكتفين برقعة الوطن الضيقة التى نعيش فيها ، ناسين أن العلم والصناعة قد وصلا بين أجزاء الأرض المختلفة بأوثق الصلات ؟

كلمتى الختامية :

ان كنتم تريدون لمصر استقلالا تاما فالمعاهدة لا تحقق استقلالها التام فارفضوها .

وان كنتم تريدون لمصر أن تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلة ( الدومنيون ) فالمعاهدة لا تنيلكم هذه الحقوق فارفضوها .

وان كنتم تريدون تغيير الحالة التى سئمنها دون اهتمام بنتائج هذا التغيير ، لعل فى الحركة بركة ، اذن فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطيع تعديلا يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر ..

**حسن صبرى باشا :** فكل ما كانت تستطيع انجلترا أن تفعله ارتكانا على التحفظات تستطيع أن تعمله بأحكام المحالفة ، ولكن بفارق واحد ، هو أنها كانت تعمل وهى محتفظة بتخفظاتها بما لها وحدها وتحت مسؤوليتها وحدها ، أما بأحكام المحالفة فمصر هى التى تبنى لها ثكناتها وتمهد لها طرقها وسبلها وتعد لها منازل طائراتها الجوية ومراسى طائراتها البحرية بمالها ..

الصدقة وحسن التفاهم بين مصر وانجلترا فى مصلحتيهما معا .  
ولكن الصدقة الصحيحة وحسن التفاهم المثمر لا ينتجان الا عن شعور بالثقة متبادل ، ولا يستمران الا بين طرفين لا يرى أحدهما أنه مغلوب على أمره ومكره على التسليم بما لا يتفق والحق الذى يعتقده .  
فلا تكون الصدقة وطيدة ولا يكون حسن التفاهم منتجا اذا كانا نتيجة لمحالفة بها ظنة الغلبة لأحد طرفيها .

وأما مشروع المحالفة .. فلا يصلح أن يكون أداة صداقة وحسن تفاهم ثابتين .

من كل ما تقدم

لا يكون حال مصر بعد المحالفة خيرا من حالها الآن .  
بل تكون حال مصر بعد المحالفة دون حال مصر الآن .

٥ — التصويت على مشروع قانون بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى .

في مجلس النواب : أسفرت نتيجة أخذ الرأي عن قبول المشروع بأغلبية ٢٠٢ من الأصوات ضد ١١ صوتا .

والرافضون هم : الأستاذ محمد عزيز أباطه ( باشا ) ، والأستاذ محمد فكرى أباطه ( باشا ) ، والأستاذ مصطفى فوده ، ومحمد عبد الجليل أبو سمره بك ( باشا ) ، والدكتور محمد بهى الدين بركات بك ( باشا ) ، والدكتور عبد الحميد سعيد ، وعبد العزيز الصوفانى ، وحسن شعراوى باشا والأستاذ محمد محمود جلال ، وهرون أبو سحلى باشا ، وفكرى الصغير .

في مجلس الشيوخ :

عدد الأصوات التى أعطيت . . . . . ١١٦  
الموافقون . . . . . ١٠٩  
غير الموافقين . . . . . ٠٠٧

والرافضون هم : محمد حافظ رمضان بك ( باشا ) ، محمد على علوبه باشا ، وهيب دوس بك ، ابراهيم الهلباوى بك ، أحمد محمد خشبة باشا ، حافظ حسن باشا ، حسن صبرى باشا .

ملحوظة : لم يشترك الدكتور هيكى باشا فى التصويت ، اذ لم يتمكن من حضور الجلسة التى أخذ فيها رأى لمرضه . وفسرت الصحف امتناعه بأنه متعمد لكى لا يبدى رأيا . والواقع أنه لزم فراش المرض ثلاثة أيام . والواقع أيضا أنه أبدى رأيه فى الموضوع بكل صراحة (المذكرات ص ١٧٤).

تكملة التسوية . اتفاق مونترو

تنفيذا للنص الوارد فى المعاهدة عن نظام الامتيازات دعت حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر حكومات الدول ذوات الامتيازات لمؤتمر يعقد فى مونترو من مدن سويسرا .

فلبت الحكومات الدعوة وبدأت جلسات المؤتمر فى ١٢ ابريل سنة ١٩٣٧



وكان مندوبو مصر مصطفى النحاس باشا والدكتور أحمد ماهر وواصف بطرس غالى باشا ومكرم عبيد باشا وعبد الحميد بدوى باشا . وكللت أعمال المؤتمر بالنجاح ووقع المندوبون الوثائق المختلفة يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٧ . وكان هؤلاء المندوبون يمثلون اتحاد جنوب افريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وبلجيكا وبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والدانمارك ومصر وأسبانيا وفرنسا واليونان والهند ودولة ايرلندا الحرة وإيطاليا والنرويج وزيلندة الجديدة وهولندة والبرتغال والسويد .  
أما الوثائق فهي :

أولا — الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات في مصر .

ديباخته : بما أن نظام الامتيازات المعمول به الى الآن في مصر أصبح لا يتفق والحالة الجديدة التى وصلت اليها بتقدم نظمها وأنه يجب لذلك الغاء هذا النظام .

ولما رأى من أنه من الملائم بعد الاتفاق على الغاء هذا النظام أن توضح العلاقات بين الطرفين على أساس استقلال الدول وسيادتها ووفقا لأحكام القانون الدولى العام .

ولما تشعر به الدول المتعاقدة من الرغبة الصادقة في تسهيل التعاون بينها في أوسع مدى وأتم ثقة قررت عقد اتفاق لهذا الغرض وعينت مندوبيها المفوضين ( وذكرت أسماؤهم ) .

المادة الأولى : تعلن الدول المتعاقدة كل فيما يخصها قبول الغاء الامتيازات في القطر المصرى الغاء تاما من جميع الوجوه .

المادة الثانية : مع مراعاة مبادئ القانون الدولى يخضع الأجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية وغيرها .

ومن المفهوم أن التشريع الذى يسرى على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث ، ولن يتضمن فى

المسائل المالية على الخصوص تميزا مجعفا بالأجانأ أو الشركات المؤسسة وفقا للقانون المصرى والتي يكون فيها للأجانأ مصالح جدية .

والحكم السابق فيما لا يعتبر من قواعد القانون الدولى المعترف بها لا يطبق الا فى أثناء فترة الانتقال .

المادة الثالثة : يستمر بقاء محكمة الاستئناف المختلطة والمحاكم المختلطة الموجودة الآن لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ .

وابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ يكون تنظيم هذه المحاكم بمقتضى قانون مصرى يصدر بلائحة التنظيم القضائى الملحق نصها بهذا الاتفاق . وفى التاريخ المشار اليه فى الفقرة الأولى تحال كل الدعاوى المنظورة أمام المحاكم المختلطة بالحالة التى تكون عليها الى المحاكم الأصلية بدون مصاريف لاستمرار النظر فيها الى أن يفصل فيها نهائيا .

وتسمى المدة ما بين ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ و ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ « فترة الانتقال » .

المادة الرابعة : رجال القضاء وموظفو ومستخدمو المحاكم المختلطة والنيابة المختلطة الموجودون بالخدمة فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٧ يقون فى وظائفهم .

المادة الخامسة : تطبق المحاكم الأهلية فى الدعاوى التبعية نفس القواعد المنصوص عليها بالنسبة للمحاكم المختلطة فى المادة ٣٧ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة .

المادة السادسة : تختص المحاكم الأهلية بالنظر فى الدعاوى المقامة على الفاعلين الأصليين والشركاء أيا كانت جنسيتهم فى الجنابات والجنح المبينة بالمادة ٤٥ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة اذا وقعت على رجال القضاء والأمورين بالمحاكم الأهلية أو ضد أحكامهم وأوامرهم وكذلك فى جرائم التالفيس بالتقصير أو التدليس اذا كان الحكم باشهار الافلاس قد صدر من هذه المحاكم .

المادة السابعة : اذا طرأ تغيير فى جنسية أحد المتقاضين أثناء سير الدعوى أمام المحاكم الأهلية فلا يؤثر هذا التغيير فى اختصاصها .

المادة الثامنة : مع مراعاة أحكام المادة التاسعة لا يجوز للمحاكم القنصلية فى مصر ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ قبول أى دعوى مدنية أو تجارية أو جنائية أو متعلقة بالأحوال الشخصية .

أما الدعاوى التى رفعت أمام تلك المحاكم قبل ذلك التاريخ فيستمر النظر فيها أمامها الى أن يفصل فيها نهائيا مالم تنقرر إحالتها للمحاكم المختلطة طبقاً لأحكام المادة ٥٣ من لائحة التنظيم القضائى .

المادة التاسعة : لكل من الدول المتعاقدة التى لها محاكم قنصلية فى مصر أن تحتفظ بها لتتولى القضاء فى مواد الأحوال الشخصية ، وذلك فى كل الأحوال التى يكون القانون الواجب التطبيق هو قانون هذه الدولة .

وعلى كل دولة متعاقدة اذا أرادت استعمال هذا الحق أن تخطر بذلك الحكومة المصرية فى نفس الوقت الذى تودع فيه وثائق تصديقها على هذا الاتفاق .

ويجوز لكل من الدول المتعاقدة أن تعلن أثناء فترة الانتقال تنازلها عن قضائها القنصلية . ويسرى مفعول هذا التنازل من يوم ١٥ أكتوبر التالى لتاريخ حصوله ، ولا يجوز رفع دعوى من تاريخ سريان مفعول التنازل ، أما الدعاوى القائمة فيجوز استمرار نظرها الى أن يفصل فيها نهائيا .

ولا يبقى القضاء القنصلية بعد تاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وفى هذا التاريخ تنقل جميع الدعاوى المنظورة أمام هذه المحاكم بالحالة التى تكون عليها الى المحاكم الأهلية .

المادة العاشرة : فى مواد الأحوال الشخصية تتعين الجهة القضائية المختصة تبعا للقانون الواجب تطبيقه .

وتشمل الأحوال الشخصية المواد المعينة فى المادة ٢٨ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة .

ويتعين القانون الواجب تطبيقه تبعاً للقواعد المدونة في المادتين ٢٩ و٣٠ من اللائحة المذكورة .

المادة الحادية عشرة . يخضع قناصل الدول لقضاء المحاكم المختلطة مع مراعاة القيود المعترف بها في القانون الدولي ، ولا يجوز بوجه خاص محاكمتهم بسبب أعمال وقعت منهم أثناء تأدية وظائفهم . ولهم بشرط التبادل أن يقوموا بالأعمال الداخلة في الاختصاصات المعترف بها عادة للقناصل في مواد اشهادات الحالة المدنية وعقود الزواج والعقود الرسمية الأخرى والتركات والنيابة عن مواطنيهم الغائبين أمام القضاء ومسائل الملاحة البحرية وأن يتمتعوا بالحصانة الشخصية .

والى أن تعقد اتفاقات قنصلية وعلى أى حال في مدة ثلاث سنين من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق يظل القناصل متمتعين بالحصانة المعترف لهم بها الآن فيما يتعلق بدور القنصليات والضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب .

المادة الثانية عشرة : تتعهد الدول المتعاقدة بأن تبقى في مصر أثناء فترة الانتقال جميع المستندات القضائية الخاصة بمحاكمها القنصلية . وللمحاكم المصرية أن تطلع على هذه المستندات كلما رأت لزوماً لذلك في دعوى من اختصاصها ، وتسلم لها صور طبق الأصل من هذه المستندات كلما طلبت ذلك .

المادة الثالثة عشرة : كل خلاف ينشأ بين الدول المتعاقدة بشأن تفسير أو تطبيق أحكام هذا الاتفاق ولا يتسنى لها تسويته بالطرق الدبلوماسية يعرض بناء على طلب إحدى الدول المتنازعة على محكمة العدل الدولية الدائمة .

على أنه إذا وجد في الوقت الحاضر بين إحدى الدول المتعاقدة وبين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر معاهدة تحكيم تعين محكمة أخرى فتحل هذه المحكمة في مدة هذا الاتفاق محل محكمة العدل الدولية

الدائمة في تطبيق هذه المادة حتى ولو انتهى العمل بمعااهدة التحكيم في أغراضها الأخرى .

المادة الرابعة عشرة : حرر هذا الاتفاق فيما عدا الملحق المشار اليه في المادة الثالثة من نسخة واحدة باللغتين الفرنسية والانجليزية ، ويعتمد النصان على السواء عند التفسير ، أما فيما يختص بالملحق المذكور فيعتمد النص الفرنسى وحده .

المادة الخامسة عشرة : يصدق على هذا الاتفاق وتودع وثائق التصديق بالقاهرة في أقرب وقت ممكن ، وتتولى الحكومة الملكية المصرية تسجيل الاتفاق بسكرتارية عصبة الأمم .

وتخطر الحكومة الملكية المصرية حكومات الدول المتعاقدة وسكرتير عام عصبة الأمم بإيداع كل تصديق .

ويعمل بهذا الاتفاق ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ، اذا أودعت ثلاث وثائق تصديق ، ولا يسرى على الدول الأخرى الموقعة الا من تاريخ ايداع وثائق التصديق الخاصة بكل منها .

ويلحق بالاتفاق لائحة التنظيم القضائى وتتكون من ثمان وخمسين مادة .

وأصدر المندوبون المفوضون المصريون تصريحاً تناول مبادئ مهمة نشير لبعض منها فيما يلى :

١ — قرار الحكومة المصرية بسط اختصاص المحاكم المختلطة بمرسوم على رعايا الدول الثمان الآتية : ألمانيا ، النمسا ، هنغاريا ، بولاندة ، رومانيا ، سويسرا ، تشكوسلوفاكيا ، يوغوسلافيا . وهى اما دول فقدت امتيازاتها على أثر هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى ، واما دول تكونت بموجب التسويات التى ختمت تلك الحرب . وتبقى سويسرا وهى لم تكن يوما من الدول ذوات الامتيازات .

٢ — لا يستفاد من قصر أثر قاعدة عدم التمييز ضد الأجانب على فترة الانتقال أن الحكومة الملكية المصرية تنوى بعد تلك الفترة أن تتبع

سياسة مضادة ترمى الى التمييز المجحف بالأجانب . كما أن الحكومة الملكية المصرية على استعداد لعقد معاهدات اقامة وصداقة مع الدول المحصنة .

٣ - تنوى الحكومة أن تجرى في المستقبل على المبدأ الذى جرت عليه فى الماضى من تلقاء نفسها ، ألا وهو مبدأ شخصية القوانين فى مواد الأحوال الشخصية .

٤ - تشكيل لجنة ادارية استشارية يكون من بين أعضائها النائب العام لدى المحاكم المختلطة ، تعهد اليها الحكومة عند الاقتضاء بالبحث فى المنازعات التى تقوم حول شخصية الأجنبى المراد ابعاده أو حول جنسيته أو مدة اقامته فى مصر أو صحة الوقائع التى بنى عليها الابعاد .

كما تبودلت خطابات بين رئيس الوفد المصرى من جهة ورؤساء الوفود ( الأمريكى والبريطانى والأسبانى والفرنسى واليونانى والايطالى والهولندى ) بشأن تعهدات مختلفة من جانب الحكومة المصرية نحو الجمعيات والمؤسسات المدرسية والطبية والخيرية التابعة لهذه الدول .

ويلاحظ أنه لم يطلق الوصف « تبشيرى » على أى جمعية من هذه الجمعيات ، والظاهر أن ذلك يرجع الى أن الجمعيات التبشيرية أصلاً تباشر فى الوقت نفسه أداء خدمات طبية أو خيرية أو مدرسية .

وتكرر فى التعهد المصرى العبارة الآتية « وفضلاً عن ذلك وفى حدود العادات المرعية بشأن الأديان الأخرى غير دين الدولة تظل حرية الشعائر الدينية مكفولة لكل المعاهد الدينية التابعة .. بشرط ألا يقع ما يخل بالنظام العام أو الآداب » .

كما يتكرر فى التعهد المصرى التصريح الآتى :

« أتشرف بالتصريح بأن الحكومة الملكية المصرية على استعداد لأن تؤكد لكم بأنه الى أن يعقد اتفاق لاحق وعلى كل حال الى نهاية فترة الانتقال سيكون لكل المعاهد المشار اليها الموجودة الآن بمصر فى تاريخ الاتفاق الموقع اليوم أن تواصل فى مصر بكامل الحرية نشاطها ، سواء أكان لغرض تعليمى أو علمى أو طبى أو خيرى وذلك بالشروط الآتية . الخ »

كما كتب المندوب السامى لكندا بلندن الى رئيس المؤتمر ( مصطفى النحاس باشا ) ينهى فيه اليه أن حكومة كندا لم تر ضرورة لتمثيلها في المؤتمر لعدم وجود مصلحة خاصة فيه لكندا ، وأنها تقبل أحكام أى اتفاق يتقرر في مونترو ويوقع ويرم باسم أعضاء جامعة الأمم البريطانية . وهذا القبول من حكومة كندا معناه بالطبع أن الاتفاق يعطى كندا من الحقوق مثل ما يعطى الدول التى يوقع الاتفاق ويرسم باسمها . وطلب ابلاغ المذكرة الى جميع الوفود وايداعها في محفوظاته . ورد الرئيس على ذلك باثبات تسلمه المذكرة وابلاغه اياها للوفود وايداعها في محفوظات المؤتمر .

هذا وفي يوليه سنة ١٩٣٧ أقر البرلمان المصرى هذا الاتفاق . وباتهاء فترة الانتقال المحددة ، يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، انتهى أجل المحاكم المختلطة وانتقل اختصاصها الى المحاكم الأهلية . وبهذا زال تماما ذلك النظام العتيق نظام الامتيازات الأجنبية .

### انضمام مصر لجمعية الأمم

وتنفيذا للمعاهدة قدمت الحكومة المصرية طلبها الانضمام لجمعية الأمم ، ووافقت الجمعية العمومية على قبول مصر باجماع الآراء في جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ .

=====

## الخاتمة

عملت الحكومة الانجليزية منذ أن احتل جنودها مصر في ١٨٨٢ على أن تنشئ لنفسها في وادي النيل مركزا خاصا يعطيها وحدها السيطرة العليا على هذا القسم الجليل الخطر من العالم ، ويمكنها وحدها من استخدام مزاياه وموارده العظيمة القدر لأغراض سياستها العالمية .

واقضى العمل لانشاء ذلك المركز الخاص السعى لاقضاء نفوذ الدول الأخرى عن الوادي ومحو التنظيمات الدولية المختلفة الموروثة عن أواخر أيام اسماعيل ونظام الامتيازات الأجنبية .

وفي سبيل اجراء ذلك المحو كانت الحكومة الانجليزية على استعداد لاهدار القومية المصرية باقامة الهيئات النيابية المصرية على أساس تمثيل الجاليات الأجنبية فيها .

وقد مر هذا « المركز الخاص » لانجلترا في مصر في أربعة أدوار . كان في الدور الأول يستند الى الاحتلال العسكري من جهة والى عدم تمكن خصومه من تأليف جبهة ضده من جهة أخرى : وفي الدور الثاني اتخذ شكل الحماية ، وفي الدور الثالث استند الى التحفظات الأربعة التي صحبت اعلان انتهاء الحماية في فبراير سنة ١٩٢٢ ، وفي الدور الرابع كان المركز الخاص مركز الحليف الوحيد المؤبد — ويبدأ ذلك بسنة ١٩٣٦ وأما بالنسبة للسودان فقد اقتضى انشاء « المركز الخاص » في أول الأمر ايجاد هوة في تاريخ السودان ، وقطع الصلة بينه وبين ماضيه من حيث الزمان وبينه وبين ما حوله من حيث المكان . فاذا ماتم ذلك عاد السودان لصلاته ، بعد أن فرض على مصر قبول النظام الثنائي للإدارة وقبول تسليم تلك الإدارة للحاكم العام ممثلا لمصر ولانجلترا . وقد عهد الى الحاكم العام أن يبنى للسودان مستقبلا قابلا للتشكيل بحسب الظروف ، فأجزاء منه للوحدة العربية ان كان في هذه الوحدة فائدة للمصالح البريطانية العالمية ، وأجزاء منه للامبراطورية الافريقية الاستعمارية السوداء .



وتم لانجلترا الحصول في ١٩٣٦ على قبول الاعتراف بسلطات الحاكم العام .

\*\*\*

وعملت مصر منذ أن احتلت أرضها الجنود الانجليزية وهيمن على ادارتها ممثل انجلترا على أن تنال حريتها واستقلالها ، وجاهدت في هذا السبيل جهاد شعب سلاحه الوحيد حقه ، وظروفه معقدة مكبله بأغلال من خلق التدخل الدولي والسيادة العثمانية والامتيازات الأجنبية .

وصبر وصابر الى أن انفجرت ثورته .

واهتدى زعماءه الى صيغة تحقق للبرنامج القومي تحديدا :  
ألا وهي الاعتراف لانجلترا بالضمانات « المعقولة » بوصفها حليفة .  
وتم ذلك الاعتراف على مرحلتين :

الأولى — عند تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

الثانية — عند عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وهذا الجهاد القومي ما هو الا جانب واحد من جانبي الحركة القومية ، أما جانبها الآخر فهو إقامة بنية الدولة المصرية المستقلة على أسس النظام البرلماني والحكم المسئول والنهوض الاقتصادي والعلمي والاجتماعي .  
وكان العبء جسيما ، والكفاح مريرا ، وقواعد البيت ترتفع لينة لينة .  
وما نالت مصر شيئا الا بالدموع والدم . ولما تندمل بعد الجروح .

وكان لابد لزعمائنا أن يقدروا وأن يوازنوا . وكان لابد لهم أن يقبلوا شرا ليدفعوا به ما هو شر منه ، وأن يدفعوا ثمنا باهظا ليكسبوا خلاصا يمكنهم من العمل ويخرجهم من ضيق الى جو يستطيعون فيه التنفس .

كان ذلك في سنة ١٩٣٦ . ودخلنا بمعاهدتنا مع انجلترا في عالم الممهدات للحرب العالمية الثانية ، وعالم الحرب العالمية الثانية ، وعالم ما بعد تلك الحرب . دخلنا في دنيا مضطربة متزلزلة ، فهل تقوى صيغة ١٩٣٦ على مواجهة أحداثها ؟ وهل تطابق حقائقها ومشكلاتها ؟ وهل تحتل البقاء في جوها ؟

هذه أسئلة تترك محاولة الاجابة عنها للقسم الثاني من هذا البحث .



